أقاليم الدولة الإسلامية
بين
اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية

تأليف
الدكتور مسعود أحمد مصطفى

تقديم
فضيلة الإمام الأكبر الشيخ
جاد الحق على جاد الحق
شيخ الجامع الأزهر

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٠

الاخراج الفنى : **محمد قطب**

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فضيلة الامام الأكبر الشيخ
جاد الحق علي جاد الحق
شيخ الأزهر

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله

وبعد ...

فلقد تصفحت هذا المؤلف :

(أقاليم الدولة الاسلامية بين اللامركزية السياسية ، واللامركزية الادارية)

وهو رسالة الدكتوراه للسيد العميد / مسعود أحمد مصطفى ـ التى نال بها هذه الدرجة العلمية من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر .

ولا شك أن فى اقدام بعض الدارسين على معالجة هـذا الموضـوع وأمثـاله فى منظور التراث ـ الاسـلامى الفقهى والتاريخى والسياسى والادارى أمر يبشر بربط هذا التراث بالنظم المعاصرة ومواكبته اياها فى مصطلحاتها دون أن يخل هذا بجدته وبجديته .

وقد تفصح هذه الدراسة العلمية وأمثالها عن مخبوء جيد فى نظم الحكم والادارة الاسلامية غابت عن كثير من الدارسين أو غيبت عنهم لعوامل نفسية أو عرقية ، يكون فى الكشف عنها واعادة تقويمها ومقارنتها بمـا تتابعت عليه أمم أخرى انبهرت بها أمة المسلمين فى فترة الغفوة التى ألمت بها فصرفتها عن النزول على حكم الله وعن الاحتكام الى شريعة الله التى يتمثل فيها العدل المطلق والاحسان كل الاحسان .

وموضوع هـذا الكتاب الذى يحمله عنوانه قد حمل الباحث على النصب والتعب لاقتطاف ثمرات تتواءم مع الهدف الذى حدده من دراسته لا سيما والميدان فى كتب التراث الاسلامى فسيح متنوع ، فهو فى كتب السنة والسيرة والطبقات والتاريخ والفنون ، والفقه والحسبة ، والسياسة الشرعية والأحكام السلطانية ، وغيرهـا من مصطلحات العلوم والفنون والآداب فى التراث العربى والاسلامى بوجه عام ..

وتكييف الموضوع بهذا المصطلح المعاصر يقتضى الالمام بالعناصر الأساسية للوحدة الاسلامية التى شبهها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجسد الواحد فى الحديث المتفق عليه عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » ٠

وبالنظر فى وظائف الجسد الانسانى بهذا الوصف نجده متوائما متناسقا يصدر عن قيادة واحدة ، فى أعماله ووظائفه العامة كجسد واحد ، بينما كل عضو فيه له وظيفة أو وظائف ذاتية ، وما أخلت هذه بتلك ٠

ومن ثم وفى نطاق عنوان الكتاب ، توجد المركزية الموضعية التى تسير أمور الموقع وفى ذات الوقت توجد المركزية الجماعية التى يقودها قائد واحد ، فما أشبه عمل أمير المؤمنين كرأس للدولة الاسلامية ، بالمخ فى الجسد الانسانى فذاك كهذا يقود الجسد جماعيا دون اخلال بوظائف الأعضاء كل فى موضعه ونطاقه ودون تضاد ٠

وهذا يقود الى أن من سمات السياسة والادارة فى الاسلام المواءمة بين المركزية واللامركزية على هدى هذا التشبيه النبوى الكريم للأمة الاسلامية بالجسد الواحد ٠

وعناصر الوحدة السياسية للأمة الاسلامية ، تفوق كل الأسباب والعناصر التى مرت بها اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية ، فالقرآن كتاب الله الى المسلمين بل الى الناس جميعا محفوظ ٠ كما أوحى الله به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متلو فى كل وقت حتى مع اختلاف اللغات واللهجات والمواقع والمسلمون يلتقون على مائدته فى صلواتهم خمس مرات فى اليوم والليلة ، والقبلة واحدة يولون وجوههم نحوها ويلتقون على هذا الاتجاه فى هذه الصلوات ٠ وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم : قولا وفعلا وتقريرا — فى الجملة — واحدة يعمل بها كل المسلمين ، وأسس الاسلام الخمسة معترف بها من كل المسلمين وان اختلفوا فيما وراءها لأمور أشبه بالسياسة منها بالدين ٠

ولقد استعرض الكتاب التطورات السياسية والادارية وعلاقاتها بالمركزية فى الدولة الاسلامية مشيرا الى أسباب انكماش المركزية وبالتالى اتساع اللامركزية أو عودة المركزية الى سالف العهد بها فى نشأة الدولة الاسلامية ، دون أن يغفل أن اتساع رقعة الدولة واحتواءها لجنسيات

وثقافات وحضارات متنوعة كان سببا رئيسيا من أسباب شيوع اللامركزية الادارية بوجه عام ، وان بقيت المركزية السياسية موضع المد والجزر تبعا لقوة الدولة وشخصية أمير المؤمنين ..

ذلك أن رئيس الدولة فى الاسلام مسئول أمام الله وأمام الأمة عن مصالحها وحقوقها وواجباتها ، وفى الوقت ذاته هو مستودع السلطة التنفيذية يتلقاها عنه الولاة بالتفويض ، أو بالانابة ، وفى الأمور السياسية تكون المركزية أوفق للمسلمين ولوحدة الأمة من اللامركزية ، وصولا الى أهداف وحدة الأمة ، فنظام الحكم فى الدولة الاسلامية أشبه بنظام الحكم الرياسى المعروف فى النظم المعاصرة وان افترقا فى التفصيلات والتنفيذ .

ولقد يكشف تتبع نظم الادارة فى العهود التى تماسكت فيها الدولة الاسلامية عن الميل الى اللامركزية الادارية فى عهود مختلفة ، لا سيما فى المسائل التفصيلية التى تختلف من موقع الى موقع ، وسنجد الكثير الوفير من المثل على هذا فى ثنايا حكم بعض خلفاء الأمويين كعمر بن عبد العزيز ، والعباسيين كأبى جعفر المنصور وفى عصر الدولة الفاطمية .

ولقد اختتم هذا المؤلف بالتركيز على خلاصة ـ وافية ـ حوت تصورا واضحا للفروع التى واجهها كخطوط عامة لموضوعه .

ولقد تميزت هذه الخاتمة بالتتبع الدقيق لفترة الدراسة ، فى ابراز السمات السياسية والادارية فى تلك الحقبة مستخلصة دروسا قيمة ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار فيما نصحت به فضلا عما فاضت به الدراسة من العرض التاريخى الذى يسوق ـ حتما ـ الى ايقاظ الوعى العربى الاسلامى نحو العودة الى تراثه حتى يتواصل الحاضر بذلك الماضى الملىء بالتجارب فى السياسة والادارة والرقابة .

ومرة أخرى انه جهد دراسى حافل بالمادة العلمية ، التى تحمل خبرات غفل عنها ورثتها ، وذهبوا يتكففون فتات موائد أخرى تخالفهم فى كل شىء وتختلف معهم فى أهم الأسس وهو الدين ـ الاسلام ـ الذى يقوم عليه كيان ومقومات الأمة الاسلامية والدولة الاسلامية .

هذا : ولا يغيب عن البال أن توقف اطلاق لقب « الخليفة » بعد أبى بكر رضى الله عنه : واستبدال عمر بن الخطاب رضى الله عنه به لقب أمير المؤمنين يشير الى أن هذا اللقب الأخير هو لقب لرأس الدولة يحمل بمقتضاه عبء تصريف أمورها السياسية والادارية ، دون اخلال بمسئولية العمال أو أمراء الأقاليم التى لا تسمو على مسئولية أمير المؤمنين

ولا تناقضها ، وأن النظام الادارى الذى سرى فى ربوع الدولة الاسلامية ينبغى أن ينظر اليه على أنه تجربة توطىء الى نظام أكثر ترابطا ، ولا سيما بعد أن انفكت روابط الأقاليم الاسلامية فى هذا العصر ، ولم تعد فى وضعها السياسى تمثل عضوا فى جسد واحد له وظيفته الذاتية ، بجانب وظيفته الجماعية ٠

ونحن المسلمين فى حاجة الى استحياء النظام الذى يمكن أن تعود به ـ ولو تدريجيا ـ وحدة الأقاليم الاسلامية ، دون التشبث بصيغ قد يصعب الحديث عنها أو التخطيط لها فى ظل المفارقات القائمة الآن بين البلدان الاسلامية ، وتطور وسائل المواصلات والاتصالات فى العالم المعاصر وتكاثر الكتل الدولية ، وتنوع اتجاهاتها وعقائدهـا ، والمحاولات التى تبذلها كل منها لاحتواء العالم الاسلامى أو على الأقل لاستبقائه ممزقا غير مستمر لعناصر وحدته ، ولا مستقل باستثمار ثرواته ٠

ولا ينبغى ـ ونحن نستقرىء التراث الاسلامى ـ أن يغيب عن البال أن النظم السياسية والادارية فى الاسلام محل اجتهاد فى نطاق الأصول المقررة للحكم وأنها بذلك من المتغيرات وليست من ثوابت الأحكام ، وأن الدراسات اذا توجهت الى بيان الأفضل عدلا واحسانا وتوثيقا للعرى بين شعوب المسلمين ، ووصف الدواء لكل داء من واقع مصـــادر الاســلام التشريعية كان ذلك ايذانا باستـــفادة المسلمين فى مســـتقبل حياتهم ، باعتبارهم أمة واحدة ، وخير أمة أخرجت للناس ٠٠

١٠ من شوال ١٤٠٨ هـ — شيخ الأزهـر

٢٦ من مايـو ١٩٨٨ م — (جاد الحق على جاد الحق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين ... أما بعد ...

مقدمـــة

فيعد أسلوب اللامركزية السياسية المعمول به فى الدول الاتحادية أسلوبا بالغ الأهمية بين النظم الدستورية المتعارف عليها وذلك لما يتمتع به هذا النظام الفيدرالى من ذيوع وانتشـار فى العديد من دول العـالم الحديث فى عصرنا الراهن .

الا أن هذا الذيوع والانتشـار لأسلوب اللامركزية السياسية لم يعرفه العالم هكذا مرة واحدة ومن غير تمهيدات ، بل انه أسلوب له مع مختلف المدنيات تاريخ ، فقد عرفته المدنية الاغريقية القديمة وغيرها من من مدنيات العالم قديمها وحديثها ، وقد بدأ أمر اللامركزية السياسية وقت أن كانت ثمة دويلات حققت لنفسها استقلالها التام وسيادتها على أرضها وشعبها ، ثم اتحدت فيما بينها وفق نظام يضمن لكياناتها الخاصة عدم الذوبان الكامل فى وعاء هذا الاتحاد .

ومن الأمثلة الدالة على وعى المدنيات القديمة بمثل هذه الاتحادات الفيدرالية مما يحدثنا عنه التاريخ بخصوص اتحاد جزر خيوس فى بحر ايجه جنوبى أتيكا ، وكانت تضم أربع مدن تكون أربع دول مستقلة ، ولجأت هذه المدن الى انشاء نظام اتحادى بينها لتوطيد أواصر مودتهـــا ونشاط معاملاتها ، وتكرر هذا فى أنحاء اليونان مثل العصبة اليونانية ، والعصبة الآثينية ، وكانت شبيهة بالنظم الاتحادية الحديثة .

ومما ساعد على انتشار أسلوب اللامركز السياسية كنظام اتحادى ـ وقتذاك ـ ان الأمم قديما كانت حالتها لا تساعد على وجود علاقات خارجية بين احداها والأخرى فالأمة القوية منها كانت تطمع فى استبعاد الأمة الضعيفة ، وكانت الصلة بين دولتين صـــلة عدائية صرفه مقصورة على الحروب والفتح والاستبعاد .

فلما سادت الديانة المسيحية العالم الغربى ، ودخل فيها أباطرة الروم ، كان لابـد لهذا التحول أو التغيير أن يجـد صـداه فى طبيعة السياسة الدولية ، خاصة وأن أصحاب السلطة الروحية من البابا وات كان لبعضهم تطلعــات سياسية تستهدف اقامة نظام سلام كنائسى على أساس سلطانهم الزمنى والدينى على الدول والامارات والرعايا .

وكان معنى هذا التحول الذى طرأ بفضل عنصر الديانة المسيحية أن يميل ألو الأمر بمفهوم القوة ناحية فكرة المحبة والتعاطف والسلام العالمى ، ولتحقيق ذلك بدأت أنظمة سياسية تتجه ناحية التقاء الشعوب التقـاء سليمــا يحرص فيــه كل شعب على أن يحتفظ للشــعب الآخر بحقوقه السيادية وشخصيته السياسية ، شريطة أن يتم الاتفاق على مدى التنازل لجهاز حكومى عام يتولى تمثيل الشخصية القومية لأطراف الاتفــاق فى مجالات المجتمع الدولى .

الا أنه مما يلفت الأنظار حقا أن المفهــوم المسيحى لأسلوب التقـاء الشعوب فى اطارات اتحادية فدرالية كان مشروطا بشرط عنصرى صارم وهو وحدة الدين ، اذا كانت المسيحية لا تربط بين الشعوب فى اتحادات فدرالية الا متى تحقق بين الشعوب شرط وحدة الدين بينها ، مخرجة بذلك من دائرة التعاقدات الفدرالية كل الشعوب غير المسيحية .

أما عن الدولة الاسلامية فنلاحظ تنوعا فى أسلوب الحكم ، بلـغ من اتساعه حدا يمكن معه القول بأن الدولة الاسلامية ـ على مدى التاريخ من عهد الرسول الى نهاية الدولة العباسية ـ شهدت من أساليب الحكم

سائر الأنواع الموصوفة فى المصطلح الحديث بالمركزية واللامركزية بنوعيها : الادارى والسياسى ٠

وأول أسلوب للحكم فى الدولة الاسلامية ذلك الذى فرضته طبيعة ظروف الدولة الناشئة كان أسلوب المركزية العامة أو الشاملة ، وقد تجلت هذه الظروف فيما يلى :

١ ــ فى زمن الرسول ــ وبعد تكوين نواة الدولة فى يثرب ــ كانت الدولة فى أول عهدها ، وكانت أمور الدنيا فيها لا تنفصل عن أمور الدين ، ومن هنا كانت هناك فى شخصية الرسول القائد الكفاية كل الكفاية ، ولم تكن الى جوار شخصية الرسول شخصية أخرى تدانيها فى الرفعة والشرف والمكانة فكان واقع الحال كله يتطلب مركزية عامة شاملة يمسك بزمام الأمر فيها رئيس ملهم حكيم فى نفس الوقت هو نبى كريم ٠ الا أن هذا لم يمنع فى آخريات زمن الرسول من أن يترك لعماله فى الأقاليم التابعة للدولة الوليدة اداريا قدرا من حرية التصرف تقرر بها أمورها على نحو مباشر وعلى ضوء تمثلها للمبادىء النبوية الأساسية التى صاغها لهم النبى الكريم ، وبذلك يمكن القول بأن العصر النبوى الذى سادته المركزية بنوعيها السياسية والادارية قد انفرج قليلا فى آواخره ليسمح بقدر من اللامركزية الادارية ٠

٢ ــ ظل الأمر فى زمن الخلفاء الراشدين يسير سيرته التى كان عليها زمن الرسول ، وكان الباعث على ذلك ثلاثة أمور :

الأول : حداثة الدولة وقرب العهد بنشأتها ، مما أوجب على الحاكم مباشرة الأمور كلها بنفسه من تعقيد القواعد ومتابعة تنفيذها ضمانا لقوة الدولة الوليدة ٠

الثانى : تأسى الصحابة ــ رضوان الله عليهم ــ برسول الله فكان لهم فيه وفى سنته أسوة حسنة ٠

الثالث : قوة الوازع الدينى لدى الجمهور الذى رأى أن طاعة الامام الذى انعقدت له البيعة توجب الطاعة له شرعا ، بحيث يصبح الخارج على هذا الامام كالخارج على الرسول كالخارج على الله ، مصداقا لقوله تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ٠ فكان الخليفة له على الأمة الولاية العامة التامة ، وله حق القيام على دينهم ، كما له حق القيام على دنياهم ، وعلى هذا نرى دولة الاسلام تتعدد بها الأقاليم وتتسع رقعة الدولة ولكن تتوحد الشريعة ٠ فالحاكم هو الله سبحانه وتعالى ، ورئيسها الأعلى الخليفة الذى يختاره الشعب ، والسلطة المركزية فى يد الذى يولى

العمال فى الأقطار ويعزلهم ، ويعين قادة الجيش ويقيل ، والشعب كله من وراء هذا الخليفة يباركه ويراقبه وينصحه وله حق عزله اذا أساء التقدير .

٣ ـ عندما تولى بنو أمية الخلافة كان الوازع الدينى الذى كان الناس يسلمون بمقتضاه لولى الأمر الشرعى مقاليد الأمور ، قد اخذ يخفت تدريجيا ليحل محله وازع القوة أو البطش ، ومن هنا أسلم الناس مقاليدهم لحاكم باطش قبضته من حديد استهوته السلطة وبهرته أبهتها فحرص على استبقاء الخلافة فى نسله وبذلك استحالت الخلافة الى ملكية وراثية يمارس فيها كل ملك نظاما أوتوقراطيا تتجسد فيه المركزية السياسية بأجلى معانيها .

٤ ـ لما تولى بنو العباس الحكم كانوا أكثر عنفا من سابقيهم وأحرص منهم على الانفراد بالسلطة ، ولم يكن « السفاح » الذى اشتهر بهذه الصفة أول مؤسس للدولة العباسية الأولى ، ذا دلالة أخلاقية بقدر ما كان عنوانا على منهج فى السلوك السياسى والادارى كان بمقتضاه يعد الرأى الآخر خيانة وتعد المشاركة فى الممارسة مزاحمة تستوجب التصفية والحساب .

٥ ـ عندما دخلت الدولة الاسلامية العصر العباسى الثانى ، طرأت من التغيرات ما جعلت الدولة الاسلامية تبدأ السير على نمط جديد من أساليب الحكم والادارة ، فلقد اتسعت أملاك الدولة وترامت حدودها وتباعدت المسافات بين أقاليمها وبين الحكومة المركزية فى حاضرة الخلافة مما تحقق معه من حرية التصرف الذاتى كما أسفر ذلك عن تمتع بعض الأقاليم باستقلال ذاتى فى اطار الدولة الأم ، وقد بدأ الطريق الى هذا الاستقلال الذاتى بتوسع عمال الأقاليم النائية فى الصلاحيات المخولة لهم بشكل يمكن وصفه ـ بالمصطلح الحديث ـ باللامركزية الادارية ، وكانت الحكومة المركزية هى التى خولت لعامل الأقاليم هذه الصلاحيات على أساس أن تتم ممارسته لها تحت اشراف مباشر من الحكومة المركزية ، غير أن عمال الأقاليم القاصية أو الأقاليم التى تلعب دور خط الدفاع الأول ضد الأعداء ـ أو الأقاليم التى قويت فيها الدعوة الشعوبية ووجدت لها شوكة تعضدها كبرت فى أعين هؤلاء العمال أقدارهم ولعبت برأسهم خمر السلطة فصبوها فى أكواب الاستقلال الذاتى لكنهم فى هذه المرحلة ـ اكتفوا بتقليص صلاحيات الحكومة المركزية فى أقاليمهم مع الامتداد بنفوذهم الى داخل دوائر الحكم المركزى نفسه متسللين الى جوهر السيادة أو الارادة العامة للدولة ، على نحو يمكن معه القول بأن أسلوب الحكم قد تحول الى ما نسميه نحن الآن باللامركزية السياسية .

ونلاحظ أن هـذه اللامركزية السياسية قد أوهنت من قدر مركز الخلافة لدى بعض هذه الأقاليم فاجترأ الحكام فيها على أن يتصرفوا بمعزل كامل عن الحكومة منسلخين بأقاليمهم عن جسم الخلافة الأصلية ، بل أكثر من ذلك نجد أن بعض الوحدات السياسية المنفصلة قد استهواها أن تجعل من نفسها مراكز لخلافات جديدة منافسة للخلافة الأم ٠

ويلاحظ أنه فى عصر الفدراليات الحالية أنها تعبر عن نمو فى الوعى بالديمقراطية بلغ الى الحد الذى تعطى فيه الثقة لحكومات الولايات لأن تشارك فى تخطيط السياسة العامة للدولة من خلال المجالس الاتحادية ، ومن هنا يمكن تشخيص النظم الفدرالية الحديثة على أنها مؤشر دال على تقدم فى الوعى السياسى ٠

بينما لاحظنا أنه فى الدولة الاسلامية كان النظام الفدرالى مشيرا الى تقهقر الوضع السياسى العام للدولة ، اذ هو وليد تفكك نشأ عن ضعف الخلفاء فى مقابل قوة حكام الأقاليم ذلك لانغماس أولى الأمر فى الحكومة المركزية فى الملذات على نحو جعلهم يرضـون من حكام أقاليمهم بمجرد الاعتراف الصورى ايثارا للسلامة وحفاظا على الشكل ٠ ويكفى أن نعرف أن الفدرالية الاسلامية كانت بمثابة ناقوس الخطر الذى دق دون أن يلتفت اليه أحد ، فزاد استفحال الأمر حتى صار من استقلال ذاتى الى انسلاخ كامل قطع من أوصال الدولة وعدد من أجنحة الصراع فيها ٠

ولن يقتصر بحثى هنا فى هـذا الكتاب فى اللامركزية السياسية فقط ، بل اقتضـانى الأمر ودواعى المعالجة الى التطرق الى اللامركزية الادارية الاقليمية ، والتمييز بينها وبين اللامركزية السياسية ، وتصفية العديد من المناقشات التى أثارها الفقهاء حول نوعى اللامركزية والخصائص المميزة بين كل منها ٠ ومعالجتى للامركزية السياسـية استهدفت بيان امكانية قيام الوحدة العربية على نحو يسمو بالمنطقة العربية فوق مستوى النزاعات القبلية ويزيد من مكانتها الدولية على المسرح العالمى ، أما عن اللامركزية الادارية التى تتعلق بتوزيع الاختصاصات الوظيفية داخل الدولة فان ما دفعنى الى دراستها هو الرغبة فى زيادة وعى الجماهير بالممارسة الديمقراطية التى تفسح المجال أمام الجميع للمشاركة فى الديمقراطية ٠

كذلك كان لزاما على معالجة نوعى اللامركزية على نحو يزيل اللبس بينهما ، ذلك اللبس الذى لم ينج من الوقوع فيه الفقهاء المتخصصون ناهيك عن الهواة من غير المتخصصين ٠

هذا ومن الملاحظ أن ظاهرة العلاقات الدولية القائمة على اللامركزية

السياسية التى تحددها بنود الاتحادات الفدرالية ، قد أصبحت ظاهرة عامة ، تعد من علامات العصر الحاضر على نحو يتطلب منا الوقوف عندها ودراستها • غير أن اهتمامنا بدراسة هذه الظاهرة على صعيد مصر الحاضر وحده لا يحقق للباحث العربى شرطا أساسيا ألا وهو تحقيق العنصر القومى التراثى فى الدراسة أملا فى ترسيخ الأصالة والمعاصرة فى وقت واحد •

فكان سبيلى الى ذلك هو دراسة النظام السياسى فى الدولة الاسلامية على ضوء النظريات الحديثة والمصطلح الحديث ، مستهدفا بذلك وضع التاريخ السياسى والادارى الاسلامى وضعا عصريا حديثا ، ويتبين للقارىء من خلاله درجة الوعى السياسى عند المسلمين الأوائل وتأثير الظروف المواكبة لعصرهم بحسب حسهم السياسى والادارى •

ولن تخل المعالجة المنهجية التى سنقدمها فى هذا الكتاب من فائدة يمكن من خلالها أن نلفت نظر الكيانات العربية القائمة الآن الى درس من دروس الماضى العربى ويا له من درس ملىء بالعظة والدلالة • على أنه من الممكن للعرب على الرغم من مزاجهم القبلى المتحكم فى طبائعهم الشخصية أن يحققوا فى الحاضر ما سبق لأجدادهم أن حققوه من وحدة منحتهم العزة والمنعة ، دون أن تلغى من احساس الزعامات المحلية بمكانتها القيادية داخل حدودها المحلية مع اكتسابها وجاهة دولية لا تتحقق لهم وهم فى تمزق وشتات •

وكان أكبر همى فى هذه الدراسة أن أصوغ القديم فى قوالب الحديث هادفا بذلك الى تحقيق الجمع بين الأصالة والتجديد ، وجانب الأصالة هنا يتمثل فى الوقائع التاريخية بحد ذاتها ، أما التجديد فهو استخدام المنهج الحديث والمصطلح المعاصر فى تحديد الاطارات النظرية لهذا القديم •

الباب الأول

اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية

ولما كانت اللامركزية السياسية شقا من موضوع بحثنا ، فانه يتعين علينا أن ندرسها بالقدر الذى يسمح به موضوع بحثنا هذا ، ولكى يتحقق ذلك ينبغى أن نتكلم عن الاتحاد الفدرالى ، ذلك الذى يقوم على اللامركزية السياسية ، التى هى جوهر هذا الاتحاد •

ولما كان الاتحاد الفيدرالى يتكون من مجموع الدول الأعضاء تلك التى تحولت بمجرد دخولها فى هذا الاتحاد الى دويلات (ولايات أو مقاطعات) فانه من الخير ـ فيما يبدو لنا ـ وقبل أن ندلف الى التحدث عن الاتحاد الفدرالى أن نبين وبايجاز ما هو المقصود بالدولة وأشكالها (سواء كانت بسيطة أو موحدة ومركبة أو اتحادية) كتعريف بهذا النظام الفيدرالى أو اللامركزية السياسية •

أولا ـ تعريف الدولة :

اختلف الفقهاء فى وضع تعريف موحد للدولة ، مما ترتب عليه أن تعددت تلك التعريفات وتنوعت تبعا للأغراض المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتبعا لحرص كل فقيه على ابراز فكرته فى التعريف الذى أدلى به •

غير أنه مهما تعددت التعريفات وتباينت الا أنها تدور فى فلك واحد ، وتكاد تتفق على موضوع واحد ، هو أن الدولة لا توجد الا بتوافر أركانها الثلاثة : الشعب والاقليم والحكومة • وكل ما يسفر عنه الخلاف بين الفقهاء بعد ذلك لا يخرج عن كونه أمرا ثانويا •

ثانيا ـ أشكال الدولة :

تنقسم الدولة الى عدة أشكال ، تختلف فى تكوينهـا وفى مـدى ما تتمتع به من سـلطات وسيادة فى الداخـل والخارج • فمن حيث التكوين : قد تكون الدولة بسيطة ، أى تلك التى تتضـمن وحدة فى السلطة السياسية بها (من تشريع وتنفيذ وقضاء) ، وقد تكون الدولة مركبة ، أى تلك التى تتضمن تعدد السلطات السياسية بها •

ومن حيث السيادة : قد تكون الدولة كاملة السيادة ، تتمتع بجميع مظاهر الاستقلال ، كما قد تكون ناقصة السيادة (أو محمية أو تابعة لدولة أخرى أو تحت الانتداب أو الوصاية ••• الخ) •

ولما كان أصل بحثنا هذا ينصب على أقاليم الدولة الاسلامية فاننا نقصره أولا على الدولة من حيث التكوين فنتناول أنواع الدول من حيث البساطة والتركيب :

الدولة البسيطة أو الموحدة أو المفردة :

فالسمة الرئيسية للدولة البسيطة أو الموحدة يكون قيامهـا على المركزية السياسية ، أى توجد بها سلطة سياسية واحدة فى العاصمة • ففى جمهورية مصر العربية مثلا تتركز فى القـاهرة حـكومة واحدة ، بسلطاتها التقليدية الثلاث من تشريعية وتنفيذية وقضائية •

ويستوى ذلك فى أن يكون نظـام الدولة ملكيـا أم جمهـوريا ـ دكتاتوريا أم ديمقراطيـا ، كمـا يستوى أن يكون اقليم الدولة محدود المساحة أو متسع المساحة ، وسواء أكان متصلا أم منفصلا •

وتبقى الدولة بسيطة ولو لم تتحقق بها وحدة الادارة ، كما لو أخذت بالنظام المركزى واللامركزى ـ وسنبحثها فيما بعد ـ فلا يؤثر شيئا فى نظام الدولة البسيطة كون تمتع أقاليمها ومقاطعاتهـا بالادارة المحلية المستقلة ، طالما أن ذلك الاستقلال لم يصل الى حد الانسلاخ الكامل •

بل ان عدم توحيد القانون على كل أقاليم الدولة لا يؤثر فى شىء على وحدة وبساطة الدولة ـ طالما أن بها سلطة سياسية واحدة فلا مانع

للدولة من أن تشرع لكل اقليم بما يلائمه ، وقد يستثني بعض أقاليم الدولة من بعض أحكام القوانين ·

ومن الدول ما نشأ نزاع على تكييف تكوينها ، مثال ذلك بريطانيا فالبعض يعتبرها من الدول البسيطة ، والبعض الآخر يعتبرها دولة اتحاد اندماجي ، ويقصد به اتحاد عدة دول وانضمامها بعضها الى بعض انضماما وثيقا الى حد أنها تكون في مجموعها هيئة واحدة تحكمها سلطة سياسية واحـــدة ·

ومن أمثلة الدولة البسيطة فرنسا ، اسبانيا ، ومعظم دول أوروبا وأندونيسيا ، والعراق ، ولبنان في آسيا ، ثم السودان وتونس والمغرب في افريقيـا ·

الدولة المركبـة :

السمة البارزة الرئيسية لهـذه الدولة ، أنهـــا على عكس الدولة البسيطة اذ لا تقتصر على وجود سلطة سياسية واحدة بها في العاصمة ، بل انها تقوم على اجتماع أكثر من دولة تحت سلطة حكومة مشتركة تتمتع بسلطات واسعة على الدول (الدويلات) الأعضاء ، وقد تقوم على تعدد الدساتير والسلطات بها ، تبعا لتعدد الدول (الولايات) المكونة لها ، كما تتوزع سلطات الحكم فيما بينها وبين الدول الأعضاء فيها ، وان كانت تختلف بالطبع ـ تبعا لنوع الاتحاد ·

فلو نظرنا الى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، لوجدنا أنه يوجد بها خمسون ولاية في كل منها سلطة سياسية خاصـــة بهـــا بسلطاتها التقليدية الثلاث : تشريعية وتنفيذية وقضائيـــة ، الى جانب السلطة المركزية الفدرالية الموجودة في العاصمة « واشنطن » بسلطاتها الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية · كما أن كل ولاية من هذه الولايات الخمسين ، لها دستورها الخاص بها ينظم الحكم داخلها فضلا عن دستور للدولة كلها ذلك الذى ينظم اختصاصات الحكومة الاتحادية أو الفيدرالية ·

لهذا يقال عن مثل هذه الدولة أنها تقوم على اللامركزية السياسية ومثالها الدولة الفدرالية ·

فان أردنا في كلمـــة واحدة أن نحدد تعريفـا بالمرادف لمصـطلح (الاتحاد الفيدرالي المركزي أو الدولة الاتحادية أو الفيدرالية) ، فاننا نقول ان الناظر في توزيع الاختصاصات بين المؤسسات التابعة لحكومات الأقاليم

والحكومة الاتحادية أو الفدرالية ، سيجد أن هذا كله انما يقوم على ما يسمى باللامركزية السياسية ٠

وعلى ذلك يمكن القول بأن اللامركزية السياسية هى الجوهر الخاص بالأنظمة الفدرالية ، فالدولة الفدرالية اذن دولة مركبة من عدد من الاعضاء وكل عضو انما هو ولاية من الولايات المؤلفة للدولة الاتحادية (الفدرالية) الا أنه لكل ولاية من هذه الولايات أن تحتفظ لنفسها بعدد من الصلاحيات أو الاختصاصات التى يقررها لها الدستور الاتحادى ، ذلك الدستور الذى تشارك الولايات كلها من خلال قنوات التمثيل البرلمانى أو النيابى المختلفة فى صنعه ، وهذا يدل على أن ممارسة أعضاء الحكومة الاتحادية (الفدرالية) لصياغة الدستور والتشريع والتنفيذ انما يعنى أن من حق الولايات الداخلة فى اطار الاتحاد أن تشارك فى تكوين الارادة العامة أو السيادة الكلية للدولة ٠ ويسفر ذلك عن وجـود نوعين من المؤسسات الدستورية لكل دولة اتحادية ، وان الاختلاف بين نوعى المؤسسات هو اختلاف فى درجة الزامهـا وليس اختلاف بينها من حيث النوعية ، مع الملاحظ أن هذا الازدواج فى المؤسسات لا يعنى تماثل اختصاصاتها أو تكرار بعضها للبعض الآخر وذلك لأن المؤسسات الخاصة بالولايات تباشر صلاحياتها فى حدود ما يخولها الدستور الاتحادى ٠

ويقترن توزيع الاختصاصـــات بين حكومات الولايات والحـكومة الاتحادية بوجود سيادتين منفصلتين فى الدولة الاتحادية : سيادة الدولة الاتحادية فى نطاق اختصاصاتها ، وسيادة الولايات فى نطاق اختصاصاتها كذلك ٠

وقد يعترض البعض بأن وجود سيادتين فى داخل الدولة الاتحادية أمر يتعارض مع نصوص الدساتير الفدرالية ، ذلك لأن مفهوم السيادة يفترض ممارسة الادارة دون قيد ودون تجزئة ، على أساس أن الادارة مفهوم كلى تحققه الدولة بكل أعضائها بموجب مبدأ المشاركة فى جوهر السيادة غير أن هذا الاعتراض سرعان ما يزول حين نلفت الأنظار الى أن توزيع الاختصاصات فى الدولة الاتحادية انما ينبنى على تحقيق شرطى العلو وعدم التقيد بارادة أخرى ، وذلك بدلالة خضوع حكومات الولايات فى بعض الأحوال للحكومة الاتحادية وكذلك التزام الحكومة الاتحادية فى مباشرتها لنشاطها الخارجى بما تفرضه مبادىء القانون الدولى والتزامها فى نشاطها الداخلى بارادتها وحدها على النحو الذى يكفله لها الدستور الاتحادى ٠

ومما سبق نخلص الى أن اللامركزية السياسية هى الأساس الذى

متى ما بنى عليه نظام من أنظمة الحكم لكان بالضرورة اتحادا فدراليا ، فالأول جوهر الثانى ٠

ومما تقدم : نجد أن اللامركزية السياسية تنال من وحدة سيادة الدولة ، حيث تتضمن توزيع السلطات الثلاث على جميع المستويات (وتظهر هذه الصورة فى الدولة الاتحادية ذات النظام الفيدرالى) كما تتضمن توسعات فى القاعدة القيادية التى تتناسب تناسبا طرديا مع درجة الديمقراطية فى الدولة الاتحادية ــ خاصة اذا كانت هذه الدولة ذات مساحة كبيرة وعدد سكان كبير ــ على عكس الدولة ذات المركزية السياسية فتمركز القيادات فى العاصمة غالبا ما يكون بعيدا عن الأقاليم حتى لو كانت هذه الأخيرة تقوم على اللامركزية الادارية ، فلا تمس هذه الوحدة السياسية ٠

وقد قسم الفقه التقليدى ، الدولة المركبة الى أربعة أنواع على النحو التالى :

ــ الاتحاد الشخصى ٠

ــ الاتحاد التعاهدى أو الاستقلالى (أو الكونفيدرالى) ٠

ــ الاتحاد الحقيقى أو الفعلى ٠

ــ الاتحاد المركزى أو الفيدرالى ٠

ورغم تفريق الفقهاء بين هذه الاتحادات ، الا أنه ليس بالتقسيم الجامع المانع ، لأنه لا يمنع من قيام اتحادات يصعب ادراجها فى نطاق التقسيمات التقليدية ٠ أى يمكننا القول ، بأن أنواع أو صور الاتحادات ليست قوالب جامدة ، أو أشكالا موحدة لا تتغير ، وانما هى تتنوع وتختلف من حالة الى أخرى فى الأحكام التفصيلية ، وان اتحدت فى جوهرها أو أصولها العامة ، بل يجمع بعضها بين سمات أكثر من نوع من أنواع الاتحادات ــ وتكون العبرة فى النهاية عند التكييف القانونى ــ بالطابع الغالب والخصائص العامة المميزة لكل منها ٠

كما أن الأنواع الثلاثة الأولى من الاتحادات (الشخصى والتعاهدى والحقيقى) ليست ذات تأثير على الدول الأعضاء ، والصورة التى تفقد فيها الدول شخصيتها (وهى حالة الاتحاد الحقيقى أو الفعلى كما سنرى) لا تجعل من الاتحاد دولة بالمعنى الفنى ، وان كانت تجعل منه شخصا من أشخاص القانون الدولى ، لذلك فانها لا تثير فكر الباحثين فى القانون

الدستورى ، بقدر ما تثيره من اهتمامات الدارسين لفقه القانون الدولى العـــام ٠

أما الاتحاد الأخير (الفيدرالى) فانه يعمل على تغييرات جذرية فى مجال سيادات الدول االأعضاء الداخلة فيه ـ كما سنرى ـ وبالتالى فى دساتيرها وسلطاتها فتتحول من دولة الى دويلة (ولاية) تابعة للدولة الفيدرالية (الأم) ٠ وهــذا ما يجعله موضع اهتمــام شراح القــانون الدستورى ٠

الاتحاد الشخصى :

ينشأ الاتحاد الشخصى عادة بين دولتين مستقلتين أو أكثر تبقى كل منهما مستقلة عن الأخرى تماما محتفظة بسيادتها الخارجية وشخصيتها الاعتبارية كدولة ، كما تستقل كل منهما بسيادتها داخل حدودها ـ أى بدستورها وسلطاتها العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية ٠

والمظهر الوحيد للاتحاد بين الدول الداخليـة هو وحـدة رئيس الدولة ، أى يقتصر على مجرد الولاء من جانب هذه الدول لهذا الرئيس الواحـــد ٠

وفى الغالب ، يتكون الاتحاد الشخصى نتيجة لحادث عارض مثال ذلك اجتمــاع عرش دولتين أو أكثر لشــخص واحـد ـ ملكــا كان أو امبراطورا ـ وذلك اما عن طريق المصاهرة (طالما كان قانون العرش يجيز ذلك) واما نتيجة لمؤتمر دولى ، أو نتيجة لاســتقلال أو لاحتــلال دولة أخــرى ٠

ومثالا لما تقدم نشير الى زواج دوق ليتوانيــا « لاديسلاس الثانى » من ملكة بولندا « هدويج » اذ تكون اتحاد شخصى بين الدولتين استمر من سنة ١٣٨٥ حتى سنة ١٥٦٩ ٠ وما حدث طبقا لقانون التوارث سنة ١٧١٤ هو أيلولة عرش انجلترا الى جورج الأول ملك هانوفر فتكون اتحاد شخصى بينهما ٠ ومنها ما تمخض عنه مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ من اقامة اتحاد شخصى بين هولندا ولوكسمبرج ، كان الغرض منه تقوية هولندا ضد أطماع نابليون التوسعية فى أوربا ٠ ومنها ما أصدره البرلمان البلجيكى من قانون سنة ١٨٨٥ اعترف فيه باستقلال الكونغو ، على أن ينصب ملك بلجيكا ملكا للكونغو ٠ ومنها ما فرضته ايطاليا بعد احتلالها لألبانيا سنة ١٩٣٩ من جعل ألبانيا تحت رئاسة ملك ايطاليا ٠

وكما أن الاتحاد الشخصي ينشأ نتيجة لحادث عارض ، فانه قد ينشأ عن طريق الاتفاق ، ولا يقتصر ذلك الاتحاد على النظام الملكي فقد يحدث بين الدول الخاضعة للنظام الجمهوري ، وهو ما حدث بالفعل حينما تولى بوليفار رئاسة جمهورية في وقت واحد لثلاث جمهوريات هي بيرو سنة ١٨١٣ وكولومبيا سنة ١٨١٤ ثم لفنزويلا سنة ١٩١٦ ٠

وينتهي الاتحاد الشخصي بانتهاء السبب الذى أنشىء من أجله فقد تتفكك الدول الداخلة فيه وتحتفظ كل منها برئيسها الخاص بها ٠

ففي الأمثلة السابقة ، انتهى الاتحاد الشخصي الذى كان بين انجلترا وهانوفر سنة ١٨٣٨ لتولى الملكة « فيكتوريا » عرش انجلترا في حين أن قانون هانوفر لا يجيز للنساء ارتقاء العرش ٠

كما انتهى للسبب ذاته ذلك الاتحاد بين هولندا ولكسمبرج سنة ١٨٩٥ لتولى الملكة « كلمينا » عرش هولندا ٠ وانتهى الاتحاد الذى كان بين ايطاليا وألبانيا بعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الأخيرة سنة ١٩٤٣ م ٠

وبدلا من ان ينتهي الاتحاد الشخصي الى تفكك الدول الأعضاء كما ذكرنا وعودتها كما كانت قبل نشأة الاتحاد ، فقد يؤدى هذا الى اتحاد أقوى تماسكا وأشد ترابطا بين الدول الأعضاء ، وهو ما حدث بين ليتوانيا وهولندا سنة ١٥٦٩ حيث تحول الاتحاد الشخصي الذى كان بينهما الى اتحاد حقيقي ٠

وتأسيسا على ما تقدم ، لا يتولد عن الاتحاد الشخصي خلق دولة جديدة ، بل تحتفظ كل دولة بشخصيتها وسيادتها وأهليتها في المجالين الخارجي والداخلي ٠

ففي المجال الخارجي ، يكون لكل دولة حق رسم سياسة خاصة بها وأن تحتفظ كل منهما بحق التمثيل الدبلوماسي الخاص بها ، وبمعاهداتها الخاصة ٠ بمعنى أن المعاهدات التى تبرمها احدى الدول الأعضاء لا تلزم بقية دول الاتحاد ما لم تقرر الانضمام اليها ، بل ان المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء تعتبر معاهدات دولية بالمعنى الفني المعروف في القانون الدولي العام ، كما لا تعتبر الحرب بين الدول الأعضاء حربا أهلية أو ثورات داخلية ، بل تعتبر حربا دولية بين دول مستقلة ذات سيادة ٠ كما تتحمل كل دولة كافة الآثار الناجمة عن تصرفاتها ، دون دول الأعضاء . وبالنسبة لشخص رئيس الدولة فان دوره يأخذ صفة التعدد ، بتعدد الدول

الداخلة فى الاتحاد ، اذ يكون له دوره المستقل فى كل دولة على حدة ، مما يؤدى بالتالى الى تعدد دوره الرئاسى بتعدد دول الاتحاد .

أما فى المجال الداخلى : فيحتفظ كل رعايا دولة داخلة فى هذا الاتحاد بجنسيتهم الخاصة ويعتبرون أجانب بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء . كما يمكن وجود اختلاف فى نظام الحكم فى دول الاتحاد ، اذ يكون فى احداها نظام ديمقراطى وفى الأخرى غير ديمقراطى ، فقد كان نظام الحكم فى بلجيكا ملكيا دستوريا ، أما فى الكونغو فكان ملكيا مطلقا ، فى حين كان يربط بينهما وقتذاك اتحاد شخصى سنة ١٨٨٥ .

وبناء على ما تقدم : فان الاتحاد الشخصى يعتبر أضعف أنواع الاتحادات ، لذلك أصبح هذا الاتحاد من ودائع التاريخ ، حيث لم يعد له وجود الآن لعدم اتفاقه مع روح العصر الحديث وأفكاره .

غير أنه يجب أن نضع فى الحسبان احتمال نشوئه فى العصر الحاضر لذا نرى أن الدستور المصرى الصادر فى سنة ١٩٢٣ م ينص فى المادة ٤٧ منه على أن « يجوز للملك أن يتولى أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان » .

وكان القانون الأساسى فى العراق (سنة ١٩٢٥ م) يشير الى معنى قريب مما ورد فى المادة ٤٧ من الدستور المصرى حيث نص فى المادة ٢٤ منه على أن « لا يحق للملك أن يتولى عرشا خارج العراق الا بعد موافقة مجلس النواب » .

وقد حدث ذلك النوع من الاتحاد بالفعل فى الوقت الحاضر بين ايطاليا وألبانيا سنة ١٩٣٩ م .

الاتحاد الاستقلالى أو التعاهدى (الكونفيدرالى) :

ينشأ هذا النوع من أنواع الاتحادات بين دولتين أو عدة دول كاملة السيادة ، بمقتضى معاهدة تبرم بينهما ، ينص فيها على الأغراض المشتركة التى تلتزم بها دول الاتحاد ، كتنسيق الشئون الاقتصادية والثقافية بينهما أو الدفاع عن استقلالها وحفظ السلام فيها ، وغير ذلك سواء اتصلت بالشئون الداخلية أو الخارجية ، ولا تخلق هذه المعاهدة

شخصا دوليا جديدا تختفي خلفه شخصيات الدول المتعاهدة ، وانما تظل كل دولة من هذه الدول محتفظة بسيادتها الداخلية والخارجية ، فيما عدا ما عهدت به وثيقة الاتحاد من اختصاصات للهيئة الاتحادية المشتركة بينها ، اذ أن أعضاءها لا يمثلون شعب الدولة المتعاهدة ، بل يمثلون حكومات هذه الدول فحسب ، فهم ليسوا منتخبين ، بل معينون من قبل حكومات هذه الدول . والقاعدة أن تصدر قرارت المؤتمر بالاجماع ، أى يتطلب دستور الاتحاد لكى تنفذ قرارات المؤتمر ضرورة تصديق مجلس الرئاسة عليها بالاجماع ، كما أن تعديل الاختصاصات يتطلب أيضا الموافقة الاجماعية لدول الاتحاد عليها ، فاذا لم توافق احدى الدول الأعضاء عليها كان لها أن تنفصل عن الاتحاد ، وهو ما يسمى بحق الانفصال .

ومن أمثلة الاتحاد الاستقلالى (الكونفيدرالى) والذى نشأ على اثر اتحاد تعاهدى ، هو اتحاد ثلاث عشرة ولاية أمريكية (١٧٧٦ ـ ١٧٨٧) حينما نشب النزاع بين انجلترا وتلك الولايات التى كانت مستعمرات لانجلترا ـ وقتذاك ـ من أجل توحيد الكفاح وتضافر الجهود أمام الخطر الداهم للقضاء على الاستعمار ، ومنها أيضا الاتحاد السويسرى الذى نشأ بين ثلاث مقاطعات (١٨١٥ ـ ١٨٤٨) ثم ارتفع على أثر الاتفاقية والمعاهدة المبرمة (سنة ١٨١٥) الى اتحاد بين اثنين وعشرين مقاطعة ومن الاتحادات الاستقلالية نذكر أيضا ـ الاتحاد الجرمانى (من سنة ١٨١٥ ـ سنة ١٨٦٦) الذى نشأ وفقا لقرارات مؤتمر فيينا بين ثمان وثلاثين ولاية . وكذلك الاتحاد الذى تم بين جمهوريات أمريكا الوسطى سنة ١٨٩٨ .

وهذا النوع من الاتحاد ينتهى ـ مثله فى ذلك مثل الاتحاد الشخصى ـ اما بالتحول الى اتحاد أوثق صلة وأقوى رابطة وهو الاتحاد المركزى . واما ينتهى بالانفراط للدول الأعضاء بانسلاخ كل عن الأخرى .

فنجد مثلا فى ١٥ مايو سنة ١٧٨٧ انتهى الاتحاد الذى كان قائما بين الولايات الأمريكية الى اتحاد مركزى على أثر معاهدة فيلادلفيا المنعقدة فى حينه ، وكذلك الحال بالنسبة للمقاطعات السويسرية انقلب هذا الاتحاد سنة ١٨٤٨ الى اتحاد فيدرالى . واما أن ينتهى هذا النوع من الاتحاد الى استقلال الدول الأعضاء نهائيا وانفصالها عن بعضها ، وهو ما حدث بالنسبة للاتحاد الجرمانى فنجد (فى سنة ١٨٥٩) اذ امتنعت بروسيا عن الوقوف الى جانب النمسا حينما هاجمتها فرنسا ، مخالفة بذلك وثيقة الاتحاد التى كان من بين بنودها ، دفع كل اعتداء يقع على احداها ، بل واشتعلت الحرب بين بروسيا والنمسا وانتهت بانتصار

الأولى (سنة ١٨٦٦) ، وكان طبيعيا أن ينحل هذا الاتحاد وذلك فى معاهدة براغ من العام نفسه • وان كان قد حل محله اتحاد تعاهدى ــ مرة ثانية ــ بين دول ألمانيا الشمالية (فى سنة ١٨٦٧) ثم (فى سنة ١٨٧١) وبعد هزيمة فرنسا على يد بسمارك أقام هذا الأخير اتحادا فيدراليا (مركزيا) تحت زعامة بروسيا أى أن الاتحاد الجرمانى التعاهدى تحول الى اتحاد مركزى (فيدرالى) • وفى مثالنا الأخير انتهى أيضا اتحاد جمهوريات أمريكا الوسطى نتيجة انفصال دولة هندراوس ونيكاراجوا وسلفادور •

ومن الاتحادات الاستقلالية أو التعاهدية فى العالم العربى نذكر منها وعلى سبيل الأمثلة التاريخية فقط ــ الاتحاد العربى الهاشمى بين الأردن والعراق سنة ١٩٥٨ م ، الا أنه ولد ميتا ، حيث لم يخرج الى حيز التنفيذ ولم تتسع له فرصة التطبيق لقيام ثورة العراق فى العام نفسه ، وأيضا اتحاد الدول العربية الذى قام فى مارس سنة ١٩٥٨ ، وكان بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية وفتح الباب أمام الدول التى ترغب فى الانضمام لهذا الاتحاد ، وانتهى هذا الاتحاد سنة ١٩٦١ بقرار من جانب رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، لانتهاج الجانب الآخر سياسة معادية للجمهورية العربية المتحدة ولعدم تنفيذ الجانب الآخر لنصوص ميثاق الاتحاد •

واختلفت الآراء حول مفهوم الجامعة العربية التى تعتبرها صورة من صور الاتحاد الاستقلالى أو التعاهدى • لأن الاتحاد الذى أقامه ميثاق جامعة الدول العربية لم يبلغ حد ادماج هذه الدول فى دولة واحدة ولم يحول تلك الدول الى دويلات داخل دولة اتحادية واحدة ، فليس فيه أية سمة من سمات الدولة الفدرالية ، بل احتفظت فى ظله كل دولة بشخصيتها الدولية ، وكامل سيادتها الداخلية والخارجية •

وعلى هذا فان الاتحاد التعاهدى لا يكون دولة جديدة فوق الدول الأعضاء ، فلا يمس سيادة الدول الأعضاء سواء الخارجية منها أم الداخلية كما أن لكل دولة من الدول الأعضاء أن تختار ــ وبمطلق حريتها ــ نظامها الدستورى ولو كان مخالفا للأنظمة الدستورية لبقية الدول الأعضاء ، فلا تلزمها عضويتها فى الاتحاد بأى قيد فى هذا الصدد ، ولكل منها حق التمثيل السياسى والدبلوماسى المستقل ، كما أن الحرب التى تقع بين الدول الأعضاء فى الاتحاد ليست حربا أهلية ، ولكنها حرب دولية بالمعنى الكامل •

الاتحاد الحقيقى أو الفعلى :

ينشأ الاتحاد الحقيقى أو الفعلى بين دولتين أو أكثر تحتفظ كل منها بسيادتها الداخلية ، ولكنها تندمج مع الدولة أو الدول الأخرى من الناحية الخارجية فتخضع لرئيس دولة واحد وتشرف على شئونها الخارجية هيئة واحـــدة ٠

فالاتحاد الحقيقى يتفق مع الاتحاد الشخصى من حيث استقلال كل دولة بما يتعلق بتصريف شئونها الداخلية وفى خضوع الدول الداخلة فيه لرئيس واحد ويختلف عنه من ناحية السيادة الدولية فبينما تحتفظ كل دولة فى الاتحاد الشخصى بشخصيتها الدولية ٠ اذ بالدول الداخلة فى الاتحاد الحقيقى تندمج من الناحية الخارجية فى شـــخص دولى واحد تمثلها هيئة واحدة تنوب عنها فى الشئون الخارجية ٠

ومما يؤخذ على الاتحاد الفعلى أن كل دولة داخلة فى الاتحاد لهـــا حق الاستقلال بنظامها السياسى الداخلى وقد تتعـــارض هـــذه الأنظمة السياسية مع بعضها الآخر ٠

وينشأ هذا الاتحاد بمقتضى اتفاق أو معاهدة تتنازل بمقتضاه الدول الأعضاء عن سيادتها الخارجية وبالتالى عن شخصيتها الدولية ٠

ومن أمثلة الاتحاد الحقيقى : الاتحاد بين السويد والنرويج من سنة ١٨١٥ ـ سنة ١٩٥٠ والذى نشأ بمقتضى معاهدة صدق عليها برلمان كل من الدولتين ، وانحل فى مؤتمر كارلستاد سنة ١٩٠٥ بناء على طلب النرويج اذ كانت ترى أن مصالحها التجارية تدار ادارة سيئة من جانب الأعضاء الدبلوماسيين والقنصليين المشتركين ٠ وأيضا الاتحاد الذى قام بين النمسا والمجر ١٨٦٧ ـ ١٩١٨ وكان من قبل اتحادا شخصيا سنة ١٥٢٧ ثم تحول الى اتحاد حقيقى باتفاقهما سنة ١٨٦٧ ٠ وكان امبراطور النمسا ملكا للمجر وأطلق عليه اسم الامبراطور الملك وانتهى ذلك الاتحاد سنة ١٩١٨ ٠ وأيضا الاتحاد بين الدنمارك وأيسلندا سنة ١٩١٨ ـ سنة ١٩٤٤ وكانت جزيرة أيسلندا ملكا للدمارك وفى سنة ١٩١٨ صدر تشريع أصبحت بمقتضاه دولة حرة ذات سيادة متحدة مع الدنمارك فى ظل ملكها وانتهى هذا الاتحاد من جانب أيسلندا سنة ١٩٤٤حيث أعلنت الجمهورية ٠

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بأن الحرب بين الدول الأعضـــاء فى الاتحاد الفيدرالى تعتبر حربا أهلية وليست دولية ، وعلة ذلك أن الدولة تفقد بمجرد دخولها فى هـــذا الاتحاد شخصيتهـــا الدولية ويصير أمر

السياسة الخارجية بين يدى الدولة المتحدة التى تتمتع بشخصية دولية مصدرها الاتحاد الفعلى ، كما أن كل دولة لا تملك بمفردها اعلان الحرب على دولة أجنبية ، وكل حرب تعلن من دولة أجنبية على احدى دول الإتحاد تعتبر حربا على الاتحاد ذاته ٠

وتباشر الشئون الخارجية لدولة الاتحاد بواسطة هيئات سياسية وقنصلية مشتركة تتبع الاتحاد ، أى أن يكون التمثيل الدبلوماسى والقنصلى واحدا ٠

ان المعاهدات التى تبرمها هذه الدولة الجديدة تارة تكون باسم الاتحاد اذا كانت تتعلق بشئون الاتحاد كدولة وتارة أخرى باسم احدى الدول الأعضاء اذا كانت تتصل بشئون داخلية خاصة بها ٠

الفصل الأول

هيكل اللامركزية السياسية أو هيكل الاتحاد الفيدرالى
(الدولة الفيدرالية أو الاتحادية)

اللامركزية السياسية أو الاتحاد الفيدرالى

أن مصطلح الفيدرالية أخذ من اللفظة اللاتينية FOEDUS التى تعنى معاهدة أو اتفاقية ومن هنا يتضح أنه حينما يظهر مصطلح الفيدالية فان المقصود به التعاقد الدستورى السياسى ، وهو التعاقد الذى ينشأ دائما عن معاهدة تتم بين كيانات مستقلة متعددة ، وذات سيادة ، وبموجب هذه المعاهدة من الممكن أن تتألف أنماط متعددة من الوحدة ابتداء من الحلف الدولى وانتهاء بالدولة الاتحادية (الفيدرالية) .

وذلك لأن مصطلح الحكومة الفيدرالية انما يستخدم بكثرة فى المناقشات السياسية ، ونادرا ما يتحدد معناه .

وعلى أية حال فان هذا النوع من أنواع الاتحادات يتمثل فى انصهار الدول الداخلة فيه واندماجها فى دولة واحدة ، تفقد معه الدول الأعضاء ذاتها تلك التى أصبحت بعد انصهارها دويلات أو ولايات أو مقاطعات وزالت بذلك شخصيتها الدولية .

فالاتحاد الفيدرالى ليس اتحادا بمعنى الكلمة ، لكنه دولة مركبة فوق الدول الأعضاء ، وينظم الدستور تكوينها ونظامها ، ومن ثم تخضع العلاقة بين السلطة المركزية والدويلات المكونة لها للقانون الداخلى (الدستور) بخلاف الأنواع الأخرى من اتحاد الدول التى تخضع للقانون الدولى العام ، وتفقد الولايات (الدويلات ــ المقاطعات) فى النظام الفيدرالى (القائم على

اللامركزية السياسية) سيادتها فى المجال الخارجى ، لتنشأ شخصية دولة الاتحاد ، التى تتمتع وحدها بهذه السيادة الخارجية ٠

هذا التعريف وهذه الخاصية للنظام الفيدرالى هو الاتجاه الغالب لدى معظم الفقهاء ، الا أن فريقا من الفقهاء يرى أن النظام الفيدرالى يسمح بتوزيع سلطات الحكم بين الدول الأعضاء فى الحدود التى تتكفل وثيقة الاتحاد ببيانها ، وبالتالى لا تفقد الدول الأعضاء سيادتها فى المجال الخارجى ، بل تحتفظ بشخصيتها القانونية الدولية ، ويؤيد الدكتور / محمد فتوح هذا الاتجاه مدللا عليه بأن الدساتير الفيدرالية المعاصرة أصبحت تنتهجه فيقول بأن دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أضاف المادتين رقم ١٨ أ وب للدستور وذلك فى أول فبراير سنة ١٩٤٤ م حيث تنص المادة ١٨ أ على انه : — « يحق لكل جمهورية متحدة أن تقيم علاقات مباشرة مع الدول الأجنبية وأن تعقد معها الاتفاقات وتتبادل واياها التمثيل الدبلوماسى والقنصلى » ٠

كما تنص المادة ١٨ ب على أنه : لكل جمهورية متحدة تشكيلاتها الجمهورية العسكرية الخاصة بها ، وفى رأينا أن : نظام الاتحاد السوفيتى هو الاستثناء الوحيد (الحديث) من قاعدة فقد الولايات لشخصيتها الدولية بمجرد دخولها عضوا فى الاتحاد المركزى ، ويبدو لى أن الغرض من اضافة هاتين المادتين للدول الأعضاء فى الاتحاد ، هو اتاحة الفرصة لانضمام هؤلاء الأعضاء للأمم المتحدة ، حتى يكون لروسيا السوفيتية أكثر من صوت فيها ولتستزيد من عدد المؤيدين لها فى المحافل الدولية ٠ وهذا ما حدث بالفعل اذ انضمت أوكرانيا وروسيا البيضاء الى هذه الدولية الكبيرة ٠

ومما يؤيد قولنا أن بريطانيا بذلت محاولات ملحه لاقامة تمثيل سياسى وقنصلى مع روسيا البيضاء وأوكرانيا عقب تمثيلها فى الأمم المتحدة ولكن لم تفلح مساعيها فى ذلك ٠

ويورد الدكتور محمد فتوح مثلا للتدليل على رأيه من الدستور السويسرى الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٨٧٤ الذى نص فى المادة التاسعة منه على أن : « تمنح المقاطعات حق ابرام المعاهدات المتعلقة بالاقتصاد العام وعلاقات الجوار والبوليس مع الدول الأجنبية ٠

والحق أن ما تنص عليه المادة التاسعة ، لا يتعلق بمعاهدات سياسية وانما يتعلق بالاقتصاد العام وروابط الجوار والبوليس أى بمعاهدات غير سياسية ٠ ولا مانع من أن تخول الدولة الاتحادية للولايات سلطة ابرام مثل هذه المعاهدات ، سواء فيما بينها أو مع الدول الأجنبية ، بشرط

الا تتعدى ممارستها الموضــوعات التى تدخــل فى اختصــاص هــذه الدويلات ، وان تكون مقيدة بعدة قيود كضرورة موافقة الحكومة الإتحادية عليها ، وعدم تعارضها مع الدساتير أو القوانين الاتحادية • وما نصت عليه المادة التاسعة لا يخرج عن تلك الشروط أو هذه القيود •

فالمبدأ فيما يتعلق بعقد المعاهدات هو اختصاص الحكومة المركزية (الفدرالية) •

أما اختصاص الدويلات الأعضاء فلا يكون الا استثنــاء أو بشرط موافقة السلطة المركزية ، كما أن هذا النوع من المعاهدات ــ وأن نصت عليه بعض الدســاتير الاتحادية ــ فلا يضفى على الولايات الأعضاء أية شخصية دولية •

لذلك يقوم المجلس الفيدرالى السويسرى بفحص مثل هذه الاتفاقات ، فان اعترضت عليها احدى المقاطعــات رفع الأمر الى المجلس التشريعى الفيدرالى لحسمه • ويرى (جوجنهاين) أن تلك الرقابة لا تنصرف فقط الى بحث مدى شريعة المعاهدات الخاصة وانما لمدى ملاءمتها •

هذا ويلاحظ أن سلطة المقاطعات فى ابرام المعاهدات لا تمثل بأى حال مانعا أمام الحكومة المركزية فى ابرام اتفاقات فى كل المجالات ، بما فيها تلك التى تدخل فى اختصاص المقاطعات ، لأنها هى التى تمنح هذا الاختصاص للمقاطعات ، ولها بالتالى أن تسحبه منها •

ومن الأمثلة التى يذكرهــا الدكتور فتــوح عثمــان أيضــا للتدليل على رأيه ما يختص بالدستور الأرجنتينى الصــادر سنة ١٨٣٥ والذى ينص فى مادته رقم ١٠٧ على أن : للولايات حق ابرام المعاهدات مع الدول الأجنبية • ويرد على ذلك بالقول بأنه وأن كانت أحكام دستور الأرجنتين تعطى المقاطعات وفقا للمادتين ١٠٧ و ١٠٨ حق ابرام المعاهدات الخاصة بتنظيم العدالة وحماية المصالح الاقتصادية وتنفيذ الأحكام ذات النفع العام بشرط اخطار البرلمان بهذه المعاهدات وبشرط ألا تكون ذات طابع سياسى ، الا أن المقاطعات لم تستخدم تلك الرخصة الا فيما بينها •

كما أنه ينطبق على نص دستور الأرجنتين ما أوردناه فيما يتعلق بالنص المشابه فى الدستور السويسرى ونضيف بأن هناك من الكتاب من ذهب الى تحريم حق الولايات الأعضاء فى الاتحاد الفيدرالى نهائيا فى عقد معاهدات مع الدول الأجنبية ــ مستشهدا بدساتير تلك الدول ــ حتى ولو كانت هذه معاهدات غير سياسية ، بل ولو حتى اقتصرت على المعاهدات التجارية ومن بين تلك الدول الأرجنتين •

ومن البراهين التى ساقها الدكتور فتوح اثباتا لرأيه اشارته لما ورد فى دستور اتحاد الجمهوريات العربية اذ نص فى المادة ٦١ على أنه : « دون اخلال بالاختصاصات المقررة للاتحاد فى الدستور يحق لكل جمهورية أن تبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية طبقا لأوضاعها الدستورية » ٠

كما تنص المادة ٦٣ من ذات الدستور على أن : « تكون القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل من الجمهوريات الأعضاء لرئيس الجمهورية أو لمن تحدده النظم المعمول بها فى كل منها ٠

ويكفى للرد عليه بما أشار اليه بنفسه ، فيقول : فى رأينا أن دولة اتحاد الجمهوريات العربية لا يمكن ادراجها فى أحد الأشكال التقليدية للنظم الاتحادية ، لأنه يتأرجح بين النظام الكونفيدرالى والاتحاد الفيدرالى ٠

واستنادا على ما تقدم نرى أن ما برهن به الدكتور محمد فتوح من نص المادة ٦١ والمادة ٦٤ من دستور اتحاد الجمهوريات لا محل لهما هنا لأن الغرض الذى نحن بصدده هو النتائج التى تترتب على انضمام الدول الى الاتحاد الفيدرالى ، من حيث فقدانها لشخصيتها الخارجية بعد انضمامها للاتحاد من عدمه ، فى حين أن الدكتور محمد فتوح يؤكد بأن اتحاد الجمهوريات العربية لا يمكن ادراجه تحت أحد الأشكال التقليدية للنظم الاتحادية ٠

كما يقدم لنا الدكتور فتوح – اثباتا لرأيه – دليلا آخر ورد فى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة التى تنص على أنه : « يجوز للامارات الأعضاء فى الاتحاد عقد اتفاقات ذات طبيعة ادارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على الا تتعارض مع مصالح الاتحاد » كما يجوز للامارات الاحتفاظ بعضويتها فى منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط اليهما ويتضح لنا من نص المادة السابقة أن هذه المعاهدات والاتفاقيات لها صبغة غير سياسية :

ونستطيع أن نؤكد – مع الدكتور السيد صبرى – بأن الدولة الاتحادية تبدو كوحدة كاملة من وجه نظر القانون الدولى ، وهذا يتفق تماما والمنطق لأنها هى وحدها الخاضعة مباشرة لأحكامه وهى المعترف بها فى العلاقات الدولية ، بمعنى أنها هى وحدها التى تمثل كل الولايات الأعضاء المكونين لها ٠

وهكذا فانه يترتب على دخول الدول الاتحاد الفيدرالى ، أن تفقد هذه الدول الأعضاء (التى أضحت دويلات) سيادتها الخارجية لحكومة الدولة

الفيدرالية التى تعد حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء وبالتالى لا يكون لها (للولايات) شخصية قانونية دولية لأنها ذابت فى الدولة الفيدرالية الأم .

الاستقلال الداخلى للولايات :

الأمر على خلاف ذلك فيما يتعلق بالناحية الداخلية للدويلات حيث نجدها تحتفظ بجانب كبير من السيادة الداخلية ، فنجد لكل دولة هيئات خاصة بها ، فلكل دويلة دستورها الخاص وسلطاتها التشريعية الخاصة ، ومحاكمها الخاصة ، قوانينها الخاصة ... الخ . ولكن هذه الدويلات الأعضاء فى الاتحاد لا تحتفظ بكامل سيادتها الداخلية هذه بل تفقد جانبا منها لمصلحة الاتحاد الفيدرالى حيث يوجد الى جانب تلك الهيئات المحلية الخاصة بالولايات ، هيئات أخرى مماثلة خاصة بالدولة الاتحادية ، فنجد للدولة الاتحادية هيئتها التشريعية الاتحادية ومحاكمها الاتحادية وقوانينها الاتحادية التى تسرى على جميع الولايات المكونة للدولة الفيدرالية ودستورها الاتحادى الذى يسرى على جميع الولايات المكونة للدولة الفيدرالية ويحدد اختصاصات كل من الهيئات الاتحادية والهيئات المحلية ، ولا يمكن تعديل تلك الاختصاصات الا بعد اجراءات خاصة وضمانات معينة تكفل المساواة بين الولايات وتستلزم موافقة أغلبيتها بصرف النظر عن صغر الولايات أو كبرها .

وهكذا يمكن تعريف النظام الفيدرالى بأنه ، ذلك النظام الذى يتكون من اتحاد عدة دول لتكوين دولة واحدة هى الدولة الفيدرالية بمقتضاه تفقد الدول الأعضاء سيادتها الخاجية تماما ، ولا يكون لها شخصية قانونية دولية ، حيث تتركز فى شخصية الدولة الفيدرالية الأم وحدها ، كما تفقد جزءا من سيادتها الداخلية بالقدر اللازم لتنفيذ عهد الاتحاد ، وتتحول بمجرد دخولها فى هذا النظام الى دويلات أو ولايات أو مقاطعات أو أو قوميات ... » .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا أقدم دولتين فيدراليتين حديثا : فقد عرفت الأولى النظام الفيدرالى منذ سنة ١٧٨٧ الذى ما زال سارى المفعول ، وعرفته الثانية وفق دستور ١٨٤٨ ثم دستور ١٨٧٤ . وقد طرأت على كلا الدستورين كثير من التعديلات التى تتجه نحو تدعيم الحكومة المركزية دون أن تمس قواعد الدولة الفيدرالية .

وقد تأثرت دول أمريكا اللاتينية بالنظامين الأمريكى والسويسرى منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر فتحولت الأرجنتين الى دولة فيدرالية

سنة ١٨٥٣ والمكسيك سنة ١٨٥٠ والبرازيل سنة ١٨٨٩ وفنزويلا سنة ١٩٨٣(٣) ثم جاءت المملكة المتحدة لتطبيق النظام الفيدرالى على مستعمراتها على اعتبار أن اتساع هذه المستعمرات واختلاف الأجناس فيهـا يستلزم نوعا من الاستقلال الذاتى لمختلف المقاطعات فأصبحت كندا فيدرالية منذ سنة ١٨٦٧ واستراليا منذ سنة ١٩٠٠ وجنوب أفريقيا منذ سنة ١٩٠٩ وحديثا عندما منحت المملكة المتحدة الاستقلال لبعض مستعمراتها وضعت لها نظاما فيدراليا ؛ فتم ذلك بالنسبة للهند سنة ١٩٣٥ حيث وضـعت الخطوات الأولى نحو اللامركزية ، وتحقق ذلك لبورما فى دسـتور ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وتأكد بعد الاستقلال سنة ١٩٥٨ ، وبالنسبة لماليزيا منذ سنة ١٩٤٥ وبالنسبة لنيجيريا منذ سنة ١٩٤٦ وتأكد بعد الاستقلال سنة ١٩٦٠ ، وكذلك الحال بالنسبة لمحميات عدن قبل استقلالها حين قررت المملكة انشاء اتحاد الامارات العربية فى الجنوب فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٩ . بل لقد استند تأثير النظام الفيدرالى الى الأمم المتحدة نفسها فوجدنا مملكة ليبيا تقرر تحت تأثير ممثل الأمم المتحدة بها وضع دستور دولة فيدرالية بها فى ٧ أكتوبر سـنة ١٩٥١ لتعلن استقلالها فى ٢٤ ديسمبر من نفس العام كذلك قررت أريتريا تحت تأثير الأمم المتحدة أن تتحد فدراليا مع الحبشة وفق قرار ٢ ديسـمبر سـنة ١٩٥٠ المدعم بدستور ١٠ يوليو سنة ١٩٥٢ .

واذا نظرنا أخيرا الى أوربا نجد أن امبراطورية ألمانيا قد تحولت سنة ١٨٧١ فى عهـد بسمارك الى دولة فيدرالية وتدعيم هـذا النظام فى ظل الدستور سنة ١٩١٨ وحتى عهد هتلر وتحكم النمسا وفق دستور فدرالى منذ سنة ١٩٢٠ كذلك وضع الدستور اليوغوسلافى فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ المعدل فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ أسس دولة فيدرالية . كذلك نجد الاتحاد السوفيتى يتبع نظاما فيدراليا منذ سنة ١٩٢٤ ، وقد أقر الدستور الحالى فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ثم أدخلت عليه تعديلات جوهرية فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٤ وصلت الى حد منح بعض الجمهوريات الأعضاء فى الاتحاد بعض الاختصاصات الدولية .

ثم أخيرا دولة أندونسيا التى أخذت بالنظام الفيدرالى فى فترات معينة ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ والباكستان بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٨م ومالى بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٠ .

وهكذا يظهر — مدى انتشار النظام الفيدرالى فى مختلف القارات وسريانه على عدد كبير من العالم .

المعيار المميز للاتحاد الفيدرالى أو اللامركزية السياسية

كما سبق أن أشرنا الى أن الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) تتكون من عدة دول تفنى شخصيتها الدولية داخل الدولة الاتحادية .

وهناك عدة معايير يمكن بها التميز بين خصائص الدولة الفيدرالية عن خصائص الدولة الموحدة (البسيطة أو المفردة) وذلك على أساس أنه فى الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) لا تكون علاقة الأقاليم (أو الدويلات أو المقاطعات) الداخلة فى الاتحاد كعلاقة الأقاليم أو المديريات أو المدن أو غيرهـا فى الدولة الموحدة أو البسيطة ويمـكن الاشارة الى أهم هذه الاختلافات على ضوء النظريات الآتية :

أولا : نظرية الاستقلال الذاتى :

طبقا لرأى الفقيه (هوبير) يتم التاريخ لظهور الدستور الفيدرالى بنشأة الولايات المتحدة الأمريكية . ويرى (هوبير) أن مستنده فى هذا القول انما يرجع الى توفير ما يسمى بالمبدأ الفيدرالى (أو الاتحادى) الذى ينظم توزيع الاختصاصات والسلطات بين حكومات الأقاليم الداخلة فى الاتحاد الفيدرالى (القائم على اللامركزية السياسية) ، اذ أن الأساس الذى تقوم عليه عملية الاختصاصات انما يرجع الى اعتبارين :

الأول : معاملة حكومات الأقاليم بوصفها حكومات مستقلة ومتساوية .

الثاني : اعتماد مبدأ لانتفاء الضرر كمبدأ حاكم لتصرف كل حكومة فى صلاحياتها المخولة لها .

ففى دستور الولايات المتحدة الأمريكية المعمول به عقب الاستقلال نجده ينص على توزيع الاختصاصات مشاركة بين حكومات الأقاليم والحكومة الفيدرالية . على أساس الصلاحيات المعطاة لحكومة الأقاليم وحقها فى الاستقلال تماما عن موقف الحكومة الاتحادية شريطة عدم الأضرار بالمصالح العامة ، وكذلك الحال بالنسبة للصلاحيات والاختصاصات المخولة للحكومة الفيدرالية ، تتم ممارستها على نحو تستقل فيه الحكومة الاتحادية عن حكومات الأقاليم طالما أن الممارسة تتم فى اطار تحقيق المصالح القومية .

ومن هنا يتبين لنا أن شرط المساواة هو شرط أساسى لازم لصبغ الممارسة الدستورية بصبغة فيدرالية ، وتنتفى صفة الفيدرالية عن أنظمة الحكم الدستورى التى تنشأ بين أقاليم وترسم الممارسة الدستورية بينها كما هو الحال فى اتحاد جنوب أفريقيا أو فى نظام الحكم البروسى المنظم للامبراطورية الألمانية (١٨٧١ — ١٩١٨) .

ونلاحظ أن هوبير يركز أساسا على فكرة المساواة والاستقلال الذاتى باعتبارهما محددين لنمط توزيع الاختصاصات بين حكومات الأقاليم والحكومة الاتحادية ، الا ان هذا الأساس ليس بمنجاة من الاستثناء فقد أثبتت التجارب العملية التى شهدتها عدة دول ذات الأنظمة الفيدرالية أن مبدأ الاستقلال الذاتى والمساواة كثير ما يذكر على نحو يجيز لنا القول بأن هذه الأنظمة لم تعد فيدرالية تماما بقدر ما هى شبه فيدرالية .

ويشير هوبير نفسه الى أمثلة توضح انكسار صفتى الاستقلال الذاتى وانتفاء المساواة بين الحكومات وحكومات الأقاليم والحكومة الفيدرالية (الاتحادية) على نحو ما كشفت عنه المساواة الدستورية فى سويسرا أو كندا ، وقد بين (هوبير) أن ثمة عوامل من شأنها أن تقلل من شأن الاستقلال الذاتى والمساواة بين الحكومات الاقليمية والحكومة الاتحادية دون أن يثير ذلك أدنى اعتراض دستورى فى داخل الدولة المعينة ، ومن أهم هذه العوامل ما يلى :

١ — ترتب على اختلال الأوضاع الاقتصادية لدى حكومات الأقاليم ان زاد حجم الانفاق الذى تمنحه الحكومة الاتحادية لحكومات الأقاليم حتى تعينها على القيام بنشاطها الاقتصادى وأدى هذا بالتالى الى فرض نوع من الوصايا من قبل الحكومة الاتحادية على حكومات الأقاليم مما يترتب

عليه انتفاء صفة الاستقلال الذاتى والمساواة ، دون أن تعترض حكومات الأقاليم على ذلك ودون أن تشكك فى صلاح الممارسة الفيدرالية •

٢ ــ زيادة مشاعر الأفراد بالانتماء القومى العـام أدى الى انطفاء الشعور الاقليمى على نحو أدى الى تسامح الأفراد بإزاء زيادة نفوذ الدولة الاتحادية على نفوذ الولايات الاقليمية الداخلة فى اطار الاتحاد •

٣ ــ أدى نمو النشـــاط الحزبى فى الدولة الفيدرالية الى تقوية الاحساس بأمور الوطن ككل تضاءلت الى جانبه النزعات الاقليمية •

ثانيا : نظرية التوسط :

ثمة نظرية أخرى فى تفسير نمط الاختلاف بين الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) والدولة البسيطة (أو الموحدة أو المفردة) يعرضه لنا (لاباند) ويتابعه فيه هوريو • وبموجب هذه النظرية يمكن تصور الدولة الفيدرالية على أنها دولة دول أو جمهورية دول ، بمعنى أن الدولة الفيدرالية هى كيان يتألف من مجموعة كيانات أخرى أصغر وبحيث يتم الاتفاق على أن تمثل هـذه الكيـانات الأصغر شعبها وأقليمها لدى الدولة الفيدرالية ، ومن هنا فان الدولة الفيدرالية لا تتعامل على نحو مباشر مع مجموع الشعوب الخاضعة لها ، بل ان هذا التعامل يتم على نحو غير مباشر وتوسطى من خلال حكومات الأقاليم باعتبارها مفوضة عن شعبها وأقليمها ومسئولة أمام الحكومة الاتحادية •

وقد استخدم (لاباند) تشبيه القبة والمنازل ليوصل به لهذه الفكرة وليجيب عن السؤال المتعلق بالسيادة داخل الدولة الفيدرالية ، اذ أن السيادة ســوف تكون للدولة الاتحادية المعنوية التى تتألف من مجموع حكومات الأقاليم •

ومن هنا يمكن القول بأن الدولة الفيدالية كيان مركب يتألف من طبقتين واضحتين هما :

١ ــ طبقة تمثل شعب الاقليم من خلال حكومته المحلية التى يشعر بالخضوع المباشر لها •

٢ ــ ثم طبقة الحكومة الاتحادية التى يقوم فى ظلها مجمـوعة من حكومات الولايات والتى تمارس عليها سلطاتها •

ومن هنا يتضح أن التوسط المقصود هو توسط حكومات الولايات بين شعوب الأقاليم وبين الحكومة الاتحادية ، اذ أن الحكومة الاتحادية تضمن سريان ما تشرعه من قوانين على شعوب الأقاليم نفسها باعتبارها المنفذ

لتشريعات الحكومة الاتحادية ، على نحو يضمن فى النهاية تحقيق سيادة الدولة الاتحادية على سائر شعوب وأقاليم الولايات الداخلة فى الاتحاد .

لكن اذا ما سلطنا أضواء النقد على نظرية التوسط كما عرضها (لاباند) بالنظر الى أرض الواقع ، فاننا نتبين فيها المآخذ الثلاثة الآتية :

الأول : يتعلق بوضع جمهور الشعب حيث تلغى نظرية التوسط هذه دوره فى الممارسة الدستورية ، فتتكل هذه المهمة الى حكومات الأقاليم بغض النظر عن شعوب الأقاليم مما يترتب عليه أن تصبح جماهير الشعب بمعزل عن مسار الحياة التشريعية فى الدولة الاتحادية الأمر الذى ينتفى معه أول الشروط التى تنص على وضع الشعب فى الاعتبار باعتباره عنصرا من ثلاثة عناصر تؤلف فى مجموعها الدولة وذلك الى جانب عنصر السلطة العامة والأقاليم ، ومن هنا يمكن القول بأن الشخصية الاعتبارية أو المعنوية للاقليم لا تغنى عن الشخصية الطبيعية أو الحقيقية لأفراد الشعب .

الثانى : يتعلق بنوعية العلاقة التنفيذية القائمة بين الحكومة الاتحادية وأفراد الشعب ، فبموجب نظرية التوسط فان العلاقة بين هذين الطرفين هى علاقة غير مباشرة وذلك على أساس الدور التوسطى الذى تؤديه حكومات الأقاليم فى داخل هذا النظام ، ومكمن الخطر فى هذا الوضع احتمال انطوائه على شعور بالغربة لدى جمهور الشعب بازاء الحكومة الاتحادية التى سوف تبدو أمامه (كالحاكم الأجنبى) وذلك لانعدام عنصر المباشرة فى الممارسة الدستورية بين الطرفين ، وفى هذه الحالة يبدأ نظام الحكم الفيدالى (القائم على اللامركزية السياسية فى الانزلاق على غير وعى منه ليصبح حكما كونفدراليا أو مجرد تعاهد دول .

الثالث : يتعلق بدلالة التشبيه الذى استخدمه (لاباند) فى وصفه لصورة الدولة الفيدرالية فلقد صورها بما يشبه القبة التى لا ترتكز على الأرض مباشرة وانما ترتكز على مجموعة من أسطح المنازل التى يقوم كل منزل منها قياما مستقلا ، فدلالة هذا التشبيه تعنى أن القبة انما تظلل على مجموعة من الكيانات التى لا تزال مستقلة الواحدة عن الأخرى ، ويجر ذلك الى عيب أساسى هو استمرار الكيانات مستقلة مع أنه من اللازم أن يؤدى بها الاتحاد الى حالة من الانصهار الذى لا تعود بعده تعامل بوصفها كيانات مستقلة ، بل ينبغى أن تصبح كيانا كليا واحدا تذوب بينه كل الفوارق فاذا ما حدث ذلك ــ وينبغى له أن يحدث ــ فان القبة التى هى الحكومة الاتحادية (المركزية) سوف ترتكز على كيان كل متماسك يشكل من تحتها أرضا صلبة جديدة ، مما ينتفى معه القول بأنها قبة معلقة على أسطح منازل مستقلة تبعد بها عن الأرض .

وقد أشار أحد الفقهاء الى أن مراجعة التوسط التى قال بها (لاباند) على نظام الحكم الفيدرالى للامبراطورية الألمانية ـ مثلا ـ انما يكشف عن أن نظرية التوسط لا تعبر تعبيرا دقيقا كل الدقة عن نمط الحكم الفيدرالى ، ففى ألمانيا كان ثمة مجلسان أحدهما وهو البندسرات يتألف من ممثلين عن الأقاليم ، بينما المجلس الآخر وهو الرايخستاج يتألف من نواب عن الشعب مباشرة يتولى الجمهور انتخابهم على نحو حر وقد ضمن هذا المجلس الأخير للممارسة الدستورية فى الأمبراطورية الألمانية أمرين :

الأول : ضمن ممارسة شعبية مباشرة فى التشريع والحكم تتم دون توسط من حكومات الأقاليم ٠

الثانى : ضمن كذلك خلق نوع من العلاقة المبـاشرة بين جمهـور الرعايا والحكومة الاتحادية ٠

ثالثا : نظرية المشاركة فى جوهر السيادة :

بموجب هذه النظرية فان الحكومة الفيدرالية انما هى حكومة دولة ذات سيادة وذلك على أساس أنه لا معنى لدولة لا تمارس حق السيادة ٠

ومما لا شك فيه أن السيادة فى النظام الفيدرالى انما تنصرف مباشرة الى الحكومة الاتحادية وأن كان ذلك لا يلغى القول بتمتع حكومات الولايات بالسيادة هى الأخرى ، الا أن سيادة حكومات الولايات تختلف عن سيادة الحكومة الفيدرالية من حيث أن سيادة الحكومة الفيدرالية أشمل من تلك التى تتمتع بها الولايات ٠

فلكل ولاية حق السيادة فى اقليمها الخاص بها فى تلك المجالات التى ينص الدستور الاتحادى على تحويلها لحكومات الأقاليم ، بينما تتمتع الحـكومة الاتحادية بسـيادة أوسع مجالا على نحو يمكننا معه التمثيـل لشخصية القومية لدولة الاتحاد أمام المجتمع الدولى ٠

غير أن هذه الصورة تثير تساؤلا عن علاقة حكومات الولايات بالسيادة القومية العامة لدولة الاتحاد ؟ ٠٠٠ ونجيب على هذا التساؤل فنقول أن حكومات الأقاليم تمارس **مستويين من السيادة :**

١ ـ سـيادة على اقليمها فى المجـالات الداخلية التى يخولها لها الدستور ٠

٢ ـ سيادة أخرى تمارسها حكومات الأقاليم من خـلال المجالس الفيدرالية التشريعية التى تسمح لنواب الأقاليم بالمشـاركة فى صنع

الملامح العامة للادارة القومية الكلية لدولة الاتحاد ، وبمعنى آخر نقول أنه من خلال هذه الممارسة يتم لحكومات الأقاليم المشاركة فى صنع جوهر السيادة الخاصة بدولة الاتحاد ككل ، وهذا ما يميز بين علاقة الحكومات بالحكومة الاتحادية ، وبين علاقة المستعمرات ذات الحكم الذاتى بالدول صاحبة الامتياز فيها ، فالفارق — فى كلمة واحدة — هو أنه فى حالة الدولة الفيدرالية تشارك حكومات الولايات فى خلق جوهر السيادة للدولة ، بينما فى حالة المستعمرات لا تمارس الولايات السيادة الا على أقليمها الجزئى الخاص بها وفى اطار ما يخوله لها القانون دون أن تمد مشاركتها الى صنع الادارة العامة للدولة ككل .

ولتوضيح ما سبق بطريقة علمية نقول أن الدولة الفيدرالية تختلف عن الدولة المفردة (البسيطة) فى أن رعاياها صنفان من الشخصيات : صنف يمثل الأشخاص الفعليين الذين يشاهم تعداد الدولة والصنف الآخر هو الشخصية الاعتبارية أو المعنوية لكل ولاية من الولايات المكونة للدولة الفيدرالية .

ومن خلال هذا التركيب الخاص بالدولة الفيدرالية تتم مشاركة الولايات فى صناعة جوهر السيادة القومية العامة للدولة (أو الادارة العامة لها) ويتم ذلك من خلال ما ينص عليه الدستور من تكوين مجلسين تشريعين أحدهما يتألف من كل مجموع الشعب الذى ينتخب نوابا عن نفسه فى مجلس كان يعرف فى ألمانيا بالبوندسرات وفى أمريكا بمجلس النواب وفى سويسرا بالمجلس الوطنى أما المجلس الثانى فيتألف من أعضاء يمثلون الولايات نفسها لدى الحكومة الاتحادية باعتبار أن الولايات هى شخصيات معنوية فى الدولة الاتحادية .

ومن خلال هذه المجالس التشريعية تمارس كل ولاية نشاطا لما يتعلق بالسيادة الاقليمية ثم الفيدرالية العامة ، فمن خلال المجالس التى تمثل مجموع الشعب يتحقق للولايات ممارسة السيادة عن اقليمها وشعبها الذى تعود الولاية فتمثله مرة أخرى من خلال المجلس الثانى الذى يضم الولايات باعتبارها شخصيات معنوية لدولة الاتحاد ، ومن خلال هذا المجلس الثانى تتمكن كل ولاية من الولايات من الاسهام فى التعديلات الدستورية للدولة ووضع الخطط العامة الخاصة بالاقتصاد القومى والسياسة الخارجية والأمن ، على نحو يؤدى بالتبعية الى مشاركة الولايات فعليا فى جوهر السيادة أو الادارة العامة للدولة الاتحادية وجدير بالذكر أنه فى المجلس الثانى الخاص بالولايات يكون لكل ولاية نفس عدد الأعضاء ونفس قوة التصويت التى تتمتع بها كل ولاية أخرى ، وفى ذلك ضمان لعملية التوازن

فى المساهمة التشريعية للولايات ، مما يؤدى بالتالى الى ان يصبح لكل ولاية نفس النصيب الذى للولاية الأخرى فى تكوين الارادة العامة للاتحاد.

ومن الملاحظ بشكل عام أن النظرية السابقة تجعل من مميزات الدولة الفيدرالية ممارسة الولايات لمبدأ المشاركة فى جوهر السيادة ، وأن هذه الممارسة يجب أن تتم – وبالدرجة الأولى – من خلال المجلس الثانى الذى تتمثل فيه الولايات كأعضاء كما لاحظنا أن الأساس الذى تعتمده هذه النظرية فى ممارسة المشاركة فى جوهر السيادة أن يكون لكل الولايات نسبة واحدة فى التمثيل والتصويت .

فكان الأساس فى المشاركة فى جوهر السيادة انما ينبنى على التساوى فى تمثيل الولايات داخل المجلس الاتحادى ، غير أن هذا الأساس لا ينجو من مآخذ واعتراضات من شأنها أن تقلص من أهمية عامل التساوى فى التمثيل كشرط ضرورى لضمان المشاركة فى جوهر السيادة ، ولعل من بين أهم الاعتراضات على ذلك ما يلى :

١ – أن التساوى التعددى لتمثيل الولايات داخل المجلس لا يعد ضمانه محققة لتساوى المشاركة فى تشكيل الارادة العامة للدولة ، اذ من الممكن أن يتحول أعضاء بعض الولايات الى مجرد أبواق فى المجلس تردد التعليمات التى صدرت اليها ، وفى هذه الحالة لا تمثل هذه الولايات الا صوت سيدها دون أن تعبر عن موقف يخصها تساهم به فى جوهر السيادة .

٢ – كذلك فان المساواة العددية لممثلى الولايات لا تدل بحد ذاتها على مساواة فعلية فى المشاركة فى الارادة العامة للدولة ، اذ بدلا من أن تضع فى الاعتبار الوزن السياسى والحضارى لكل ولاية من الولايات ، وما ينجم عن هذا الوزن من حجم فى التأثير المباشر فى الادارة العامة للدولة .

وقد لاحظ الدارسون من أمثال هوبير وديوراند هذه الملاحظات السابقة من خلال اطلاعهم على أنماط الدساتير الفيدرالية للدول المختلفة من أمثال الدستور الألمانى والاسترالى والكندى والهندى .

اذ تبين لهم أن العديد من هذه الأنظمة الفيدرالية لا يتمسك بحرفية التساوى العددى فى تمثيل الولايات وحق التصويت لها داخل المجلس .

رابعا : نظرية اللامركزية المقررة بالدستور :

ترى هذه النظرية أن الدولة الفيدرالية هى صورة من صور اللامركزية التى يقررها وينظمها الدستور ٠

وتوضيحا لهذه النظرية فان الدولة الفيدرالية تقوم على الأسس التنظيمية الآتية :

١ ــ ان الولايات الداخلة فى تكوينها يتم النظر اليها على أنها جماعات معينة لها صلاحيات تخصها فى حدودها التى ينص عليها الدستور ٠

٢ ــ للدولة الاتحادية حق ممارسة صلاحيات مطلقة لا يتم الرجوع فى ابرامها الى الجماعات الاقليمية الخاصة ٠

٣ ــ أن الجماعات الاقليمية الخاصة فى ممارستها لاختصاصاتهــا لا تخضع لرقابة السلطة العليا بموجب الدستور الاتحادى ٠

وقد يعن للبعض أن يسأل عن الفارق الذى يميز بين اللامركزية كما هى فى الدولة الفيدرالية وبين اللامركزية فى الدولة البسيطة ؟ ٠٠٠٠

على هذا التساؤل نجيب فنقول بضرورة لفت الانتباه بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية فاللامركزية السياسية هى التى تحدد نمط الممارسة التشريعية فى داخل الدولة الاتحادية وذلك من خلال النص الدستورى ووجود أجهزة اتحادية وأخرى اقليمية وأن لكل من هذه الأجهزة اختصاصاته التى يخوله لها الدستور الاتحادى على نحو لا يمكن معه نزع هذه الاختصاصات أو تغييرها دون أن يتم ذلك عن طريق تعديل الدستور نفسه ، أما اللامركزية الادارية فهى عبارة عن نمط توزيع الوظيفة الادارية داخل الدولة الموحدة على نحو يقرره القانون وتحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية ٠

وبالنظر الى العرض السابق لنظرية اللامركزية المقررة بالدستور نجد أن هذه النظرية تنطوى على مأخذين رئيسيين هما :

الأول : أن هذه النظرية قد اقتصرت على بيان النشاط الداخلى لكل ولاية على حدة دون أن تمتد بالحديث الى اسهام الولاية خارج نطاقها وفى اطار الدولة الاتحادية ٠

الثانى : أن هذه النظرية فى حديثها عن الاختصاصات المطلقة التى ترى أن الدستور يخولها للولايات بمعزل عن رقابة الحكومة الفيدرالية انما يثير قضية العودة الى ترديد نظرية الاستقلال ٠

الفصل الثانى

المركزية الادارية واللامركزية الادارية

تمهيد : « أصول التنظيم الادارى »

حين قامت الدولة الحديثة فى أوائل القرن السادس عشر على أساس نظرية الحق الالهى المقدس للملوك ، كان للنظريات الثيوقراطية صداها فى النطاق الدستورى والادارى على حد سواء ، حيث كانت تقوم على أساس أن الله هو الذى اختار الحاكم (الملك) ، فكان طبيعيا وفق هذه النظرية ، أن يستأثر (الملك) ــ قديما ــ بالسلطان الكلى المطلق ، فلم يكن من المتصور أن يوجد أى مجال للأخذ بالأسلوب اللامركزى ، وبالتالى فقد أدى ذلك الى تأكيد فكرة المركزية الموحدة ، وأصبحت وظيفة التنفيذ فى كلياتها وجزئيتها رهن ارادة الملك ، وبالتالى لم يكن لعماله المنبثين فى الأقاليم سلطة البت منفردين فى الأمور المحلية التى تتصل بهذه الأقاليم ، بل كان عليهم الرجوع الى السلطة المركزية فى العاصمة فى كل ما يعرض من أمور .

كما أن التاريخ يذكر لنا أن المركزية الصرفة قد طبقت فى الماضى فى بعض البلدان ، فالتنظيم الادارى الذى أوجده نابليون بونابرت فى فرنسا بموجب دستور السنة الثامنة كان مركزيا صرفا .

غير أن الفكر السياسى قد تطور ، وبدأ ينتقد بشدة فكرة ادماج جميع أنواع السلطان وتركيزهـا فى يد الحاكم وقيامهـا على الأنظمة السياسية الاستبدادية ، لذلك ما ان استقرت الدولة ، وزال كل خطر يتهـددها ، حتى أخـذت بالنظم الديمقراطية اما بحصرها فى السـلطة المركزية ، أو توزيعها بين هذه السلطة وبين هيئات ادارية مستقلة ٠

أولا : المركزية الادارية : هى طريقة من طرق الادارة تتضمن تركيز الوظيفة الادارية فى يد السلطة المركزية ولها صورتان ٠

الصورة الأولى وتسمى التركيز الادارى : وهى تصاحب عادة الدولة عند بدء تكوينها ، حيث تتمثل فى تركيز جميع ألوان النشاط الادارى (وحدة الادارة العامة ووحدة الوظيفة الادارية) فى يد السلطة المركزية ، بحيث لا يمكن تصـور وجود موظفين — غير الوزراء — فى المناطق المختلفة فى الدولة تكون لهم اختصاصـات تمكنهم من البت النهـائى فى بعض المسائل الادارية :

الصورة الثانية : عدم التركيز الادارى :

وهنا نجد التركيز الادارى لم يفعل أكثر من مجرد تخفيف العبء عن العاصمة مع توسيع اصطلاح الحكومة المركزية بحيث لاتعود مقتصرة على تركيز النشاط الادارى على الوزارات ومكاتب الوزراء ، ولكن تتسع لتشمل فضلا عن ذلك ما يتبع هذه الوزارات من مصالح وهيئات ومن عمال وموظفين منبثين فى مختلف أقاليم الدولة ومدنها وقراها بحيث تبقى كل هذه المصالح والهيئات وهؤلاء الموظفين والعمال مرتبطين فيما بين بعضهم البعض من جهة وفيما بينهم وبين الحكومة المركزية فى العاصمة من جهة أخرى ، بعلاقة التدرج طبقا لفكرة السلم الادارى — وبالتالى يعتبر عدم التركيز الادارى خطوة نحو اللامركزية الادارية ٠

ثانيا : اللامركزية الادارية :

ويتمثل فى توزيع الوظيفـة الادارية فيمـا بين الدولة من ناحية وتمثلها الحكومة المركزية ، وبين الوحدات الادارية التى تتولى شئونهـا الادارية بنفسها ، فقد عكس انتشار الديمقراطية آثاره فى جميع الميادين ومن بينها ميدان النشاط الادارى ، ومع تعقد الحياة الادارية للدولة الحديثة بسبب بدء اتساع مجالات نشاطها فى انشاء وادارة المرافق والموجهة لأداء

الخدمات العامة للأفراد ، كالتعليم والسكك الحديدية والصحة وما اليها ، لم يعد نظام التركيز الادارى أمرا ممكنا تحقيقه ، فقد أصبح فى حكم المستحيل أن تمتد يد العاصمة الى كل صغيرة وكبيرة من شئون الادارة فى الأقاليم والمصالح المختلفة ، الا فى الدولة الحديثة النشأة القليلة التعداد الصغيرة المساحة ٠

لذلك كان من اللازم توزيع الاختصاصات على موظفين من غير أعضاء الوزارة منتشرين فى المصالح المختلفة فى أنحاء البلاد ، حتى تتفرغ الوزارة فى العاصمة لأمهات المسائل القومية العامة والمشتركة بين جميع أقاليم الدولة ، ونزولا على حكم هذه الضرورات ، رأت الدولة ترك سلطة البت فى بعض المسائل الخاصة بالأقاليم لهؤلاء الموظفين المنتشرين فى الأقاليم والمصالح بعيدا عن العاصمة ، مع استمرار سيطرة السلطة المركزية فى العاصمة عليهم وعلى أعمالهم وهو ما انتهى الى فكرة عدم التركيز الادارى ٠

لكن تحت تأثير التطورات الجديدة ، كان طبيعيا أن تتغير أساليب التنظيم الادارى مرة أخرى لذلك تتجه الدولة الى ترك سلطات البت النهائى — ودون خضوع رئاسى كامل — الى هيئات ادارية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال تقوم بادارة مرافق عامة تقتضى طبيعة الأمور فيها أن يترك شأنها لهيئات مستقلة ، تديرها بوسائل متأنية متغيرة ، مع خضوعها لرقابة بعيدة عن السلطات المركزية ، وهذه هى اللامركزية الادارية ٠

مما تقدم يمكن القول : بأن التنظيم الادارى فى الدولة الحديثة يأخذ صورتين : صورة المركزية ، وصورة اللامركزية — ونبادر الى التنبيه الى أن المقصود بالمركزية واللامركزية هنا هو المركزية واللامركزية الادارية ، وليس اللامركزية السياسية أى أن المقصود هو بحث الوظيفة الادارية بذلك الى جانب الهيئات الادارية القائمة فى العاصمة هيئات ادارية محلية موزعة الأقاليم فبينما تتولى السلطات الادارية المركزية الوفاء بالحاجات العامة التى تهم الدولة كلها ، يعهد الى الهيئات الادارية المحلية بأمر الوفاء بالحاجات العامة المحلية المقصورة على جزء معين من الاقليم ٠ بشرط أن تستقل هذه الوحدات الادارية المحلية فى ممارسة اختصاصاتها المقررة عن السلطات المركزية ٠ وان كانت تخضع لبعض مظاهر الرقابة والاشراف من الأخيرة ٠

وهكذا — يتضح أن الاختلاف بين النظامين (المركزية واللامركزية الادارية) ينحصر فى تنظيم العلاقة بين السلطة الادارية المركزية فى الدولة وبين السلطات اللامركزية ، أو بعبارة أدق فى مدى خضوع السلطات اللامركزية للسلطة الادارية المركزية ٠

ففى النظام اللامركزى يكون للسلطات اللامركزية اختصاصات معينة تباشرها بارادتها مستقلة فى ذلك عن السلطة المركزية ، بينما فى النظام المركزى تكون الاختصاصات الادارية كلهـــا للسلطة الادارية المركزية تباشرها بالنسبة لجميع أجزاء الدولة .

ويبدو أن الأخذ بنظام اللامركزية مسألة اعتبارية تختلف فيها الآراء والتشريعات وتتأثر الحلول فى شأنها بظروف كل دولة وأحوالها التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية كمـا تختلف فى الدولة الواحـدة باختلاف درجة وعى الشعب من زمن الى زمن بالقدر الذى يراه المشرع متفقا والظروف الاجتماعية والسياسية وغيرها فى دولة معينة .

المركزية الاداريه

المقصود بالمركزية الادارية :

تعنى فى مفهومها العام ، التوحيد وعدم التجزئه أما فى القطاع الادارى فيقصد بها فى الفقه العربى كما ورد فى تعريف أستاذى الدكتور عميد سليمان الطماوى أن المقصود بها : هو قصر الوظيفة الادارية فى الدولة على ممثل الحكومة المركزية فى العاصمة ، وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخرى . فهى تقوم على توحيد الأدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة .

ويعرفها أستاذى الدكتور محمود حلمى بأنها : حصر مختلف مظاهر الوظيفة الادارية فى الدولة فى أيدى هيئة قائمة فى العاصمة ، ولاتشاركها هيئات أخرى .

وليس ما يمنع من أن تشترك مع هذه الهيئة المركزية هيئات تتعينها، وتكون خاضعة لها خضوعا وثيقا .

ويعرفها أستاذى الدكتور فؤاد العطار بأنها : توحيد نشاط الادارة فى أيدى السلطة التنفيذية ، فيتحقق بذلك لفروعها الكائنة فى العاصمة أو الأقاليم ، التعاون بينها عن طريق اتباع وحده النمط والأسلوب .

كما يعرفها الدكتور خالد عبد العزيز عريم بأنها : تقضى بتركيز جميع المهام الادارية فى أنحاء القطر كافة بين يدى الدولة لتقوم بانجازها عن طريق ادارة متدرجة وموحده ٠

وهكذا يقرر الفقهاء أنه لا يمنع من أن تشترك من الهيئة القائمة فى أى العاصمة هيئات تعينها هى وتكون خاضعة لها خضوعا وثيقا تاما وهذه السلطة المركزية لا تتمثل حتما فى شخص واحد ولا تنحصر فى هيئة واحدة ، انما المقصود بذلك أن الوظيفة الادارية فى الدول تكون كلها فى يد السلطة الادارية وهى موحدة يخضع أعضاؤها فى النهاية خضوعا تاما لرئاسة عليا واحدة ولقواعد وأحكام واجراءات موحدة ٠ ففى مصر مثلا تشمل السلطة المركزية رئيس الدولة والوزراء والمديرين والمحافظين والمأمورين والعمد والمشايخ ٠ ولكن هؤلاء يكونون هيئة ادارية واحدة تقع رئاستها فى العاصمة وفروعها فى الأقاليم ٠

من كل ما تقدم من تعريفات يمكننى القول بأن المركزية هى : طريقة من طرق الادارة : « تتضمن حصر كل مظاهر الحياة الادارية فى الدولة فى أيدى الحكومة المركزية فى العاصمة وممثليها المعينين (فى الأقاليم أو فى المدن) على أن يخضع هؤلاء الممثلون لفكرة السلم الادارى (التدرج والتبعية الادارية) ــ ودون أن يكون لهم أية سلطة خاصة ، حتى يتحقق بينهم وحدة النمط والأسلوب والخضوع فى النهاية للرئاسة العليا » ٠

عناصر المركزية الادارية :

تأسيسا على ما تقدم ، يمكن القول بأن للمركزية الادارية عنصران هما :

١ ــ حصر كل مظاهر الحياة الادارية فى يد السلطة المركزية ٠

٢ ــ ان مبدأ التبعية الادارية هو الذى يحكم العلاقة بين أعضاء السلطة المركزية ٠

العنصر الأول : تركيز النشاط الادارى فى يدها :

فالمركزية الادارية تقوم ــ كما ذكرنا ــ على انتشار الحكومة المركزية فى العاصمة بكل السلطات التى تخولها الوظيفة الادارية ، أى أن جميع ألوان النشاط الادارى تباشره السلطة المركزية عن طريق ما تملكه من أجهزة ادارية متعددة بحيث لا يكون لممثلى هذه الادارات فى الأقاليم سلطة

البت النهائى فى أى أمر من الأمور ، وانما تكون سلطة التقرير والبت النهائى فى جميع الحالات فى أيدى الأجهزة المركزية سواء أكانت تلك الأمور ذات طابع قومى أو طابع محلى وسواء أكانت تتعلق بمرافق قومية أو بمرافق ذات صيغة محلية أو كانت خاصـــة بمصـــالح وهيئات أو مؤسسات عامة ٠

كما يتضمن هذا العنصر ضرورة احتكار الادارة المركزية لسلطة التعيين فى الوظائف العامة جميعا ، بمعنى انـه لا يجوز أن يكون أمر اختيار الموظفين المحليين متروكا فى أيدى الهيئات المحلية ، أو ان يتم بالانتخاب بين سكان هذه المناطق التى تقوم فيها هذه الهيئات المحلية كما أن لها سلطة اصدار وتنفيذ القرارات الادارية تلقائيا ، حتى بالنسبة الى تلك التى تتعلق بالاختصاصات الفنية ٠

على أن هذا لا يتنافى ووجود موظفين منتشرين فى مختلف جهات الدولة يباشرون اختصاصهم حسبما تمليه عليهم أوامر لسلطة لمركزية ، ولا يملكون سلطة البت النهائى فى المسائل الادارية ، وانما يكونـون تابعين لها تبعية مباشرة على طول السلم الادارى فى رابطة ذات مدارج تصاعدية تنتهى الى الرئيس الادارى الأعلى (وهو رئيس الجمهورية فى النظام الرئاسى والوزير فى النظام البرلمانى) ٠

العنصر الثانى : مبدأ التدرج :

هناك تبعية متدرجة تخضع لها جميع المصالح العامة وموظفوها على طول السلم الادارى وعلى هذا الأساس ، نجد أن تنظيم الوظائف الادارية فى مختلف أجهزة الادارة يمكن أن ينظر اليه من القمة الى القاعدة ، أى أن يبدأ التدرج من رئيس الحكومة ثم ينزل تدريجيـا الى آخر درجات الموظفين التنفيذيين وهذا يفرض ــ بالطبع ــ سلطات رئاسية يمارسها الرئيس الادارى تجاه مرءوسيه وذلك فيما يقومون به من تصرفات ادارية ، كما يفرض ــ بالتالى ــ على هؤلاء المرءوسين تبعية لرئيسهم ٠ وقد ينظر الى مبدأ التدرج ــ بالعكس ــ من القاعدة الى القمة ، بمعنى أن يبدأ التدرج من أدنى الموظفين ثم تتصاعد الدرجات حتى تصل الى القمة ، وهذا يفرض طاعة تبتدىء من صغار الموظفين وتنتهى الى الرئيس الأعلى ، اذ لا فائدة من تمتع الرئيس ببعض السلطات قبل مرءوسيه اذا لم تكن طاعته واجبة ٠

وفى كلتا الحالتين فى السلطات التى يتمتع بها الرئيس قبل مرءوسيه ينبغى الا تتعارض والمصلحة العامة من ناحية ، كما ينبغى ان لا تنطوى

على مخالفتها والنصوص القانونية من ناحية أخرى ، أى أن يتحقق لها كل من شرطى الملاءمة والشرعية ·

وتؤدى بنا هذه التبعية الى تساؤل هام ، عن مدى تمتع الرئيس الادارى بالسلطة قبل مرءوسيه ، هل هــذه السلطات تشمل أشــخاص المرءوسين أم تصرفاتهم ؟

نقول أن الرئيس الادارى يملك سلطات واسعة قبل المرءوسين · وهذه السلطات تشمل أشخاص المرءوسين وتصرفاتهم ·

(أ) فمن حيث سلطة الرئيس على أشخاص مرءوسيه : نجد أن للرئيس الادارى حق تنظيم الجهاز الادارى الذى يرأسه ، وبالتالى فمن حقه صلاحية تعيين الموظفين الجدد ، وذلك بالقدر الذى يستلزمه الهيكل العام فى الدولة ، وبحسب ضوابط واضــحة يحددها المشرع وشروط عامة تتلاءم وظروف كل دولة ، كما تحدد تلك التشريعات شروط وكيفية ترقية الموظفين ·

كمــا أن للرئيس الادارى ، حق مبــاشرة تأديب المرءوسين وذلك بالنسبة للجرائم الوظيفية البسيطة ، أما فيما عداها من جرائم ، فان المشرع غالبا ما ينص على تشكيل محاكم تأديبية يكون من اختصاصهــا اتخاذ جميع الاجراءات اللازم اتخاذها للتأكد من صــحة ما ينسب الى الموظف من تهم وأن يكون تشكيلهــا مناسبا ودرجــة الموظف المعروض للمساءلة التأديبية ، كما يكفل فى الوقت نفسه الضمانات الخاصة باجراءات التقاضى لكى يتيح مجالا أوسع لاظهار الحقيقة كاملة ·

(ب) ومن حيث سلطة الرئيس على أعمال مرءوسيه : نجد أن للرئيس الادارى نوعين من السلطات : نوع يباشره الرئيس قبل اتخاذ المرءوس لأى تصرف وهو ما يسمى « بسلطة الاشراف والتوجيه » ، ونوع آخر يباشره الرئيس بعد أن يكون المرءوس قد قام بتصرف معين وهو ما يسمى « بسلطة التعقيب والرقابة » وبينهما مسألة هى مدى خضوع المرءوس لأوامر رئيسه ·

لذلك وبشىء من التفصيل نوضح تلك النقاط الثلاث كالآتى :

النقطة الأولى : سلطة الاشراف والتوجيه : بجانب خضوع المرءوس للقانون فانه يخضع لارشاد وتوجيه رئيسه ، كأن يقوم الرئيس بتوجيه مرءوسيه فيما يعتزمون اتخاذه من تصرفات ادارية ، فى أى مسألة من المسائل ، كأن يبين لهم الهدف الحقيقى من لائحة معينة صدرت لتنظيم

موضوع معين ، بما يراه محققا للغرض الذى شرعت من أجله · وكذلك الحال بالنسبة الى أى نص قانونى فى أى مسألة من المسائل الادارية وسواء اتخذ ذلك الاشراف والارشاد صورة أوامر أو تعليمات أو منشورات دورية ورسائل وملاحظات وغيرها أو اتخذت شكلا كتابيا أو كانت شفوية وسواء صدرت الى أحد المرءوسين أو الى مجموعة منهم ·

ان اضطلاع الرئيس الادارى بذلك كله ، وتحمله لمسئولية سير العمل فى مجموعة بطريقة تضمن تحقيق الهدف منه ، مبرر كاف لأن يكون للرئيس فى مقابل هذه المسئولية ، حق الاشراف العام وقيادة مرءوسيه الى ما يراه محققا لتلك الغايات جميعها ·

بيد ان ما يقوم به الرئيس الادارى من وسائل وصور مختلفة بقصد توجيه تصرفات مرءوسيه تعد من قبيل الاجراءات التنظيمية الداخلية ، لا من قبيل المقررات الادارية التى يجوز الطعن فيها أمام القضاء ·

غير أنه ، استثناء من هذه القاعدة ، قد تصبح التعليمات التى يصدرها الرئيس بمثابة قرارات ادارية ، تترتب عليها حقوق للغير ، وتكون بذلك محلا للطعن القضائى · اذ غالبا ما تأخذ تلك التعليمات طابعا تنظيميا عاما ، فتكون مصدرا من المصادر المشروعة قابلة للطعن فيها بسبب تجاوز السلطة ، شأنها فى ذلك شأن اللوائح العامة ·

النقطة الثانية : مدى طاعة المرءوس لأوامر رئيسه حيث تختلف تلك الطاعة بحسب ما اذا كانت الأوامر بارتكاب جريمة جنائية ·

(أ) الأوامر المشروعة : لا شك أن القدر المتيقن هو أن على المرءوس أن يقوم بتنفيذ ما يصدره اليه رئيسه من أوامر وتعليمات وخلافها ، ما دامت لا تخرج عن نطاق المشروعية ، وقد أوضح قضاء مجلس الدولة المصرى حدود تلك الطاعة وضوابطها ، حتى لا تتحول طاعة عمياء من المرءوس لرئيسه وبالتالى تقتل فيه روح الشجاعة الأدبية وتتلاشى القيمة العملية لما قد يتوافر فى الموظف من كفاءات وقدرات خلاقة ·

(ب) الأوامر غير المشروعة : هل يلتزم المرءوس بطاعة أوامر الرئيس المخالفة للقانون ؟ اختلفت الآراء فى الاجابة على هذا التساؤل بين أربع اتجاهات :

أولها : يذهب الى ترجيح القول بأن رجل الادارة ملزم أولا باحترام القانون قبل خضوعه لأوامر رؤسائه ، فاذا ما تعارض الاثنان كان على المرءوس أن يتخذ من نفسه قاضيا يحكم بشرعية أوامر رئيسه أو عدم شرعيتها ، مما قد يسبب اختلالا فى سير العمل فى المرافق العامة ·

ثانيها : يذهب الى القــول بأن ليس من حق المرءوس مناقشـــة الأوامر الصادرة اليه من رئيسه بل أن قانون الموظف هو قيامه بعمله فى حدود الأوامر الصادرة اليه والملزمة له ، دون أن يكون له حق تقدير مشروعيتها ٠

ثالثها : اتخذ موقفا وسطا ، فينبغى التفرقة بين عدة أمور ، فيجب أن تأخذ أولا فى الاعتبـــار نوع العمل الذى يقوم به الموظف المرءوس ونوع الوظيفة التى يقوم بها الموظف الرئيس ، كما أنه يجب أن تدخل فى الاعتبار درجة المخالفة القانونية التى انطوى عليها أمر الرئيس ومدى وضوحها وخطورة النتائج التى تترتب عليها ٠

فالطاعة المطلوبة من الجندى سواء فى الجيش أو فى البوليس أكبر وأشد مما يطلب من موظف مدنى ٠ فكما تقول محكمة القضاء الادارى فى حكمها الصادر فى ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ أنه ليس من الجائز فى النظم العسكرية الامتناع عن تنفيذ الأوامر متى كانت صادرة ممن يملكها وانما يتظلم منها بالطريق الذى رسمه القانون اذ لو أبيح لكل من يصدر اليه أمر أن يناقش مشروعيته وسببه وأن يمتنع عن تنفيذه متى تراءى له ذلك ، لاختل النظام وشاعت الفوضى ، الأمر الذى أدى الى أن جعل المشرع فى قانون الأحكام العسكرية الامتناع عن تنفيذ الأوامر فى المجال العسكرى من الجنايات التى شددت عقوبتها ٠

على أنه اذا كان الأصل وجوب احترام أوامر الرئيس ، فانه يجب ألا يصل الأمر بالمرءوس الى حد ارتكاب جريمة يطلب منه اقترافها ٠

وهذا المبدأ قد طبقته محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ٥ ابريل سنة ١٩٥٥ حينما رفضت دفع المتهمين فى قضية المرحوم حسن البنا من ان ما فعلوه كان بأمر من الحكومة القائمة وقررت المحكمة أن ذلك استهتارا بالقانون ما كان ينبغى للمتهمين أن ينزلوا اليه أو يطيعوا فيه رؤساءهم ، اذ لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ٠

رابعها : وقد حزم المشروع العربى برأى خلاصته ما قررته المادة ٩٤ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والمضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمنصوص عليها فى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى المادة ٢٩ فقرة ٣ من : « أنه لا يعفى الموظف من العقوبة استنادا الى أمر رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر كتابى صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة ، وفى هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر ٠

وهو ما يفيد بأن القانون المصرى يجعل طاعة الموظف للقانون هى الأولى الا اذا أصر الرئيس على رأيه فعليه أن يتخذ طريق الحيطة والحذر اذا ما تلقى أوامر كهذه فاشترط المشرع أن تكون تلك الأوامر ـ فى هذه الحالة ـ مكتوبة ٠ لذلك ألزمه بأن يسارع الى تنبيه رئيسه كتابة ـ الى أن الأمر الذى أصدره يحتوى على تعارض ومبدأ المشروعية ، فاذا ما تمسك الرئيس فعندئذ تجب طاعة الرئيس ويعفى المرءوس من المسئولية ٠

(جـ) الأمر بارتكاب جريمة جنائية : القاعدة العامة هى عدم اعفاء المرءوس من المسئولية الجنائية لمجرد أنه ارتكبها تنفيذا لأوامر رئيسه ، غير أنه استثناء من هذه القاعدة ، يعفى المرءوس من المسئولية اذا ارتكب الجريمة بحسن نيـة ولقد نصت المـادة ٦٣ من قانون العقـوبات فى جمهورية مصر العربية على أن :

« لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف فى الأحوال الآتية :

١ ـ اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته ، أو اعتقد أنها واجبة ٠

٢ ـ اذا أحسنت نيته ، وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ان اجراءه كان من اختصاصه ٠ وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وكان اعتقاده على أسباب معقولة ٠

وواضح من هذا النص أنه اذا ما توافر فى المرءوس حسن النية على نحو ما جاء بالنص أعفى من العقوبة ٠ ولعل فى ذلك اعتبارا للمصلحة العامة ، وما تقتضيه من ضرورة سير العمل الادارى بانتظام واضطراد ولكى لا يكون الموظف المرءوس فى حالة قلق دائم ، وتردد فى القيام بتنفيذ أوامر رئيسه ، خشية أن يكون فى هذا التنفيذ ارتكاب لجريمة تجعله عرضة للعقوبة الجنائية ٠

النقطة الثالثة : سـلطة التعقيب والرقابة : وتتمثل فيما يخوله القانون للرئيس من اقرار وتعديل أو الغاء أو سحب أو حق الحلول محل أعمال المرءوسين ٠ ما لم ينص على خلاف ذلك للرئيس أن يقرر تصرفات مرءوسيه ، طالما أنها خالية من أى مخالفة لأى نص قانونى أو لائحى وتتلاءم والمصلحة العامة ، وان هذا الاقرار قد يكون صريحا متى اشترطه القانون ـ صراحة ـ وفى هذه الحالة يكون اقرار الرئيس لعمل المرءوس لازما لكى يصبح هذا العمل نهائيا ، بحيث إذا سكت الرئيس عن اقراره لا يصبح

نهائيا مهما طال الزمن • وقد يكون الاقرار ضمنيا يستفاد من نص القانون على اعتبار تصرف المرءوس نهائيا بعد فوات مدة يحددها •

كما أن للرئيس الادارى أن يعدل فى قرار مرءوسيه ، اذا ما رأى لذلك ضرورة تمليها اعتبارات الملاءمة أو الشرعية ، فله أن يعدل ذلك القرار بالقدر الذى يراه لازما وازالة تعارضه ومبدأ الشرعية والملاءمة وقد يكون التعديل شكليا يتعلق بالصياغة اللغوية فقط دون المضمون •

كما أن له أن يلغى قرارات مرءوسيه أو أن يسحبها ، والفرق بينهما يكمن فى أن الالغـــاء ليس له أثر رجعى بمعنى ألا تسرى آثار الالغـــاء الا بالنسبة للمستقبل ، دون أن يكون لها صلة بالماضى • أما السحب فانه على العكس من ذلك ذو أثر رجعى ، أى أن آثاره تمتد الى الماضى بحيث يترتب على ذلك زوال آثار القرار المسحوب من تاريخ سريانه •

على أن الرئيس الادارى حينما يمارس سلطات السحب والالغـاء ، يكون محكوما بقاعدة جوهرية مؤداها أنه متى كان القرار الذى أصدره المرءوس مشروعا ومولدا لحقوق مكتسبة للغير فانه يتعذر الغاؤه أو سحبه احتراما للحقـوق المكتسـبة • والا كان قرار الالغـــاء أو السحب غير مشروع وحق عليه الطعن قضاء بالالغاء •

أما اذا كان القرار محل الالغاء أو السحب غير المشروع دون أن تصل حالة عدم المشروعية الى حد الانعدام ، فانه لا يجوز الغاؤه ولا سحبه الا فى خلال المدة المقررة قانونيا للطعن فيه قضاء بالالغاء • أو طالما كانت دعوى الالغاء منظورة فعلا أمام القضـــاء أما اذا انقضى ميعاد الطعن ولم ترفع الدعوى ، عندئذ يتحصن القرار ضد الطعن فيه بالالغاء أو ضد السحب بواسطة الرئيس الادارى •

وحجة ذلك أن القرار غـير المشروع ينقلب بانقضاء ميعـاد الطعن القضائى فيه الى قرار فى حكم المشروع ، ويصبح محصنا ضـــد الالغاء ومؤكدا لحقوق مكتسبة لا يجوز المساس بها بالطريق الادارى • أما القرار المنعدم فيجوز سحبه والغاؤه •

كما أن للرئيس الادارى أن يحل محل المرءوس فى تأدية عمله : وان كان يشترط أن يكون الأخير قد قام باجراء تصرف معين ، وفى حالة عدم قيامه بذلك ، فان رئيسه فى هذه الحالة لا يكون له صلاحية قانونية فى أن يحل محله فى اتخاذ ذلك التصرف •

وقبل أن ننتهى من بحث مبدأ التدرج يطرح علينا السؤال التالى

هو ما مدى علاقة مبدأ التدرج بالمركزية الادارية ؟

بينا فيما سبق ان مبدأ التدرج ، مبدأ أساسى عام ، فهو الأساس الذى يبنى عليه أى تنظيم إدارى مهما اختلفت مستوياته أو تعددت صوره . لذلك فاننا يمكن أن نجده فى ظل اللامركزية أيضا ، فنجد – فى الواقع – المرافق ذات الصبغة المحلية اللامركزية منظمة تنظيما متدرجا ، على نفس النمط الذى تنظم على أساسه المرافق القومية التى تتبع تبعية مباشرة للسلطة المركزية . مما تقدم يتضح ان مبدأ التدرج هو القاعدة الأساسية فى أى تنظيم ادارى ، اذن فما هى علاقته المركزية الادارية ، ولم اذن يدرس فى مجال دراسة وبحث الأسلوب المركزى ؟

وللجواب نقول : ان مبدأ التدرج هو المنظم الوحيد للعلاقة بين موظفى الأجهزة المختلفة أو السلطة المركزية فى ظل المركزية الادارية حيث يتعين على جميع الموظفين الاذعان لمختلف مظاهر السلطة التى يمارسها الرؤساء الاداريون فى مواجهتهم فى الحدود التى بيناها آنفا ، كما ان جميع القرارات التى تتخذ بمعرفة السلطة المركزية أو بمعرفة موظفيها تكون باسم السلطة المركزية .

وتأسيسا على ما تقدم ، ارتبط مبدأ التدرج بالمركزية الادارية وأصبح عنصرا من العناصر الأساسية لها . بحيث ان المعيار الذى يمكن أن نحدد على أساسه ما اذا كان التنظيم مركزيا أو غير مركزى ، هو تكييف العلاقة بين جهاز ادارى وبين المركز (السلطة المركزية) فاذا ما كانت العلاقة يحكمها مبدأ التدرج ، وما يترتب عليه من سلطات رئاسية وتبعية متدرجة ، كان ذلك الجهاز مركزيا . وبالعكس ، فان الجهاز الادارى يكون لا مركزيا اذا ما كانت العلاقة بينه وبين السلطة المركزية علاقة « وصايا » وذلك فى الواقع ما أدى الى الربط بين مبدأ التدرج والمركزية الادارية وجعلهما صنوين لا يفترقان ، فأصبح مجال دراسة ذلك المبدأ ونتائجه هو الكلام عن أسلوب المركزية الإدارية فى معظم مؤلفات الفقه العربى والفرنسى .

صور المركزية الادارية :

تنقسم المركزية من حيث مدى اشتراك الفروع التابعة للسلطة التنفيذية فى مباشرة الوظيفة الادارية الى قسمين : أحدهما التركيز الادارى والآخر عدم التركيز الادارى . لذلك سنقوم بشرح كل قسم فى بند كما يلى :

البند الأول – التركيز الادارى :

ومن مقتضاه أن يناط بالرؤساء الاداريين فى العاصمة – وهم الوزراء

اتخاذ جميع القرارات الادارية اللازمة لسير النشاط الادارى عموما ، دون أن يتقرر شيء من ذلك بالنسبة الى سائر الموظفين التابعين لهم ، بل تقتصر مهمة هؤلاء الموظفين الاقليميين منهم أو المقيمين فى العاصمة على مجرد تنفيذ هذه القرارات ، وبالتالى تتلاشى أية سلطات خاصة بالنسبة الى هؤلاء الموظفين .

البند الثانى ـ عدم التركيز الادارى :

فى هذه الحالة ، لا يستأثر ممثلو السلطة المركزية فى العاصمة بسلطة اتخاذ القرارات فى جميع المسائل الادارية ، بل يخول بعض الموظفين الحكوميين ، سواء كانوا مقيمين فى العاصمة أو فى الأقاليم ، اختصاصات خاصة تمكنهم من اصدار قرارات نهائية فى بعض المسائل وسلطة البت فيها ، دون حاجة للرجوع الى الوزير ـ الرئيس الأعلى ـ على ألا ينبغى ألا يصل الى حد وضع الخطط ، اذ ان ذلك يتم بواسطة السلطة المركزية فقط .

وان كانوا ـ بالطبع ـ فى ممارستهم لتلك الاختصاصات المخولة لهم يخضعون لرئاسة الحكومة المركزية ، لأن النظام ما زال مركزيا .

لكن ما هى طبيعة عدم التركيز الادارى ؟

ان عدم التركيز الادارى ذات طبيعة مزدوجة ، مركزيا فى خضوع للعلاقة الرئاسية والتى تكون قاعدة الأساس فيه ، ولا مركزيا حيث يتمتع الموظفون الذين تبعث بهم السلطة المركزية الى مختلف الجهات فى الدولة ، بسلطة البت النهائى فى بعض المسائل سواء كانت مسائل محلية أم مسائل فى العاصمة (كأن يفوض الوزير مثلا وكيل الوزراء أو المدير فى اتخاذ بعض القرارات الباتة فى احدى المسائل) .

على أن صورة التركيز الادارى يغلب عليها الطابع المركزى ما دامت القرارات تتخذ باسم السلطة المركزية ، وعن طريق موظفين يعينون من قبلها ، خاصـة أن الرئيس الادارى الأعلى يحتكر سلطة اتخاذ القرارات الادارية ، ثم يحيل جزءا منها لموظفيه .

اللامركزية الادارية

المقصود باللامركزية الادارية :

بالرغم من اتفاق الفقهاء ـ ونحن معهم ـ على أن اللامركزية تتواءم والتنظيم السياسى والاجتماعى الخاص بكل دولة ، الا أن التعريفات الفقهية ـ سواء الفقه العربى أم الأجنبى قد تنوعت ، وان كان هذا التنوع ليس ناتجا عن عدم تحديده للفكرة · بل يرجع الى خلاف حول عناصر اللامركزية ·

فيعرفها الأستاذ العميد دكتور سليمان الطماوى بأنها « توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية فى العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة ، بحيث تكون هذه الهيئات فى ممارستها للوظيفة الادارية تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية ·

وفى الفقه الأجنبى نجد نفس المعنى حينما يحدد العميد « فيديل » الأسلوب اللامركزى بأنه اعطاء سلطة اصدار القرارات الادارية لأعضاء ـ غير موظفى السلطة المركزية ـ لا يلتزمون بواجب الخضوع الرئاسى ، بل غالبا ما يكونون منتخبين من المواطنين ممن لهم مصلحة فى ذلك ·

كما يعرفها الأستاذ الدكتور فؤاد العطار بأنها « توزيع الوظائف الادارية ما بين الحكومة وهيئات مستقلة اقليمية أو مصلحية تباشر اختصاصها فى النطاق المرسوم لها تحت رقابة السلطة التنفيذية واشرافها ·

كما يعرفها الأستاذ الدكتور محمود حلمى بانها أسلوب من أساليب الادارة مقتضاه توزيع الوظيفة الادارية فى الدولة بين السلطة المركزية وعمالها ، وبين هيئات تتمتع بقدر كبير من الاستقلال فى مباشرة سلطاتها فى النطاق المرسوم لها تحت رقابة السلطة المركزية ٠

وهكذا يمكننا القول بأن اللامركزية الادارية هى « تنسيق للنشاط الادارى فى الدولة بين السلطة المركزية وهيئـات مستقلة (محلية أو مرفقية) ، على أن تخضع تلك الهيئات أثنـــاء مباشرتها لاختصاصاتها للرقابة الادارية من جانب السلطة »

اللامركزية المحلية :

تمهيـــد :

صــور اللامركزية الادارية :

كانت أول صورة عرفت من صور اللامركزية هى تلك الصورة التى تسمى باللامركزية الاقليمية (المحلية) · ويخضع توزيع الاختصاص بين هذه الصورة وبين الحكومة المركزية على أساس شخصى أى أن تحـدد اختصاصات اللامركزية المحلية بالنظر الى مجموعة الأفراد الذين يمكن أن تمارس هذه الاختصاصات فى مواجهتهم أو مصالحهم بحيث يخول لهم حقوق أو يكلفوا بالتزامات · كما تخضع هذه اللامركزية لمعيار موضوعى يتوقف على نوع النشاط وطبيعة التصرفات التى تمارسها الهيئات الممثلة لتلك الوحدات المحلية ·

وذهب البعض الى القول بتخلف المعيـار الموضـوعى حينما نحدد اختصاص الوحدات الادارية المحلية ، وذلك لوحدة وتشابه الاختصاص بين الدولة وتلك الوحدات ·

ومنذ بزوغ القرن العشرين تنوعت بكثرة تلك المشاريع والمرافق الملقاة على عاتق الدولة ، وبدأ الفقه المعاصر يؤكد وجود شخص قانوني لامركزى آخر غير اللامركزية المحلية هو اللامركزية المرفقية أو المصلحية ·

وتفريعا على ما تقدم : نقول ان اللامركزية صورتان : لامركزية محلية أو اقليمية ، ويقصد بها استقلال جزء من أرض الدولة بادارة مرافقه ، ويكون للشخص الادارى اختصاص عام بالنسبة لجميع مرافق هذا الجزء المحدد من أرض الدولة ·

واللامركزية المرفقية أو المصلحية وهي عبارة عن أسلوب من أساليب ادارة المرافق العامة هو على وجه التحديد ادارة مرفق عام أو عدد من المرافق العامة ذات الأهداف الموحدة بواسطة هيئة ادارية يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية وتكون تبعا لذلك مستقلة اداريا وماليا وفنيـــا عن السلطة الادارية التى أنشأتها ٠

وهناك تشـابه عميق بين الصـورتين ، فهدفهما واحـد هو تحقيق استقلال ذاتي فى التنظيم الادارى ٠

وبالرغم من وجود ذلك التقارب بين النظـامين ، فان هناك فرقا بينهما ٠ على أن تلك الفوارق لا تحول دون امكان الجمع بينهما فى اطار واحد باعتبارهما ضد التركيز الوظيفى للادارة وتوحيد أساليبها وأنماطها ٠

وبالرغم من الاعتراف باللامركزية المرفقية ، الا أنها أثارت جـدلا كبيرا بين الفقهاء فينكر البعض وجودها حيث يرى الأستاذ ايزنمان ، بأن اللامركزية المرفقية فكرة مزعومة لا تمثل أى مظهر من مظاهر اللامركزية وبالتالى لا يوجد الا نوع واحد من اللامركزية هى اللامركزية الاقليمية وحجته الأساسية التى يعتمد عليها نابعة أساسا من مفهومه الخاص الذى يعطيه للامركزية ، ففى رأيه كون النظام مركزيا أو لامركزيا يتعلق بالدرجة الأولى بطابع الهيئة التى تتولى الادارة فيه ، أى فيما اذا كانت مركزية أو لامركزية ، أما ما يسمى باللامركزية المرفقية فانها تتعلق بمسألة مختلفة تماما عن ذلك وتتصـــل بموضـــوع آخـر هو تركيز أو عدم تركيز الاختصـاصات الادارية فى يد الجهـاز الادارى التقليدى مركزيا كان أو لامركزيا ٠

بينما يذهب البعض الآخر الى تضييق مجال تطبيقها ، حيث يرون أن منح الشخصية المعنوية للمرفق العام وان كان ركنا أساسيا للامركزية المرفقية ، الا أنهم يعتبرونه ركنا غير كاف وحده لتحقيقها ، فهم يرون أنه ليس كل مرفق عام يتمتع بالشخصية المعنوية يحقق اللامركزية ٠

ولما كان موضوعنا يقتصر على الأقاليم ، فهذا القصر على الجانب المحلى دون المصلحى للامركزية ــ وهو ما سنبحثه فيما يلى :

البنـد الأول : المقصود باللامركزية المحلية :

يذهب الدكتور محمد عبد الله العربى الى القول : « ان الادارة المحلية ــ بالمعنى العلمى ــ هو أن تعهد الحكومة المركزية الى هيئات منتخبة من أهل وحداتها المحلية بادارة شئونهم المحلية ، وبهذا المعنى تختلف (الادارة المحلية) عن الأسلوب الذى تتبعه الدولة أى الادارة المركزية ــ فى قيام

موظفيها فى الوحدات المحلية بأداء الخدمات لأهل هذه الوحدات فهنا تكون الادارة المحلية مجرد فرع من الادارة المركزية وليس ادارة محلية بالمعنى العلمى » الخاصة بها ، على أن تتمتع هذه السلطات فى ممارستها للنشاط الادارى بقدر من الاستقلال ٠

كما يقول الدكتور ظريف بطرس فى احدى مذكراته : ان للحكم المحلى أسلوبا فى الادارة بمقتضاه يقسم اقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلى ، تقوم على ادارة كل منها هيئة تمثل الادارة العامة لأهلها تمارس السلطات والاختصاصات المخولة لها بمقتضى الدستور أو القانون ويتم تمويل جانب من نشاطها من الموارد المالية التى يفرضها لهذا الغرض ٠

ونستطيع القول بأن اللامركزية المحلية هى : أن يعهد الى السلطات المحلية المستقلة والتى تتمتع بالشخصية المعنوية بجزء من الوظيفة الادارية ـ وغالبا ما تتعلق بمصالحها المحلية تحت اشراف ورقابة السلطة المركزية٠

البند الثانى ـ عناصر اللامركزية المحلية :

بناء على ما تقدم ـ من تعريفات وتحذيرات لمضمون اللامركزية ـ نقول ان اللامركزية المحلية ، تقوم على عناصر أساسية ، وذلك باستبعاد الآراء الشاردة وهذه العناصر ثلاثة هى :

الأول : وجود مصالح محلية ٠

الثانى : وجود مجالس أو هيئات تستقل بادارة هذه المصالح المحلية ٠

الثالث : وجود رقابة ادارية من جانب السلطة المركزية (التنفيذية) ٠

العنصر الأول ـ وجود مصالح محلية :

من المعروف أن هناك مصالح وحاجيات مشتركة ، تهم الدولة بأسرها ، مثل الأمن والعدل والقوانين والعلاقات الخارجية والبريد ٠٠٠ الخ ٠

وهذه الحاجيات المشتركة تقرب بين جميع سكان البلاد ، كما يوجد الى جانب تلك الحاجيات العامة ، حاجيات خاصة بالوحدات المحلية ، مثل تزويد مدينة بالمياه والانارة والنظافة العامة والمنتزهات والصحة والتعليم ٠ الخ ٠٠

كما ان هذه الحاجات الخاصة تتبلور فتولد تضامنا بين أهالى تلك الوحدات المحلية ونتيجة احساس الأهالى بالرغبة فى اشباع حاجاتهم الجماعية ، وهذا التضامن أقوى من التضامن الذى تولده الحاجات العامة بين أهالى القطر كله ، والاعتراف بوجود مصالح مشتركة محلية ، متميزة عن المصالح العامة القومية ، هو ما يقودنا الى اللامركزية المحلية ، ففى ظلها تكون ادارة تلك المصالح بيد هيئات ادارية محلية خاصة بذلك القطر ٠

نخلص بذلك الى أن هناك نوعان من المرافق ــ داخل الدولة الواحدة ــ مرافق عامة قومية ، وهى التى تهدف الى أداء خدمة عامة للجمهور ، مع خضوع فى ادارتها للسلطة المركزية ٠ ومرافق ذات طابع محلى ، وهى تهدف الى أداء خدمة محلية ، وتخضع فى ادارتها للهيئات اللامركزية المحلية ٠

واذن فما هو الفيصل فى الحكم على مصالح معينة بأنها ذات طابع قومى ، وبالتالى تخضع فى ادارتها للحكومة المركزية ، أو على مصالح معينة بأنها ذات طابع محلى وبالتالى تخضع فى ادارتها للهيئات المحلية ؟

فى الواقع آن وضع معيار التفرقة بين المرافق القومية والمرافق المحلية ، يكاد يكون مستحيلا عمليا ، ذلك ان من المرافق ما يعتبر قوميا من بعض الوجوه ومحليا من بعض الوجوه الأخرى لأنها مسألة نسبية تتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل دولة ٠

كذلك فان الفقه يكاد يجمع على ان هناك أنواعا معينة من المرافق لا يثور خلاف فى شأن طبيعتها القومية مثل : مرافق الدفاع والقضاء والشرطة اذ تتعارض ومبدأ فصلها عن السلطة المركزية ٠

والمشرع فى تحديده للمصالح المحلية ــ لم يلتزم موقفا موحدا بل اتبع وسيلتين :

الأولى : بمقتضاها يحدد المشرع اختصاصات الهيئات اللامركزية فى مواد واردة فى النصوص على سبيل الحصر ، مثل ذلك النظام الانجليزى ، ففى هذا النظام لا يجوز للمجالس التى تمثل الوحدات الادارية المحلية أن تتجاوز الاختصاصات التى رسمها لها المشرع الا بنص جديد وبالتالى لا يترك للسلطات المركزية غير المواد التى ترد فى النصوص ٠ كما ان كل هيئة أو مجلس لا يتمتع بذات الاختصاصات التى يتمتع بها غيره ،

وانما يكون لكل مجلس من الاختصاصات بقدر ما سمحت به القوانين الخاصة وعلى هـذا الأساس تنوعت الوحـدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية فى انجلترا ٠

الثانية : وبمقتضاها يحدد المشرع اختصاص الهيئات اللامركزية فى مجموعها طبقا لتوجيهات عامة ، وبالتالى يكون للهيئات اللامركزية انشاء وادارة كافة المرافق التى من نوع ما حدد المشرع الا ما استثنى بنص تشريعى بين الأعمال التى يجوز للهيئات اللامركزية ممارستها ، وبالتالى يكون للهيئات اللامركزية انشاء وادارة كافة الأعمال التى من نوع ما حدده المشرع الا ما استثنى صراحة ٠

وهكذا فان الاعتراف بالمصالح الذاتيـــة لا يكفى وحده لقيـــام اللامركزية الادارية وأن كان يعتبر مقدمة الى العنصر الثانى منها ، وهو وجوب توافر مجالس أو هيئات تستقل بادارة هذه المصالح الذاتية ، وهى ما تكون الركن الأساسى الثانى للامركزية ٠

العنصر الثانى ـ وجود مجالس او هيئـات تستقل بادارة هذه المصالح المحليـــة :

مما لا شــك فيه أن قيـام التنظيم اللامركزى ، عـلى أساس تمنح الوحـدات اللامركزية المحلية بقـدر من الاستقلال فى مواجهة السلطة المركزية قد أثار بعض الجدل بين الفقهاء ، هل يقتضى ذلك الاستقلال أن تكون السلطات المحلية منتخبة بواسطة الأفراد الذين يقيمون فى حدود الوحدة المحلية ، أم من الجائز أن تقوم السلطة المركزية بتعيينهم دون أن يكون فى هذا مساس بذلك الاستقلال ؟

اختلف الفقهاء ـ بين مؤيدين ومعارضين حول مدى أهمية تشكيل الهيئات المحلية عن طريق الانتخاب ـ الى فريقين : يرى أولهما أن الانتخاب شرط أساسى من شروط القيام بالادارة المحلية وبالتالى تضمن استقلال أعضاء الهيئات الممثلة لها ، بينما يرى الفريق الثانى عدم ضرورة الربط بين استقلال الهيئات المحلية وبين اختيارها بطريق الانتخاب بل قرر ـ على العكس من ذلك أنه لا مانع من قيام السلطة المركزية بتعيين أعضاء السلطة المحلية ، دون أن يكون فى ذلك تعارض مع استقلال تلك السلطات ٠

أولا ـ الرأى الذى ينادى بضرورة الانتخاب وحججه :

لا يشك أحد أن الانتخاب وسيلة للديمقراطية التى تقوم على مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه وذلك عن طريق انتخاب من يمثل الشعب نيابة

عنه اذ بدون الانتخاب لا تتحقق الديمقراطية ، وبهـذا المعنى يذهب انصار الانتخاب ، الى القول بأنه يتحتم أن تكون السلطات المحلية مختارة من بين سكان الوحـدة المحلية نفسها بالانتخاب ، وبدون هـذا الشرط لا تتحقق اللامركزية ، لأن اللامركزية هى الديمقراطية المطبقة على الادارة ٠

ويقرر الأستاذ الدكتور الطماوى « لا نعرف بلدا ديمقراطيا يشكل المجالس المحلية بغير طريق الانتخاب ، ومعظم الدول تجرى على أساس الانتخاب المباشر ، بمعنى أن يتم اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق الناخبين أنفسهم ٠

ويقول الدكتور عثمان خليل : « ان اللامركزية نظام شعبى » بمعنى انه نقطع قدرا من سلطات الحكومة المركزية المتصلة بوظيفتها الادارية يعهد به الى هيئات منتخبة بواسطة الشعب ، متمتعة بالاستقلال الذاتى تحت اشراف الدولة ٠

كما يذهب أنصار هذا الفريق الى القول بأن اختيار أعضاء الهيئات المحليه عن طريق الانتخاب يعد ضمانة قوية لاستقلال الهيئات اللامركزية عن السلطة المركزية ٠

فاختيار أعضاء الهيئات المحلية بطريق الانتخاب بما يحمله من معنى التفويض والمساندة الجماهيرية ، يعطى الوحدات المحلية وأعضاءها القدرة فى حماية الاستقلال النظرى المقرر للوحدات المحلية قانونا ، وتمكنهم من الوقوف فى مواجهة السلطة المركزية اذا اعتدت على استقلالها٠ بعكس ما اذا [illegible] الهيئات معينة من قبل السلطة المركزية فحينئذ تنعكس الآية ، لأن فى تعيين السلطة المركزية لأعضـاء السلطة المحليـة ارتباط هؤلاء بالأولى . وبالتالى تبعيتهم وخضوعهم للسلطة المركزية مما يهدر إستقلال الهيئات المحلية ٠ ولذلك يقرر الفقيه (جى) أنه من أهم أسس التنظيم اللامركزى الاقليمى استقلال أعضـاء الادارة الذين يعهد اليهم مبـاشرة الشئون المحلية ، عن السلطة المركزية ٠

كما يذهب أنصار هذا الفريق الى القول ، بأنه فى انتخاب أبنـاء الوحدة المحلية فرصة لضمان تحقيق أهداف نظام الادارة المحلية ٠

ثانيا ـ الرأى الذى يذهب الى عدم الاعتراف بالانتخاب وحججه :

يذهب هذا الفريق من الفقهاء الى القول ، بان اللامركزية الاقليمية تكتفى بمجرد استقلال الهيئات المحلية ، فلم يروا فى الانتخاب وسيلة حتمية لتشكيل تلك الهيئات ، بل على العكس لم يجدوا مانعا من قيـام

السلطة المركزية بتعيين أعضاء تلك الهيئات ، اذ ليس فى هذا التعيين ما يخل بالتنظيم اللامركزى أو ما يذهب بقيمه العملية •

ولقد ذهب الدكتور فؤاد العطار الى القول : « أن ما وقع فيه رجال الفقه من مزج بين الهدف الذى يرمى نظام اللامركزية الى تحقيقه ، وهو استقلال الهيئات اللامركزية فى مباشرة اختصاصاتها ، والوسيلة التى تتلاءم وتحقيق هذا الهدف ، أى تلك التى تضمن هذا الاستقلال ، وما تفرع عن هذا المزج من ادماج الاصطلاحين ، واستعمال أحدهما مكان الآخر فى حين كان ينبغى عليهم التفرقة بين الهدف والوسيلة ، فلا يعتبر الانتخاب ركنا من الأركان الأساسية للامركزية ، ما دام تحقيق استقلال الأعضاء ميسوراً بوسائل أخرى ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان تغلغل الفكرة التى استقرت فى الأذهان فى عهد المذهب الفردى ، وما استتبع ذلك من اتخاذ الانتخاب الوسيلة الوحيدة لاختيار أعضاء الهيئات الاقليمية ، وافتقاد الأداة الحكومية فى ذذلك الوقت للضمانات التى تكفل استقلال من يتم اختيارهم عن طريق التعيين ـ هـذه الفكرة ينبغى ألا تظل كما هى بعد انتشار المذاهب الاشتراكية ، واستخدام الضمانات التى تكفل عدم عزل المعينين بواسطة الحكومة ، وعلى ذلك يتعين اعتبار الانتخاب شرطا لازما ، ما دام من الميسور تحقيق هذا الاستقلال عن طريق التعيين •

ويذهب أنصار هذا الفريق الى القول : أن أعضاء الهيئات الادارية المصلحية سيختارون بطريق التعيين لا الانتخاب ، ومع ذلك فان هذه الهيئـات تتمتع باستقلال فى ادارة أعمالها ولم يقل أحـد بغير ذلك ، فالاستقلال هنا جاء بطريق آخر غير وسيلة الانتخاب •

ويرد أستاذنا العميد الطماوى على ذلك بقوله : « ان قياس اللامركزية المصلحية على اللامركزية الاقليمية » فاللامركزية المرفقية تقوم على التخصص الفنى ، أما اللامركزية الاقليمية فتقوم على استقلال أبناء الوحدة الاقليمية بأمورهم ، ولن يتحقق هذا الا باعمال مبادىء الانتخاب الحر •

كمـا يذهب أنصـار هـذا الاتجاه الى القول بأن أعضـاء السلطة القضائية يختارون عن طريق التعيين بواسطة السلطة التنفيذية ، ولم يقل أحد أن هذا التعيين اعتداء على اختصاص السلطة القضائية أو حد من حريتها ، ولهؤلاء الأعضاء ضمانات أكيدة بالرغم من أنهم معينون •

ويرد أصحاب مذهب الانتخـاب بالقول بأن ما قيـل من استقلال القضاء ، ورغم تعيين القضاء بواسطة السلطة المركزية ، أمر مردود عليه باستقلال القضاء ، استقلال نسبى فى حدود التبعية المؤكدة للسلطات العليـا •

كما يذهب أنصار مبدأ التعيين الى القول :

« قد يقال ان أعضاء الهيئات اللامركزية انما يختارون عن طريق القياس على طريقة اختيار أعضـاء البرلمان ، وتأسيسا على أن المجالس الاقليمية ليست فى الواقع الا برلمانات صغيرة لتهيئة الدخول للبرلمان . الا أن هذا الرأى لا يستقيم عند التعمق فى النظر ، ذلك أن البرلمان يباشر السلطة التشريعية شأنه فى ذلك شأن السلطة التنفيذية ، فى حين أن عمل المجالس الاقليمية قاصر على مزاولة قسط من الوظيفة الادارية التى تضطلع بها أصلا السلطة التنفيذية ، وبذلك تكون هذه المجالس ، مجالس ادارية لا مجالس سياسية ، ولا يكون ثمة وجه للمقارنة بين المجلسين لاختلاف طبيعة عمل كل منها .

ويرد أصحاب مبدأ الانتخاب على ذلك بقولهم : مع تسليمنا باختلاف وظيفة المجالس النيابية عن المجالس المحلية الا أن ذلك لا يحرم الهيئات الأخرى من حقها فى الاستقلال عن طريق الانتخاب ، ولتأكيد الطابع الديمقراطى فى الادارة .

كما يذهب أنصار التعيين الى القول : يتطلب النشاط الادارى فى الوقت الحاضر كفاءات وقدرات خاصة فيمن يقومون بتلك المهمة ، فيجب اسنادها لمن تتوافر فيهم الكفاءات والقدرة ، وتلك مسألة تقتضى وعيا جماهيريا عاليا لاختيار الكفء من المرشحين ، وهذا الوعى غير متوافر فى بعض الأحيان ، فيسفر الانتخاب عن وجود عناصر غير صالحة لادارة عجلة الشئون المحلية ، كما أن الانتخاب قد أدى على الصعيد العملى الى ضعف مستوى كفاءة العناصر التى تشكل الجهاز الادارى المحلى فى بعض الأحيان انسياقا وراء الدعايات الانتخابية وغيرها ، ولعل هـذه الحجة من أوجه ما يستند اليه أنصار التعيين .

ويرد على ذلك أصحاب مبدأ الانتخاب ، بأن التعليل بعدم وعى الجماهير وأهليتهم ونضجهم الفكرى لا يقوم على أساس ، لأنه لا يوجد معيار لقياس مدى النضج الفكرى الذى يؤهل الشخص لاكتساب حقه الانتخابى ، فاذا ما اتخذت الأمية أساسا لعدم الأهلية كان هذا أساسا تحكميا ، لأن الأمية مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو قياسها بالنسبة للأمور السياسية ، فقد يكون الشخص متعلما ، ومع ذلك فانه يجهل كل شىء عن الحياة العامة ، وقد يكون الشخص أميا ولكنه يمتلك كافة الصفات التى تؤهله فى الحياة العامة .

مما تقدم حتى الآن نجد أنفسنا بين اتجاهين ، أو قبل مبدأين ، ولكل مبدأ أنصاره ، ثم أن لكل مبدأ محاسن ومساوىء ٠

هذان المبدآن هما : مبدأ الانتخاب ومبدأ التعيين ٠٠

فاذا نحن تناولنا مبدأ الانتخاب بما له وما عليه لقلنا آن أنصار مبدأ الانتخاب يرون فيه شرطا لازما من شروط لامركزية الادارة المحلية ، لأن الاختيار عن طريق الانتخاب يعنى اعتراف الحكومة المركزية بأن ثمة مصالح محلية تخص الاقليم ، وهى مصالح مستقلة عن مصالح الحكومة المركزية ، وان الحكومة المركزية قد فوضت أهل الاقليم فى اختيار نخبة من بينهم تباشر الادارة نيابة عنهم ، وتعتمدهم الدولة فيما يختارون من أجله ، وبذا يصبح الانتخاب عنوانا على الديمقراطية وعلى لامركزية الادارة المحلية فى آن واحد ، وهذه حسنة توضع فى حساب مبدأ الانتخاب ٠

ولكن من الناحيــة الفعلية يعيب مبدأ الانتخاب ـ اذا أسقطنا من حسابنا امكانية تدخل الحكومة فيه أو تزييفه ـ أنه قد يصل الى المحليات بأناس ليسوا مؤهلين تماما لتحمل مسئوليات العمل الادارى والكفاءات والمهارات اللازمة من أجله ومن هنا يصبح الانتخاب والحزبية مدخلا الى فساد المحليات ، واهدارا لفرصة الصلاح الادارى فى الأقاليم مما يكون من شأنه أن يجعل استقلال الادارة وبالا على الادارة ٠

أما عن مبدأ التعيين فهو يعنى قيـــام الدولة بفرض عناصر داخل المحليات ترى فيهم الكفاءة والصلاحية والقدرة على تحقيق الصالح الادارى وبذلك يمكن لمبدأ التعيين أن يتجاوز العيب القائم فى مبدأ الانتخاب ، ويكون ضمانا لصلاح المحليات وقدرتها على الادارة الرشيدة ٠

غير أنه يعيب مبدأ التعيين ، أنه قد يكون ستارا تستتر الحكومة المركزية من ورائه لتفرض نوعا من الوصايا على الادارة المحلية تعود بالنظام الادارى الى مركزية غير معلنة ، خاصة اذا ما أقدمت الحكومة على الزج بعدد من رجالها الى دوائر الادارة المحلية بدعوى ظاهرها الكفاءة وباطنها الولاء لها ٠

والآن ٠٠٠٠٠

والآن ٠٠٠ علينا أن نختار دون آن نحتار واحدا من المبدأين مع وضع التحفظات التى نرى فيها ضمانا للحد الأدنى من سـلامة التطبيق ومشروعيته النظرية ٠

ومنذ البداية أقرر أن مبدأ واحدا من المبدأين هو الذى يتسق مع الاطار النظرى للنظام اللامركزى الادارى ، ألا وهو مبدأ الانتخاب ، وذلك لأن اللامركزية الادارية المحلية انما هى أسلوب عمل يرتكز على ركيزتين :

استقلال المصالح والاعتراف بحق أهل الاقليم المحلى فى اختيار الجهاز الادارى الذى يتولى مباشرة هذه المصالح المحلية ٠

وهاتان الركيزتان السابقتان لا يتأتى لهما أن يتبلورا الا فى ظل دولة أخذت بالسبيل الديمقراطى ، وهو السبيل الذى يجعل من مبدأ الانتخاب حقا مكتسبا للناس كافة ، وطالما أنه لا رجعة فى الديمقراطية فانه بالتالى لا عدول عن مبدأ الانتخاب ٠

ولكن لكى نضمن النجاة من مثالب الانتخاب بحيث لا يكون مدخلا لفساد المحليات نرى الأخذ بالتحفظات التالية :

١ ـ أن تحاول الدولة العمل على زيادة وعى جمهور الناخبين وترشيدهم ، حتى يأتى اليوم الذى يتحقق فيه ما يمكن أن نسميه « الانتخاب المستنير » وفيه سيكون لدى كل ناخب الوعى الكافى لأن يختار عن دراية ونضج ٠

٢ ـ أن يكون على الدولة وضع البرامج بهدف احلال « جماعات صفوة » جديدة فى الأقاليم ، لا تستند الى العصبيات القديمة أو الانتماءات الطبقية التقليدية ، بل هى جماعات مستندة الى ديناميات حضارية جديدة تتمثل فى الكفاءات العملية والقيادات العمالية والكوادر النقابية ، ولن يتأتى ذلك الا عن طريق نشر التعليم وتقريب الفوارق بين الطبقات ٠

٣ ـ يمكن الأخذ بنظام الجمع بين الانتخاب والتعيين ، أى أن يتألف المجلس المحلى من أعضاء وصلوا اليه بالانتخاب الى جانب نسبة معينة ، على أن يتم ذلك تحت ثلاثة شروط هى :

(أ)ألا تكون النسبة المعينة غالبية المجلس ، وذلك حتى لا تسيطر جهة التعيين على المجلس المحلى فتفقد الادارة استقلالها ٠

(ب) على النسبة المعينة أن تباشر عملية (تربوية) للفكر الادارى لدى النسبة المنتخبة ، وذلك من خلال جلسات أو ندوات خاصة تكرس لهذا الغرض ٠

(جـ) على الحكومة ـ وهى جهة التعيين ـ أن تلتزم ما أمكن بمبدأ النزاهة عند مباشرتها للتعيين ، فلا تقصد به نوعا من السيطرة على المحليات ٠

وهكذا نجدنا فى النهاية قد أخذنا بمبدأ الانتخاب ، بما ينجيه من عيوبه ويؤدى به الى الرشاد •

الرقابة الادارية (أو الوصايا الادارية) :

ذهبت بعض الآراء الى القول بأن الرقابة (الوصايا) الادارية ليست ركنا من أركان اللامركزية الادارية ، لأنها خارجة على اللامركزية ، فهى فى الواقع أساس من الأسس العامة التى تحكم وتنظم توزيع السلطات بين الأشخاص الادارية وهى وجه من أوجه الرقابة التى تمارسها الدولة على الأشخاص الادارية ، وكونها تمــارس على الأشخاص الادارية اللامركزية لا يغير من طبيعتها هذه •

فالوصايا هى الرقابة الخارجية التى تمارسها الدولة على الوحدات اللامركزية وهى تتميز عن الرقابة الداخلية التى تتمثل فى تعيين الدولة لبعض أعضاء مجالس الادارة هذه الوحدات أو هيئات رقابة داخل ادارتها، وهؤلاء الأعضاء والهيئات يمارسون رقابة داخلية ضمن ادارة الوحدات اللامركزية فالوصايا تكون الرقابة الداخلية التى تمارسها الدولة بوصفها سلطة وصائية والتى يخضع لها أعضاء الهيئات الادارية كافة بما فيهم أولئك الذين تعينهم الدولة فى هذه الهيئات •

غير أننى لا أتفق مع هذه الآراء ، وأقول مع الدكتور (عادل محمود حمدى) بأنه لا وصاية بدون (لامركزية) ولا (لامركزية) بدون وصاية فلا يمكن أن نتصور لا من الناحية السياسية ولا من الناحية القانونية أن يعترف المشرع لوحدات الادارة المحلية أو الاقليمية بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من قيام أشخاص ادارية عامة مستقلة تشارك الدولة فى امتيازات ويرى (وامبور) أن الوصايا هى مجموعة السلطات المحددة المخولة بقانون له لسلطة عليا ، بقصد تحقيق المشروعية وحماية المصلحة العامة من السلبيات الضارة ، أو اساءة استعمال الأشخاص لسلطاتهم فى نظام اللامركزية •

وينتقد الدكتور رمضان هذا التعريف بقوله : انه يهمل نوعا هاما وخطيرا من أنواع الوصايا وهى : الوصاية التى تمارس عن طريق الجماهير، والتنظيمات السياسية ، وأجهزة الاعلام ، وهذه الوصايا قد نمت وازدادت وقوى مفعولها ، مع ازدهار فكرة الديمقراطية ، وزيادة نفوذ الرأى العام وفاعليته •

وأرى أن هــذا النقد فى غير موضعه : لأن فى ممارسة الجمــاهير والتنظيمات السياسية وأجهزة الاعلام الرقابة على أعمال وأعضاء الهيئات

المحلية يدخلون ـ لا شك ـ تحت تعبير « ... لسلطة عليا » الذى احتواه التعريف حينما قال أحد الفقهاء أن الوصاية : تعنى « المخولة بقانون أو طبقا له لسلطة عليا ... أى باعتبار المراقبين « سلطات عليا » فى الدولة وليس بأى صفة أخرى .

ونذهب الى أكثر من ذلك مع الاتجاه الذى يرى أن الرقابة (الوصاية) بجانب أنها تمارس ـ كذلك على الأشخاص الادارية اللامركزية بصورة عامة فانها تمارس ـ كذلك ـ على الأشخاص المختصين بمهام ذات نفع عام ، مثل المؤسسات ذات النفع العام حيث يجب أن تحصل على تفويض من الدولة بقبول الهيئات والوصايا والتى لا يمكن قبولها دون الحصول على تفويض .

فالرقابة اذن التى تجريها السلطة المركزية على الوحدات الاقليمية قد تكون فى مواجهة أعضائها أو فى مواجهة أعمالها وتصرفاتها ، الا أن بعض الفقهاء يرى أن الرقابة الأخيرة (رقابة الأعمال) هى الجانب العملى والهام فى علاقة السلطة المركزية بالهيئات اللامركزية ويؤكد الدكتور صبرى حمودة هذا الاتجاه الذى يقول به الفقيهان ماسبتول ولاروك من أن « الرقابة الادارية » تمارس أساسا على تصرفات الأشخاص الاعتبارية اللامركزية . وهذا الجانب من الرقابة هو الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى المكان الأول .

وأرى خلاف ذلك ، لأن الرقابة التى تجريها السلطة المركزية على أعضاء الهيئات المحلية لا تقل فى الأهمية عن الرقابة التى تجريها على أعمال وتصرفات تلك الهيئات . لأن من حقها ـ بموجب الرقابة الممنوحة لها ـ تعيين بعض أعضاء الهيئات المحلية بجانب سلطاتها فى توقيع العقوبات التأديبية عليهم مثل التوبيخ والوقف بل والعزل ـ وبموجب تلك السلطات لا تقل الرقابة على الأشخاص أهمية عن الرقابة التى تجريها سلطة الرقابة على تصرفات الهيئات المحلية . وهل هناك سلطة أقوى من تلك الممنوحة لها والتى بموجبها لها الحق فى تعيين بعض عناصر الهيئات المحلية واضفاء الصفة المركزية عليهم ، ألا تعتبر الرقابة فى تلك الحالة عملية وهامة ؟ بل ان فيها تدخلا فى شئون الوحدات المحلية .

الخلاصـــة

الفرق بين الأسلوب اللامركزى السياسى واللامركزى الادارى

ونخلص من المباحث السابقة التى تم عرضها حتى الآن الى أننا يجب أن نفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية على النحو التالى :

فالأسلوب الأول ليس الا أسلوبا لادارة دولة بسيطة ٠ أما الثانى فنلمسه فى صورة حكم دولة مركبة ٠ ويرجع السبب فى التمييز بينهما أنه قد يتبادر للذهن فى أول الأمر بأن الاختلاف فى النظامين يخلو من أى عنصر من عناصر التشابه بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية ولكننا فى حقيقة الأمر نجد الكثير من عوامل التشابه بين الأسلوبين من ذلك ما يلى :

اننا نلاحظ فى كلا النظامين خضوع الأجهزة الثانوية لرقابة الحكومة المركزية ، وان كان ثمة فارق فانما يكن فى درجة وبعد هذه الرقابة ، فهى أشد فى اللامركزية الادارية عنها فى اللامركزية السياسية وذلك بحكم ما تتمتع به الأقاليم من استقلال ذاتى فى الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) ٠

وعلى الرغم من أن التسميات المستخدمة للدلالة على كلا الأسلوبين قد توقع التشابه فى الوهم وذلك على أساس أن « اللامركزية » ســواء الادارية أو السياسية ليستا الا تسمية واحدة للدلالة على درجتين مختلفتين لنظام واحـد ، وبحيث أنه عنـدما يتحقق التلاحم الادارى داخل الاتحاد الفيدرالى يبدو أسلوبه وكأنه لامركزية ادارية ، وكذلك الحال اذا تمتعت بعض الأقاليم أو المحليـات بسمات استقلالية فى داخل الدولة البسيطة

(أو المفردة) فان النظام فيها يبدو وكأنه لامركزية سياسية ، ونتيجة لهذا التداخل الذى توهم اقامته بعض الفقهاء بين الأسلوبين يجعله تدخلا يتحقق فى طريق فارق الدرجة بين الأسلوبين غاضين بذلك الطرف عما يمكن أن يكون من فروق تمس كل نوع من الأسلوبين على حدة على نحو يؤدى الى بيان التفرقة الجوهرية بينهما ٠

لكن معظم الفقهاء والباحث معهم يذهبون الى القول بأن ثمة اختلافا كبيرا بين الأسلوبين ، ولهذا وجب علينا التفرقة بينهما حتى يتضح مفهوم كل منهما على حدة وأهم هذه الفوارق هى :

١ ــ ان الأسلوب اللامركزى الادارى يقتصر على الوظيفة الادارية فى الدولة وبالتالى فان المحليات لا تشترك فى وظيفة التشريع فى الدولة لذلك يبقى النظام اللامركزى الادارى على وحدة سيادة الدولة بل لا نكون مغالين اذا ما نحن قلنا أن اللامركزية الادارية لا تشمل كل الوظيفة الادارية نفسها ، وانما يقتصر على الشطر الأصغر منها ، اذ أن السلطة العامة تظل مركزية فى يد الدولة بحيث لا تنتزع اللامركزية سلطة التنفيذ منها كلية لتعطيها للهيئات المحلية أو الاقليمية ، بمعنى أنه لا يقصد باللامركزية الادارية أن تحل محل المركزية بالكامل ٠٠٠ ولكن كذلك من شأنها أن تخفف بعض الاختصاصات عن كاهل الحكومة لذلك سنجد عند بحثنا لأسلوب الادارة فى الدولة الاسلامية أن بعض العهود فيها يكون الأسلوب المركزى الادارى بجانب الأسلوب اللامركزى الادارى ٠

أما اللامركزية السياسية فتسمح للولايات بالمساهمة فى تكوين ادارة الدول الفيدرالية وذلك عن طريق تعدد الشرائع بها تبعا لتعدد الولايات الأعضاء المكونة لها والداخلة فيها ٠ فيساهم مجلس الشيوخ الأمريكى (فى الولايات المتحدة الأمريكية) ومجلس الولايات السويسرى (فى سويسرا) ومجلس القوميات السوفيتى (فى الاتحاد السوفيتى) ٠٠٠٠٠ الخ فى التشريع الفيدرالى ٠

٢ ــ مع أن السيادة غير قابلة للتجزئة وانما لا تمتلك الا لشخص معنوى واحد فقط هو الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) الا أن الولايات تشارك فى هذه السيادة ، وذلك عن طريق ممارستها السيادة على اقليمها بالاشتراك مع الحكومة الفيدرالية بالاضافة الى ذلك فان هذه الولايات تشارك أيضا فى جوهر السيادة ذاته أى فى تكوين الادارة العامة للدولة الاتحادية ، ويتم ذلك عن طريق مجلس تمثل فيه الولاية بصفة متساوية مع الهيئات الأخرى والى جانب اشتراك الولايات فى جوهر السيادة عن طريق التمثيل المتساوى فى المجلس السالف الاشارة

اليه ، فان الولايات تمارس هذه المشاركة بطريق آخر أيضا ، وهو اشتراكها اشتراكا مباشرا فى اجراء التعديلات على الدستور الاتحادى ، وبل تنعم الدويلات بدساتير مستقلة هى فى العادة من صنع يدها وليست منحة أعطاها اياها الحكومة الاتحادية الفيدرالية المركزية ٠

على أنه يجب أن يلاحظ فى هذا الشأن أن الاستقلال الدستورى يفترض بالطبع استقلال الدويلة كذلك تشريعيا واداريا وقضائيا ، فتصبح لها قوانينها الخاصة الى جانب هيئاتها التنفيذية ومحاكمها المستقلة ودستورها الخاص ٠ لذلك تعتبر الولايات المتحدة أو الأقاليم الداخلة فى تكوين الاتحاد والقائمة على اللامركزية السياسية ــ وحدات سياسية ٠

بينما الأقاليم التى تتبع اللامركزية الادارية تعتبر مجرد أقسام ادارية ، فليس للأقسام الادارية (الوحدات الاقليمية) قوانين خاصة بها ولا تتمتع باستقلال ذاتى مهما تمتعت بأجلى صورة اللامركزية الادارية ــ وليس لها دساتير خاصة بها تنظم مختلف شئونها من النواحى التشريعية والتنفيذية والقضائية على النحو السائد فى اللامركزية السياسية ٠

٣ ــ تقوم اللامركزية السياسية على أساس ادماج دولتين أو أكثر فى دولة واحدة تسمى الدولة الاتحادية (أو الفيدرالية) وتقبل هذه الدول مقدما عن طواعية واختيار أن تزول عنها شخصيتها الدولية السابقة لتجتمع مع غيرها من الدول فى شخصية دولية واحدة تحل محل شخصيتها الدولية السابقة ٠ فى نفس الوقت تتمتع الدول الأعضاء باستقلال كبير فى ادارة شئونها الداخلية أما اللامركزية الادارية فيظهر استقلالها فى تولى الوحدات (الأقسام) الادارة كجزء من الوظيفة الادارية وحدها ٠

٤ ــ فى النظام اللامركزى السياسى يحدد الدستور الاتحادى الاختصاصات التى تمارسها حكومة الولايات وتدور هذه الاختصاصات حول الشئون المحلية فى الولاية وقد لا تشمل كل الشئون المحلية وهذا أمر مرجعه الدستور الاتحادى ٠

فى حين أن القانون العادى هو الذى يحدد اختصاصات الهيئات الاقليمية (المحليات) ٠

٥ ــ يذهب غالبية الفقهاء الى القول بأن اللامركزية تقوم على أساس انتخاب أعضاء المجالس المحلية ٠ فى حين أن الانتخاب ليس أمرا لازما بالنسبة للامركزية السياسية (أى فى الدولة الفيدرالية أو الاتحادية) ٠

فمعنى ذلك أن الدولة الفيدرالية تأخذ أيضا بأسلوب اللامركزية الادارية والعكس صحيح ، بمعنى أن النظام اللامركزى السياسى قد يأخذ بهـذه الوسيلة تارة وقد لا يأخذ بها تارة أخرى ٠

٦ ـ فى اللامركزية الادارية تستـطيع الحـكومة المركزية بمحض ارادتها وبدون توقف على رضا الهيئات المحلية مهما تمتعت تلك الهيئات بأحلى صـور اللامركزية أن تنقص من الاختصاصـات الممنوحة للهيئات المحلية الاقليمية ، كما يمكنها أن تزيد من تلك الاختصاصات عن ذى قبل بالاضافة الى أن رؤساء هذه المجالس ليسوا الا نوابا عن أفراد الحكومة المركزية فى مباشرة اختصاصات محدودة لا يتجاوزها ٠

أما فى حالة الدولة الاتحـادية القائمـة على اللامركزية السياسية فيحاط الحق فى تعـديل اختصاصات الولايات زيادة أو نقصـا بكثير من الضمانات وذلك بسبب تمتع الولاية التى يصيبها مثل هذا التعديل بحق المساهمة فى تكوين ارادة الدولة المركزية القائمة على اللامركزية السياسية كما أن حكام الولايات بالاضافة الى حكام الأقاليم قد تنازلوا عن جزء من اختصاصات الحكم التى كانوا يحتكرونها من قبل ٠

وبعد هذا العرض يتبين لنا بوضوح أن هناك فوارق جوهرية بين أسلوبى «اللامركزية » السياسية والادارية ، ترجع تلك الفوارق الى أن الأسلوب اللامركزى السياسى يعتبر الولايات الأعضاء فى الدولة المركبة هيئات سياسية ذات سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية تتمتع باستقلال ذاتى ، ويحدد الدستور الاتحادى اختصاصاتها وكيفية ممارسة وظائفها ٠

بينما الأسلوب اللامركزى الادارى يعتبر المحليات مجردة من السلطة السياسية ونشـاطها ادارى بحت يقتصر فقط على جـزء من الوظيفـة الادارية ٠

فى حين أن أوجه الشـبه ليست الا عرضية بحتة فضلا عن كونها احتمالية ٠

الباب الثاني

المركزية واللامركزية السياسية والإدارية في الدولة الإسلامية في عهودها الأولى

الفصـــل الأول

المركزية واللامركزية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

تمهيـــد :

قامت الدولة الاسلامية فى أذهان المسلمين منذ بدء الدعوة الاسلامية حين كان المسلمون محصورين « بشعب أبى طالب » بمكة وما لبثت أن ظهرت نبتة هذه الدولة فور هجرة الرسول الكريم للمدينة ، حين التف المهاجرون والأنصار حول رسولهم الكريم ، فكون منهم وحـدة سياسية اسـلامية ٠

ثم أخذت هذه الوحدة الصغيرة ـ ولم تكن تجاوز المدينة وضواحيها تكبر وتنمو وتزحف فى كل الاتجاهات حتى شملت كل جزيرة العرب ، ثم امتدت بعد ذلك الى الدولة الفارسية والدولة الرومانية وتم كل ذلك ولم يمض أربعون عاما لتكوين الوحدة السياسية الاسلامية ٠

المركزية السياسية فى عهد الرسول
صلى الله عليه وسلم

هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم فى السنة الثالثة عشرة من بعثته (١٦٣٢ م) الى يثرب (المدينة المنورة) ونزل فى قباء على عمرو بن عوف وأسس بها مسجد قباء الشهير ، وذلك فى الأيام التى أقام بها فى قباء ، ثم تابع الرسول مسيرته الى يثرب حتى وصل اليها . وبالهجرة أصبحت يثرب الاقليم الجديد موطنا وملجأ لجماعة المسلمين ، وأصبح العام الذى هاجر فيه الرسول بدءا للتاريخ الاسلامى أى التاريخ الهجرى .

وبالهجرة أصبح شعب المدينة ثلاث طوائف : المهاجرون وهم المؤمنون برسالة محمد صلى الله عليه وسلم (وهم الذين فروا بدينهم من مكة الى المدينة) . والأنصار هم سكان المدينة الأصليون من العرب (وهم من الأوس والخزرج) . أما الطائفة الثالثة فهم يهود المدينة .

وبعد الهجرة بدأ بالمدينة عهد مستقر ، ومجتمع قائم على قواعد سياسية تحت قيادة الرسول . فاذا ما استعرضنا الأنظمة المختلفة التى قام عليها هذا المجتمع الاسلامى الجديد فاننا نجد تركيز كافة السلطات العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية فى يد الرسول الكريم ، الذى كان أول رئيس لهذه الدولة الناشئة فجمع برئاسته للدولة بين صفتين :

الأولى : صفة النبى المرسل فهو يبلغ عن ربه ما أوحى اليه من الدين والتشريع للناس .

الثانية : صفة الحاكم ، فهو يرأس الدولة ويديرها . فيعد الجيوش ويسيرها ويعلن الحروب ويعقد الصلح ، ويبرم المعاهدات ، ويعين القواد

والحكام والقضاة ويقيلهم ويصرف الشئون المالية والقضائية والسياسية والادارية ٠

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يؤدى وظيفته كحاكم فى حدود الاسلام ، فما جاءت فيه نصوص صريحة من الله طبقها ، وما لم يجىء فيه نص طبق ما يوحى اليه ، فان لم ينزل فيه وحى اجتهد فى الحكم ولم يخرج بالأمر عما يقتضيه روح التشريع الاسلامى واتجاهاته العليا ٠

وكان أول عمل تنظيمى للمجتمع الجديد بالمدينة هو اعادة السلام والهدوء الى سكانها ، فبدأ الرسول بمزج العناصر المكونة لسكان الدولة الاسلامية ، فأصلح بين الأوس والخزرج ، ثم ألف بين هؤلاء وبين المهاجرين فأوجد بذلك رباطا بين المهاجرين والأنصار ، فأبعد وحشة الغربة عن المهاجرين ، وبذلك توثقت وحدة المسلمين بالمدينة ، كما أنتجت هذه الاخوة أسرة اسلامية واحدة ، تكونت من العناصر المختلفة ونسى كل أرومته ومحتده ومنبعه ، وتطلع لرباط الاسلام الذى ألف الله به بين قلوب معتنقيه كما جاء فى قوله تعالى : « لو أنفقت ما فى الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم ، انه عزيز حكيم » ٠ وأصبح سكان الدولة الاسلامية جماعتين هما : جماعة المسلمين ، وجماعة غير المسلمين وأغلبهم من اليهود ٠

وكان الرسول حريصا على بناء الجبهة الداخلية لدولته بناء سليما من أول الأمر ، فالصحيفة التى عقد بمقتضاها تحالفا بين هاتين الجماعتين اللتين تقطنان دولته ، لكى يضمن الاستقرار والترابط والقدرة على النمو ومواجهة الاحتمالات الخارجية كلها بنجاح كبير ، هى صحيفة شاملة تحتوى على قواعد التآلف والتعاون ، فقد وادع الرسول اليهود ، وعاهدهم واشترط عليهم وشرط لهم ٠

وقد علق على هذه الصحيفة الدكتور حسن ابراهيم حسن بقوله : « استطاع الرسول أن يعقد حلفا بين المسلمين من مهاجرين وأنصار ، وبين اليهود ٠ استطاع الرسول بذلك أن يجعل نفسه فى المدينة على رأس جماعة من أتباعه كبيرة العدد آخذة فى النمو ، يتطلعون اليه زعيما وقائدا ، ولا يعترفون بسلطان غير سلطانه ، دون اثارة أى شعور من القلق أو خوف من التعدى على السلطة المعترف بها ٠ وهكذا باشر الرسول سلطة زمنية كالتى يباشرها أى زعيم آخر مستقل مع فارق واحد ، هو أن الرباط الدينى بين المسلمين يقوم مقام الأسرة والدم ٠

وعلى هذه الصحيفة علقت الدكتورة فتحية النبراوى بقولها : لقد كانت هذه الوثيقة الهامة واحدة من الأسس ، بل يمكن اعتبارها احدى الدعائم الرئيسية التى أقام عليها رسول الله دولته فى المدينة ٠ وهى تعكس قدرة النبى وحكمته السياسية التى استطاعت أن تخلق أمة جديدة تخفى الروابط القبلية القائمة على الدم والعصبية ، لتحل محلها نصوص الصحيفة التى خلقت مجتمعا متكاملا متوازنا ٠

أما الأستاذ عبد الرحمن عزام فيقول عن هذه الصحيفة : « ان الذى يتمعن هذا الميثاق يجد أن الدولة الاسلامية ظهرت للوجود ، وأصبح جميع المؤمنين متساويين على اختلاف أجناسهم وعصبياتهم ، وتتعاقد الدولة الاسلامية مع اتباع أديان أخرى تعاقدا أساسه النصر للمظلوم ، والنصح والبر ، وحرمة الأوطان المشتركة ، وحرمة من يدخل فى الميثاق ويقبل جواره ، على أن تصان عقائد المتعاقدين وشعائرهم وحريتهم فى الدعوة لدينهم مهما تباينت هذه الأديان » ٠

ويطول بنا الحديث لو سردنا تعليقات الكتاب عن تلك الصحيفة نكتفى بما أشرنا اليه ٠ ونتفق مع الدكتور محمد حميد الله حيدر أبادى بأنها تعتبر من أقدم الدساتير المسجلة فى العالم ٠

وبعد أن أمن الرسول دولته داخليا ٠٠ قام بتأمين حدود تلك الدولة ، لأنها فى حالة حرب معلنة بينها وبين مكة ، وذلك عن طريق عدة حملات ودوريات استكشافية كانت تسمى (سرايا) ٠

النظام العسكرى :

كان الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) على رأس النظام العسكرى ، فهو الذى ينظم الشئون العسكرية لدولته فقسم الجند الى عرفاء ٠٠ وسلم القيادة لأناس من أهل السابقة وجعل العرفاء أسباعا ٠٠ وكان العريف على رأس ثلاثين أو أربعين رجلا ٠٠ وكانت مهمة الأسباع تفريق العطاء فى العرفاء ، والعرفاء يفرقونه فى الأجناد ٠ والرسول الكريم هو الذى يعبىء الجيوش ويدعمها من خيل أصيلة وسلاح جيد ٠

السلطة التنفيذية :

باشر الرسول (صلى الله عليه وسلم) اعمال السلطة التنفيذية منذ هجرته الى المدينة ، وكان على رأس الجهاز التنفيذى لدولته اذ باشر الرسول بنفسه وعن طريق ممثليه فى الأقاليم تنفيذ التشريع الاسلامى ، من ذلك

أنه عليه السلام قد عمل جاهدا على تثبيت الأمن العام داخل ربوع البلاد باتخاذ رجال يعسون المدينة ويتابعون أهل الريب والفسق . وكل من تسول له نفسه من افساد أمن المدينة ، فقد عين (بديل بن ورقاء) حارسا على المدينة وصاحب عسس لها وجعل معه أوس بن ثابت بن عرابة ورافع ابن حديج ٠

وبجانب حسن اختيار الرسول لعماله من الصالحين والأكفاء كان يلم بنفاذ بصيرته بأحوالهم تماما ، وكان على رأس هؤلاء أبو بكر وعمر اللذان كانا يلقبان بوزيرى النبى ٠

وكان الرسول ينظم رواتب لعماله وأمرائه : فقد رزق عتاب بن أسيد الذى كان واليا على مكة كل يوم درهما وهذا الراتب يعتبر أول ما وضع فى الاسلام من رواتب المال ، كما فرض رزقا لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن وقال له : « لعل الله يجبرك ويؤدى عنك دينك » ٠

أما كبار الصحابة فكانوا يعطون من الغنائم وغيرها ما يتبلغون به ومنهم من كان غنيا فى الجاهلية والاسلام فجهز من ماله جندا فى سبيل الله بل منهم من أنفق كل ماله فى هذا الغرض وهو راض مغتبط ٠

وكان الرسول يباشر على عماله السلطات الرئاسية ، عن طريق اصدار الأوامر الملزمة لهم ٠ من ذلك أنه بعث عبد الله بن جحش ٠٠ وكتب له كتابا وأمره أن لا ينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه فيمضى حتى ينزل عند نخلة بين مكة والطائف فيترصد قريشا ويعلم من أخبارهم التى ينقلها للرسول ٠ وقد تتمثل تلك السلطات فى صورة مباشرة قد تصل الى حد عزل الرسول لبعض عماله مثل عزله العلاء بن الحضرمى عامله على البحرين وولى أبان بن سعيد بدلا منه ٠

الحجـــابة :

كان الرسول لا يمنع أحدا من الدخول عليه ، بل كان يخاطب الناس بدون حجاب ، لكن اذا احتاج الأمر الى تنظيم الأوقات التى يريد فيها أن يستريح من عناء العمل ويخلو فيها الى نفسه كان يتخذ ــ حينئذ ــ حاجبا وآذنا وبوابا يقفون على بابه فرادى أو مجتمعين لذلك ٠

النظـام المـالى :

كان المال الذى يرد الدولة من الجهـات المختلفة ينفق على مصالح الدولة ٠ وكانت هذه الموارد تتمثل في الغنائم والفىء والزكاة والجزية ٠

فقد عين الرسول عمالا لجباية وتنظيم وصرف هذه الأموال وتوزيعها على شئون الرعية وشئون الجهاد ٠

وكان الرسول يعامل المسلمين بقواعد المساواة ، ويفضل من الأزد الأنصار وهم الأوس والخزرج أبناء حارثة بن عمرو بن عامر ، وهم أعز الناس نفسا وأشرفهم فلم يؤدوا اتاوة قط الى أحد من الملوك ٠

ولم يكن للرسول بيت مال ، بل كان يجمع مال الجزية ، والصدقات فى بيته وبيوت أصحابه ، وكان يسرع بتقسيمه ، وغالبا ما كان الفيء يقسم من يومه ، وخاصة الحيوانات كالابل والشياه والخيل والبغال ، والغنائم كانت تقسم بعد انتهاء المعركة مباشرة وكان الرسول يعطى من هذه الأموال المؤلفة قلوبهم حتى يؤلف قلوبهم الى الاسلام ، كما كان يعطى أهل الصفة ٠

وبعد أن دانت جميع القبائل الى الاسلام عين الرسول عمالا يقومون بجباية أموال الزكاة ٠ وقد أجمع الفقهاء على تقسيم الزكاة فى مكانها ، أى أن لا تنقل الزكاة من بلدها الا فى حالة عدم وجود مصارفها ، وذلك مستفاد من كتاب النبى الى معاذ فى قوله : « ٠٠٠ فاذا أقروا بذلك فقل لهم ان الله قد فرض عليكم صدقة أموالكم تؤخذ من أغنيائكم فترد فى فقرائكم » فهذا أمر صريح من الرسول أن توزع زكاة كل بلد داخل هذا البلد نفسه ٠

الدواوين « ديوان الانشاء » :

وضع الرسول صلى الله عليه وسلم النواة الأولى للدواوين والسجلات، فالمشهور أن عمر أول من أنشأ الدواوين ٠ الحقيقة أن عمر هو أول من نظم الدواوين ، لكن أصل نشأتها يرجع الى الرسول (ص) ومن بعده أبو بكر ٠ فلكى يستطيع الرسول تنظيم ادارة الحكومة التى أنشأها بالمدينة استعان بعدد من أصحابه الذين يعرفون القراءة والكتابة ، وقد اختار نخبة منهم لتدوين الوحى وتسجيله ، ونخبة أخرى لكتابة حوائج الناس والمداينات والمعاملات ، ونخبة أخرى تتولى الرد ـ نيابة عن النبى ـ على رسائل الملوك ، وأخرى تتولى كتابة مغانم الرسول ٠٠٠ وغيرها ٠ وقد اتخذ الرسول خاتما نقش عليه (محمد رسول الله) ٠ وكان فى يده صلى الله عليه وسلم حتى مات ٠

القضـــاء :

قام الرســول الكريم بوظيفة القاضى فى دولة المدينة وعين قضــاة الولايات ٠

الحسـبة :

أمر رسـول الله (ص) أن ينصب كل فرد نفسه محتسبا يحاسب كل من يتعدى على حقوق الآخرين أو يفسد عليهم طرقاتهم وأسواقهم ٠

بل انه (صلى الله عليه وسلم) كان يتولى عمل المحتسب بنفسه ، كما عين لها واليا خاصا من ذلك أن الرسـول استعمل سعيد بن العاص بعد الفتح على ســوق مكة ، وعمر بن الخطاب على ســوق المدينة وكان لعمر بن الخطاب درة يضرب بها الناس ويؤدبهم ٠٠ ثم صارت بعد ذلك سنة دينية فى نظــام الدولة يجرى عليهـــا الولاة والسلاطين فى الممالك الاسلامية ٠

كما باشر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولاية المظالم بنفسه ، فكان يناقش وينتقد أحكام عماله وقضاته ٠

الســياسة الخارجيـــة :

كان اسم الرسول عاليا فى الساحات الدولية ٠٠ فلم يعزل دولته سياسيا حتى لا تتخلف عن قافلة الدول وتصاب بشلل دولى يهدد كيان الدعوة الاسلامية ، بل أرسل رسله الى الملوك والأمراء تحمل لهم كتبه صلى الله عليه وسلم التى تدعوهم الى الاسلام ٠

عقـــد المعـــاهدات الدوليـــة :

كما باشر الرسول الكريم عقد المعاهدات الدولية ، مع أهالى البلاد الواقعة على الحدود بين الجزيرة العربية والشام وغيرها ٠٠٠ سواء أكانت معاهدات أمان أم هدنة ، بل قد هم الرســول بمصالحة الأحــزاب على ثلث تمر المدينة ٠ وكما كان يلين فى سياسته الدولية ــ مثل الحديبية والأحزاب كان يشتد فيها اذا لزم الأمر ذلك ٠

وهكذا كون الرسول صلى الله عليه وسلم أسرة اسلامية واحدة ، تحت قيادته الرشيدة ، ضرب بها المثل الأعلى للناس فصارت قوة لا يتطرق اليها الضعف ، ولا يستعبد صاحبها متاع أو مال أو سلطان ٠

هكذا كان الرسول فى المدينة على رأس جماعة كبيرة العدد ، يتطلعون اليه زعيما وقائدا ، ولا يعترفون بسلطان غير سلطانه ، دون اثارة أى شعور من القلق أو خوف من التعدى على السلطة المعترف بها • كما باشر الرسول سلطة زمنية كالتى كان يمكن أن يباشرها أى زعيم آخر مستقل ، مع فارق واحد ، هو أن الرباط الدينى بين المسلمين يقوم مقام رابطة الأسرة والدم •

ولما اتسع الاســـلام وشمل الجزيرة العربية كلها تقريبا ، وضع الرسول الكريم مبدأ أساسيا ، ذلك هو ما يسميه المؤرخون « عصبة الأمم الاسلامية » •• ورد النبى الأمراء الى اماراتهم ، والملوك الى ممالكهم بعد أن أسلموا ، ولم تكن فى الجزيرة مستعمرة خاضعة لمكة أو ليثرب ، وكان العرب يومئذ جميعا سواسية أمام الله ، كما كانوا جميعا يدا واحدة على من اعتدى عليهم ، أو حاول فتنتهم عن دينهم •• وكان الرسول بذلك يضع الدستور الاسلامى للأجيال القادمة ، ويهيىء الأمر للعلاقات بين الدول والممالك الكبرى التى كان يدرك أن الاسلام سينظمها فى يوم ما ؛ وخلاصة هذا الدستور هو قيام وحدة بلا استعمار •

قال فنلى : « قد ينحرف المؤرخ عن موضوعه ليتأمل حياة رجل نال سلطة خارقة على عقول أتبـاعه وأعمالهم ، ووضعت عبقريته أساس نظام دينى سياسى ما زال يحكم الملايين من البشر من أجناس مختلفة وصفات متباينة •• ان نجاح محمد كمشرع بين أقدم الأمم الآسيوية ، وثبات نظمه مدى أجيال طويلة فى كل نواحى الهيكل الاجتماعى ، لدليل على أن ذلك الرجل الخارق قد كونه مزيج نادر من كفايات ليكورغوس والاسكندر •

ويقول الفردج بتلر : « كان النبى لا يشعر عنـد موته بما يعكر صفاءه من أنه أخفق أو أن عزه قد مضى وانقضى وتقادم العهد على نصره ، بل انه لو أتيح له أن يطلع على الغيب لعرف أنه قد ألف بين قومه الى الحد الذى صاروا به قوة ذات بأس فى الدين وذات أثر فى السياسة وأنهم سوف يفتحون العالم بعد وفاته •

لقـد قامت الدولة الجديدة على أساس الاسلام فى كل شىء ، فى ادارتها وسياستها وحربها وسلمها وصلاتها بالأفراد والجماعات ، واتخذ المسلمون حاكمين ومحكومين من القرآن وسنة الرسول دستورا لهم ينظم شئونهم الفردية والعامة ، ويهيمن على شئون الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتشريع • وهكذا جمع الرسول (ص) بين التشريع والتنفيذ والقضــــاء •

مدى انطباق اللامركزية الادارية
في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

لقد مرت أقاليم الدولة الاسلامية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بمرحلتين :

المرحلة الأولى :

وهى المرحلة التى تلت هجرة الرسول وتأسيسه لدولة المدينه ، وتكوينه أمة اسلامية يدخلها الناس بصرف النظر عن قبائلهم وأجناسهم.. فكان النظام الادارى — وقتذاك — يتسم بالطابع المركزى ، يرتكز على الأوامر والأحكام المنزلة على الرسول الكريم كرئيس أعلى للدولة من جانب، وكرسول من جانب آخر ، يبلغ عن ربه ما أوحى اليه ، وما تمده به السماء من امدادها المتصل مما قد استحوذ على مشاعر المسلمين وألبابهم ، وعلى كيانهم المادى والمعنوى فأسلموا اليه ظاهرهم وباطنهم .

كما أن الدعوة الاسلامية فى هذه المرحلة ، كان قد اكتمل فيها للرسالة عنصر السلطة الزمنية وذلك بتأسيس دولة المدينة .

فأدى ذلك كله الى خلق مناخ طبيعى للمركزية الادارية باعتبار أن هذه الفترة لم تكن تسمح بتعدد الأنظمة الادارية المختلفة ، باعتبار أن قواعدها لم تكن قد اكتملت بعد ، ويرتهن التقيد فيها بما يأتى به الرسول بصفته على رأس هذه الدولة .

ومن هنا كان يجب على المسلمين أن يسلموا كل وجوه حياتهم – ومن بينها النظام الادارى – الى الرسول (ص) ليحكم فيها ويدبرها حسبما توحى به الارادة الالهية فكانت السلطة المركزية تتكون من الرسول الكريم الذى يجمع بين صفتى الرسول والحاكم حكومته أصحابه الذين كان الرسول يشاورهم فى الأمور العامة والخاصة ، وحل مشاكل المسلمين ، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر ، ومن باقى أفراد حكومته من العمال ، يختارهم من الأكفاء القادرين على القيام بالعمل على خير وجه ، ليس لأى منهم صفة سياسية ، بل يقتصر اختصاصهم على الأعمال الادارية ، وله عليهم سلطة اصدار الأوامر الرئاسية ، نستدل على ذلك من قوله لأحد عماله : « افرض على كل رجل ليس له أرض ، أربعة دراهم وعباءة » ، كما نستدل أيضا بما جاء فى كتاب خالد بن الوليد الى رسول الله فى بلاد بلحارث هذه العبارة : « أما بعد : فانك يا رسول الله بعثتنى الى بنى الحارث بن كعب، وأمرتنى اذا أتيتهم ألا أقاتلهم ثلاثة أيام ، وأدعوهم الى الاسلام وكتاب الله وسنة نبيه ، وان لم يسلموا قاتلتهم ... الخ » .

بل لقد اعتبرت طاعة الرسول من طاعة الله . قال تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » . بالاضافة الى شمول الطاعة وامتدادها الى خارج نطاق الحياة الادارية ، حيث أن السلطة الرئاسية لرسول الله كانت شاملة لشخص المرءوس وأعماله .

فبالنسبة لشخص المرءوس فتشمله بصفته موظفا عاما وبصفته مسلما يدين بالطاعة لله ولرسوله ، كما تتضمن سلطة الرسول على أعمال مرءوسيه سلطة التوجيه السابق للعمل ، وسلطة اقرار العمل أو تعديله أو بابطاله أو الحلول محله فى القيام بالعمل .

وتمتد هذه السلطة الى الأعمال غير الادارية . وهذا ما لا يملكه الرئيس الادارى على مرءوسيه . لكن نظرا لتشعب متطلبات الدولة وكثرة الحوادث والسرايا والغزوات . نجد أن الرسول قد خفف من حصره لوظائف الدولة وتركيزها فى يده ، وذلك عن طريق توزيع بعض سلطاته الى عماله، بحيث يكون لهم سلطة البت فى الأمور المنحصرة فى حدود سلطاتهم ، وذلك باستخلاف الرسول لبعض عماله على المدينة عندما خرج غازيا ، فلم يكن لأى من هؤلاء منهجا سياسيا خاصا به ، بل يلتزمون بالسياسة العامة للرسول .

وبذلك يكون الرسول قد عين ولاة على المدينة وفرض لهم سلطة البت فيما يعرض عليهم من مسائل فى اطار السلطة الرئاسية للرسول وباسمه .

المرحلة الثانية :

بعد الفتوحات واتساع الدولة ومبايعة القبائل الرسول على الطاعة والولاء ، أسند الرسول ادارة المناطق الخاضعة لتلك القبائل الى رؤساء القبائل فيها ، وأصبحت المدينة هى عاصمة الدولة العربية الاسلامية وأصبح الرسول يشرف بنفسه على الادارة فيها وعلى المناطق المجاورة ، آما باقى أجزاء الدولة فقسمت الى مناطق ادارية .

وبالاضافة الى استخلاف الرسول نوابا عنه على المدينة حين خروجه عنها ـ كما ذكرنا ـ وتعيينه عمالا على المناطق الأخرى ، نجده قد أبقى على حكام المناطق الأخرى من الأمراء والملوك على أعمالهم سواء من أسلم منهم أو من قبل دفع الجزية وسموا جميعا الأمراء ، وغالبا ما يكون هذا الأمير هو شيخ القبيلة قبل الاسلام . « وامام كل قبيلة منها لنفور طباع العرب أن يتقدم على القبيلة أحد من غير أهلها ، فلم يقض عماله (أى عمال رسول الله صلى الله عليه وسلم) على صغار الحكام المحليين المتعددين ، بل عضدوهم ، ولقد أنشأ هؤلاء العمال نظاما عاما للمراقبة ، ونظموا شئون التشريع والعبادة ، وجبوا الضرائب قبل كل شىء » .

ان اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم لرئيس القبيلة أو كبيرها ليكون عاملا على الجماعة فيه من الدلالة ما يجاوز حدود العصر ، فمعنى أن يكون كبير القوم عاملا عليهم من قبل الرسول ، هو مصادقة الرسول على أن يباشر هذا العامل صلاحيات فى التصرف بعينه عليها كونه عارفا ببواطن الأمور فى قومه فضلا عن كونه أدرى بمصالحهم واحتياجاتهم ، وهذا يعنى أن الرسول كان لا يرى ما يمنع من أن ينحو نظام الادارة منحى أسلوب اللامركزية الادارية .

وكان الرسول يوسع سلطات العامل اذا كان من رءوس القبيلة ، فيسند اليه جباية الأموال وما فرض على المسلمين من الصدقة ، ويأمره بتعليمهم القرآن والتفقه فى الدين وأن يلين للناس فى الحق ويشتد عليهم فى الظلم .

وكلها صلاحيات اذا ما راعينا ظروف الزمان وظروف البيئة ـ وقتذاك ـ أمكننا القول على ضوئها بتحقق استقلال هؤلاء العمال المحليين أثناء مباشرتهم لمهام وظائفهم الادارية على الأقاليم التابعة لهم اداريا .

وحتى لا يزداد نفوذ رؤساء القبائل عن الحد المعقول وحتى لا يشكل ذلك خطرا يهدد الدولة بانفصالهم عنها . نجد أن الرسول قد وضعهم تحت المراقبة . نستدل على ذلك مما ورد فى هذه العبارة : « أنشئوا (أى عمال

الرسول الذين يتعاونون مع مشايخ تلك القبائل) نظاما للمراقبة عاما ٠

وقد يكون اختيار الرسول للرئيس الادارى للاقليم بعد ثناء عمال الرسول عليه ٠ نستدل على ذلك بما جاء فى كتاب الرسول للمنذر ابن ساوى اذ يقول : « أما بعد ٠٠ وان رسلى قد أثنوا عليك خيرا وانى قد شفعتك فى قومك ٠٠ وانك مهما تصلح فلن نعزلك عن عملك » ، نجد أن « التشفيع » المذكور انما يعنى التفويض النهائى فى التصرف ، مما يعنى أخذ الرسول بأسلوب الادارة الاقليمية (المحلية) ، وقد استند فيها النبى الى أن يكون المفوض على القوم منهم حتى يأتى التصرف أو التفويض فى التصرف محققا لمبدأ « صالح الاقليم » لعلم هذا العامل بآمال القوم ومصالحهم واحتياجاتهم وامكانيات الاقليم ، وفى نفس الوقت لم تلغ رقابة الحكومة المركزية انما يكون بغرض ضمان سلامة الممارسة الادارية الاقليمية ٠

وقد أورد الرسول بعض عبارات فى بعض كتبه تؤكد تحول الادارة فى أقاليم الدولة الاسلامية الى نظام الادارة المحلية ، فقد ورد فى كتاب رسول الله لأهل مقنا هذه العبارة « وان ليس عليكم أمير الا من أهل بيت رسول الله » ٠

ويعقب ظاهر القاسمى على ما جاء فى هذه العبارة بقوله : ان هذا التعهد يشبه ما نسميه اليوم بالحكم الذاتى للاقليم ٠

ووافقه الدكتور فرناس عبد الباسط البنا على هذا الرأى ، بل يرى أن هذا التعهد يمثل درجة متقدمة من الحكم الذاتى اذا ما تغاضينا عن امكان كون العامل عليهم من بيت رسول الله ٠ وهو رأى حسن ٠

الا أن الدكتور محمد بكر حسين يقول : بأن رأى الدكتور فرناس البنا قد جانبه الصواب ففى استخلاف رسول الله من يقوم مقامه فى حالة غيابه أو تعيين عمال ينوبون عنه فى حكم بعض الأقاليم ، لا يمكن من هذه الصور القول بأنها مرحلة الى اللامركزية الاقليمية أو الحكم المحلى لأن هؤلاء كانوا عمالا لرسول الله ينفذون سياسته العامة ، ولم يكن لأى منهم منهجا سياسيا خاصا به ، كما يرى أن الأمر ما زال فى نطاق التركيز الذى كان سمة أساسية من سمات دول المدينة ولا يخرج الأمر عن نطاق أن رسول الله يفوض بعض سلطاته الادارية ٠

وأرى أن رأى الدكتور بكر قد جانبه الصواب ، فان كان الرسول صلى الله عليه وسلم يشرف بنفسه على الادارة فى المدينة فليس معنى هذا أن ادارة باقى أقاليم الدولة يسرى عليها نفس الأسلوب المركزى الادارى ،

فعندما اتسعت الدولة الاسلامية أوكل الرسول ادارة الأقاليم والمناطق الخاضعة للقبائل الى رؤساء القبائل فيها ، وبذلك أصبحت الادارة فى تلك الأقاليم تتسم بالأسلوب اللامركزى الادارى حيث اكتفت الحكومة المركزية بخضوع القبائل لسلطتها وقبول حكمها ، وأصبح كل أمير يحكم منطقته ويضمن دفع الزكاة ، بالاضافة الى أنه وان كان التفويض يعد من مظاهر عدم التركيز فى النظم الادارية المعاصرة ، فان ظروف الزمان والبيئة تدعونا لاعتباره من مظاهر اللامركزية الادارية (المحلية) فى ذلك العصر .

وورد فى مكاتبة الرسول مع هوذة بن على شيخ اليمامة : «...فأسلم تسلم ، واجعل لك ما تحت قدمك » . فرد هوذة على الرسول ، وكتب له كتابا يطلب من الرسول تفويضه فى الأمور المحلية الخاصة باقليمه . ونستدل أيضا بما جاء في مكاتبة هوذة التى بعث بها للرد على مكاتبة الرسول فى هذه العبارة : « ... ما أحسن ما تدعو اليه وأجمله وأنا شاعر قومى وخطيبهم ، والعرب تهاب مكانى ، فاجعل لى بعض الأمر أتبعك ... » .

وفى تلك المكاتبات بين الرسول وهوذة والعكس لتأكيد على أخذ الرسول بمبدأ اعطاء العامل أو الأمير حرية فى الصلاحيات الادارية الخاصة باقليمه ، ولا يتأتى للعامل حسن توجيه هذه الحرية فى الصلاحيات الادارية الى ما يحقق خير الاقليم الا اذا كان هذا العامل من أبناء هذا الاقليم ، وحبذا لو كان من العاملين أصلا فى حكمه قبل امتداد النفوذ الاسلامى اليها .

ومما يدل على اختيار العامل على الاقليم من بين أهل الاقليم — أيضا — ما جاء فى بعض عبارات كتب الرسول لأهل ثقيف فى هذه العبارة : « وانه لا يؤمر عليهم الا بعضهم على بعض ، على بنى مالك أميرهم وعلى الأحلاف أميرهم » . ومنها ما جاء فى كتاب الرسول لقيس الهمذانى على قومه : « فانى استعملتك على قومك غربهم وأحمورهم ومواليهم » . ومنها ما جاء فى كتاب الرسول لنشهل بن مالك من باهلة : « ... وعاملهم من أنفسهم » . ومنهم ما جاء ليحنة بن رؤبة : « ... ليس عليكم أمير الا من أنفسكم أو من بيت رسول الله » . ومنها ما جاء ليزيد بن المحجل من بلحارث فى هذه العبارة : « وانه على قومه بنى مالك وعقبة » . ومنها ما جاء فى كتاب الرسول لخريمة بن عاصم بن قطن العلكى : « انى بعثتك ساعيا أيضا على قومك فلا يضايقوا ولا يظلموا » .

الرقابة الادارية من جانب السلطة المركزية :

ان الرقابة الادارية تضعف وتشتد تبعا للأخلاقيات العامة فى الدولة، ففى عهد النبوة كان المسلمون حريصين كل الحرص على اتباع أحكام وتعاليم الشرع لقوة عقيدتهم وسمو أخلاقهم التى هذبها الاسلام ، وشعورهم بأن الله ورسوله مطلع على أعمالهم لقول الله سبحانه وتعالى فى محكم آياته : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » . ولأنهم لم يتولوا الحكم والقيادة بغير تربية خلقية وتزكية نفس ـ بخلاف غالبية الأمم والأفراد ورجال الحكومة فى الماضى والحاضر ـ بل مكثوا زمنا طويلا تحت تربية محمد صلى الله عليه وسلم واشرافه الدقيق يزكيهم ويؤدبهم ويأخذهم بالزهد والورع والعفاف والأمانة والايثار على النفس وخشية الله وعدم الاستشراف للامارة والحرص عليها . يقول : « انا والله لا نولى هذا العمل أحدا سأله أو أحدا حرص عليه » ولا يزال يقرع سمعهم « تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين » .. فكانوا اذا تولوا شيئا من أمور الناس لم يعدوه مغنما أو طعمة أو ثمنا لما أنفقوا من مال أو جهد . بل عدوه أمانة فى عنقهم وامتحانا من الله ، ويعلمون أنهم موقوفون عند ربهم ومسئولون عن الدقيق والجليل ، ووضع ذلك الرسول فى قوله لأبى ذر رضى الله عنه فى الامارة « انها أمانة وانها يوم القيامة خزى وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها .

وبالرغم من وجود تلك الرقابة الذاتية ، وبالرغم من أن الجهاز الادارى فى عهد الرسول كان بسيطا ، وبالرغم من صغر دولته مما يؤدى الى سهولة الاشراف والرقابة عليها بمعرفة أصحابه ، بالرغم من كل ذلك فان الرسول لم يعول على تلك الرقابة الذاتية خشية انحراف أحد ولاته عن عمد أو عن خطأ .. لذا نرى تحقق العنصر الثالث من عناصر اللامركزية الاقليمية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد باشر رقابة على عمال الدولة بصورتيها رقابة على أشخاصهم ورقابة على أعمالهم .

أولا : فمن رقابته على أشخاص عماله أنه يملك سلطات تعيينهم وتوقيع السلطات التأديبية عليهم .

واذا كنا نرى الآن أن القانون الفرنسى والمصرى والبلجيكى يخول السلطات المركزية سلطة تعيين بعض العناصر على الوحدات المحلية كالمحافظ فى مصر وفرنسا والحاكم العام فى بلجيكا . فاننا نجد أن رسول الله كان رائدا فى ارساء هذا الحق فهو الذى كان يؤمر الأمراء على البلاد

المفتوحة ، فقد ولى الحكم بن سعيد على فدك ، ولما فتح الرسول وأدى القرى ولى أخا الحكم بن سعيد ـ (عمرو بن سعيد) على ذلك الوادى . كما ولى يزيد بن أبى سفيان صخر بن حرب على بيماء ولما فتح مكة ولى عتاب بن أسيد بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس عليها .

كما باشر الرسول الكريم توقيع السلطات التأديبية على عماله المحليين ، طالما كانت مخالفاتهم تضر بالصالح العام والمحلى .

ولم يعزل الرسول أحدا من ولاته الا اذا كانت المخالفة التى آتاها العامل تخرج عن حدود الشرع وبعد التيقن بنفسه من صحة الشكاية المقدمة ضد العامل ، من ذلك عزل الرسول للعلاء بن الخضرمى عامله على البحرين لان وفد عبد القيس شكاه ، وتبين صحة ما نسب اليه .

كما عزل ابن اللتيبة عن ولاية جمع الصدقات لقبوله الرشوة ، وقال الرسول ما معناه : « ما بال العامل نبعثه فيجيء فيقول : هذا لكم وهذا أهدى الى ، أفلا جلس فى بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى اليه أم لا ؟ والذى نفس محمد بيده لا نبعث أحدا منكم فيأخذ شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته ان كان بقرة لها خوار أو شاة تثغو .

وقد تقتصر السلطات التأديبية على تغريم العامل ـ حسب درجة المخالفة من ذلك أن الرسول قد أزال مظلمة القوم الذين تظلموا من عامله أبا جهم الذى بعثه على الصدقة فماطله رجل فى صدقته ، فضربه فشجه ، وطلبوا القود وذلك بأن أدى لهم تعويضا عن تلك الفعلة .

بل نجد الرسول يطمئن عماله طالما باشروا أعمالهم على الوجه الصحيح من ذلك ما جاء فى عبارته للمنذر بن ساوى : « ... وانك مهما تصلح فلن نعزلك عن عملك » .

ثانيا : الرقابة على الأعمال ، فكما مارس الرسول الرقابة على أشخاص عماله مارسها أيضا على أعمالهم سواء اتخذت صورة رقابة سابقة أم صورة رقابة لاحقة .

ومن الوسائل التى تتحقق بها الرقابة السابقة أن يشرف الرئيس على أعمال مرءوسيه وينصحهم ويرشدهم ويوجههم ويصدر اليهم التعليمات والمنشورات سواء كانت فى صورة دوريات أو لوائح داخلية أو ارسال مفتش لاعداد تقارير عن نتائج التفتيش طالما أن كل ذلك يتعلق بكيفية أداء العمل وانجازه .

كما كانت تعليماته أن يلينوا للناس فى الحق ويشتدوا عليهم فى الظلم ... كما كانت منشوراته تتضمن نهيهم عن الدعاء الى القبائل ، وذلك فى حالة ما اذا كان بين الناس هيج وحتى لا تتولد الفتنة الداخلية بل يقتصر دعاء هؤلاء العمال — وقتئذ — بدعائهم الى الله وحده لا شريك له .. كما كان يوصى عماله بألا يأخذوا من الناس كرائم أعمالهم فى الصدقة ، ومن ذلك قوله لمعاذ رضى الله عنه حين بعثه الى اليمن : « وعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم واياك وكرائم أموالهم » ... وكان الرسول يأمرهم بأخذ خمس الأموال ، وما كتب على المسلمين فى الصدقة .. كما أن من أسلم من يهودى أو نصرانى اسلاما خالصا من نفسه ودان بدين الحق الاسلام فانه من المؤمنين ، له مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم .. ومن كان على نصرانيته أو يهوديته فانه لا يفتن عنها .

وكانت ارشاداته لعلى بن أبى طالب عندما بعثه قاضيا على اليمن بألا يحكم فى القضية المعروضة عليه الا بعد أن يسمع طرفى الخصومة .. كما أوصاه حين بعثه الى بعض الوجوه بقوله لعلى : « قد بعثتك وأنا بك ضنين ، فابرز للناس وقدم الوضيع على الشريف ، والضعيف على القوى ، والنساء قبل الرجال ، ولا تدخلن أحدا يغلبك على أمرك ، وشاور القرآن فانه أمامك » .

كما كانت تعليماته لعمرو بن حزم عامله على نجران — والتى كانت فى شكل لائحة داخلية — كالآتى : أن يأخذ الخمس من المغانم ، وما على المؤمنين فى الصدقة : من العقار عشر ما سقت العين وسقت السماء ، وعلى ما سقى الغرب (آلة للرى) نصف العشر ، وفى كل عشر من الابل شاتان ، وفى كل عشرين أربع شياه ، وفى كل أربعين من البقر بقرة ، وفى كل ثلاثين من البقر تبيع جذع أو جذعة ، وفى كل أربعين من الغنم سائمة وحدها شاة .. ومن أسلم من يهودى أو نصرانى ، له ما للمسلمين وعليه ما عليهم ومن كان على نصرانيته أو يهوديته فانه لا يرد عنها وعلى كل راشد ذكر أو أنثى حرا أو عبدا ، دين واف أو عرضه ثيابا .

بل وكان الرسول يفتش على عماله ، ويحقق فى الشكاوى المقدمة ضدهم ، ويسمع ما ينقل اليه من أخبارهم .. مثلما رأينا عزله العلاء بن الحضرمى عامله على البحرين بعد تحققه من شكاية وفد عبد القيس ... أيضا عزله لابن اللتبية لقبوله هدية فى هيئة رشوة .. كما نحقق من عدم صحة شكوى يهود خيبر ضد واليه عبد الله بن رواحه .

وبفعل الرسول لذلك يكون قد وضع هداية للحكومة المركزية حاليا للاسترشاد به فى تلافى أخطاء الهيئات المحلية .

ولئن كان الفقه الحديث متفقا على أنه ليس لتلك المنشورات وهذه التوجيهات والدوريات .. أية صفة الزامية طالما لم يوجد نص قانونى أو لائحى يقرر ذلك ، الا أننا نجد أن عمال الرسول قد ألزموا أنفسهم بتلك الارشادات ، فلم يحيدوا عنها .

يتضح من ذلك أنه : لما أرسل الرسول بعض الولاة أو العمال الى اليمن كانت تعليمـــاته لهم أن ينزلوا ساحاتهم داعـين الناس الى قول لا اله الا الله ، فان قالوا نعم ، فليأمروهم بالصلاة ، لأنه (أى يهدى الله بعامل من هؤلاء رجلا واحدا خير مما طلعت عليه الشمس) ثم كانت من وصاياه أيضا : أن لا تقاتلوهم حتى يقاتلوكم .. فما كان من هؤلاء العمال الا أن ألزموا أنفسهم بتلك الوصايا .. فنجد أن أحد هؤلاء سار حتى وصـل مذحج فدعـا أهلها الى الاســلام ، فأبوا ، فحمل عليهم ، ثم جاءه شيوخها وعرض عليهم الاسلام فأجابوه كف عنهم .

وفى كتاب خالد بن الوليد من بلاد بلحارث وجواب النبى الى خالد باقرار العمل الذى قـام به خالد نموذج لما يســميه الفقه المعاصر بالاذن السابق والتصديق اللاحق ، فكما أشرنا ــ الى أن الاذن هو ذلك الاجراء الذى بمقتضاه تعلن الوصاية أن قرار الهيئة المركزية المعروض عليها مطابق للقانون ولا يتعارض مع الصالح العام .. كما يذهب هذا الفقه الى أن التصديق بمثابة اجراء من جانب السلطة التنفيذية (الوصائية) تعلن بمقتضاه أنه ليس لديها اعتراض على التنفيذ .

فنجد فى كتاب خالد بن الوليد ، وهو والى الرسول فى بلاد بلحارث، أن خالدا قد شرع فى اتخاذ عدة قرارات هى : دعوة أهالى بلحارث الى الاسلام فبعث يطلب منهم الاسلام فأسلموا ولم يقاتلوا ، وأن خالد مقيم بين أظهرهم يأمرهم بما أمرهم الله به ، وينهـاهم عما نهاهم الله عنه ، ويعلمهم تعاليم الاسلام وسنة النبى حتى يكتب اليه رسول الله بالعدول عن قتالهم وكل هذه القرارات من مبادىء الشريعة الاسلامية .. وفى عبـارة « حتى يكتب الى رسول الله » للدلالة على أن تلك الأعمال والقرارات تحتاج الى اعلان من السلطة التنفيذية (المتمثلة فى الرسول) بأنها لا تعترض عليها .. وكان جواب الرسول الى خالد بن الوليد بالاقرار . ويستفاد مما جـاء فى جواب النبى لخالد فى هـذه العبـــارة : « ... فبشرهم وأنذرهم » .

كل ما تقدم من مركزية محلية خاص بأقاليم الدولة الاسلامية من حيث التقسيم الادارى ، أما بالنسـبة للمدينة المنـورة التى هى عاصمة الخلافة ومركز الحكم ، فكانت تخضع لسلطة الحكومة المركزية مباشرة ·

والخلاصة : أن أقاليم الدولة الاسلامية فى عهد الرسول كانت قائمة على المركزية السياسية حيث تجمعت كافة السلطات العامة فى الدولة الاسلامية ، من تنفيذية وتشريعية وقضائية فى يد الرسول فكانت له وظيفة الرسول والنبى والحاكم والمشرع والقاضى ورئيس الحكومة وقائد جيوش المسلمين ·

أما من حيث قيامها على اللامركزية الادارية فقد مرت هـذه الأقاليم بمرحلتين :

الأولى : المرحلة التى تلت الهجرة وتأسيس الرسول لدولة المدينة وتكوينه أمة اسلامية يدخلها الناس بصرف النظر عن قبائلهم وأجناسهم فكان النظام ــ وقتذاك ــ فى اطاره العام دينيا مطلقا ذا طابع مركزى ادارى يرتكز على الأوامر والأحكام العامة المنزلة ·

الثانية : المرحلة التى تم فيها فتح البلاد والمدن والقرى التى حول المدينة المنورة ، فنجد أن النظام الادارى المطبق على تلك الأقاليم المفتوحة هو النظام اللامركزى الاقاليمى باستثناء العاصمة ــ المدينة المنورة ــ فكان النظام الادارى فيها هو المركزى الادارى لتركز الحكومة بها··ومن الانتقال ما بين المركزية الادارية فى المرحلة الأولى الى اللامركزية الاقليمية فى المرحلة الثانية نجد أن النظام الادارى قد مر بمرحلة عدم التمركز الادارى ·

الفصل الثانى

عهد الخلفاء الراشدين
المركزية السياسية فى عصر الخلفاء الراشدين

أبو بكر الصديق :

لم يخرج الخليفة أبو بكر رضى الله عنه ــ فى مدة خلافته القصيرة التى تولى خلالها أمور المسلمين عن الخطة التى رسمها رسول الله • فكان نهجه على غرار النهج النبوى فى طراز حكومته وأسلوب ادارته ، فسار فى ترتيب حكومته لى الطريقة المحمدية فلم تكن محتاجة الى نظام غير النظام الذى اتخذه لها النبى الكريم ، كما تمم كل أمر شرع فيه الرسول سواء أدرك الحكمة منه أم لم يدركها • وما أغفل التوسع فى الفتوح وبسط سلطان الاسلام ومواصلة ما بدأه الرسول •

فكان أبو بكر هو الخليفة (الرئيس الأعلى للدولة) المهيمن على جميع الأنظمة السياسية والادارية والمالية والحربية والقضائية فى الدولة ، مما جعل البعض يعتقد أن هذه المركزية هى السبب الأساسى لحركة الردة •

قتال المرتدين :

كان أول عمل عمله أبو بكر بعد توليته الخلافة ، هو قتال المرتدين حتى يضمن توحيد الجبهة الداخلية لدولته ، ويضمن تقويض دعائم الملك وفصم عرى وحدة الدولة الاسلامية •

لذلك عبأ جمعه وعقد أحد عشر لواء ، وكتب لكل قائد من قادة تلك الألوية كتابا ، وسير أبو بكر هذه الكتب قبل أن تسير الجيوش فقضت على حركة الردة قضاء مبرما ٠

تسيير الجيــوش لفتح بلاد أهــل الكفر :

لما أطفأ أبو بكر نيران أهل الردة ، ووطد قواعد الاسلام فى الجزيرة العربية ، عزم على أن يتمم خطوات النبى الكريم وهى تبليغ الدعوة الاسلامية للناس كافة ٠ فبدأ رضى الله عنه سياسة التوسع الاسلامى ، حيث عقد أربعة ألوية لفتح بلاد الشام ، التى أسفرت أعمالهم ونتائج انتصاراتهم باحتلال الأقاليم الآتية : الشراة ، ومؤاب ، والبلقاء ، والجابية ، والغوطة ثم محاصرة مدينة دمشق نفسها وبصرى واحتلال حمص بجانب بسط نفـوذ المسلمين على معظم أجزاء اقليم فلسطين الجنوبية ٠ وهى نتائج لا يستهان بها ٠

كما عقد لواء لخالد بن الوليد وأمره بالعراق واهتم الصديق بديوان الجند الذى شرع به فى عهد رسول الله واستمراره على الخطة المحمدية فى عهده ، وكانت تعليماته وارشاداته لقادته أنه : « اذ كان بكم قتال فأميركم الذى تكونون فى عمله » حتى لا يحدث انشقاق داخل صفوف المقاتلين وذلك فى حالة ما اذا اجتمع أكثر من قائد على قتال العدو ٠

ادارة البـــلاد المفتـــوحة :

كانت شريعة أبى بكر رضى الله عنه بالنسبة للبلاد المفتوحة تخير أهلها بين الحرب المجلية والسلم المخزية ٠٠ فأما الحرب المجلية هو أن يخرج أهل تلك البلاد من ديارهم ، أما السلم المخزية فهو قيام المسلمين الفانحين بنزع الحلقة والكراع (نزع الســلاح) من أهــل البلاد المفتوحة ويغنم المسلمون ما أصابوا من أهل تلك البلاد ، ويرد أهل تلك البلاد للمسلمين الفاتحين ما أصابوا منهم ، كما أن عليهم أن يدو القتلى (يدفعوا دية القتلى من المسلمين) ، ويكون قتلاهم فى النار ٠

الشــــئون الماليـــة :

ظلت مصادر المال بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم هى ذات المصادر التى كانت فى عهد أبى بكر ، مثل الفىء والغنائم والجزية والزكاة٠ وقد هيمن أبو بكر رضى الله عنه على الشئون المالية لأقاليم البلاد ٠ فكانت

أوامره الرئاسية لعماله وولاته على أقاليم الدولة تتمثل فيما جاء فى كتبه اليهم بتكليفهم بجمع المال وارساله اليه ٠

وكان أبو بكر يقوم بحفظ هذه الأموال ببيت المال المركزى بمنطقة تسمى السنح بالمدينة ، وعندما انتقل أبو بكر الى مكان آخر بالمدينة جعل بيت المال المركزى فى داره ٠

وكان ينفق من هذا المال على تجهيز الجيوش وتغذيتها بالمال والسلاح والكراع ، وكان لا ينفق من أموال المسلمين الا ما قرره الشرع فقط ، وقد سوى رضى الله عنه بين الناس فى القسمة والعطاء قائلا : « هذا معاش ، فالاسوة فيه خير من الاثرة » ٠

عقـــد المعـــاهدات :

سار أبو بكر سيرة سلفه ــ أيضا ــ فى عقـد المعـاهدات الدولية بنفسه ، فكما أن الرسول الكريم قد عقد معاهدة أمان لنصارى نجران ، نجـد أن أبا بكر رضى الله عنه يجـدد ذلك العهد للنجرانيين حالة توليه الخلافة ، كما أرسل رسله الى الملوك والأمراء تحمل لهم كتبه ٠

القضــــاء :

كانت سنته رضى الله عنه فى القضاء : أن الضعيف عنده قوى حتى يأخذ له حقه ، والقوى عنده ضعيف حتى يأخذ منه الحق ، الغريب والبعيد فى ذلك سواء ٠ وأسند القضاء الى عمر بن الخطاب فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم ٠ على أن عمر لم يلقب بلقب قاض فى خلافة أبى بكر ٠

المســائل الدينيــة :

كان أبو بكر الحارس الأول على الشريعة الاسلامية ، فقد رأى ــ بعد استخلافه بعشرة أيام ــ ارتداد بعض قبائل العرب ومنع الصدقة ، وقال بعضهم نقيم الصلاة ولا نؤدى الزكاة ٠ واستشار أبو بكر الصحابة فأجمع رأيهم كلهم على أن يلزم أبو بكر بيته ومسجده ، اذ لا طاقة له بقتال العرب٠ غير أن الصديق تمسك برأيه فى دفع هذه الغائلة ، وأبا الا قتال المرتدين والمتنبئين ، فكان رأيه مسددا دون اخوانه ، وأثبت للملأ أنه خـير من يجمع كلمة المسلمين ٠

وكان أبو بكر يتولى وظيفة الحسبة بنفسه ويشتد على الناس فى المحافظة على تعاليم الاحتساب ٠ وكان رضى الله عنه يتخذ القرآن دستوره فهو القائل : « واستشيروا القرآن والزموا الجماعة » ٠

عمــر بن الخطـــاب :

عندما تمت تولية عمر بن الخطاب صعد المنبر وقال بعض العبارات التى يتضح منها الشدة ، اذ كان الوضع يتطلب مثل هذه الشدة ، خشية أن تفكر القبائل فى الارتداد مرة أخرى ، كما فعلت من قبل بعد وفاة الرسول : فكان مما قال : « انى قائل كلمات فأمنوا عليها » ، وقال ٠ « انما مثل العرب مثل جمل أنف ، اتبع قائده ، فينظر قائده ، حيث يقود ، وأما أنا فورب الكعبة ، لأحملنهم على الطريق » ٠ فكان هذا بمثابة انذار لهذه القبائل بأنه سيأخذها بمثل الذى أخذها به أبو بكر الصديق ٠

كما كانت سياسته رضى الله عنه تقوم على أداء الأمانة ، والأخــذ بالقوة ، والحكم بما أنزل الله ٠ وقد سار عمر فى سياسته سيرة صاحبيه ، فهو القائل مضى لى صاحبان عملا عملا وسلكا طريقا ، وان عملت بغير عملهما سلك بى طريقا غير طريقهما » ٠

الســلطة التنفيـــذية :

كان ابن الخطاب على رأس السلطة التنفيذية والحربية فهو الذى يرأس الدولة ويعين الحكام والقادة والقضاة والكتاب ، نستدل على ذلك من بعض عبــارات وردت فى كتابه الى سعد بن أبى وقاص قبل حــرب القادسية منها : « ٠٠٠ وجعل عمر على قضاء الناس عبد الرحمن ابن ربيعة الباهلى ذا النور ، وجعل اليه الأقباض وقسمة الفىء وجعل داعيتهم ورائدهم سلمان الفارسى ٠٠ والترجمــان هـــلال الهجرى والكاتب زياد بن أبى سفيان » ٠

وعمر الذى كان يعبىء الجيوش ويعقد الألوية ويخط سياسة التوسع الاسلامى ويصدر الى قادة الجيوش الأوامر الملزمة ٠ فحوت معظم كتبه الموجهة الى قادته هذه العبارة « فهذا أمرى وعهدى اليك » ٠ كما جند عمر ابن الخطاب الأجناد وأمر عليهم الأمراء الذين يتولون ادارة الأجناد ، وجعل أجناد الشام كله تحت امرة يزيد بن أبى سفيان من الناحية العسكرية وكتب كتابا الى هؤلاء الأمراء جميعا من نسخة واحدة بعقد التولية والسمع والطاعة لهذا القائد جاء فيه : « أما بعــد ٠٠ فقد وليت يزيد بن أبى سفيان أجناد الشام كله وأمرته أن يسير الى قيسارية ، فلا تعصوا له أمرا ، ولا تخالفوا له رأيا ٠٠ والسلام » ٠

والغرض من هذا النظام ، بجانب تنظيم الأجناد وتزويدها بالجنود والخيول والمعدات ··· والمحافظة على نقاء الجند العرب وتفرغهم للجهاد فقط ، لذلك كان عمر بن الخطاب يرسل اليهم آرزاقهم سنويا ·

وكان رضى الله عنه يحرص كل الحرص على حقن دماء المسلمين · جاء فى كتابه الى أمير الجيش نعمان بن مقرن : « ··· ولا توطئهم وعرا فتؤذيهم ، ولا تمنعهم حقا فتكفرهم ، ولا تدخلهم غيضة فان رجلا من المسلمين أحب الى من مائة ألف دينار » ·

وكما كان عمر قائدا حربيا ماهرا كان قائدا سياسيا ، واداريا وعنوانا للعدل والانصاف حتى ذهب غوستاف ليون الى القول : بأن الدولة العربية الاسلامية العظمى قد بدأت فى خلافته ، كما ذهب يوسف العش الى القول بأن عمر هذا الذى حفظ النظام الادارى من أن يتجه اتجاها خاطئا ، لو طالت به الأيام فى الحكم لكان ذلك النطاق أدق وأوسع ·

والذى يعنينا هو طريقته رضى الله عنه فى الادارة · نبادر بالقول أنه قد اتبع الأسلوب الادارى المركزى بجانب الأسلوب اللامركزى الادارى لاتساع أقاليم الدولة فى عصره ·

ممارســة عمـر بن الخطـاب لسلطاته الرئاسية :

باشر عمـر رضى الله عنـه سلطاته الرئاسية حيال عماله فشملت شخص المرءوس من حيث تعيينه ونقله ومكافأته وتأديبه ، كما شملت أعمال المرءوس فى صورة اصدار أوامر رئاسية لهؤلاء العمال · بالاضافة الى أن عمر قد شدد من رقابته الرئاسية عليهم ، فكان بذلك يعلم عنهم كل شىء ·

فعزل عمر بعض عماله لضعف فى شخصيتهم · كما كافأ البعض الآخر منهم لأمانته ، وكان ينقص من عطاء بعضهم كنوع من الجزاء ·

وكانت سياسته الادارية تقوم على الشدة فى غير تجبر واللين فى غير ضعف ، وعلى رضاء الرعية واطمئنانهم ـ فهو القائل « أيما عامل لى ظلم أحدا فبلغتنى مظلمته فلم أغيرها فأنا ظلمته » · والقائل أيضا : « هان على شىء أصلح به قوما أبدلهم أميرا مكان أمير » · وفى نفس الوقت كان يحافظ على هيبة عماله ·

كما باشر عمر مسئوليات سلطاته الرئاسية التى تتعلق بالأعمال الادارية والحكومية فعندما كتب سعد بن أبى وقاص يخبر عمر بن الخطاب بنقب بيت المال وسرقة ما به من أموال ، كانت توجيهات عمر وأوامره

الادارية له ، بأن ينقل المسجد الى جنب المكان الذى به بيت المال ـ وأن يجعل الدار جهة قبلة المسجد ، وعلل ذلك بأن المسجد عامر دائما بالمصلين فى النهار والليل وفى ذلك حفاظ على مال المسلمين ٠

ومن الأمثلة على مباشرة عمر لهذه المسئوليات أيضا ، أن رفض تعيين كبار الصحابة ، مثل على بن أبى طالب ، وعثمان بن عفان وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وأمثالهم فى منصب الولاية ٠ فهو يرى أن ذلك يعرضهم للفتنة ، فعندما سئل عن عدم استعمال الأفضل قال : « أكره أن أدنس هؤلاء بالعمل ثم ان بقاءهم فى المدينة كمصدر للشورى فائدته أعم اذ يستفاد منهم فى النصح والارشاد فيما يتعلق بشئون الأمة » ٠

ولم يأذن لعمرو بن العاص باتخاذ الاسكندرية عاصمة لولاية مصر لوجود الماء الذى يفصلها عن مكان الخليفة ، فاختار عمرو بن العاص الفسطاط بدلا منها ٠

وبناء على اذن الخليفة عمر بن الخطاب ، قام عمرو بن العاص بمحاولة حفر خليج أمير المؤمنين كى ييسر النقل والمواصلات بين مصر والحجاز عن طريق هذا الخليج الذى يصل بين النيل فى جانب الفسطاط وبين بحر القلزم ٠

وباشر عمر بن الخطاب سلطته فى وقف عامله عياض بن غنم ، ولما تأكد من ندمه وصدق نيته على الاخلاص فى العمل رده الى عمله ، فكان خير عامل ٠

كما شملت سلطة عمر بن الخطاب اصدار توجيهات وأوامر لعماله تحمل طابع الالزام الرئاسى ٠ فاشترط على مرءوسيه أن يحافظوا على البساطة ، وألا يجعلوا فارقا بينهم وبين الرعية ، فقد روى عنه أنه اذا استعمل عاملا اشترط عليه شروطا أربعة :

١ ـ أن لا يركب برذونا ٠

٢ ـ ولا يلبس ثوبا رقيقا ٠

٣ ـ ولا يأكل نقيا ٠

٤ ـ ولا يغلق بابا دون حوائج الناس ولا يتخذ حاجبا ٠

كما يستفاد من عبارة : « فان أشكل عليهم (أى على عماله) شىء رفعوه الى » تأكيدا لسلطات عمر الرئاسية على أعمال مرءوسيه اذ له مطلق السلطة فى تعديل تلك الأعمال أو الغائها ٠

وعنـدما استقر النظام الادارى فى البلاد حصر عمر سلطة عماله ، فأصبح الى جانب العامل القاضى وصاحب الخراج · واعتبر العمال أقل سلطة من الولاة ·

وعلى ذلك يكون عمر بن الخطاب قد جمع بين يديه السلطة التنفيذية أيضا ، فقد باشر هذا الخليفة بنفسه وعن طريق ممثليه فى الأقاليم تنفيذ التشريع الالهى بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم · حتى اتبع هؤلاء سياسته وساروا على منهاجها السليم ، فكان هؤلاء العمال لا يأتون بأمر ما لم يقره ، فكان لسانه لسانهم ، كما انحصرت طبيعة عملهم فى الشئون الموضوعية · فلم تكن لهم أية صفة سياسية ·

المعـــاهدات :

باشر عمر رضى الله عنه ابرام المعاهدات الدولية · فصالح أهل ايليا (بيت المقدس) بالجابية · وكتب لهم الصلح ، لكل كورة كتابا واحدا ، ما خلا أهل ايليا ، أما سائر كتبهم فعلى كتاب أهل (لد) ·

كما باشر عمر رضى الله عنه ابرام معاهدة صلح من أهل لد ومن دخل معهم من أهل فلسطين · أما ما كان يعقده عماله وولاته من معاهدات أمان أو تصالح أو تعاهد ·· فكانت بالنيابة عنه وبتفويض منه ·

التشـــريع :

كان عمر بن الخطـاب المجتهـد الأول بالنسبة للتشريع فى الدولة الاسلامية على عهده ·

هذا بالاضافة الى أن عمر رضى الله عنه قد تعاون عن طريق مبدأ الشورى مع المسلمين فى الوصول الى حـكم الشرع المستمد من القرآن والسنة ، والكشف عن الأخطاء الملازمة للحكم والادارة ، والوصول الى أحسن النظم وأحسن الحلول فيما يجد من أمور ، فقد جمع عمر بن الخطاب نخبة من الصحابة يدعوهم فى وقت الحاجة للدراسة والرأى ، ولم يعينهم ولاة أو حـكاما فى الولايات والأقاليم حتى يجعلهم بالقرب منه للانتفاع برأيهم ، والاعتزاز بتأييدهم ولمعاونتهم اياه · وكان يشاورهم فى أمور الادارة والسياسة والحرب ·

المســائل الماليــة :

كان عمر رضى الله عنه على رأس النظام المالى فى البلاد · فهو القائل : « والله لئن بقيت لهم ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال ، وهو

مكانه ، قبل أن يحمر وجهه (يعنى فى طلبه) » • وقال أيضا : « من أراد أن يسأل عن الفرائض فليأتى زيد بن ثابت ، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل ، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتنى ، فان الله جعلنى له خازنا وقاسما » •

فكان عمر يرى فى نفسه أنه حارس وقاسم لأموال المسلمين وأنه المسئول عن ايصال مال المسلم اليه بطريقة منظمة حتى ينال كل ذى حق فيه حقه ، فكان يقول : « والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد ، وما أنا أحق به من أحد ، والله ما من المسلمين من أحد الا وله فى هذا المال نصيب، الا عبدا مملوكا » •

كما وضح (رضى الله عنه) فى كيفية ادارته للمال فقال : « الا انى ما وجدت صلاح هذا المال الا بثلاث : أن يؤخذ من حق ، ويعطى فى حق ، ويمنع من باطل ألا وانما أنا فى مالكم هذا ، كوالى اليتيم ، ان استغنيت استعففت ، وان افتقرت أكلت بالمعروف » •

وكانت سياسته المالية نقوم على الكفاية والعدل وبدأ بنفسه عندما قال : « قد شغلت نفسى هـذا الأمر فما يصلح لى منه ؟ » • فقال على ابن أبى طالب : « غذاء وعشاء فأخذ بذلك عمر • وعند ابن الجوزى • أن رجلا قام الى عمر بن الخطاب وقال له : ما يحل لك من هذا المال ؟ فقال : ما يصلحنى ويصلح عيالى بالمعروف وحلة للشتاء وحلة للصيف ، وراحلة للحج والعمرة ، ودابة لحوائجه وجهاده •

وقد بين عمر سياسته فى العطاء ، ففضل أهل السابقة وكان يقول لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه •• ولكنا على منازلنا من كتاب الله تعالى ، وقسمنا من رسول الله ، فالرجل وبلاؤه فى الاسلام ، والرجل وقدمه فى الاسلام ، والرجل وغناؤه فى الاسلام ، والرجل وحاجته •• وكان يقول : من أسرع الى الهجرة أسرع به العطاء ، ومن أبطأ عن الهجرة أبطىء عنه العطاء ، فلا يلومن رجل الا مناخ راحلته • ومن هنا كان مبدأ عمر عدم التسوية فى العطاء والأخذ بمبدأ التفضيل • ولعل فى قوله فى أخريات حياته : « لقد هممت أن أجعل العطاء أربعة آلاف ، ألفا يجعلها الرجل فى أهله ، وألفا يزودها معه ، وألفا يتجهز بها ، وألفا يترفق بها ، فمات قبل أن يفعل » • لعل فى ذلك ما يحمل على أنه بداية عزم من عمر على العدول عن منهاجه فى المفاضلة فى العطاء •

الديـــوان :

لما توسع المسلمون بالفتح وغنموا كنوز فارس والروم وازداد الفيء من الخراج والجزية زيادة لا طاقة للخليفة عمر وأمرائه بضبطها ولا قبل لهم باحصاء مستحقيها وتوزيع الأعطيات على أربابها بالعدل الا بضبطها وترتيبها على أصول ثابتة وقيدها فى قيود خاصة • لذلك نجد عمر يأمر بأن تؤرخ المكاتبـات ، وتدون الدواوين التى تمكنـــه من ضبط الوارد والمنصرف • وكانت لهـذه الدواوين فـروع فى الأقاليم فكانت تكتب بالرومية والفارسية والقبطية حسب كل اقليم الى أن عربت فى عهـد عبد الملك بن مروان •

وقد روى أن عمر بن الخطاب كان يحمل (سجل) كل قبيلة من القبـائل ، ويذهب اليها بنفســه فى موطنها ويعطى أفرادها عطاءهم فى أيديهم •

هذه الدواوين ، التى كانت نواة الوزارات الاسلامية ، والتى أرسى عمر أساسها ، كانت البذرة التى تفرعت منها الدواوين الأخرى وتنوعت فى عهد الأمويين والعباسيين •

ويذهب ابن الجوزى الى القـول بأن أول من اتخـذ بيت المال هو عمر بن الخطاب ، ولعل السبب فى ذلك هو أن الأموال كانت تجىء من الأقطار النائية ، والأمصار الشاسعة وتحمل الى دار الخلافة ، وتوضع فى بيت المال بعد تكفية الجيوش ، وانفاق ما يجب صرفه من بيت المال •

والغالب أن عمر بن الخطاب كان يترك فضلا فى بيوت الأموال فى الولايات يستخدم فى طارىء اذا طرأ ، وما كانت الصوافى تحمل كلها الى الحجاز ، بل يدخل بعضها فى بيوت الأموال فى الشام والعراق ومصر •

القضـــاء :

كان عمر رضى الله عنه على رأس السلطة القضائية ، فعمر أول من عين القضاة فى أقاليم الدولة الاسلامية ، فكتب الى عمرو بن العاص يأمره بتولية قيس بن أبى العاص القضاء ، ولما أنس عمر فى شريح الكندى العلم بالأحكام بعثه قاضيا ، على أن الغالب ــ كما يظهر لنا من استقراء بعض الوقائع ــ أن عمر قام بفصل الولاية عن القضاء أى ابعاد الوالى عن مهمة القضاء فى ولايته وتعيين شخص آخر ، لهذا أطلق المؤرخون على عمر بأنه هو أول من استقضى القضاة فى الأقاليم ، فولى أبا الدرداء قضاء المدينة ، كما ولى أبا موسى الأشعرى قضاء البصرة وولى عثمان بن قيس بن أبى

العاص قضاء مصر ، وجعل قضاء الشام قضاء مستقلا ، أما بقية الأمصار أو الأقاليم والولايات فكان القضاء فيها الى الأمير الذى عليها ٠

ولم يقتصر عمر على تنظيم السلطة القضائية فى الاسلام ، بل وضع أول دستور (أو كتاب) لسلوك القضاة يسيرون على هديه فى الأحكام ، وبعث بهذا الكتاب الى أبى موسى الأشعرى والى غيره من القضاة ٠

ونص كتاب عمر بن الخطاب المشهور بكتاب سياسة القضاء وتدبير الحكم الآتى : « بسم الله الرحمن الرحيم ٠ من عبد الله عمر أمير المؤمنين ، الى عبد الله بن قيس سلام عليك ، أما بعد : فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فالهم اذا أدلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ٠ آس بين الناس فى مجلسك ووجهك ، حتى لا يطمع شريف فى حيفك ، ولا ييأس ضعيف من عدلك ، البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين الناس ، الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ٠ ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس فراجعت فيه نفسك وهديت لرشدك أن ترجع الى الحق ٠ فان الحق لا يبطله شىء ٠ الفهم الفهم فيما يتلجلج فى صدرك مما ليس فيه قرآن ولا سنة وأعرف الأشباه والأمثال ٠ ثم قس الأمور بعد ذلك ، ثم أعمد لأحبها الى الله وأشبهها بالحق فيما ترى ٠ اجعل لمن ادعى حقا غائبا أمدا ينتهى اليه ٠ فان أحضر بينة أخذ بحقه ، والا استحللت عليه القضاء ٠

والمسلمون عدول فى الشهادة الا مجلودا فى حد ، أو مجربا عليه شهادة زور ، ودرأ عنكم بالبينـــات ، واياك والقلق والضجر والتـأذى بالخصوم فى مواطن الحق التى يوجب الله بها الأجر ويحسن الذخر فانه من صلحت سريرته فيما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين للدنيا بغير ما يعلم الله منه شأنه الله ٠٠٠ والسلام ٠

ويعتبر هذا الدستور أو هذا الكتاب بمثابة النهج السليم لسياسة القضاء وكيفية تدبير الحكم ، واعتبره البعض أساس علم المرافعات فى القضـــاء ، واعتبره البعض الآخر ـ بمثابة لائحـة داخلية يعمل القضـاة بمقتضاها ، بل واتخـذ جمهور من قضاة المسلمين هـذا الكتاب أساسا لنظمهم القضائية ٠ وكان عمل القضاة فض المشاكل التى تنشأ بين الأفراد طبقا لأحكام القرآن والسنة والقياس ٠

وهكذا كان عمر هو أول من وضـــع أساس السلطة القضـــائية المتميزة ٠

الحسبة :

يذهب البعض الى أن عمر بن الخطاب هو أول من وضع نظام الحسبة ، وكان يقوم بعمل المحتسب ، من أمر بمعروف ونهى عن منكر ، كما كان يحافظ على الآداب والفضيلة ، وينظر فى مراعاة أحكام الشرع ويشرف على نظام الأسواق والمرور ، ويكشف على الموازين والمكاييل تجنبا للتطفيف ٠

ولاية المظالم :

أما بالنسبة لولاية المظالم فلم يجلس أحد من الخلفاء الراشدين الا عليا كرم الله وجهه فى وقت مخصص لنظر المظالم ، لأن الناس كانوا فى صدر الاسلام بين من يقوده التناصف الى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم ٠ لكن الصحيح أنه باشرها كصاحبيه من قبله ٠

لقد كانت أوامر الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ونواهيه تبلغ الى جميع أقاليم الدولة ، من مقر الخلافة بالمدينة المنورة حيث أمير المؤمنين بها ٠ كانت الشريعة الاسلامية شريعة القرآن والسنة المحمدية يحكم بهما تلك الأقاليم مهما تباعدت رقعتها عن المدينة وكانت عين الفاروق الساهرة الفاحصة تترصد لتنفيذ تلك الأحكام فى غير هوادة وليس لغير الحق عنده ارادة ، ولكن فى رحمة بالرعية وعطف على الضعفاء ٠

الخلاصة :

كانت أقاليم الدولة الاسلامية على عهد عمر رضى الله عنه عبارة عن وحدة واحدة فى جميع المسائل الشرعية والتنفيذية والقضائية كما كانت الوحدة بادية فى النظم المالية من خراج وجزية حيث يفرضها أمير المؤمنين بحكم القرآن وعمل النبى الكريم وما يراه متفقا مع المصلحة العامة ومقاصد الاسلام ٠ ولا تخرج عن غاياته وأهدافه ، وكذلك كان نظام الصدقات وجمعها ، فانه ينفذ ، كما ورد فى السنة وتحت اشراف الامام الأعظم ، وكذلك الموارد المالية التى تفيض بها الأقاليم بعضها على بعض من غير محاجزات اقليمية ٠

ففى عام الرمادة (حين اشتد القحط والمجاعة) أرسل الى الأقاليم ذوات الغلات الزراعية يطلب المعونة منها فأرسل الى عمرو بن العاص والى مصر ، يقول له : « الغوث ، الغوث » فرد عمرو يقول : سأرسل اليك عيرا يكون أولها عندك وآخرها عندى » ٠

وكانت سياسته رضى الله عنه ترمى الى تماسك بلاد العرب وادخال القبائل بعضها فى بعض لتكون أمة واحدة هى الأمة العربية .

ويقول سيد أمير على : « لو أن عمر عاش أطول مما عاش لاستطاع بما وهبه الله من قوة الشكيمة والشخصية البارزة أن يقوى من شأن الوحدة العربية ويحول دون قيام هذه الحروب الأهلية الطاحنة التى هددت كيان الاسلام » .

وننتهى الى القول : بأن أقاليم الدولة الاسلامية فى عهد الخليفة عمر رضى الله عنه وان تعددت ، الا أنها كانت تحت السيادة والسلطان الاسلامى ، سواء دخل أهالى تلك الأقاليم فى الاسلام أم بقوا على دينهم ، الا أنهم آمنين بأمان المسلمين . بمعنى أنه لم توجد سلطة عامة على تلك الأقاليم سوى سلطة الدولة الاسلامية .

عثمان بن عفان :

بعد استشهاد أمير المؤمنين عمر انتخب مجلس شورى الخلافة عثمان ابن عفان وانعقد الاجماع عليه بعد المشاورة .

وسار الخليفة الثالث على نهج أبى بكر وعمر ، كان الناس طوال خلافته راضين عنه ، وظلت الفتوح كما كانت على عهد عمر متصلة والخراج يتدفق على بيت المال ويده بالعطاء مبسوطة يولى على الولايات من يراهم أصلح الناس للعمل . فكان أول ما كتبه الى عماله : « قد وضع لكم عمر ما لم يغب عنا ، بل كان على ملأ منا ، ولا يبلغنى عن أحد منكم تغيير ولا تبديل ، فيغير الله ما بكم ، ويستبدل بكم غيركم ، فانظروا كيف تكونون ، فانى أنظر فيما ألزمنى الله النظر فيه والقيام عليه » .

تسيير وتعبئة الجيوش :

لم يقطع استخلاف عثمان سلسلة الفتوحات التى قام بها المسلمون، غير أن بعض ما تم من فتح لم يكن الأمر فيه موطدا توطيدا تاما مثلما حدث من انتفاضات فى خراسان والاسكندرية لذلك نجد الخليفة عثمان يجند الأجناد ويعبىء الجيوش ، فاستطاع القضاء على التمرد والثورات واعادة البلاد الى الطاعة . كما تابعت تلك الجيوش فتوحاتها حتى استولت على أجزاء كبيرة من بلاد الترك وبرقة وطرابلس وجزء من بلاد النوبة .

كان عثمان بوصفه على قمة الجهاز العسكرى والتنفيذى للبلاد ـ هو الذى يخطط للجيوش وينسق بين جبهاتها · كتب الى الوليد بن عقبة واليه على الكوفة « ··· فابعث رجلا ممن ترضى نجدته وبأسه وشجاعته واسلامه ، فى ثمانية آلاف أو تسعة آلاف أو عشرة آلاف الى معاوية ابن أبى سفيان من المكان الذى يأتيك فيه رسولى ·

واذا تعلق الأمر بمسألة عامة أو فتوحات جديدة ، لا يتم ذلك الا بعد استئذان وموافقة الخليفة عثمان أولا · فنجد أن عبد الله بن سعد لما بدأ يمهد لغزو المغرب كتب بذلك الى عثمان يرجوه أن يمنحه الاذن بفتح افريقية ويمده بما يمكنه من القيام بهذا العمل العظيم فى هذه البلاد « المفرقة الغادرة » ، فاستشار عثمان أصحابه فلما أثابوا الرأى على الغزو وعزم عليه كتب الى عبد الله يأمره بغزوها ·

وكان عثمان هو الذى ينصب الأمراء على الأجناد ويعبىء الجيوش · خطب عثمان الناس ورغبهم فى الجهاد وقال لهم : « لقد استعملت عليكم الحارث بن الحكم الى أن تقدموا الى عبد الله بن سعد فيكون الأمر اليه واستودعنكم الله » · عين عثمان العبدين (عبد الله بن نافع بن عبد القيس، عبد الله بن نافع بن الحصين الفهرين) أميرين على الجند ، ورماهما بالرجال وسرحهما الى الأندلس،وأمرهما وعبد الله ابن سعد بالاجتماع على الأجل··· وأرسل عثمان عبد الله بن نافع بن الحصين وعبد الله بن نافع بن عبد القيس ، من فورهما كذلك من افريقية الى الأندلس » ·

يرجع الفضل لعثمان فى انشاء أسطول للدولة العربية ، الذى عن طريقه دخلت قبرص الاطار الاقليمى للدولة الاسلامية فى موقعة ذات الصوارى ومنذ ذلك التاريخ أصبح للأسطول الاسلامى تاريخ مجيد ·

الوظيفـــة الادارية :

كان عثمان رضى الله عنه على رأس الوظيفة الادارية ، فباشر سلطاته الرئاسية حيال عماله ، وذلك باستعمال عمال عمر بن الخطاب الذى كان قد أوصى الخليفة من بعده أن يبقيهم فى أعمالهم لمدة سنة بعد وفاته ، لأنه كان يشفق أن يتعجل الامام من بعده ، فى عزلهم وتولية غيرهم ، وبذلك يقطع ما استأنف العمال من أعمالهم ، كما يضطرب أمر المسلمين فى الأمصار والثغور ، وقد أجاز عثمان هذه الوصية والتزم بها كما ألزم العمال فى عهده بالسياسة التى كان عمر يأخذهم بها ، وهى اختياره لعماله من العرب الذين حسن اسلامهم وثبتت كفايتهم ·

غير أن عثمان لم يكد يمضى على خلافته سنة كاملة حتى أسرع فعزل ولاة عمر بن الخطاب وعين رجالا من قريش على الأقاليم بدلا منهم ، لأنه كان يرى التقرب الى قريش مختلفا مع منهج عمر ، فقد كان عمر يستعمل من هم أفضل لمعرفتهم بالعمل وخبرتهم فى ممارسته ، فكان يرى ابعاد أهل البيت وابعاد ذوى العصبية لقريش عن ادارة الأقاليم والتحكم فى رقاب الناس ، وحتى الرسول نفسه كان يرى مثل رأى عمر ولكن عثمان آثر قريشا دون العرب ، وآثر أقاربه ، بل وآثر فريقا منهم على البقية .

كما شملت سلطة عثمان بن عفان الرقابة على أعمال مرءوسيه ، فكان يحوطهم بتوجيهاته التى تضمنتها كتبه اليهم ، ومن بعض كتبه اليهم : « أما بعد .. فان الله خلق الخلق بالحق ، فلا يقبل الا الحق ، خذوا الحق واعطوا الحق به ، والأمانة ، قوموا عليها ولا تكونوا أول من يسلبها ، فتكونوا شركاء من بعدكم فى ما اكتسبتم ، والوفاء بالوفاء ، ولا تظلموا اليتيم ولا المعاهد فان الله خصم لمن ظلمهم » .

وبالاضافة الى ممارسة عثمان بن عفان لسلطته الرئاسية على موظفى الدولة وعمالها بالعاصمة والأقاليم ، فانه باشر بنفسه وعن طريق هؤلاء تنفيـذ التشريع الالهى وذلك بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله وسـيرة الخليفتين أبى بكر وعمر . فكان على رأس السلطة الحكومية والادارية فى البـلاد .

القضـــاء :

كان عثمان رضى الله عنه على رأس الجهاز القضائى فى البلاد . فعين عثمان قضاة الأقاليم المختلفة ، ممن اشتهروا بالتقوى والصلاح من بين الناس ، متبعا فى ذلك سنة من قبله ، وباشر عليهم سلطاته الرئاسية المركزية من تعيين وعزل .

المســائل الماليــة :

مضى عثمان فى سياسته المالية وهو يرى أن من حقه الاجتهاد وأنه مسئول أمام الله عن ذلك ، وأن من واجب المسلمين أن يسمعوا له ويطيعوا ومن حقه عليهم أن ينصحوا له وأن يشيروا عليه ، فان شاء سمع لهم — وقد فعل فى بعض الأمور — وان شاء أبى عليهم وقد فعل أيضـــا فى بعض الأمـــور .

واتبع عثمـان سياسة مالية كان يرمى من ورائهـا فعل الخـير والتوسعة على الناس الا أنها حملت على أنهـا من المخاطر الجوهرية على السياسة العامة فى ابان خلافته • فقد كثرت الأموال وأراد أن يوسع بها على الناس ، فزاد فى أعطياتهم مائة مائة • بعد أن تدفقت الأموال على المدينة ، ولم يتبع سبيل عمر فى الانفاق الذى كان لا ينفق من بيت المال ، الا بمقدار الحاجة • فضلا عن أنه بلغ حدا كبيرا فى وصل أقاربه والأعلام من أصحاب النبى وبعض الولاة دون بقية الناس •

وكان يقول : « ان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يعطى قرابته وأنا فى رهط أهل عيلة ، وقلة معاش ، فبسطت يدى فى شىء من ذلك المال ، ورأيت أن ذلك لى ، فان رأيتم ذلك خطأ ، فردوه فأمرى لأمركم تبع ، فقالوا (الأعلام من أصحاب النبى) : « أصبت وأحسنت » •

وقد قيل أن عثمان وعد سعد بن أبى سرح ان فتح افريقية أن يعطيه خمس الخمس مما أفاء الله عليه من الغنيمـة نفلا • وفعلا بعد أن فتح عبد الله بن سعد افريقية ، أخذ خمس الخمس وبعث بأربعة أخماس الفىء ، الى عثمان ووزع على الجند ما أفاء الله عليهم •

فوصـل سعد أقرباءه به ، فأنكر النـاس عليه ذلك • وعندما أغدق عثمان على أقاربه جرت بينه وبين الناس معاتبات دافع قائلا : بأن أبا بكر ، وعمر منعا أنفسهما وأهلهما احتسابا لله ، وتركا حق نفسيهما ، وأنا صاحب عيال • مددت يدى فوسعت على نفسى وعلى أهلى بشىء من هذا المال• بل يذهب السيوطى الى القول بأن عثمان أقطع القطائع لأقاربه فى الاسلام•

ولذلك وجدت فروق بين طبقات المجتمع فخلقت طبقة من الأغنياء وطبقة أخرى دون الوسط • وقد انعكس هذا بطبيعة الحال على السياسة التى ينتهجها عثمان ، فزادت من حدة الاضطرابات فى الدولة •

وعلى أية حال فقد أسند عثمان ادارة شئون بيت المال الى عبد الله ابن الأرقم بن يغوث •

التشـــريع :

لقد رفع عثمان رضى الله عنه الخطر الذى خاف أن يقع فى كلام الله لو لم يجمع بشكل موحد ، وذلك يجمع الناس على مصحف واحـد هو مصحف ابن مسعود ، وجمع عثمان الناس على قراءة واحدة فبعث بمصحف الى الـكوفة ومصحف الى البصرة ومصحف الى المـدينة ومصحف الى مكة

ومصحف الى مصر ومصحف الى الشام ومصحف الى البحرين ومصحف الى اليمن ومصحف الى الجزيرة وأمر الناس أن يقرأوا على نسخة واحدة ٠ فالقرآن واحد ، جاء من عند واحد ٠

فعثمان قد وصل الى حكم الشرع فى هذه المسألة ، كما كان اجتهاد عثمان قد جمع حوله صحابة لا يقلون عنه تفقها فى الدين انطلاقا من مبدأ الشورى للوصول الى حكم الشرع المستمد من القرآن والسنة ، والكشف عن الأخطاء الملازمة للحكم والادارة ٠

اللامركزية الادارية فى عصر الخلفاء الراشدين

١ ـ مظاهر التركيز الادارى فى عهد أبى بكر :

سار أبو بكر رضى الله عنه فى بدء توليه الخلافة على منهاج الرسول صلى الله عليه وسلم فى تركيز كافة ألوان النشاط الادارى بين يديه ، فكانت السلطة المركزية بعناصرها التى تتكون من الخليفة أبى بكر رضى الله عنه وأبى عبيدة الذى كان يتولى الشئون المالية فى البلاد ، وعمر ابن الخطاب الذى كان يتولى الشئون القضائية ، وتولى الكتابة كاتب النبى زيد بن ثابت . ولما كان تركيز النشاط الادارى يتضمن احتكار الادارة المركزية لسلطة التعيين وسلطة اصدار الأوامر الرئاسية ، نجد أن الخليفة أبا بكر وان كان قد احتفظ بنفس العمال الذين كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد عينهم على الأقاليم والمناطق ، كما احتفظ بنفس الأمراء الذين اختارهم الرسول الا أنه باشر سلطاته فى تعيين عمال آخرين ، بالاضافة الى أنه أصدر اليهم أوامر رئاسية ، منها أنه أمر قادة أجناده ألا يقاتلوا أحدا حتى يدعوه الى داعية الله ، فمن استجاب لهم قبل منه وأعانوه عليه ، ومن أبى أمروا أن يقاتلوه على الشام . ومعظمها أوامر تتعلق بالشئون العسكرية . وكانت أوامره رضى الله عنه تقرأ فى كل اقليم من أقاليم الدولة . نستدل على ذلك من بعض عبارات وردت فى كتبه : « وقد أمرت رسولى أن يقرأ كتابى فى كل مجمع لكم » . ومن بين تلك الأوامر ، ما أمر به أبو بكر ولاته وقادته حين يظفروا بعدوهم أن يقتلوا منهم المقاتلة ويسبوا الذرية ، ولا يعفى هؤلاء من ذلك الا من رضـــخو

لأحكام السلطة المركزية الممثلة فى شخص أبى بكر صاحب الولاية العامة على الجميع • نستنتج ذلك من بعض العبارات التى جاءت فى كتب أبى بكر لقادته ومنها : « فان ظفرتم بالقوم فاقتلوا المقاتلة وأسبوا الذرية •• حتى ينزلوا على حكمى » •

أما عن مدى طاعة هؤلاء العمال والقادة لأوامر السلطة المركزية فنجدهم قد ألزموا أنفسهم بما شرعه الرسول وسار به أبو بكر سيرة سلفه الكريم المتمثلة فى : « السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية ، فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » •

ومن مظاهر المركزية الادارية ما يطلق عليه المعاصرون بمبدأ التدريج • فلكى يتم التنظيم الداخلى لأى جهاز من الأجهزة الادارية لابد من تحقق تدرج وظيفى بين جميع الموظفين فى هذا الجهاز ، الذى يتخذ شكلا هرميا يمثل قمته الرئيس الأعلى فى الجهاز ، ويتدرج باقى العمال هرميا حتى قاعدته • وتحقق هذا الأمر فى عهد أبى بكر •

فنجد أبا بكر بوصفه الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذى للبلاد يأمر خالد ابن الوليد بالمسير الى العراق • فى نفس الوقت يكتب الى المثنى ابن حارثة يأمره بالسمع والطاعة له (لخالد) وكتب الى المثنى فى ذلك كتابا فيه : « ••• وساعده وأوزره وكانفه ، ولا تعصين لخالد بن الوليد أمرا •• فانظر ما أقام معك بالعراق فانه الأمير عليك • فاذا شاخص فأنت على ما كنت عليه ••• » •

كما يتحقق التدريج الرئاسى من أن مذعور بن عدى العجلى قد كتب الى أبى بكر يعلمه حاله وحال قومه ويسأله توليته قتال الفرس فكتب اليه أبو بكر يأمره بأن ينضم الى خالد فيقيم معه اذا أقام ويشخص اذا شخص •

ومنها أن أبا بكر جعل على الأنصار ثابت بن قيس بن شماس الأنصارى الا أنه كان تحت امرة خالد • وقال أبو بكر للأمراء ان اجتمعتم على قتال فأميركم أبو عبيدة بن الجراح الفهرى ، والا فيزيد بن أبى سفيان• كما أن عمرو بن العاص كان مددا للمسلمين وأميرا على من ضم اليه • كما ولى أبو بكر عمرو فلسطين وشرحبيل الأردن ويزيد دمشق وقال اذا كان بكم قتال فأميركم الذى تكونوا فى عمله • وجاء فى كتاب أبى بكر الى عكرمة أمره له بالسير الى زياد بن لبيد ليكون تحت امرته •

ومما جاء فى بعض كتاب أبى بكر الى أبى عبيدة بصفته عميد القواد فى الشام : « من عبد الله بن عتيق بن قحافة الى عبيدة بن الجراح •• فقد

وليت خالدا قتال العدو في الشام ، فلا تخالفه ، واسمع له وأطع ، فانى لم أبعثه عليك أن لا تكون عندى خيرا منه ، ولكننى ظننت أن له فطنة فى الحرب ليست لك ... » .

ومن قوله رضى الله عنه لشرحبيل بن حسنه : « اذا نزل بك أمر تحتاج فيه الى رأى التقى الناصح ، فليكن أول من تبدأ به أبو عبيدة ابن الجراح ومعاذ بن جبل ، وليك خالد بن سعيد ثالثا ؛ كما جعل أبو بكر خالد بن الوليد أميرا على الأمراء فى الحرب » .

وذلك صورة من صور التدرج الرئاسى اذا ما راعينا ظروف الزمان والبيئة مع التزام الرئيس الأعلى بأن يولى كل عمل من أعمال الدولة لمن هو أصلح لذلك العمل ، بمعنى أنه يجب عليه أن يختار الأكفاء القادرين على القيام بالعمل على خير وجه .

فاذا ما تعارضت القرارات الادارية كانت العبرة بقرار الرئيس الأعلى فى الجهاز التنفيذى للبلاد . بعث أبو بكر الى خالد بن الوليد يعفيه من قيادة العراق ، ويأمره أن يستخلف المثنى بن حارثة الشيبانى ويتوجه الى الشام ، فأحضر خالد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين كانوا فى جيشه وأراد الانفصال بهم الى الشام ، فلم يقبل المثنى وقال لخالد والله لا أقيم الا على انفاذ أمر أبى بكر فى استصحاب نصف الصحابة . فهذا يدل على تذوق سليم لشئون الادارة فى وقت مبكر .

ونجد الخليفة أبا بكر رضى الله عنه يفوض بعض أصحابه مثل عمر وعثمان وعليا وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب وزيد ابن ثابت فى اتخاذ قرارات نهائية فى بعض المسائل الخاصة ويأخذ بما وصلوا اليه . من ذلك أن أبا بكر رضى الله عنه كان يختار من القضاة ما يجمع عليه رأى هؤلاء .

هكذا كانت سياسة أبى بكر ، فبالرغم من أن حروب الردة قد شغلت كل وقته فى مدة خلافته القصيرة ، الا أنه استطاع أن يكون صاحب الولاية العامة على أقاليم دولته ورئيسها الأعلى وصاحب السلطة المركزية فيها وعلى رأس الأجهزة المختلفة فيها ، فكان هو الذى يولى الحكام فى الأقاليم ويعزلهم ، ويعين قادة الجيوش ويقيلهم ، فكانت أقاليم دولته بذلك خاضعة لسلطة سياسية واحدة مركزية مشكلة أقسام ادارية داخل دولة بسيطة قائمة على المركزية السياسية والمركزية الادارية .

٢ ـ مظاهر اللامركزية الادارية فى عهد أبى بكر :

على أن ذلك التركيز السياسى والادارى الذى أشرنا اليه لم يمنع أبا بكر من اتباع الاسلوب اللامركزى الادارى مع بعض ولاته على أقاليم الدولة الاسلامية ، فبعد أن وطد أبو بكر حكمه فى أرجاء الدولة ، فرضت بعض العوامل على أبى بكر اتباع ذلك الأسلوب حتى يتمكن من ادارة هذه الأقاليم بمعرفة ولاته وعماله . منها بعد الأقاليم المفتوحة عن مركز الخلافة بالمدينة وصعوبة الاتصال بها والانتقال اليها ، بالاضافة الى أن معظم هذه الأقاليم متاخمة لحدود العدو وبعضها انتزع منه وخضع للسلطة الاسلامية فكان هذا أدعى الى اطلاق سلطة بعض ولاته وأمراء أجناده . علاوة على أن بعض هؤلاء الولاة أو القادة كان كبار عباقرة الادارة مثل خالد ابن الوليد ، فلا أقل من أن يعطيه أبو بكر حق الاستقلال اللامركزى حتى لا يقيد من همته بشرط أن يكون هذا الاستقلال معلقا على تنفيذ ما يراه متفقا مع المصلحة العامة للأمة الاسلامية ولا يخرج عن المبادىء الاسلامية المقررة .

فكان عمال أبى بكر هم قادة جيوشه يجمعون بين ولاية الجهاد وولاية الخراج والجزية والقضاء على أقاليمهم حتى لا يشغلهم مراجعة السلطة المركزية فى كل الأمور عما هم بصدده من أمور الجهاد التى تجىء فى المقام الأول من مهامهم غير أنه لم تكن لهؤلاء الولاة آية صفة سياسية .

وكان من مظاهر اللامركزية الادارية مراعاة رأى أهل الاقليم فى اختيار العامل عليهم ، بل كان بقاء هذا العامل رهنا بقبول أهل الاقليم أيضا ، فلعل ما جاء فى كتاب أبى بكر الى الأشعث بن قيس ومن معه من قبائل كندة ما يدل على ذلك ، يقول الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله بن عثمان خليفة رسول الله الى الأشعث بن قيس ومن معه من قبائل كندة : أما بعد .. فان كان الله حملكم عن الرجوع عن دين الاسلام وعن منع الزكاة ما فعله بكم عاملى زياد بن لبيد ، فانى أعزله وأولى عليكم من تحبون ... وقد أمرت صاحب كتابى هذا ، ان أنتم قبلتم الحق ، أن يأمر زياد بالانصراف عنكم ... » .

كما نستدل ببعض عبارات وردت فى بعض الكتب الى أهل تلك البلاد منها ما ورد فى كتاب خالد بن الوليد لأهل الحيرة : « ان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصديق أمرنى أن أسير بعد منصرفى من أهل اليمامة الى أهل العراق .. عمالهم منهم فان طلبوا عونا من المسلمين أعينوا به . ومؤنة العون من بيت المسلمين » .

ومنها ما جاء فى كتاب خالد بن الوليد لصلوبا بن نسطونا وقومه « وانك قد نقيت على قومك وان قومك قد رضوا بك • وقد قبلت ومن معى من المسلمين ورضيت ورضى قومك فلك الذمة والمنعة •• » •

نستخلص من هذه العبارات اتباع أسلوب الاسقلال الادارى • بل والمالى مع أهل العراق داخل اطار مركزية سياسية قائمة على وحدة الدولة، بحيث اذا لم تف الموارد المحلية باحتياجات الاقليم لجأ هذا الاقليم الى بيت المسلمين المركزى ليعينه بما يحتاج اليه •

وكان العامل فى نفس الوقت تحت اشراف ورقابة ممثل السلطة المركزية كما نستنتج هذا من قول خالد بن الوليد : « وقد قبلت ومن معى من المسلمين فلك الذمة والمنعة » •

ومما هو جدير بالاشارة أن الولاية ـ فى عصر الراشدين ـ كانت تختلط بالقيادة اختلاطا شديدا ، فالقواد هم الذين يتولون الادارة المدنية والعسكرية فى ولاياتهم على أن يولوا عمالا من قبلهم فى الأرض التى يفتحونها •

وعلى ضوء ذلك ، كان نواب أبى بكر ـ على أقاليم الدولة الاسلامية ـ يتمتعون بسلطات ، منها تعيين نواب لهم (ثانويين) وعقد معاهدات مع أهالى الاقليم • بمعنى أن هؤلاء الولاة والقادة كانوا يتمتعون ببعض مظاهر اللامركزية الادارية وهو ما نطلق عليه الاستقلال الادارى • فكان القواد يولون عمالا من عندهم فى الأرض التى يفتحونها •

ولما كان العراق يقع بعيدا عن قاعدة الخلافة فقد كان أكثر الولاة ـ وقتذاك ـ أحرارا فى تصريف شئون ولاياتهم ، يتصرفون فى الشئون الادارية الموضوعية بما يرون ويخطرون الخليفة بما يطرأ لهم من عظائم الأمور وما أشكل عليهم •

وكان فى العراق والشام أمراء الجند هم ولاة الأمر فيها ، ولم يكن أمر التولية فى نواحيها راجعا الى أبى بكر ، بل كان كل أمير يولى واحدا من قبله على الناحية التى فتحها ليكون نائبا عنه فيها ، ولم يكن الأمر قد استقر فى تلك النواحى استقرارا نهائيا •

فوض أبو بكر خالد بن الوليد سلطة البت النهائى فيما يهم أهالى الأقاليم التابعة له اداريا ، من أمور محلية وعقد معاهدات وأحلاف • ونقول أنه وان كان التفويض هذا من مظاهر عدم التركيز الادارى فى النظم المعاصرة فان ظروف الزمان والبيئة تدعونا لاعتباره من مظاهر اللامركزية الادارية

فى ذلك العصر • فكان فى كتاب خالد بن الوليد لعامله أن يجمع الغنائم والسبى من مال بنى حنيفة •• ويدفع الى كل ذى حق حقه •

كما باشر خالد عقد المعاهدات مع أهل بانقيا وباروسما وأليس • وعقد معاهدة مع أهل بانقيا وبسما • وصالح أهل الحيرة واشترط عليهم شروطا • وعقد خالد المعاهدات مع أهل عين التمر وأهل أليس وأهل بلاد عانات وأهل النقيب والكوائل وأهل قرقسيا ، وعاهد لزاد بن بهيش وصلوبا بن نسطونا •• بل وصل الأمر بسلطان خالد الى حد أن كتب كتبا الى رؤساء أهل فارس يدعوهم فيها الى الدخول فى أمر المسلمين •

على أن ذلك الاستقلال كان تحت اشراف ورقابة الخليفة الرئيس الأعلى وصاحب السلطة المركزية أبا بكر الصديق الذى يأمره بما فيه مصلحة المسلمين • فوافى خالد كتاب أبى بكر وهو بالحيرة يأمره فيه بأن يسير حتى يأتى جموع المسلمين باليرموك •

فلقد تأسى أبو بكر بسيرة رسول الله حتى بالنسبة لنمط الرقابة الادارية ، فالادارة الحكومية لم تكن محتاجة الى نظام غير النظام الذى اتخذه النبى صلى الله عليه وسلم ، فكان أبو بكر الرقيب الذى لا يترك صغيرة ولا كبيرة الا تتبعها كى يعرف مقدار تنفيذ أحكام الشريعة فى العدل والمساواة والاخاء بين المسلمين وقرب الحاكم من المحكوم ، وكان رضى الله عنه يسأل الرعية : هل من أحد يشتكى ظلامة : فان وجد مظلوما أنصفه •

ولا يتعارض فرض رقابة ادارة على العمال من السلطة المركزية مع اللامركزية الادارية ، فالسلطة المركزية تقوم بتعيين أشخاص الهيئات الاقليمية ولها عليهم سلطة تأديبهم وفرض الرقابة عليهم • والرقابة بدورها قد تكون فى صورة رقابة سابقة مثل قيام السلطة المركزية بتوجيه النصح والارشاد للهيئات المحلية أو تكون فى صورة استئذان السلطة المركزية فيما تنوى أن تقوم به الهيئات من أعمال • وقد تكون الرقابة على الأعمال فى صورة لاحقة لما اتخذته الهيئات اللامركزية الاقليمية من أعمال• مثل التصديق اللاحق والايقاف والالغاء والحلول •• » •

فلقد باشر أبو بكر سلطة تعيين بعض الأفراد على أقاليم دولته ، فأمر الأمراء وولى الولاة على معظم أقاليم دولته — مع مراعاة الأحوال فى عصره واختلاف البيئات — كما باشر توقيع السلطات التأديبية بالقدر الذى يتناسب ودرجة المخالفة ، فأنب خالد بن الوليد لزواجه من ابنة مجاعة ابن مرارة بأرض اليمامة ، نظرا لما نتج عن هذا الزواج من انشغال خالد عن أمور المسلمين بتلك البلاد •

وقد تصل سلطة التأديب الى حـــد العزل ، فعزل أبو بكر خالد ابن سعيد ، وعين مكانه من أصلح للأمر وأقوى منه عليه ، (شرحبيل ابن حسنة) • وقد عزل أبو بكر بعض الولاة لأنه رأى أن فى وجودهم ما يسبب هياج أهالى الاقليم ، وعسى أن يكون فى عزله تداركا لارتداد البعض عن الاســـلام وحفاظا على كيان الأمة ، فبعث أبو بكر بكتاب الى الأشعث بن قيس ومن معه من قبائل كندة قائلا : « ••• فان كان ما حملكم عن الرجوع عن دين الاسلام ، وعن منع الزكاة ما فعله بكم عاملى زياد ابن لبيد ، فانى أعزله عنكم وأولى عليكم من تحبون •

أما من حيث الرقابة على الأعمال فتحققت أيضا فى عهد أبى بكر سواء أكانت رقابة سابقة فى صورة ارشادات أو توجيهات أو نصائح أو ارسال مفتش من قبله للتحرى وتقديم تقرير عن نتائج تفتيشه أو كانت تلك الرقابة لاحقة لأعمال هؤلاء العمال فى صورة اذن سابق يعقبه تصديق لاحق •• أو غيرها •

فمن تعليمات أبى بكر لأمرائه على الأجناد ضد المرتدين ، هذا عهد من أبى بكر خليفة رسول الله (لفلان) ، حين بعثه لقتال من رجع عن الاسلام ، وعهد اليه أن يتقى الله ما استطاع فى أمره كله ، سره وعلانيته • أمره بالجد فى أمر الله ومجاهدة من تولى عنه ، ورجع عن الاسلام الى أمانى الشيطان ، بعد أن يعذر اليهم ، فيدعوهم بداعية الاسلام ، فان أجابوا أمسك عنهم ، وان لم يجيبـــوه شـــن غارته عليهم حتى يقروا لهم ، ولا ينظرهم ، ولا يرد المسلمين عن قتال عدوهم •

ومن وصاياه له أيضا : أن يمنع أصحاب العجلة والفساد ، وأن لا يدخل فيهم حشوا حتى يعرفهم ويعلم ما هم ، لا يكونوا عيونا ولئلا يؤتى المسلمون من قبلهم •

وكانت توجيهاته لعامله : أن يقتصد بالمسلمين ويرفق فى السير والمنزل ، ويتفقدهم ولا يعجل بعضهم عن بعض ، ويستوصى بالمسلمين فى حسن الصحبة ولين القول •

وقد تتخذ الرقابة صورة الاذن السابق والتصديق اللاحق ، فنجد أن خالد بن الوليد يفصح للخليفة أبى بكر عن رغبته فى أنه لم يرد بأهل اليمامة الا مصالحتهم يستفاد ذلك مما جاء فى كتاب خالد الى أبى بكر فى هذه العبارة : « بسم الله الرحمن الرحيم • لعبد الله بن عثمان خليفة رسول الله من خالد بن الوليد •• أما بعد : فان الله تبارك وتعالى لم يرد بأهل اليمامة الا ما صاروا اليه •• » وهو طلب الصلح مع خالد • فما كان

من الخليفة أبى بكر الا أن أعلن خالد بن الوليد بأنه ليس لديه اعتراض على تنفيذ ما اتخذه خالد من تصالح مع أهل اليمامة . نستدل على ذلك مما جاء فى جواب أبى بكر على كتاب خالد قائلا : « أما بعد : فقد قرأت كتابك وما ذكرت فيه من صلح القوم بأنهم صالحوك فأتمم للقوم ما صالحتهم عليه ؛ ولا تغدر بهم » . فبذلك كانت رقابة أبى بكر لعماله أنه يستكشف أحوال العمالة ويتابع أعمالهم ويحاسبهم بعد فراغهم من عملهم .

٣ ـ مظاهر اللامركزية الادارية فى عهد عمر بن الخطاب :

يذهب معظم الباحثين الى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قد اتبع أسلوب المركزية فى تنظيم وادارة شئون الدولة الاسلامية ، وذلك بأن حصر الوظيفة الادارية فى يده فى العاصمة ، وفى يد ممثلى الحكومة المركزية فى الأقاليم ، حيث قام الفاروق بتجميع السلطة التنفيذية فى يده ، فهو رئيس الدولة وفى نفس الوقت رئيس الحكومة فى الدولة الاسلامية .. كما مارس ـ رضى الله عنه ـ السلطة الرئاسية على شخص المرءوس من حيث تعيينه ونقله ، وتحديد مكافأته وتأديبه ، كما شملت هذه السلطة أعمال المرءوس ، فقام باصدار التوجيهات والأوامر الادارية لعماله ، كما كان يقوم أحيانا بتعديل أعمالهم أو تعديل آثارها أو الغائها .

ويقول الدكتور صبحى الصالح : ان عمر بن الخطاب كان يميل فى التنظيم الادارى الى المركزية بصفة عامة .

ويقول آخر : « نما النظام الاسلامى الادارى فى الدولة الاسلامية على هدى التعاليم التى قررها الرسول الكريم ، وصار قادرا على مواجهة التطور السريع والهائل الذى شهدته تلك الدولة فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذى ضرب بنفسه المثل العلمى للافادة من النظم القديمة فى البلاد المفتوحة لبناء النظام الادارى للدولة الاسلامية الناشئة .. مع تطعيم هذه النظم بالروح العربية الجديدة التى صقلها الاسلام . وقد استمدت هذه الروح مقوماتها من مفهوم السلطان فى الاسلام ، وهو يقوم على أن السيادة لله تعالى ، وهذه السيادة يتحملها الخليفة الذى يعتبر رأس النظام السياسى والمهيمن على أزمة النظم الادارية وقد اقتضى هذا المفهوم الاسلامى عن السلطان أن يكون النظام الادارى مركزيا » .

ويستطرد قائلا : « لأن الخليفة هو المسئول عن تنفيذ القانون ، وأن الرابطة بينه وبين عماله يجب أن تكون مباشرة ، وأن المسئولية أولا وأخيرا

هى مسئوليته . وآمن عمر بهـذا المفهوم ايمانا عميقا عبر عنه بقوله : « والله لو عثر بعير بالعراق لكنت مسئولا عنه لم لم آمن له الطريق » ثم أكد (عمر) هذا المفهوم مرارا ، وفى مناسبات عديدة ، منها قوله : « لئن عشت لأسيرن فى الرعية حولا ، فانى أعلم أن للناس حوائج تقطع دونى ، أما عمالهم فلا يرفعونها ، وأما هم فلا يصلون الى : فأسير الى الشام فاقض بها شهرين ، ثم أسير الى البصرة فاقيم بها شهرين ، ثم أسير الى الكوفة فاقيم بها شهرين ، والله لنعم الحول هذا » .

ويمضى قائلا : « وبهذه الروح الاسلامية شيد عمر نظاما اداريا مركزيا كفل الطمأنينة والرفاهية لجميع القاطنين فى ظله ، وقدم لهم المثل العالى عن مفهوم السلطان فى الاسلام » .

ويذهب بعض الكتاب : الى أن عمر بن الخطاب قد سلك أسـلوبا مركزيا متطرفا ، لا نكاد نجد له مثالا فى التاريخ ، وقد لاحظ بعض الكتاب هذه الخاصية فى أسلوب عمر فى القيادة وأخذوها عليه » .

بل ان بعضهم قد وصف هذه المركزية بأنها « مركزية شديدة ، لا تترك للولاة مجالا لحركة ، ولا تدع لهم حرية للاستقلال بأمر ، بل يرجعون فى أمورهم كلها اليه .. ويتطرفون فى القول حينما يقولون بأن عمر رضى الله عنه « ليكاد يفرض عليهم (على عماله وأمرائه) رأيه فى طعامهم ولباسهم وسكنهم » .

ويقول البعض الآخر : « انه بظهور الاسلام اختفى التنظيم القبلى للعرب ، والحكم اللامركزى الذى كان يباشـ [illegible]
الصحراء وكذلك حكم الأمراء الصغار ورؤساء العشائر فى الجهات الأكثر خصوبة . وحل محل ذلك حكومة مركزية لها نظام يتبعه المسلمون كافة ، ويتناول النواحى الشرعية والخلقية والدينية » .

وقد دافع البعض عن اتباع عمر لأسلوب المركزية فى الحكم والتنظيم الادارى بقوله : نحن لا ننكر اتبـاع عمر لأسـلوب المركزية فى الحكم والتنظيم الادارى ، ولكننا لا نوافق هؤلاء الكتاب على وصف هذه المركزية بالشدة أو التطرف ، بل نرى أن مركزية عمر جانب من جوانب أساليبه فى الادارة ، فلقد اتبع أسلوب المركزية كما اتبع أسلوب عدم التركيز الادارى ، بل كانت هناك حالات تشـير الى اتباعه لأسـلوب اللامركزية الادارية أحيـانا .. وكل ما استدل به هـؤلاء الكتـاب على مركزية عمر الشديدة ، أو المتطرفة كما وصفوها لا تدل على ذلك ، حيث كان الرجوع

الى عمر بشأنها أو تدخله فيها ، يرجع الى فقهه وعلمه واجتهاده وفطنته وخبرته ، مع اقرارنا بأن هذه الوقائع لو صدرت من رئيس ادارى أو حاكم عادى لاعتبر ذلك مركزية متطرفة » .

كما يدافع البعض الآخر عن اتباع عمر لأسلوب المركزية بقوله : « ولكننا نجد أنه لم يكن أمام عمر وسيلة أخرى غيرها . بل لا نبالغ اذا قلنا انه لولا تركيز السلطات فى يد الخليفة لما استطاع عمر ولا المسلمون أن يحققوا ما حققوا من معجزات فى هذا الزمن القصير .

لم يركز هؤلاء على الجانب العسكرى للدولة الاسلامية ، واعتبروه مبررا أساسيا لاتباع المركزية حيث تلجأ لهذا الأسلوب أكثر الدول العصرية ديمقراطية فى الحكم والادارة ، اذا ما واجهت حالة حرب .. وعمر ولى الحكم ، وجيوش المسلمين تواجهها عدة معارك فى جبهات محتلفة فلم يكن فى مثل هذا الجو الا المركزية ، وتركيز السلطة ، أمر مفروض لتوجيه قوى الدولة فى مواجهة أعداء يفوقونها عددا وعدة .. كما يبرر البعض الآخر اتباع ذلك الأسلوب بأن الدولة الاسلامية ، كانت فى دور النشأة والتكوين ، كما أنها خاضت حروبا كثيرة .

وأرى أن عمر رضى الله عنه لم يأخذ بأسلوب واحد فى تنظيم الشئون الادارية للدولة الاسلامية ، فقد اتبع الأسلوب المركزى الادارى المتشدد والمخفف كما اتبع الأسلوب اللامركزى الادارى طالما كان يتمشى ومصلحة دولته .

لم توجد مصادر أو نقول ترشدنا الى ذلك القول ، لكننا اذا رجعنا الى ما تقضى به طبيعة الأشياء وما يستوجبه الروح العام للنظام ، فضلا عما سنسرده من وقائع تبرهن على اتخاذ عمر بن الخطاب للنظام اللامركزى الادارى أيضا ، فليس هناك ما يمنعه من تغيير سياسته الادارية كى تتمشى مع الظروف المتغيرة وما قد يكشف عنه التطبيق والتجربة .. فقد يكون عمر قد بدأ بالأسلوب المركزى فى أول الأمر نظرا لأن دولته كانت فى دور النشأة والتكوين والجبهات العسكرية فى أول اختبار لها مع فارس الروم .. فلما اتسعت رقعتها أصبح الأقرب الى طبيعة الأشياء هو أنه من الصعب جدا بل ومن المستحيل عليه أن يباشر كل شىء بذلك الأسلوب المركزى (سواء أكان متشددا أم مخففا) خاصة فى دولة كثيرة الأقاليم والأصقاع النائية مترامية الأطراف ، وفى زمن لم تكن قد تقدمت فيه وسائل النقل والمواصلات ، فكان لابد بل ولزاما عليه تفويض بعض الاختصاصات الى عمال يقومون عنه بذلك الأمر فى نواحيهم ويكونوا بينه وبين الرعية يطالعونه بأمورهم ويسوسونهم بسياسته .. كى يتفرغ

الفاروق للقيام بأعباء السياسة العامة التى تهم جميع الأقاليم كوحدة واحدة أى المسائل المتجانسة من جهاد وفتوح وسد ثغور وحماية البيضة ٠٠ ولا يتأتى ذلك الا باتباع الأسلوب اللامركزى الادارى ، الذى يرفع بالتالى عن كاهله المسائل التى تختلف من اقليم الى اقليم ٠ هذا ما تقضى به طبيعة الأشياء ٠ أما عن الروح العام للاسلام ، وما يقضى به هذا الروح ، فان النظام الاسلامى فى السياسة والادارة يقوم على الشورى : الشورى فى العاصمة الكبرى ، والشورى فى العواصم الأخرى ، والشورى فى سائر الأقاليم والنواحى ٠

ويقرر الدكتور فرناس فى رسالته بالاشارة اليها الى أن هناك فارقا جوهريا بين سبب مبـــاشرة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب لسلطاته الحكومية والادارية وتركيزها فى يده ، وبين أسباب تركيز هذه السلطة فى يد الحكومة والمعاصرة ، والتى سبق بيانها ٠ فالسبب بالنسبة للخليفة الراشد عمر هو شدة الخشية من الله والخوف من حسابه ٠ حتى أن هذا الخليفة قد سعى وراء بعير ند (شرد) من ابل الصدقة وعندما قال له على : لقد أزللت الخلفاء بعـــدك فرد عليه عمر « لا تلمنى يا أبا الحسن فوالذى بعث محمدا بالنبوة لو أن ناقة ذهبت بشاطىء الفرات لأخذ بها عمر يوم القيامة » ٠

فالشعور بالمسئولية والخوف من حساب الله هو الذى أدى بعمر ابن الخطاب أن يحرص على مباشرته لاختصاصات عماله أحيانا حتى لا يسأل أمام الله جل وعلا عنها يوم القيامة ، وهذا الاحساس ومثل هذا الشعور لا نجده فى الحـــكومات المعـــاصرة التى تسعى بتركيز السلطة الى غايات دنيـــوية ٠

بالرغم من اتفاق الغالبية من الباحثين على وصف الأسلوب الادارى لعهد الخليفة عمر بن الخطاب بأنه قد اتسم بالأسلوب الادارى والمركزى بل والمركزى المتشدد ــ كما أشرنا ــ الا أننى أرى أن الأسلوب اللامركزى الادارى قد وجـــد سبيله أيضا فى عهـــد عمر بجـــانب الأسلوب المركزى الادارى ، فاذا تدبرنا سلطات الولاة فى عهد عمر بن الخطاب [illegible] جدا تكاد أن تكون شاملة لجميع حقوق امارة الاستكفاء التى ذكرها الفقهاء فى العصر العباسى ، أو حسب المفهوم المعـــــاصر الاستقلالى الادارى او اللامركزية الادارية ، غير أن ذلك الاستقلال كان تحت اشراف ومراقبة الخليفة عمر ٠

كما نجد تطبيقا لما يذهب اليه بعض فقهاء القانون المحدثين من أنه كى نضمن استقلال أعضـــاء الهيئات المحلية فانه يتحتم أن تكون تلك

الهيئات مختارة من بين سكان الوحدة المحلية نفسها ، نجد تطبيقا لذلك في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، فقد اختط الخلفاء الراشدون منذ خلافته سنة هي أن يعين الولاة ـ كلما أمكن ـ بموافقة ورضا أهل الاقاليم ، فعندما أثيرت مسألة تعيين جباة الضرائب في الكوفة والبصرة والشام ترك لمواطني تلك الأقاليم أن يختاروا من بينهم الأشخاص الذين يرونهم اهلا لهذه الثقة ، وعين عمر من اختارهم أهالي الأقاليم · بل وكان بقاء العامل في منصبه رهنا بقبول أهل الاقليم أيضا ، فقد شكا أهل الكوفة سعد ابن أبي وقاص الى الخليفة عمر بن الخطاب · فعزله واستعمل محله عمار بن ياسر ، وشكوا عمارا وقالوا : أنه لا يحمل ما هو فيه « وأنه ليس بأمين ، وأنه غير كاف وعالم بالسياسة ولا يدري على من استعمل » فعزل عمارا وسألهم من تريدون ، قالوا أبا موسى فاقره عليهم » · وشكوا المغيرة بن شعبة والوليد بن عقبة فعزلهما حتى قيل أن الخليفة ضج منهم وقال : « أعضل بي أهل الكوفة لا يرضون بأمير ولا يرضاهم أمير » ·

وكانت مراعاة عمر لرأي أهل الاقاليم تتمثل فيما كتب به الى أهل الكوفة أن يبعثوا اليه رجلا من أخيرهم وأصلحهم ، والى أهل البصرة كذلك، والى أهل الشام · فبعث اليه أهل الكوفة عثمان بن فرقد ، وبعث اليه أهل الشام معن بن يزيد ، وبعث اليه أهل البصرة عثمان الحجاج ابن علاط ، قال : فاستعمل كل واحد منهم على خراج أرضه ·

اهتم عمر بن الخطاب بالموارد المحلية لأقاليم الدولة الاسلامية وهي ما يطلق عليها المعاصرون اصطلاح (لامركزية الانفاق) ، فكانت كل ولاية تصرف ايراداتها على مرافقها الخاصة والباقي يحمل الى الخزينة العامة بالمدينة ، من ذلك ما جاء في بعض عبارات في جواب عمرو بن العاص لعمر بن الخطاب في وصف مصر قائلا : « ··· يؤخذ ارتفاعها ·· يصرف في عمارتها ، ترعها وجسورها ·· لا يستادى خراج كل صنف الا منه عند استهلاكه » ·

وبالاضافة الى تحقيق عمر بن الخطاب لعنصر الاستقلال عن طريق تعيين عمال بعض الأقاليم وذلك بمراعاته لرأي أهل الاقليم وقبولهم ، فانه قد أعطى لعماله على الأقاليم سلطات ادارية واسعة ، يمكننا على ضوئها القول بأن هؤلاء قد تمتعوا بالاستقلال الاداري ، فقد فرض عمر بن الخطاب لعماله وقادته بعض السلطات الادارية كي يتصرفوا في مواجهة المواقف ·

ونبادر بالقول الى انه وان كان هذا التفويض من مظاهر عدم التركيز الاداري في النظم الادارية المعاصرة فان ظروف الزمان والبيئة ـ وقتذاك ـ تدعونا لاعتباره من مظاهر اللامركزية الادارية في ذلك العصر ·

ونستدل على ذلك الاستقلال بما ورد فى بعض العبارات على لسان عمر بن الخطاب القائل : « ان أكمل الرجال من اذا لم يكن عنده عهد من صاحبه ، عمل بالحزم أو قال به » .

كما نستدل على ذلك الاستقلال من بعض عبارات رد بها على أبى عبيدة ابن الجراح حين استشاره فى دخول الدروب خلف العدو منها : « أنت الشاهد وأنا الغائب وأنت بحضرة عدوك ، وعيونك يأتونك بالأخبار » .

كما يتضح تفويض اختصاصاته لولاته فى ابرام المعاهدات مع أهالى البلاد المفتوحة . فنرى الأحنف بن قيس يبقى مرزبان (غير المسلم) على (مرو الروز) نظرا لما له من مكانة بين أهله وقومه ، نظير أن يؤدى ستين ألف درهم الى الأحنف بن قيس والى الوالى من بعـــد الأحنف من أمراء المسلمين ونصرة المسلمين على من يقاتلهم . على أن ذلك الاستقلال الذى تمتع به المرزبان لم يكن مطلقـا بل كان تحت سـيادة الحكومة المركزية واشرافها ، يتمثل ذلك فى أن يقوم الجيش الاسلامى بالدفاع عنهم والزود عن أراضيهم . فهنا نجد أن الأمير المسلم قد تمتع بسلطات واسعة واستقلال كبير عن السلطة المركزية فى العاصمة كى يتصرف على ضوء الموقف اذ أن تلك الأقاليم متاخمة لحدود العدو (منطقة ثغور) ، وذلك لما يحتاجه الأمر من سرعة البت ، ومواجهة الظروف ، فكان أمير منطقة الثغور يتحكم فى تسيير الجيوش التى تحت امرته ، ومباشرة أحوالهم ، وتوفير مئونتهم وصرف أعطياتهم على حسب طوائفهم ، وكلها أمور تتفق مع أحكام امارة الاستكفاء أو ما اصطلح عليه المعاصرون بالاستقلال الادارى .

كما يتضح استقلال العامل مما روى عن عمر بن الخطاب ، أنه أرسل الى عامله عمرو بن العاص يطلب منه تعجيل ارسال خراج مصر فلم يمتثل عمرو وأجابه : « بأن أهل الأرض استنظرونى الى أن تدرك غلتهم فنظرت للمسلمين ، فكان الرفق خيرا من أن نخرق بهم فيصيروا الى بيع ما لا غنى عنه . ولم تهتز أعصاب هذا الأمير من الكلمات القاسية التى وجهها اليه عمر بن الخطاب أمير المؤمنين : « فانى فكرت فى أمرك والذى أنت عليه » .

ومن ذلك الاستقلال أيضا : ما روى عن عمر بن الخطاب من أنه أرسل الى عمرو بن العاص يطلب منه بأن لا يستعمل غير مسلم ، فلم يمتثل واليه عمرو لطلبه ، ورد عليه بأن مضطر لاستعمال النصارى لحين معرفة المسلمين مقادير خراج الأرض .

ومما يدل على استقلال العمال اداريا وسلطاتهم فى اتخاذ قرارات تتعلق بمصالح أقاليمهم مباشرة عمير بن سعد عامل عمر بن الخطاب على

حمص لمهام وظيفته لمدة حول دون أن يصل لعمر بن الخطاب خبر عنه ، لدرجة أن الخليفة قد شك فى خيانة العامل واستدعاه • فسأله عمر عما عمله فقال : بعثتنى حتى أتيت البلد فجمعت صلحاء أهلها فوليتهم جباية فيئهم ، حتى اذا جمعوه وضعته مواضعه ، ولو نالك منه لأتيتك به • قال : فما جئتنا بشيء قال لا • قال : جددا لعمير عهدا ، فقال عمير : لا عملت لك ولا لأحد بعدك •

فهنا قد استعان الوالى ببعض العمال من صلحاء اقليمه دون استئذان الخليفة ، وباشر السلطات الممنوحة له فى انفاق ما جمعه من مال الاقليم وهو ما اصطلح عليه المعاصرون « بلامركزية الانفاق » •

سياسة عمر بن الخطاب فى الرقابة الادارية (الوصاية الادارية) :

كانت طريقة عمر بن الخطاب فى الرقابة : اطلاق الحرية للعامل فى الشئون الموضوعية وتقييده فى المسائل العامة ومراقبته فى خلوته وجلوته • وكان علمه بمن نأى عنه من عماله ورعيته ، كعلمه بمن بات معه فى مهاد واحد ، وعلى وساد واحد ، فلم يكن له فى قطر من الأقطار ولا ناحية من النواحى عامل ولا أمير جيش الا وعليه عين لا يفارقه ما وجده، فكانت الفاظ من بالمشرق والمغرب عنده فى كل ممسى ومصبح • ونرى ذلك فى كتبه الى عماله وعمالهم حتى كان العامل منهم ليتهم اقرب الخلق اليه وأخصهم به « فكان أفضل من أن يخدع وأعقل من أن يخدع » •

وهناك أساليب كثيرة اتبعها عمر بن الخطاب لرقابة عماله تذكرنا بالأسلوب الشبيه بالأسلوب الفرنسى المعاصر المتشدد فى الوصاية الادارية (أو الرقابة الادارية) •

فمن أسلوب عمر فى الرقابة السؤال والتحرى عن عماله فكان اذا قدم وفد على عمر سالهم عن حالهم وأسعارهم ، وعمن يعرف من أهل البلاد ، وعن أميرهم هل يعود المريض وهل يدخل اليه الضعيف فان قالوا نعم حمد الله تعالى ، وان قالوا لا كتب اليه أقبل • وكان اذا قدم العمال يأمرهم بأن يدخلوا نهارا ولا يدخلوا ليلا كى لا يحتجزوا شيئا من الأموال •

وقد يتم أسلوب الرقابة بارسال مفتشين على عماله وعليهم أن يرفعوا تقريرا لعمر بنتيجة هذا التفتيش • فنجد عمر يولى محمد بن سلمة وظيفة التفتيش ويرسله يحقق علنا فى الشكاية المقدمة من بعض رعايا سعد ابن أبى وقاص •• حتى وجده بريئا من كل ما اتهم به •

وقد يتم أسلوب الرقابة باجراء التفتيش بمعرفة عمر بنفسه ، كتب عمر لحذيفة بن اليمان عامله على المدائن ليقدم عليه ٠٠٠ فلما بلغ عمر قدومه كمن له فى الطريق ، فلما رآه على الحال التى خرج من عنده عليها أتاه فالتزمه وقال : أنت أخى وأنا أخوك ٠

سمع عمر ذات مرة ـ بعودة أبى سفيان من عند ولده معاوية والى الشـــام فوقع فى نفســه أن ولده قد حمله فى عودته بمال ، فلما جـاء أبو سفيان مسلما ، قال له أجزنا يا أبا سفيان ٠٠ قال : ما أصبنا شيئا فلنجزك فمد يده الى خاتم فى يده فأخذه وبعثه مع رسول الى هند زوجة أبا سفيان ، وأوصاه أن يقول لها باسم زوجها انظرى الى الخرجين اللذين جئت بهما فابعثيهما فما لبث أن عاد بخرجين فيهما عشرة آلاف درهم فطرحهما عمر فى بيت المال ٠

من المعروف أن أسلوب الرقابة يتم عن طريق سلطة الحكومة المركزية فى تعيين بعض عمالها على أقاليم دولتها مثل المحافظ فى فرنسا ومصر الذى يعين بمعرفة السلطة المركزية ، فيجمع بين صفتين هما المركزية واللامركزية ٠ فعندما يكون ممثلا للحكومة بدائرة المحافظة يكون ذا صفة مركزية ، وعندما يكون ممثلا لاقليمه المحلى يكون ذا صفة لامركزية ٠ كان هذا أصلا أسلوب عمر بن الخطاب فى الرقابة على من يعينهم من الولاة ، ونذكر صورتين لأسلوب التعيين فى الرقابة ٠

الأولى : ما جاء فى كتاب عمر بن الخطاب لأهل الكوفة : « أما بعد ٠ فانى بعثت اليكم عمار بن ياسر أميرا ، وعبد الله بن مسعود معلما ، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحاب بدر ٠ وقد جعلت عبـد الله بن مسعود على بيت مالكم ٠ فتعلموا منهما واقتدوا بهما ٠ وقد أثرتكم بعبد الله بن مسعود على نفسى » ٠

الثانية : ما جاء فى كتـابه الى اهل البصرة فى تأمـير أبى موسى الأشعرى : « أما بعد ٠ فانى بعثت أبا موسى أميرا عليكم ٠ ليأخذ لضعيفكم من قويكم ، وليقاتل بكم عدوكم ، وليدفع عن ذمتكم وليحصى لكم فيئكم ، ثم ليقسمه بينكم ، ولينقى لكم طرقكم » ٠

ونستخلص من هذين الكتابين فضـلا عن سلطة أمير المؤمنين فى مباشرته لرقابة عماله عن طريق أسلوب تعيينهم ٠ توافر كل أركان ومظاهر اللامركزية المحلية المعاصرة ٠ فمن حيث العنصر الأول فيها وهو وجود مصالح متميزة عن المصالح القومية نقول بتوافره بل شجع عمر واليه على الاهتمام به وذلك مستفاد من عبارة « ولينقى لكم طرقكم » ٠ أما باقى

العبارات فتدل على تمتع أبى موسى بسلطات واسعة ، يمكننا معها أن نقول بأن هؤلاء العمال تمتعوا بدرجة كبيرة من الاستقلال الادارى عن السلطة المركزية فى حدود الصلاحيات والاختصاصات المخولة لهم والمتعلقة بالأمور المحليــة والاقليميــة ٠

وقد يتخذ أسلوب الرقابة الادارية صورة توقيع العقوبات التأديبية على هؤلاء العمــال تبتدىء من تأنيب العــامل الى حــد عزله بل ومشاطرته أمواله ٠

بلغ عمر بن الخطاب أن مظاهر الثراء قد بدت على عامله أبى موسى الاشعرى فأرسل اليه يؤنبه قائلا له : « ٠٠٠ وقد بلغنى أنه قد نشأ لك ولأهل بيتك هيئة فى لباسك ومطعمك ومركبك ليس للمسلمين مثلها ٠ فاياك يا عبد الله أن تكون بمنزلة البهيمة ، مرت بواد خصب فلم يكن لها هم الا السمن وانما حتفها فى السمن » ٠

وقد تكون وسيلة التأديب القصاص من عماله اذا ظلموا ، خطب عمر بن الخطاب الناس فقال : « أيهــا الناس انى لم أبعث عمالى عليكم ليصيبوا من أبشــــاركم ولا من أموالكم انما بعثتهم ليحجــزوا بينكم ، وليقسموا فيئكم بينكم ، فمن فعل غير ذلك فليقم ٠ فما قام الا رجل واحد فقال : « ان عاملك فلان ضربنى مائة سوط ، قال فيم ضربته ؟ قم فاقتض منه ، فوثب عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين ، أرأيت ان كان رجلا من أمراء المسلمين على رعيته فأدب بعض رعيته انك لتقتصه منه ٠ فقال : وكيف لا أقتص منه وقد رأيت رسول الله يقتص من نفسه ؟ ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوهم ولا تجمروهم فتفتنوهم ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم ولا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم » ٠

كما قد تتمثل السلطة التأديبية فى صورة وقف العامل ، أوقف عمر بن الخطاب عامله سعد بن أبى وقاص ، لحين الانتهاء من التحقيق فى الشكوى المقدمة ضده ، وذلك بمعرفة محمد بن مسلمة مفتش عمر ابن الخطاب ٠٠ ولما تبين له براءته ٠ أوصى له عمر عند وفاته أن يولى ٠

وقد تكون وسيلة التأديب وقف العامل مدة عن عمله ، حتى اذا رأى علامات التوبة قد بدت عليه أعاده لعمله ، ولى عمرا رجلا بلدا فوفد عليه ، فجاءه مدهنا حسن الحال فى جسمه ، عليه بردان ٠ فقال له عمر : أهكذا وليناه ؟ ثم عزله ودفع اليه غنيمات يرعاها ثم دعا به بعد مدة فرآه باليا أشعث فى ثوبين أطلسين (الوسخ من الثياب) ، وذكر عند عمر

بخير ، فرده الى عمله ، وقال : كلوا واشربوا وادهنوا فانكم تعلمون الذى تنتهون اليه .

وقد تمتد سلطة عمر بن الخطاب التأديبية لحد عزل واليه أو عامله على البلد أو الاقليم اذا شكاه اليه أهل هذا البلد أو الاقليم وتحقق من صحة الشكوى بمعنى لابد من توافر أسباب جدية لصحة عزله ، فلما استعمل النعمان بن نضلة على ميسان من بلاد فارس وكان يقول الشعر فى الخمر ، فبلغ عمر ذلك فقال : أى والله ليسؤنى ذلك ، وعزله . فقدم على عمر وقال : والله ما أحب شيئا مما قلت ولكنى كنت امرؤا شاعرا ، وجدت فضلا من القول فقلت فيه الشعر . فقال عمر : والله لا تعمل لى عملا ما بقيت .

لما شكا أهل الكوفة سعد بن أبى وقاص ، أحضره عمر بن الخطاب من الكوفة فى وقت كان المسلمون فيه فى أشد الحاجة اليه اذ كانت البعوث تضرب على الناس وهم فى التهيؤ لمناهضة العجم الذين جمعوا الجموع لحرب المسلمين واخراجهم من فارس فلم يكرثه ذلك ولم يشغله عن النظر فى شكوى الشاكين ، وسعد من نفس عمر بالمنزلة التى دفعت به الى جعله من أصحاب الشورى الذين ينتخب الخليفة من بعده .

وقد قال للمؤلبين : ان الدليل على ما عندكم من الشعر نهوضكم فى هذا الأمر وقد استعد لكم من استعد — يعنى الفرس — وأيم الله لا يمنعنى ذلك من النظر فيما لديكم وان نزلوا بكم . وعزله عمر .. لأن مصلحة العامة عنده فوق كل شىء .

موجز القول : على الرغم مما كان لعمر من حرص حازم على متابعة دقائق الأمور — كبرت أم صغرت — فى الأمة ، بوازع من احساس شديد بمسئوليته المباشرة أمام الله عن الأمر كله فى أمته ، الا أن هذا لم يمنعه من أن يفوض فى الكثير من المواقف ، آخرين يعطيهم هو بنفسه صك تفويض فى مباشرة صلاحيات فى الأقاليم التابعة لهم اداريا ، يتمونها دون الرجوع فيها الى الحكومة المركزية ، غير أن مثل هذا التفويض ما كان ليتم عند عمر الا متى توافر فى الموقف شرطان :

الأول : أن التفويض كان لأهل الثقة ممن عرفوا بالعدل والنزاهة وذلك على أساس أن القيام فى الناس بالعدل لا يحتاج من القائم لمراجعة رئيس أو امام ، فالتحلى بالعدل أهلية فى التفويض .

الثانى : رغبة عمر فى الكشف العملى عن القيادات التى يمكن أن

نلوذ بها فى زمن البحث عن قادة ، ولذا كان عمر يفوض من كان يرغب فى شحذ قدراتهم الذاتية فى الادارة والتوجيه ٠

ومن هنا يكمن القول بأن اللامركزية الادارية فى عصر عمر كانت جزءا من عبقريته التعليمية فى التشريع والتنفيذ ٠

٤ ــ مظاهر اللامركزية الادارية فى عهد عثمان :

فى عهد الخليفة عثمان رضى الله عنه تحققت أهم عناصر اللامركزية الاقليمية وهو مراعاة رأى أهل الاقليم ، فلكى يتحقق هذا العنصر يجب أن لا يعين عامل على اقليم من غير رضا أهله وقبولهم ، بل وأصبح بقاء العامل فى منصبه رهنا برضاء وقبول أهل الاقليم أيضا ٠

فعندما غضب أهل الكوفة على سعيد بن العاص أخرجوه ، فمضى الى الخليفة عثمان ، وأخبره بأن أهل الكوفة يريدون البدل وأنهم يختارون أبا موسى فنزل الخليفة الى طلبهم ، وجعل أبا موسى الأشعرى أميرا ٠ وكتب اليهم يقول : « بسم الله الرحمن الرحيم ٠٠٠ أما بعد : فقد أمرت عليكم من اخترتم وأعفيتكم من سعيد » ٠

وبالاضافة الى تحقيق عثمان بن عفان لعنصر الاستقلال عن طريق مراعاته لرأى أهل الاقليم ، فانه قد اتبع سياسة ادارية ، تمتع بمقتضاها عماله على الأقاليم بسلطات واسعة ، يمكننا على ضوئها أن نقول بأن هؤلاء العمال قد تمتعوا بدرجة كبيرة من الاستقلال عن السلطة المركزية بل وأطلقت أيديهم على هذه الأقاليم ٠ فقد عزل ولاة عمر بمجرد مضى سنة على خلافته وأسند الأقاليم والولايات الى جماعة من الأحداث من قريش من ذوى قرباه وقد ترك لهؤلاء مهمة ادارة الأقاليم دون أن يتدخل فى شئونهم ٠

نستدل على استقلال العامل بما فعله عثمان مع عامله معاوية ابن أبى سفيان فبينما كانت سلطة معاوية على عهد عمر بن الخطاب تقتصر على اجتماع ولاية الأردن ودمشق ٠ فلما ولى عثمان الخلافة أمره عليهما ثم ضم اليه فلسطين وحمص وقنسرين ، وجمع له قيادة الأجناد الأربعة بل وأطلق يده على تلك الجهات وبذلك أصبح معاوية واليا على بلاد الشام كلها لسنتين من امارة عثمان وكلها صلاحيات وسلطات تكفى لاستقلال العامل اداريا عن الحكومة المركزية ٠ فليس من شك فى أن عثمان بن عفان باطلاق يد معاوية فى هذه الولاية مهد له سبيل نقل الخلافة الى أسرة أبى سفيان وتثبيتها فى البيت الأموى ٠

نستدل على استقلال العامل بما فعله مروان بن الحكم عامل عثمان على المدينة ــ فى أول خلافته ــ فكان يجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستشيرهم ويعمل بما يجمعون له عليه . وهذا دليل على استقلال هذا العامل بسلطة البت النهائى فى بعض الامور ، ولو كان هذا العامل ملتزما برفع كل أمر الى الخليفة لما كان هناك وجه لقيامه بالمشاورة .

ويؤكد مبدأ استقلال هؤلاء العمال عدم الطاعة العمياء من العامل لأمر الخليفة والاعتذار عن الولاية اذا ما حاول الخليفة حصر سلطاته . فعندما أراد عثمان بن عفان أن يقصر سلطة عمرو بن العاص على الحرب والصلاة فقط وأن يولى عبد الله بن سعد على الخراج قال عمرو : أنا اذن كماسك البقرة من قرنيها وآخر يحلبها ورفض ما أراد عثمان .

وأما عن عنصر الرقابةالادارية التى تباشرها الحكومة المركزية على الهيئات اللامركزية الاقليمية وعلى أعمالها . فنقول بتوافرها فى عهد عثمان لكن بدرجة مخففة جدا مما نتج عنها عواقب وخيمة . فكتب عثمان الى الأمصار أن يوافيه العمال فى كل موسم ومن يشكوهم . وكتب الى الناس فى الأمصار أن ائتمروا بالمعروف ، وتناهوا عن المنكر ولا يذل المؤمن نفسه ، فانى مع الضعيف على القوى ، ما دام مظلوما ان شاء الله . وجرى الولاة والناس على ذلك الى أن اتخذه أقوام وسيلة لتفريق الأمة .

فقد كثر الدس على الولاة للحط ــ فى بعض الأحيان ــ من شأنهم ، كما كان بعض الولاة يدس الى الخليفةمن يمدحونه عنده . ومع ذلك اكتفى عثمان أمام هذا الخطر الداهم بتحذير الولاة والعامة من خطر الانحراف وترك العمال يباشرون شئونهم الادارية دون التدخل فيها والتحقق من صحة الاتهامات . وقال لهؤلاء العمال : انى والله لخائف أن تكون مصدوقا عليكم وما يعب هذا الا بى .

ومن بين الوسائل التى باشرها عثمان لرقابة عماله أنه كان يستفسر عن عماله من الوفود ، كما كان يبعث العيون للكشف عن أحوال عماله فبعث محمد بن مسلمة الى الكوفة ، وأسامة بن زيد الى البصرة ، وعمار ابن ياسر الى مصر ، وعبد الله بن عمر الى الشام ، ورجع هؤلاء الى مقر الخلافة معلنين أن ما وصل الى الخليفة مجرد اشاعات ليس لها أساس من الصحة .

وقد باشر عثمان سلطته الرقابية على أشخاص وأعمال عماله . واتخذ بعضها أسلوب التوبيخ . فوض عثمان ابن خاله عبد الله بن عامر في توزيع الأموال والكسوات علي قريش والأنصار ، فأرسل الى على

ابن أبى طالب بثلاثة آلاف درهم وكسوة ، فلما جاءته قال : الحمد لله انا نرى تراث محمد يأكله غيرنا • فبلغ ذلك عثمان فقال لابن عامر : قبح الله رأيك أترسل الى على بثلاثة آلاف درهم ؟ قال كرهت أن أغرق ولم أدر رأيك • قال : فاغرق • قال : فبعث اليه بعشرين الف درهم وما يتبعها •

كما اتخذ البعض الآخر من تلك الأساليب صورة العزل • عزل عثمان سعد بن أبى وقاص عن الكوفة لأنه اقترض من عبد الله بن مسعود صاحب بيت المال قرضا • فتقاضاه منه ابن مسعود فلم يقو على رده ، فتناجيا بالقبيح واختلفا ، وتداخلت بينهما العصبية ، فبلغ الخبر عثمان ، فعزل سعدا ، واستدعى الوليد بن عقبة — وكان عاملا على ربيعة بالجزيرة وولاه الكوفة •

فما اقترفه هذان الوليدان من خطأ لم يكن ليبرر ما اتخذه الخليفة حيالهما من مباشرة حقه فى الرقابة والاشراف وانزال العقوبة المناسبة بهما ، فكانت بالقدر المتيقن مع نوع المخالفة لأن عثمان خشى أن يؤدى الخلاف بينهما الى حدوث فتنة وعصبية فى تلك المنطقة الحساسة من الدولة الاسلامية •

خلاصة عصر الخلفاء الراشدين :

ما كانت الادارة اذن — فى معظم الأقاليم — مركزية ، فكان الولاة على أقاليم الدولة الاسلامية يتصرفون بما يحقق المصلحة تحت اشراف ورياسة الخليفة العليا ورضاه ، مستمدين ولايتهم على الأعمال من « ولايته العامة » •

الفصل الثالث

المركزية السياسية واللامركزية الادارية في العهد الأموى

المركزية السياسية في العهد الأموى

١ ـ عهد معاوية بن ابى سفيان :

بعد أن تنازل الحسن بن على عن الخلافة لمعاوية بن أبى سفيان دخل معاوية الكوفة ونال بيعتها ، وأصبح خليفة العراق ، كما كان فى الشام ومصر ، ثم ذهب الى الحجاز ونال بيعتها ووعد بنى هاشم بأنه لن يتعرض لهم وأنه سيصون دمائهم ، وعرف العام الذى تنازل فيه الحسن عن الخلافة الى معاوية بعام الجماعة ، لاجتماع الأمة فيه على خليفة واحد ٠

وكان الواجب الأول على معاوية هو تثبيت سلطان الدولة ، ولكى يحقق ذلك اختار لولاة الأقاليم أناسا على درجة كبيرة من الدهاء والحنكة السياسية ، ومنحهم سلطانا واستقلالا فى مباشرة أمورهم ٠٠

فلم يعد ما يقلق بال معاوية ، بعد أن وطد دعائم ملكه ، فغدا يسوس بلاد الاسلام كلها بسلطانه مباشرة ، بعد أن كان بالأمس يسوس بعضها تحت سلطان أعظم من سلطانه ، فبدأ معاوية يولى اهتماماته شطر المسائل الخارجية ٠ وكان قد هادن الامبراطور قنسطانز وأتباعه من

الجراجمة قبل أن يواجه جيوش علي ، وقبل أن يدفع لهم (أى للجراجمة) اتاوة ليضمن سلامة أراضيه ، ولكن ما أن تم له الأمر واتجه الى مواجهة القوة بالقوة الاسلامية كما نمى أسطوله ، فوصلت جيوشه الى القسطنطينية والى بحر هيجاى (ايجة) والى سواحل بحر الروم ومنها جزيرة صقلية وفتح قبرص وردوس وغيرها من الجزر • كما كان نجاح العرب فى افريقية سببا جعل معاوية يعهد الى عقبة بن نافع بالقيام بانشاء مدينة القيروان بها ، بعد أن أعاد السيطرة على المدن الساحلية مثل طرابلس وفزان ، بل وصل الى بلاد السودان وذلك بفتحه غدامس •

وقد أبقى معاوية على نظام الحكم الذى وضعه عمر ، فنجد أن معاوية قد اتخذ رجالا يشاورهم ، فكان هؤلاء يقومون بعمل الوزراء وان لم يلقبوا بلقب الوزير وكانوا يستطيعون أن يعارضوه ، ولكن معاوية كان لا يدع الزمام يخرج من يده ، وكان يعرف كيف يهذب من يمنحهم شيئا من الحرية •

كما أبقى معاوية على ديوان الجباية أو الخراج ، وديوان العطاء أو الجند ، واستحدث ديوان الخاتم أو التوقيع ، وكان أكبر الدواوين التى أنشأها معاوية وكانت تحوى أوامر الخليفة بعد نسخها وايداعها بهذا الديوان ، ان معاوية أنشأ هذا الديوان فى خلافته لكى يحتاط للمكاتبات المدسوسة التى لا تصدر عنه الى حكام الأقاليم فكانت كل المكاتبات الرسمية ترسل الى ديوان الخاتم لختمها قبل ارسالها الى جهتها •

ويقرر الغالبية من العلماء أن أول من أنشأ ديوان البريد فى الاسلام هو معاوية بن أبى سفيان • لتسرع اليه أخبار البلاد من جميع أطرافها ومتجددات الأحوال ، ونظمه معاوية تنظيما جديدا ، متأثرا فى ذلك بالنظم الرومانية والفارسية التى اختلط بها ، فأقام الخيول على الطرقات لنقل البريد ورتب له الخيل والمحطات مستعينا فى ذلك بما اقتبسه من قوانين الفرس والرومان معا •

ويبدو أن تنظيم معاوية للبريد على تلك الصورة هو الذى جعل البعض يتصور أنه أول من أنشأ البريد فى الاسلام •

وأبقى معاوية النصارى فى دواوين الشام ، وكان سرجون ابن منصور كاتب معاوية وصاحب أمره ومن أكبر مستشاريه نفوذا ، وقد أورثه ابنه يزيدا •

وقد أعاد الخليفة معاوية بن أبى سفيان ضرائب النوروز والمهرجان التى كانت الدهاقنة يدفعونها فى مناسبات الأعياد ، كما كان يتصرف

فى الأموال كما يشاء لا كما يقرره النظام الذى ألفه الناس فى توزيع أموال المسلمين والذى طبقه بدقة الخلفاء الراشدون . كما اعتبر معاوية العطاء وسيلة من وسائل كسب رؤوس القبائل ، واستمالتهم ، واستعمل كذلك القطائع لنفس الغرض ، بالاضافة الى اقتطاعها لأهل بيته وخاصته ، فكان أول من كانت له الصوافى فى الدولة الاسلامية حتى بمكة والمدينة ، كما أعاد تنظيم جباية الخراج والجزية بما يكفل زيادة الموارد ، فبذلك سار معاوية على سياسة مالية خاصة تخالف سياسة الراشدين من قبل ، بل هو بذلك فتح الطريق أمام من جاء بعده من خلفاء بنى أمية للسير بالسياسة المالية فى هذا الاتجاه الخطر .

كان القضاة فى عهد معاوية يحكمون بما يوحيه اليهم اجتهادهم اذ لم تكن المذاهب الأربعة التى تقيد بها القضاة قد ظهرت بعد ، فكان القاضى فى هذا العصر يستنبط الحكم بنفسه من الكتاب والسنة أو الاجماع أو يجتهد فى الحكم اجتهادا . كما أن القضاء لم يكن متأثرا بالسياسة اذ كان القضاة مستقلين فى أحكامهم لا يتأثرون بميول الدولة الحاكمة لكن على الرغم من ذلك كان الخليفة يرقب أحكامهم ويعزل من يشذ منهم عن الطريق السوى .

وكان معاوية يباشر مهام الخلافة من « دمشق » بعد أن اختارها عاصمة للخلافة الأموية .. كما استحدث للخلافة أمورا لم تكن لها من قبل ، فبنى لنفسه قصرا أسماه الخضراء ، واتخذ فيه السرير للجلوس وأحاط نفسه بالحجاب ، وجعل الحراس تمشى بالحراب بين يديه وأوجد الشرطة لحراسته ، وكان يصلى « بالمقصورة » لحمايته أثناء الصلاة .

وعلى ذلك نقول أن اقليم الدولة الاسلامية فى عهد معاوية بن أبى سفيان كانت تخضع لسلطة عامة واحدة ، متمثلة فى الخليفة معاوية باعتباره الرئيس الأعلى لتلك الأقاليم فبالرغم من أنه قد أوجد فى أيدى عماله استقلالا اداريا ، الا أن هؤلاء العمال كانوا خاضعين لسلطان معاوية ، دائبين على تنفيذ أوامره ونواهيه ، كما أن ذلك السلطان الممنوح لهؤلاء العمال كان بغرض توطيد دعائم سلطان الخليفة فأجبروا رعاياهم على لعن على وسبه فى الخطب من على منابر المساجد فى الأقاليم .

وهكذا تجمعت كافة السلطات والسيادة للخليفة معاوية على أقاليم الدولة ، مما يدعونا الى القول بأن تلك الأقاليم تكون فى مجموعها دولة موحدة بسيطة تخضع لسلطة عامة واحدة هى (سلطة معاوية) قائمة على المركزية السياسية .

٢ ـ عهـــد يزيد بن معـــاوية :

بايع معاوية لابنه بالخلافة ، بالرغم من قيام حزب المعارضة الذى أنكر عليه ذلك ـ بعد موته ـ وبذلك انتقل بالخلافة من اسلامية شورية الى ملكية وراثية •

تولى يزيد الخلافة بعد موت أبيه ، فكتب الى الوليد بن عقبة عامله على المدينة أن يأخذ له البيعة من الحسين بن على وعبد الله بن الزبير ، ولكن الحسين رفض مبايعة يزيد وكاتب الحسين الشيعة فلما بلغ كربلاء غدروا به وصاروا مع عبيد الله بن زياد عامل يزيد وعظم حظ يزيد من اللعن والطعن مع أنه لم يأمر بقتــل الحسين ، بل لما سمع بذلك دمعت عينـــاه •

كما امتنع عبد الله بن الزبير فى الحجاز عن بيعة يزيد بن معاوية ووافقه كثير من أهل المدينة وفيهم بعض المهاجرين والأنصار على خلع طاعة يزيد ، وأخرجوا نوابه وأهله من المـدينة ، فأرســل اليهم يزيد مسلم ابن عقبة المرى ، وكان من جبابرة العرب ودهاتهم ، ودخل المدينة بل أبيحت المدينة ثلاثة أيام فى هذه الواقعة التى سميت واقعة الحرة ، بعد المدينة وأمر يزيد قائده مسلم بن عقبة بطل الحرة بالمسيرة الى مكة ، التى اعتصم فيها عبد الله بن الزبير ودعا لنفسه فيها ، ومات مسلم فى الطريق، فتولى قيادة الجيش الحصــين بن نمر السكونى ، وكان يزيد قد أوصى بتوليتــه اذا مات مسلم ، ومات على الاثر يزيد ، فعاد الحصــين هو وأتباعه ورفعوا الحصار عن مكة بعد أن ألحقوا الخسارة الفادحة بالكعبة •

وعلى ذلك نجد أن عهد يزيد كان عهد حروب وانشقاق وتصــدع وتفكك وانقسام وحدة المسلمين السياسية واختلاف آرائهم ، مما يجعلنا لا نسلم بأن هناك حكومة واحدة لها سيادة وسلطان واحد على أقاليم الدولة الاسلامية ، أيضا لا يمكن القول بأن هناك حكومة مركزية (اتحادية) تخضع لرئاستها حكومات أخرى محلية (اقليمية) •

وبناء عليه نستطيع القول : ان أقاليم الدولة الاسلامية كانت لا تقوم على اللامركزية السياسية كما لا تقوم على المركزية السياسية فى ذلك العهد بل الصحيح أن بعض تلك الأقاليم ، مثل مكة والمدينة ، كانت تحت سلطة وسيادة واحدة تتمثل فى الحسين بن على رضى الله عنه ، الذى لم يجرؤ يزيد بن معــاوية على مناوأته ، أما باقى الأقاليم فقد كانت تخضع لسلطان وسيطرة يزيد بن معاوية ثم انتقلت السلطة على مكة والمدينة لابن الزبير

ـ بعد مقتل الحسين ـ الذى بويع له فى مكة ، واتخذ لنفسه لقب أمير المؤمنين ، ولم يكن عامل يزيد يستطيع أن يفعل شيئا ضده ، حتى انه لما أمره يزيد بارسال ابن الزبير مقيدا أرسل عمرو الى ابن الزبير سلسلة من فضة ، واضطر عامل يزيد (عمرو بن سعيد الأشدق) الى ترك مكة ٠ ومات يزيد بن معاوية والدولة الاسلامية مفككة العرى ٠

٣ ـ عهد معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان :
(معـــاوية الثـــانى)

كانت خلافته أياما ، وقد أسقط عند توليته الخلافة ثلث الخراج عن جميع أمصار وأقاليم الدولة الاسلامية ٠ وما أراد أن يدخل فى شئ من مهام الخلافة ، ولم يرض أن يستخلف أحدا ، ولما احتضر قيل له : ألا تستخلف ؟ قال : ما أصبحت من حلاوتها فلم أتحمل مرارتها ؟

لذلك ضاعت سيرة هـذا الخليفة بين أصدقاء الفتنة ، وربما مات مسموما أو مطعونا ٠

٤ ـ عهــد مروان بن الحــكم :

لما مات معاوية الثانى دون أن يعهد بالخلافة لأحد ، قامت الحروب الأهلية بين عرب الشام ، بعدها عقد مؤتمر الجابية الذى بايعوا فيه مروان ابن الحكم بالخلافة ، وانتقل بذلك الملك من الفرع السفيانى الى الفرع المروانى ٠

على أن التمزق فى الدولة الاســلامية كان لا يزال موجودا وكانت أقاليم الدولة الاسلامية خاضعة لخليفتين ، خضع بعضها لسلطة وسيطرة عبد الله بن الزبير بالمدينة والبعض الآخر خضع لسلطان وسلطة مروان ابن الحكم بالشام ٠

وكانت الأقاليم التى تخضع لسيطرة عبد الله بن الزبير تكون فيما بينها وحدة قائمة على المركزية الســياسـية متمثلة فى ذلك الخليفة الذى أعطى له أهلها البيعة ، وكذا الحال بالنسبة لباقى الأقاليم الاسلامية التى تخضع لســيطرة مروان بن الحكم فكانت تشــكل وحدة واحدة قائمة على المركزية السياسية ٠

هذا عن الناحية السياسية ، أما عن الناحية الادارية فنجد أن عمال أى من الخليفتين قد تمتع باستقلال فيما يتعلق بالأمور الادارية لأقاليمهم ٠

٥ ـ عهد عبد الملك بن مروان :

كادت الأمة العربية عقب وفاة مروان بن الحكم تمزقهـا العصبيـة القبلية التى دأب النبى صلى الله عليه وسلم على اخمادها طوال حياتها حتى أشرفت الدولة الأموية على الزوال ، لولا أن أتاح الله لهذه الأمة عبد الملك بن مروان الذى يعتبر بحق المؤسس الثانى للدولة الأموية ، الذى تمكن بعد حروب وجهاد من توحيد الأقاليم والبلاد ٠

لذا كان على عبد الملك أن يسعى لتوطيد دعائم حكمه ، ولا يتأتى ذلك الا بتوحيد الأمة الاسلامية التى أصابها التمزق والانقسام ، فبدأ عبد الملك بالعراق كى يرجعهـا الى سـلطنة الأمويين ٠ بعـد ذلك عاد عبد الملك الى استئناف الفتوحات ،كما أعاد نظام حملات الشواتى والصوائف السنوية ـ بعد أن كانت توقفت منذ وفاة معاوية واشتداد الفتن الداخلية ٠

أما بالنسبة لبلاد المغرب فقد وصل عقبة بن نافع فى حملته الثانية الى بلاد السوس الأدنى ، وبذلك يكون قد فتح جميع بلاد المغرب ٠

كما عمل عبد الملك جاهدا على توحيد الدولة الاسلامية ، فبعد أن استتب له الأمر ـ أقام الدولة من وجوه أخرى على قواعد جديدة فأصبحت ادارتها ذات طابع فنى ومتدرج أكثر مما كانت عليه من قبل وقام بتعريب الدواوين ، كما ضمن عبد الملك ولاء الأمصار والأقاليم بأن جعل امارة كل منها الى أنسبائه ما خلا العراق ، والى جانب العمل على التخلص من العنصر الأجنبى ـ عن طريق تعريبه للدواوين نجد عبد الملك قد اتبع الخطوة بخطوة أخرى هامة ترمى الى تقوية حكمه ، فبدأ عبد الملك بضرب الدنانير ونقشها ، ونهى عن أن يضرب غيرها ٠

يضـاف الى ما تقـدم أن عبـد الملك عمل على حصر أهـل الذمة بالشام ، تمهيدا لتنظيم فرض ضريبة الجزية ، فأمر « بالتعديل » أى بأن يكتب كل شخص اسمه واسم أبيه وأولاده ومملتكاته فى مكان ولادته ، كما أحكم تنظيم البريد ، وبذلك أصبح أداة هامة فى ادارة شئون الدولة وكان من أهمية البريد لديه ، أنه أوصى بحمله اليه فى أى ساعة من ليل أو نهار ، لأن عدم دخوله ساعة قد يفسد أعمال الولاية سنة كاملة ٠ كما نلمس انتظام عمل الدواوين بفروعها المختلفة مثل ديوان الرسائل والخراج والخـاتم ٠

وقد أفرد عبد الملك بن مروان يوما خاصا للنظر فى أحوال المتظلمين وتصفح قصصهم ، لكنه كان اذا وقف منها على مشكل احتاج فيه الى حكم رده الى قاضيه ابن ادريس الأزدى ، فكان ابن ادريس المباشر وعبد الملك

الأمر . وكانت تقرأ عهود القضاة الذين نصبوا حديثا فى المسجد الجامع أولا ، ثم يقصدون دار الأمير فيقرأ أمامه عهد القاضى .

وكان الخليفة عبد الملك يستعين فى ادارة الدولة بمجلس من كبار رجال الدولةوذوى النباهة ليستعين بآرائهم ويشاورهم فى أمور البلاد وكان هؤلاء يقومون بعمل الوزراء ، وان لم يلقبوا بلقب الوزير .

وبناء على ما تقدم : نرى أن الخليفة عبد الملك بن مروان بجانب تركيز السلطة العامة فى يده وتمتعه بالسيادة الكاملة والمطلقة على أهالى أقاليم الدولة الاسلامية كان رضى الله عنه على رأس النظام السياسى والادارى والمالى والحربى والقضائى فيها .

ولهذا فان أقاليم الدولة الاسلامية فى عهده وان تعددت الا أنها كانت تحت السيادة والسلطان الاسلامى متمثلا فى الخليفة عبد الملك بن مروان، فهو الحاكم العام وهو الذى يطبق القانون الاسلامى على تلك الأقاليم وهو الذى يعين القادة والعمال ويقيلهم وهو الذى يعبى الجيوش ويسيرها ويعلن الحرب ويعقد الهدنة .. فكانت بذلك تلك الأقاليم مكونة دولة بسيطة قائمة على المركزية السياسية . ولا يتعارض ذلك واعتبارها (أى الأقاليم) أقساما ادارية (بالمفهوم المعاصر) قائمة على المركزية أو اللامركزية الادارية .

٦ ــ عهد الوليد بن عبد الملك :

جاء عهد الوليد أو قل جاء عهد الظفر الواسع ، بفضل السلام الذى انتشرت ألويته بين ربوع بلاده ، فقد قام الحجاج أمير العراق والمشرق كله بفتح بلاد ما وراء النهر ، حيث نظم خطة الفتوح فى الشرق وقام بتنفيذها قتيبة بن مسلم ، بل مد حدود الدولة العربية فى أواسط آسيا ، وعبر نهر جيحون حتى بلغ كاشفر التى تعتبر من أملاك الصين ، ولولا وفاة الوليد وقيام الخلاف بين سليمان وقتيبة لكان من الممكن أن يتغير تاريخ الاسلام فى الصين . كما نظم محمد بن القاسم الثقفى غزو بلاد السند حتى استطاع أن يمد فتوحه فيها امتدادا لم يتجاوزه أحد من قبله .

ومن الناحية الأخرى وفى نفس الوقت استمرت الفتوح فى بلاد المغرب ، فأكمل موسى بن نصير بمعاونة مولاه طارق بن زياد سلطة المسلمين فى شمالى افريقية والمغرب بعد حسان بن النعمان الغسانى وأصبح موسى فى عمله يتبع الخلافة مباشرة بعد أن كان ضمن عمل مصر منذ خلافة معاوية .

وفى عهد الوليد أيضا فتح طارق بن زيادة شبه جزيرة الأندلس وأخضعها الى دولة الخلافة الاسلامية الى مدى لم تصله قبله أو بعده بحيث جعل الدولة العربية أشبه بهلال ضخم رأسه عند جبل البرتات ، والآخر قــرب الصــين ٠

وطالما أن عصر الوليــد يتميز بالاستقرار لذا نجــده يولى اهتماماته بالمسائل الداخلية لأقاليم الدولة خاصة ما يتعلق منها بالنهضة المعمارية ، فقد بنى الوليد بن عبد الملك مسجد دمشق الذى يضرب المثل بجماله وحسن نظامه كما أعاد الوليد بناء مسجد النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة وعلى مساحة كبيرة ٠

وفى السنة التالية من حــكم الوليد كانت جميع الطرق فى الدولة الاســلامية قد عبــدت وعلى جوانبهــا الشواهد الحجرية ، وكذلك بنيت الاستراحات على طول الطرق جميعها وحفرت الآبار ٠

وحذا الوليد حذو أبيه عبد الملك ، فحول ديوان الخراج فى مصر الى العربية بعد أن كان باليونانية ، ومنع الوليد التحرير باليونانية وجعل العربية اللغة الوحيدة فى الادارة ، وأخذت الوظائف الكبرى من النصارى، وعمل على اقصائهم شيئا بعد شىء عن الجهاز الادارى ٠

وبذلك أصبحت اللغة العربية لغة رسمية فى جميع أجزاء الدولة الاسلامية مما مهد لتعريب ألسنة شعوبها ، بحيث غلب الخط العربى على خطوطها ٠

وكان الوليد بن عبد الملك على قمة الجهاز التنفيذى للبلاد ، فبجانب قيامه بالأعمال التى تتطلبها سياسة المسلمين وتدبير شئونهم — من تجميل مدنهم وتشييد أفخم مســاجدهم ومراعاته للخــدمات الانسانية وتنظيمه خطة الفتوحات العظيمة مثل تلك التى كانت فى أيام عمر بن الخطاب — بجانب كل هذا نجده على قمة سائر عمال الحكومة وأمراء الأقاليم وقادة الجيوش والعاملين على الصدقات وجباة الضرائب ، فالوليد هو الذى كان يعين الولاة الرئيسيين ويقيلهم ، وترك الوظائف الثانوية الخاصة بالحكم والادارة والبعوث للولاة الرئيسيين يعينون فيها من يشاءون ، لأن الحاضر يرى ما لا يراه الغائب ، لكن بشرط أن يخطر دائما بهذه التعيينات ٠

وعلى ذلك فان الخليفة الوليد كان على رأس السلطات العــامة فى الدولة ، وهو الذى ختم الخطبة بعد حض الناس على الطاعة والاتحاد جاء فيها : « أيها الناس عليكم بالطاعة ولزوم الجماعة ، فان الشيطان مع

الفرد ، أيها الناس من أبدى لنا ذات نفسه ضربنا الذى فيه عيناه ، ومن سكت مات بدائه .

ولا يقلل من أهمية ما وصلنا اليه من أن بعض ولاته مثل الحجاج ابن يوسف الثقفى كان يتمتع فى ولايته بسلطان كبير بل وتركه الخليفة الوليد فى منصبه الى آخر حيـــاته ، لأن أمثال هؤلاء كانوا لا يشعرون الا بأنهم عمال من بين عمال الدولة ، وفى مقابل الثقة التى نالوها أدوا واجبات منصبهم باخلاص ودون مبالاة برضاء الرأى العام أو بسخطه .

لهذا نقول ان هذه الدولة بجميع أقاليمها وولاتها فى المشرق والمغرب وبلاد الأندلس كانت خاضعة لسلطة عامة واحدة ممثلة فى الخليفة الوليد ابن عبد الملك مكونة دولة موحدة قائمة على المركزية السياسية .

٧ ـ عهـــد سـليمان بن عبـد الملك :

لما تولى سليمان الخلافة تحول عن دمشق الى الصحراء ، وأخذت له البيعة فى الرملة ، فوجه سياسته الخارجيـــة الى الفتوحات فى آســيا الصغرى وبلاد المشرق حيث عبأ الجيوش ، فجمع جنودا من كل أنحــاء الدولة الاسلامية ، كما جمع أدوات الحرب من كل صنف مثل : أدوات الحصار من المجانيق والنفط وغـير ذلك . وقد سـار على اثر سلفه من حيث ما كان ينويه من توجيه ضربة كبيرة للقسطنطينية بتلك العدة الكبيرة وتلك الأهبـة العظيمة ، كما وجـد سـليمان بن عبـد الملك عامله يزيد ابن المهلب ، الذى ولاه العراق والمشرق ، ففتح البلاد التى لم تفتح من قبل مثل قوهستان ، وجرجان وغيرها .

أما سياسته الداخلية فقد صبغها (سليمان بن عبد الملك) بصبغة كريهة ، اذ نكل بكثير من الولاة والقادة ، ولما لم يستطيع أن ينال من الحجاج نفسه فقد صب جام غضبه على آل الحجاج ، وأصدقائه وعماله وعمال الوليد ، فعزل عثمـان بن حيان المرى عن ولاية المدينة ، وخالد ابن عبد الله القسرى عن ولاية مكة ، وأمر بقتل آل الحجاج وبسط العذاب عليهم .

أما قتيبة بن مسلم الأمير القوى فى خراسان فقد أراد أن يسبق القدر الذى كان يهدده ، واعتمد على ماضيه وما كان فيه من فتح مصر ، فحاول أن يضم اليه جنده فى ثورة على الخليفة الجديد ، لكنه لم يفلح .

وأما محمد بن القاسم الثقفى فاتح بلاد السند فلم يحاول أن يشق عصا الطاعة على الخليفـة ، مع أن جنـد الشام ربما كانوا على استعداد

لتأييده ، فجيء به الى واسط وحبس حينا ، ثم قتل كما انتقم سليمان من موسى بن نصير بأن وضعه فى الحبس وأساء معاملته ، كذلك حرض سليمان على قتل عبد العزيز بن موسى بن نصير فى الأندلس لسخط سليمان على أبيه موسى ، كذلك عزل سليمان عبد الله بن موسى الذى تركه أبوه على المغرب فى نفس العام الذى قتل فيه عبد العزيز وأمر عامله محمد بن يزيد أن يعذبه ويسجنه ثم يقتله وقد كان هذا التصرف الشائن نحو كبار الفاتحين سببا فى أن حرم الدولة من أهم قوادها ، كما عمل على القضاء على عمود فقرى فى السياسة الداخلية ، وهو الاعتماد على رجال مخلصين يضع الخلفاء فيهم ثقتهم مما سيكون لمأثرة فى فقدان الدولة سيطرتها على الولايات التى تحكمها .

وكان سليمان يولى الولاة ويعزلهم ، من ذلك أنه صرف يزيد بن أبى مسلم عن العراق ، قلد الحرب يزيد بن المهلب ، وكان قد قلده الحرب والصلاة والخراج ، فكره يزيد تقلد الخراج ـ لتخريب الحجاج مالية العراق ـ وخاف ان عسف أهله بالمطالبة أن يذموه ، وان قصر فى العسف أن ينقص ما يستخرجه عما استخرجه الحجاج من قبل ، فاستعفى سليمان يزيد بن المهلب من الخراج ، وأشار يزيد على الوليد بصالح بن عبد الرحمن الكاتب ، ففعل سليمان ذلك ، ثم قلد سليمان يزيد خراسان مضافة الى العراق . كما عين أحد الأنصار واليا على المدينة ، وهو أبو بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم الذى كان لجده محمد ضلع كبير فى الثورة على عثمان .

وكانت سياسته المالية تقوم على العسف بالناس ، من ذلك أن سليمان ولى رجلا يقال له أسامة بن زيد الخراج بمصر ، فقدم أسامة بن زيد على سليمان بما اجتمع عنده ، ووافقه على ما احتاج اليه ، وعمل على الرجوع الى عمله .. وقال لسليمان ذات مرة : يا أمير المؤمنين ، انى ما جئتك حتى نهكت الرعية وجهدت ، فان رأيت أن ترفق بها وترفه عنها وتخفف من خراجها ما تقوى به على عمارة بلادها وصلاح معايشها فافعل ، والا فان ذلك يستدرك فى العام المقبل ، فقال له سليمان : هبلتك أمك ، احلب الدر ، فاذا انقطع فاحلب الدم والنجا .

وكان سليمان يجمع حوله الفقهاء والزهاد ويستشيرهم ، مما جعله يسمع لرجاء بن حيوه ـ وهو على فراش الموت ـ ويولى عهده ابن عمه عمر بن عبد العزيز . ومن هؤلاء المستشارين يزيد بن المهلب ، وعمر ابن عبد العزيز الذى كان له كالوزير .

من كل ما تقدم : نرى خضوع أقاليم تلك الدولة الواسعة لسلطة

عامة ممثــلة فى الخليفة سليمان بن عبــد الملك وهذه الأقاليم تكون فى مجموعها دولة واحدة قائمة على المركزية السياسية ٠

٨ ـ عهـــد عمر بن عبـــد العزيز :

لما استخلف عمر بن عبد العزيز سار بالناس سيرة الخلفاء الراشدين حيث قام فى الناس قائلا : « أيها الناس انه لا كتاب بعد القرآن ولا نبى بعد محمد صلى الله عليه وسلم ألا وانى لست بقاض ، ولكنى منفذ ، ولست بمبتدع ، ولكنى متبع ، ولست بخير من أحدكم ولكنى أثقلكم حملا » ٠ بل لقد شبه المسلمون خلافته بخلافة جده عمر بن الخطاب ، فقد جعله عمر بن عبد العزيز مثلا أعلا ٠

كانت غاية حــكمه أن تكون له سياسة مطــابقة لأحــكام الشريعة الاسلامية لا يقصد بها الا ارضاء ربه ، ولما كان هو نفسه فقيها مجتهدا ، فقد كان من السهل عليه أن يراعى ذلك ٠

وكان من سياسة عمر بن عبد العزيز تحاشى حروب الفتح وكان لا يريد الغزو الا أن يكون لوجه الجهاد خالصا ، لا مجرد حملات للبحث عن الغنيمة ، أو للسلب والنهب والرغبــة فى القتل ، كما منع توسيع الحدود فى بلاد ما وراء النهر ٠

على أن ذلك لا يعنى وقف الغزو ، فقد كان عمر بن عبد العزيز يقدر أهمية الجهاد لوقف خطر أعداء الاسلام ، الذين كانوا مشتبكين معه فى كل مكان ، ففى عهده اندفع المسلمون الى ما وراء جبال البرانس ، فقد قاموا بمهاجمة جنوب فرنسا وأقاموا لهم هناك مراكز دفاعية ٠

وفى الواقع لم يكن يهم عمر بن عبد العزيز أن تكون له الفتــوح العظيمة كسابقيه ، لذلك كانت فترة حكمه القصيرة التى امتدت الى سنتين خالية من الغزوات الكبيرة ٠

وقام عمر بن عبد العزيز بتنظيم حركة ملؤها الحماسة فى نشر الدعوة الاسلامية فكتب الى ملوك ما وراء النهر يدعوهم الى الاسلام ، فأرسل بعض الملوك يعلنون اسلامهم ، كما دخل فى هذا الدين كثير من أهالى بلاد ما وراء النهر ، وقيل أن عمر كتب الى ليو الثالث ملك الروم يدعوه الى الدخول فى الاسلام ، وكتب الى ملوك السند يدعوهم أيضا الى الاسلام والطاعة على أن يملكهم ولهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، فأسلم جيشبة ابن ذاهر ملك الهند وبقية الملوك وتسموا بأسماء العرب ٠

وقد حدث تحول فى السياسة الداخلية لعمر بن عبد العزيز له طابع مغاير للتحول الذى كان بين عهد الوليد وعهد سليمان وأكبر منه شأنا بكثير ، فقد شغل عمر أهم المناصب بعمال جدد ، وذلك بعد أن تم له خلع الولاة الظالمين والعمال القساة •

على أن عمر بن عبد العزيز وان كان يولى الولاة ويعزلهم ، الا أنه لم يكن يفعل ذلك الا على سبيل الانصراف عن الجانب الذى ينحاز اليه سلفه وعلى سبيل الايثار لقيس أو للحجاج ، بل لأنه كان يرى أن العمال قبله قد حادوا عن هذا الطريق ، فالوليد بالشام ، والحجاج بالعراق ، ومحمد بن يوسف باليمن ، وعثمان بن حيان بالحجاز ، وقرة بن شريك بمصر ، ويزيد بن أبى مسلم بالمغرب ، فقد امتلأت الأرض بهم جورا • وعلى هذا قرر عمر أن يطهر الادارة ، وأن يقتلع جذور الباطل ، ويرد الحق الى نصابه ، ويعيد العدالة الى مجراها ، ويبنى من هيبة الحق ما هدمه السلف • وقرر أن يختار الولاة الجدد من الأكفاء الأمناء • وكان يدرب هؤلاء على الادارة الحسنة وابعادهم عن العصبية القبلية ، كما كان يتتبع سيرتهم ، ومدى رضاء الناس عنهم ، واذا عزلهم ، لم يكن يستعين بهم بعدها أبدا • وبالرغم من زهده وتقشفه ، الا أنه كان يوسع على عماله فى النفقة ، ولما سئل عن ذلك أجاب : أردت أن أغنيهم عن الخيانة • وكانت سلطاته تتمثل فى اصدار الأوامر لهم ، فكتب الى عامله على مصر (أيوب بن شرحبيل بن أكشوم بن أبرهة بن الصباح) أن خذ من المسلمين من كل أربعين دينارا ، ومن أهل الكتاب من كل عشرين دينارا اذا قبلوها فى كل عـــام •

وصالح عمر بن عبد العزيز أعداء الأمويين مثل العلويين ، فكان بنو أمية يسبون عليا بن أبى طالب فى الخطبة ، فلما ولى عمر بن عبد العزيز أبطل هذا الفعل ، وكتب الى نوابه بابطـاله ، كذلك وصل بنى هاشم وأحسن معاملتهم ، بعد أن أساء سليمان اليهم •

ولم يكن عمر يقاتل الخوارج الا اذا تحركوا لسفك الدماء ، وأرسل اليهم يناظرهم ويقارعهم بالحجة ، لذا توقف نشـاطهم ، فقد استطاع عمر بن عبـد العزيز أن يتمشى مع أصـول الاسلام فى تجريد حركات المعارضة من سلاحها الاسلامى ، بأن أزال أسباب الشكوى التى كان لها ما يبررها ويستجيب الى ما يمكن الاستجابة اليه من مطالب ، فهو قد وجد فى الاسلام أساسا مشتركا بين الجميع يمكن أن تلتقى عنده الحـكومة والقوى المتحفزة الطامحة المعادية لها ، وتمشيا مع هذه الغاية سار على سياسة التفاهم والتصالح • ولم يكن عمله فى ذلك مقصورا على الموالى

وحدهم ، فقد حاول أيضا أن يزيل أسباب التذمر فى الأمصار حيث حاول أن يزيل ما كان فى نفوس أهل العراق من شعور بأنهم تحت حكم رئاسة شامية أجنبية عنهم ، وكان بره يتسع للجميع على السواء • فبذلك استطاع أن يجنح الى المسالمة وسياسة التقريب والمصالحة • ويرى أنها كفيلة بحل المشكلات وجمع الشمل وتوحيد الكلمة ـ لذلك لم تنشب حروب وثورات داخلية فى عهده •

كانت ادارة الأمصار فى الدولة الاسلامية تتلخص فى تنظيم الناحية المالية فيها ، وكان أعظم ما عنى به عمر بن عبد العزيز هو اصلاح هذه الناحية فكانت سياسته المالية تقوم على أن الله لم يبعث محمدا جابيا وانما بعثه داعيا الى الاسلام ، لذلك رأى عمر أن يكون الاصلاح المالى متمشيا مع الشعور الاسلامى بالحق والعدل ومطابقا لروح الشريعة الاسلامية •

فبدأ عمر بن عبد العزيز بنفسه ـ اقتداء بجده عمر بن الخطاب ـ فلما قدم اليه صاحب المراكب مركب الخليفة أبى وقال : ائتونى ببغلتى ولبس الملابس الخشنة الرخيصة ، وجرد نفسه من كل نعيم ، كما جرد زوجته مما عندها من مال وجواهر ووضعها فى صندوق وأودعه فى بيت المال ، كما رد القطائع التى كانت قد وهبت اليه ، وأصدر أوامره لعامله على خراسان برفع الجزية عمن أسلم من الموالى ، وكتب اليه : انظر من صلى قبلك الى القبلة ، فضع عنه الجزية حتى أن الناس هناك سارعوا الى الاســـلام •

كما رفع الجزية عمن أسلم من أهل مصر ، وأمر عامله على مصر أن يضع الجزية عمن أسلم ، وأن يلحق فى الديوان من أسلم من أهل الذمة ويدون أسماءهم فى عشائر من أسلموا على يديه ، كما أمر برفع الجزية عمن مات من أهل الذمة وعدم الزام ورثته بدفعها (بدفعها) ـ كما كان يفعل من قبل بعض الولاة مخالفين تعاليم الاسلام •

وكان عمر بن عبد العزيز يرفق بأهل الذمة ، فقد خفف كثيرا عن أهل « نجران » وكانوا اذ ذاك بنجرانية الكوفة ، فضرب الجزية على رءوسهم لا على أراضيهم ، وأسقط عنهم جزية الميت والمسلم ، فكانت الجزية بعد ذلك مائتى حلة فقط : أى عشر ما كان مفروضا عليهم فى الأصل ، وبأن يدفعوا ثمانية آلاف درهم بدلا من ثمانين ألفا •

وكانت أوامره أن من أسلم من أهل تلك الملل فعليه فى مال الصدقة ولا جزية عليه ، كما أصدر أمرا يقضى برد جميع الأموال التى ابتزت من الرعايا ظلما الى أصحابها ، فأعيدت أراض كثيرة الى أصحابها من أهل الذمة،

بعد أن كانت قد ضمت الى أملاك الدولة الأموية ، فأعيد كثير من الكنائس والديارات الى أصحابها ، واحتفظ لهم بأوقافهم لذلك اعتبره الرهبان المسيحيون صديقا لهم لدرجة أن أحد كتاب النساطرة كان يضيف كلمات التبجيل والتقديس الى اسم الرسول والى أسماء الخلفاء الأول كلما عرض لذكرهم ، ويستنزل رحمة الله على عمر بن عبد العزيز .

وأراد عمر أن يتمسك بنفس النظام الذى أقره عمر بن الخطاب دون تغيير فأمر عبد الحميد بن عبد الرحمن أن يرجع فى السواد الى ما وضعه عليهم عمر بن الخطاب فى أرضهم ورقابهم ، وقد اتبع عمر هذا الأسلوب فى الأقاليم والولايات التى افتتحت منذ فترة طويلة ، وبخاصة فى عهد عمر بن الخطاب . لكن لم يكن المأثور والمعمول به فى جميع الأقاليم التى كانت خاضعة لسلطة الدولة على هذا النحو ، بل كان الأمر يختلف هنا وهناك بحسب اختلاف الظروف التى فيها دخلت القبائل والبلاد أو الأقاليم فى الاسلام أول الأمر ، وبحسب كونها ظروفا طيبة أو غير طيبة ، فقد كتب اليه عامله على غوطة دمشق بأن بعض المسلمين اشتروا أرضا من أرض أهل الذمة ، ويؤدون العشر مما يخرج منها ، أفضل من الخراج الذى كان عليها ، وطلب رأيه فرد عليه عمر بأن تلك الأرض حبسها أول المسلمين على آخرهم ، فليس لأحد أن يملكها دونهم ، وطلب منه أن يمنع ذلك البيع ، وفقا لقراره بمنع بيع الأرض بعد سنة مائة للهجرة .

كما أنه لم يسمح بأن تفقد الدولة الأرض الخراجية عن طريق دخول أهلها فى الاسلام ، وذلك بالمطالبة باسقاط الخراج عنها بناء على ذلك ، فرفض وباصرار شديد تحويل الخراج عن قوم دخلوا فى الاسلام الى العشر ، وأعلن أنه من بقى منهم فى أرضه يدفع ما كان يدفع عنها ، واذا هاجر عنها ترد أرضه الى أهل القرية على أن يؤدوا عنها الخراج ، وكتب بذلك الى عامله على العراق عبد الحميد بن عبد الرحمن .

كما قرر الخراج على المسلمين الذين اشتروا أرضا خراجية ، ورأى أن ترد المزارع لما جعلت له ، فانما جعلت لأرزاق المسلمين عامة ، فانه أمر العامة هو أفضل للنفع وأعظم للبركة . واتخذ عمر نفس الاجراء فى اليمن . كما كتب عمر الى واليه على خراسان بابقاء خراجها فيها لكى تصرف منه على الأعطيات .

كما نجد عمر بن عبد العزيز يتخذ بعض اجراءات أخرى بخلاف ما سبق اتخاذه حيال وظيفة الخراج ، فنرى أن عمر يكتب الى عامله فى اليمن بالغاء وظيفة الخراج والاقتصار على العشر على حسب ما جاء بالشرع،

قائلا بهذه المناسبة : « والله لأن لا تأتيني من اليمن غير حفنة كستم أحب الى من اقرار هذه الوظيفة . وفى عمان: كانت عشور التمر والحب تقسم فى فقراء أهلها ومن سقط اليها من أهل البادية ومن اضافته اليها الحاجة والمسكنة وانقطاع السبيل ، فبيع مرة وحمل ثمنه الى بيت مال البصرة ، فأمر عمر بن عبد العزيز برد الثمن ليصرف فيما كان قد أمر بصرفه .

وجعل عمر بن عبد العزيز خمس الغنائم للأمة الاسلامية ، وليس للخليفة . ومنع الضيافة على أهل المدن . كما ألغى الهدايا خاصة المقدمة للحكومة فى مناسبات الأعياد مثل النوروز والمهرجان والزواج ، وأبطل أجور الضرابين ، وثمن المصاحف ، وأجور الفيوج ، وأجور البيوت ، ودراهم النكاح ، وجوائز الرسل وأجور الجهابذة وأرزاق العمال ثم كتب بذلك كتابا عاما الى جميع عماله .

هذا بالنسبة للمسائل المالية ، أما بالنسبة للمسائل القضائية فكان عمر بن عبد العزيز المرجع الأول فيما أشكل على القضاة من مسائل معروضة عليهم ، بل وكل ما كان يعتبره بمثابة ما نسميه حاليا ــ بقضاء الإستئناف كتب اليه عياض بن عبيد الله ، فى حق شفعة تنازعه جار وشريك ، فكتب اليه عمر بن عبد العزيز ، كتبت الى تزعم أن قضاتكم فى الشفعة أنها للأول فالأول من الجيران . فتقول : قد كنا نسمع أن الشفعة للشريك ليست لأحد سواه وأحق الناس بالبيع بعد الشفيع المشترى . وبذلك يكون عمر قد قرر أن للشريك حقا أعظم مما للجار .

وأصبح منصب القضاة من المناصب الهامة فى عهد عمر ، فكان القاضى أكثر استقلالا وأكبر شأنا ، بل فاق اهتمامه بالقضاء كل اهتمام فقد اشترط خصالا لابد أن تتوافر فى القاضى وهى خمسة خصال : أن يكون عالما ، مستشيرا لأهل العلم ، بعيدا عن الطمع ، منصفا للخصم ، محتملا للأئمة ، وعلى هذا الأساس اتصف قضاته بالتقوى والعدل .

كما أن عمر بن عبد العزيز قد ندب نفسه للنظر فى المظالم وجلس لها فى مركز الخلافة ، وأمر بها فى جميع الولايات ، وكان عمر يكتفى بأقل الأدلة فى رده للمظالم ، لأنه يعلم مدى ظلم العمال السابقين للرعية ، وذكر أنه ماض فى رده المظالم حتى آخر رمق فى حياته ، فكان عمر يدعو بشمعة لينظر فى المظالم ولو ليلا .

ونظم عمر بن عبد العزيز السجون لأول مرة ، فأوجد لها الديوان وفصل بين حبس أهل الجرائم ، ومن حبس فى دين . وقد أمر ألا يقيد أحد فى المحابس وكتب للمسجونين من أى لون برزق الصيف والشتاء

شهرا شهرا ، وبكسوة فى الصيف وكسوة فى الشتاء ، وسمح للمسلمين منهم بأن يؤدوا فروض الدين ، وكان عمر بن عبد العزيز اذا أراد أن يعاقب رجلا حبسه ثلاثة أيام ثم عاقبه ، كراهة أن يعجل فى أول غضبة ٠

ومن اصلاحات عمر فى البريد أنه لم يجعله قاصرا على حمل الأخبار الرسمية اليه فقط من العمال والموظفين كما كان من قبل ، وانما أصبح لخدمة الناس جميعا ، فقد أمر أن يتسلم عامل البريد كل الرسائل التى تعطى اليه لتوصيلها الى ذويها ٠

عاد عمر بن عبد العزيز الى مبدأ الشورى فأشرك الناس جميعا فيها ، فجعل موسم الحج من كل عام مؤتمرا عاما ، يعرض فيه العمال والقضاة أعمالهم ويسأل الناس عنهم ، ليثبت من يرى تثبيته ويعزل من يرى عزله ، كما سمح لمن لديه مظلمة أن يقابله فى أى وقت شاء دون اذن ٠ حيث لا يوجد حاجب على باب عمر بن عبد العزيز ٠

مما تقدم : يتبين أنه كان لعمر بن عبد العزيز الهيمنة الكاملة على جميع الناس فى أقاليم الدولة الاسلامية ، فأمن المقيمين بها بأمانة سواء أكانوا مسلمين أم يعتنقون دينا غير دين الاسلام ، حيث لا توجد سوى سلطة عامة على تلك الأقاليم ممثلة فى الخليفة عمر ، فكان الحاكم العام الذى يطبق القانون الاسلامى ويعين ممثليه ويقيلهم ، وهو الذى يتولى العلائق بين المسلمين وغيرهم ، فكانت جميع أقاليم الدولة الاسلامية مكونة دولة موحدة قائمة على المركزية السياسية ٠

٩ ــ عهـــد يزيد بن عبد الملك بن مروان :

عمد يزيد بن عبد الملك الى تحطيم كل ما صنعه عمر بن عبد العزيز فيما لم يوافق هواه عطله وألغاه ، ولم يخف شناعة عاجلة ولا اثما آجلا ، كما لعبت مغنيتان هما : سلامة القس وحبابة ، دورا كبيرا فى بلاطه ، وكان من يريد شيئا يلجأ اليهما ٠

فكانت سياسته تقوم على بث روح العصبية بين اليمانية والمضرية مما جعلها تنخر فى عظام الخلافة الأموية الى أن قضت عليها ، فقد أدى الصراع مع آل المهلب الى نشوب الصراع بين اليمنية والمضرية ٠ اذ وقفت المضرية موقف المناصر لوالى العراق ، مما دفع اليمنية الى مؤازرة ابن المهلب٠ كماجمع يزيد بن عبد الملك مكة والمدينة الى عبد الرحمن ابن الضحاك زعيم القيسية ، والذى لعب دورا كبيرا فى موقعة حرج راهط ، كما ظهرت

سياسة عدم التوازن بين القبائل فى الغرب الاسلامى ، عندما عين بشر ابن صفوان ـ وهو من أشد المتعصبين للقيسية المضرية ـ واليا على افريقية الذى ما لبث أن عزل السمح بن مالك الخولانى عن الأندلس وولى عليها عنبسة بن سحيم الكلبى مما زاد من التعصب للمضرية القيسية ٠

وبذلك أصبح القيسيون يحتلون المناصب الادارية العليا فى الدولة ولم يعد أمام اليمنية من مفر الا النضال من أجل استعادة مراكزهم فى الحكم ٠ وقد أثبت الخليفة أنه لم يكن رجلا سياسيا يدرك مصالح الدولة ٠

كما حاد يزيد عن اصلاحات عمر بن عبد العزيز الادارية ، فقد عزل عمال عمر عن أقاليم الدولة وولى آخرين ، وكتب الى عمال عمر عن أقاليم الدولة وولى آخرين ، وكتب الى عمال عمر كتابا صريحا يقول فيه : « أما بعد : فان عمر كان مغرورا غررتموه أنتم وأصحابكم ، وقد رأيت كتبكم اليه فى انكسار الخراج والضريبة ، فاذا أتاكم كتابى هذا ، فدعوا ما كنتم تعرفون من عهده ، وأعيدوا الناس الى طبقتهم الأولى ، أخصبوا أم أجدبوا ، أحبوا أم كرهوا ، حيوا أم ماتوا ٠٠ والسلام » ٠ فلم يعد يهتم بأحوال دولته ، وانما تركها للولاة أو لجواريه ، حتى أن حبابة كانت تولى وتعزل العمال بغير أمر يزيد ٠

ولم تلاق السياسة الخارجية أية اهتمام من الخليفة يزيد فكادت الحملات أن تقف اللهم الا ما سمعناه عن غزو عمر بن هبيرة وعباس بن الوليد (فى سنة ١٠٢ هـ) ٠ وكل ما يمكن أن يحمد له هو استطاعة قادته أن يبقوا على أملاك الدولة الاسلامية ووقف خطر الأعداء الطامعين فيها ٠

كما لم تلق سياسته المالية رضاء لدى الناس مثل فرضه الخراج على الأراضى ، من جديد ، بعد أن ألغاه أسلافه فى كثير من الأقاليم والولايات ٠ كما أعاد كسور الخراج ، التى كان قد أسقطها عمر بن عبد العزيز عن أهل الخراج ٠

وفى الأقاليم : رجع العمال الى سياستهم الأولى فى الاساءة الى الموالى والاستبداد بالأهالى معتمدين فى ذلك على القوة وحدها والقدوة بالخليفة يزيد كما استأنف أسامة بن يزيد الشدة مع أهل مصر ، فهاجم الأديرة وقبض على عدد من الرهبان بغير اثم فضربت أعناق بعضهم وضرب باقيهم حتى ماتوا تحت الضرب ٠ كما أخذ يزيد بن عبد الملك المسيحيين فى مصر بالشدة فأعاد نظام الخراج الذى كان عمر بن عبد العزيز قد رفعه عن

الكنائس والأساقفة ، حتى كرهه المسيحيون ، وقالوا عنه أنه سلك طريق الشيطان ، وحاد عن طريق الله •

بل صدرت عن يزيد تصرفات أخذها عليه المؤرخون ، عندما سب على على المنابر ، وأرجع الأوضاع الى ما كانت عليه قبل سلفه ، كما أدخل السجن قوما كانت قلوبهم سكنت واطمأنت فى عهد عمر بن عبد العزيز ، أدخلهم السجن عشرين شهرا ، ثم دس لهم السم فماتوا جميعا ، وقطع ذراع السارق وليس يده ، وهدم أسوار الكنائس ، مما جر اليه احتقار أهل عصره له على حد قوله •

ومع ذلك يمكن القول أن الدولة الاسلامية فى الجملة أثنـاء فترة حكمه قوية متماسكة ، ولهذا فان أقاليم هذه الدولة كانت تشكل أقساما ادارية داخل دولة موحدة قائمة على المركزية السياسية •

١٠ ـ عهـــد هشـــام بن عبـــد الملك :

كان هشام دقيق النظر •• متيقظا فى حكمه ، سائسا لرعيته ، لم يغضب أهـل التقى ، وكان مسلما حسن الاسلام ، كما يعتبر من طراز السلف الأولين ، وكان فى حكمه يسعى الى أن يجعل نفسه فوق الأحزاب وان لم يصل فى سياسته الى مثالية عمر بن عبد العزيز • ولصفاته هذه وصفه الخليفة المنصور العباسى بأنه : رجل بنى أمية بحق » •

بدأ سياسته الداخلية بكسر شوكة القيسين الذين كانت قد أخذتهم العزة بالاثم فى المشرق ، فعزل عمر بن هبيرة وعين مكانه خالد بن عبد الله القسرى ، وقد استطاع خالد أن يهدىء من حدة نزاع القبائل فترة طويلة (١٥ عاما) ويقضى على فتن الخوارج ، وكان يشعر بأنه خادم بنى أمية ، لا رئيس حـزب ، لذا لم يكن الخليفة هشـام يرتاب فيــه من الناحية السياسية •

لكن فجأة تغير له هشام وعزله ، وسير مكانه يوسف بن عمر الثقفى (ابن عم الحجاج) الذى خرجت فى عهده ثورة يزيد بن على بن الحسين ، التى كانت فاتحة سلسلة طويلة من الحركات الشيعية والتى أدت آخر الأمر الى سقوط الأمويين ، غير أن زيد قتل وأتباعه • فأرسل هشام نصر ابن سيار ـ بعد استشارة خلصائه ـ فهدأ من حدة عصبية مضر واليمامة فى خراسان •

ثم جمع مكة والمدينة والطائف فى ولاية واحدة جعلها لمحمد بن هشام ابن اسماعيل المخزومى (فى سنة ١٠٦ هـ) الذى بقى واليا عليها حتى مات هشام • ثم بعث على اليمن يوسف بن عمر الثقفى ، وبقى واليا عليها

حتى نقله هشام الى ولاية العراق (فى سنة ١٢٠ هـ) كما ولى هشام على خراسان الجنيد بن عبد الرحمن ، بعد عزله لأسد بن عبد الله عنها لتعصبه • كما اختار لولاية مصر عبيد الله بن الحجاب فجمع له ادارة المغرب كله لما امتاز به من مهارةادارية •

فكان هشام على رأس الجهاز التنفيذى للأقاليم فهو الذى يعين ويعزل الولاة والعمال ، وكان يختار الأكفاء من العمال كما كان هشام يشترط فى الوالى أن يكون عربيا غير متعصب • وكان كل همه من عزل وتعيين هؤلاء تثبيت السيادة العربية وتدعيمها فى أواسط آسيا وفى أفريقيا والأندلس وضبط الأمور فيها •

وفى مصر ثار القبط لسوء معاملة العمال الأمويين لهم ، ولكن الخليفة هشام أرسل لهم حنظلة بن صفوان الذى تمكن من القضاء على تلك الثورة •

ثم قامت ثورة عارمة من البربر فى بلاد المغرب ، انتصرت على جيوش هشام ، ولكن استطاعت جيوش هشام بقيادة حنظلة بن صفوان الكلبى الذى استطاع – فى النهاية – اخضاع المغرب للخلافة ، وقصم ظهر الخوارج الصفراوية • وحدث اضطراب شديد فى الأندلس بين عربها وبربرها ، الى أن أرسل اليهم هشام عاملا هو أبو الخطار حسام بن ضرار الكلبى ، فجمع شملهم •

وعندما تفاقم الخطر الخارجى فى عهد هشام وتعددت جبهاته ، لكن الخليفة لم يكن يرهب الحروب ، واجهها وبكل الوسائل ، وجهز جيوشا كبيرة ، ولم يدخر فى ذلك الأموال وكان دائما مشغولا بالمشروعات الحربية فى أكثر البقاع تباعدا ، لذا فقد حافظ هشام على الفتوحات السابقة ، بل فتحت (حنجرة) على يد البطل الشجاع المشهور ، كما فتحت قيصرية الروم بالسيف ، وفتحت خرشنة فى ناحية ملطية •

وكان هشام يشرف على العلاقات الدولية ويكاتب رؤساء الدول الأخر وتذكر التواريخ الصينية أن هشام بن عبد الملك أرسل سفيرا يدعى سليمان الى الامبراطور « هزوان تسنج » واكتسبت هذه العلاقات السياسية التى قامت بين الدولتين العربية والصينية أهمية جديدة فى أواخر عهد هذا الامبراطور الذى طرده أحد الغاصبين من عرشه ، فتنحى عنه لابنه سوتسنج ، فطلب هذا الأخير النجدة من الخليفة العباسى أبى جعفر المنصور ، فأرسل اليه قوة من الجيوش العربية التى ساعدت على استرداد ملكه ، ولم ترجع هذه القوة العربية الى بلادها بل أقامت هناك وتزوجت من أهلها واستقرت فى الصين •

كان هشام بن عبد الملك على رأس الأنظمة المالية فى البلاد ، فقد قضى هشام على فساد كان موجودا ، وهو أن أعطيات المقاتلة كانت تمنح لقوم من الأشراف أشبه شيء بالاستغلال من غير عمل ، فصار لا يأخذ أحد عطاء فى أيامه حتى من أمراء الأمويين ، الا اذا قام بالغزو بنفسه أو أناب أحدا عنه . وكان اذا أراد أن يقسم المال بين الناس دعا بأربعين رجلا يشهدون أمام الناس أن المال قد أخذ من حقـه ، وأعطى كل ذى حق حقـه ، ففى عهده رغبت الدولة فى تقدير الخراج على أساس دقيق .

ففى خراسان رفعت الجزية عن المسلمين (ثلاثين ألف مسلم) وفرضت على رجال من المشركين لم تكن تؤخذ منهم ، كما نظم نصر بن سيار — والى الخليفة هشام على خراسان — أمر الخراج : فصنفه ووضعه مواضعه .

وفى العراق قيل بأن « خالد بن عبـد الله القسرى » رغم اهتمامه بالمصالح الاقتصادية الا أنه وزع على أنصاره أموالا كثيرة فكان هذا من الأسباب التى أغضبت هشام على خالد بن عبد الله القسرى ، وأدت الى عـزله .

وفى مصر قام عبيـد الله بن الحجاب بمسـح أرض مصر ، عامرها وغامرها مما يركبه النيل ، وقدر الوظائف من جديد على وحدات المساحة فتسبب ذلك فى اضطراب الأمور فى البلاد ، فكتب هشام له بأن يجرى القصارى على عوايد الناس وما بأيدى الأقباط من العهد . لذلك لما تولى الوليد بن رفاعة (١٠٩) مصر حاول النظر فى تعديل خراج مصر ، فقام باحصاء عدد سكان مصر ، فخرج ليحصى عدد أهلها وينظر فى تعـديل الخراج عليهم ، فأقام فى ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ، ومعه جماعة من الكتاب والأعوان ، وثلاثة أشهر بالوجه البحرى .

كما اهتم هشـام بن عبـد الملك بدواوين الدولة ، حيث اتسـعت أعمالها اتساعا كبيرا . كما أمر هشام بتعريب الحسابات ، كما توسع فى أعمال ديوان البريد ، فبالاضافة الى استخدامه فى نقل الرسائل والمكاتبات استخدمته الدولة فى أغراض أخـرى ، منها أنه أصـبح يشكل عصب الاتصال بين الولايات ومركز الخلافة وغيرها .

كان هشام بن عبد الملك على رأس السلطة القضائية فى الدولة فلم يكن من سلطة الولاة على أقاليم الدولة الاسلامية تعيين أو عزل القضاة الا بناء على أمره .

ومما تقدم : نستطيع القول بأن هشـام كان على رأس السلطات العامة فى الدولة الاسلامية وصاحب السيادة والسلطان بها ، فبقيت الدولة فى عهده قوية متماسكة ، وحافظ هشام على ذلك . فكانت أقاليم الدولة الاسلامية لا تشكل سوى أقسام ادارية داخـل دولة موحدة قائمـة على المركزية السياسية .

اللامركزية الادارية فى العصر الأموى

يصعب على الباحث كثيرا أن يتحدث فى موضوع اللامركزية الادارية فى الدولة الاسلامية لأن الفقهاء المسلمين لم يهتموا بالمصطلحات الحديثة من مركزية ولامركزية ، ولكن اقتصر اهتمامهم فقط بمعالجة الوقائع وبيان أحكامها الشرعية .

ومن ثم يتبادر سؤال .. هل توافرت أركان اللامركزية الادارية – بالمفهوم المعاصر – فى العصر الأموى ؟ أو لا ؟ واذا أردنا أن نصل الى جـــواب قاطع عن هــذا السؤال ، وجب علينــا أن نعرف ما هى عناصر اللامركزية الادارية ، ثم نطبق هــذه العناصر على تلك الوقائع – بعــد استعراضها – ثم نستخلص من جوانبها ما اذا كانت تمثل تطبيقا لعناصر اللامركزية الادارية أم لا ؟

ونتساءل هل توافرت تلك العناصر فى هذا العصر أم لا ؟

اهتم ولاة عبد الملك بالأعباء الأخرى التى يمارسها ولاة الأقاليم فى العصر الحديث . مثل تحسين حالة البلاد بصفة عامة واستصلاح الأراضى البور ، وتجفيف المستنقعات ، وحفر القنوات وتشييد الطرق والجسور وغير ذلك .

فنجد الحجاج بن يوسف الثقفى قد قام باصلاح السواد وهى أرض بالعراق بسبب ما أصابها من قسوة فتن الخوارج وغيرها ، فكان يستخدم العلوج (وهم الفلاحون غير العرب) فى اصلاحها ، كما أعاد توزيع أراضى

السواد بسبب حرق الناس الديوان بالكوفة ، كما شيد الحجاج قناتي النيل والزاب ، حيث ربط الأولى منها الفرات ودجلة · وأتم الحجاج كذلك قناة سعد بحفر جزء من الجبل ، كما شيد عدة سدود · كما بنى الحجاج مدينة واسطة وبنى مسجدها وقصرها وقبة الخضراء بها ·

في خلافة الوليد بن عبد الملك تابع الحجاج العناية بالحاجيات المحلية فوجه اهتمامه الى استصلاح الأراضي والى تعهد الأنهار التي تتوقف عليها خصوبة أرض السيح الكبرى التي تغمرها المياه في الحوض الأدنى لدجلة والفرات · كما منع أهل السواد في العراق من ذبح البقر لكي تكثر الحراسة والزراعة · وجلب الجاموس الهندى الى اقليم المستنقعات ، ومنها أدخله الى جليقة · ولشدة اهتمامه بتلك المصالح المحلية طلب الحجاج ثلاثة آلاف درهم لاعادة بناء السدود ، فاستكثر الوليد ذلك · مما اضطره أن يعهد بذلك المشروع لأخيه مسلمة وعلى نفقته الخاصة ، وحصل مسلمة من ذلك على ربح عظيم ·

ومن هذا يتبين أن أسلوب توزيع موارد الولايات أسلوب لامركزى أى أسلوب الاكتفاء الذاتى ، وعندما طلب الحجاج الاعانة من بيت المال المركزى رفض الخليفة اعانته · وفى ذلك لتأكيد لاستقلال الأقاليم اداريا وهو ما يطلق عليه المعاصرون « لامركزية الانفاق » ·

كذلك توسع عمر بن عبد العزيز فى الاهتمام بالمصالح المحلية للاقليم ، منذ كان وليا على الحجاز في خلافة الوليد بن عبد الملك فقام بهدم الضريح النبوى واعادة بنائه على نحو أوسع وأروع · فلما قام الخليفة الوليد بأداء فريضة الحج (عام ٩١ هـ ــ ٧١٠ م) ، دخله وأعجب به وأخلى الناس منه لفترة ليتمتع ببهائه ·

وعندما تولى الخلافة الوليد أشرف على تلك الاختصاصات وشجع ولاته فى الأقاليم على مراعاة تلك المصالح · فقال لأحد عماله : « والله ليسعدنى أن أرى كل انسان مسلما حتى تفلح أنت وأنا الأرض بأيدينا ، ونكسب قوتنا » · كما عمر الخليفة عمر بن عبد العزيز هذه المصالح ، فأمر بتشييد الاستراحات واستنباط الآبار فى البلاد التى فتحت حديثا فى الشرق · وكذلك أمر ولاته فى خراسان وسمرقند ببناء الاستراحات على طول الطرق جميعها ، واطعام أبناء السبيل ، ومعالجة المرضى منهم وأن يدفعوا لهم الأجور وغير ذلك ، اذا لم يكن لديهم مال ، حتى يصلوا قصدهم ·

كما صمم عمر بن عبد العزيز على أن يقسم موارد عمان على أهلها ، ولما علم من عاملها أن العامل قبله قد باع طعام هذه الولاية وثمرها وأرسل

ثمنه الى عامله على البصرة طلب منه أن يرد الى عمرو بن عبد الله عامله على البصرة الثمن لينفقه على فقراء عمان وضيوفها وأصحاب الحاجة بها . كما أمر عمر بن عبد العزيز بابقاء خراج ثغر خراسان فيها كما تصرف منه الأعطيات ، وكتب الى واليه على خراسان قائلا : « استوعب الخراج وأحرزه فى غير ظلم فان يك كفافا لأعطياتهم » . كما أمر أن تسد الشام حاجة العراق فى رد المظالم التى لم يمكن ردها .

وفى عهد يزيد بن عبد الملك قام الوالى على العراق عبد الله بن عمر ابن عبد العزيز بحفر نهر سمي « بنهر عمر » استغرق خراج العراق كله .

وقال يزيد فى خطبة له ما معناه : « أيها الناس لا أنقل مالا من بلد الى بلد حتى أسد ثغرة وخصاصة أهله بما يغنيهم ، فما تبقى منه تكون الى البلد الآخر الذى يليه .

كذلك اهتم هشام بن عبد الملك بالمصالح المحلية لأقاليم الدولة الاسلامية فتضمنت أوامره وتعليماته لعماله على الأقاليم المختلفة الاهتمام بتلك المصالح فاهتم ولاته بها .

العنصر الثانى ـ الاستقلال الادارى :

تم اختيار الولاة الأمويين على أساس من الثقة والترابط القوى ، عن طريق القرابة والمصلحة المشتركة . لذلك درجت السياسة الأموية منذ بدايتها على ترك الحرية الكاملة للعامل يتصرف كيفما يشاء ما دام يبغى تأكيد سلطان الخليفة ، فله أن يسلك من أجل ذلك كل سبيل . له أن يحكم « بالدهاء والسياسة ويؤيد سلطانه ببذل الأموال » وقد نجم عن هذه الحرية أن تمتع ولاة ذلك العصر بالنيابة العامة عن الخليفة أو بما عبر عنه الفقهاء المسلمون بامارة الاستكفاء واصطلح عليه المعاصرون بالاستقلال الادارى أو اللامركزية الادارية .

وقد يتحقق هذا الاستقلال عن طريق السلطات المخولة لولاة وأمراء بنى أمية ، منها تمتع الوالى بحق تعيين نوابه وسائر الموظفين على الأقاليم التابعة له اداريا . ومنها تمتع الوالى ـ بالاضافة الى ما تقدم ـ بالحق فى مراقبة هؤلاء النواب والموظفين والعلم بأخبارهم ومحاسبتهم . وقد يتحقق هذا الاستقلال عن طريق مراعاة رأى أهل الاقليم ، وهو ما يسمى « بالادارة المحلية » فكان لا يعين الخليفة عاملا على اقليم من غير رضا أهله وقبولهم ، وأحيانا كان بقاء العامل فى منصبه رهنا بقبول أهل الاقليم أيضا ، بل

وكان يتم اختيار العامل على الاقليم من بين أهالى هذا الاقليم • وقد يتحقق الاستقلال بأمور أخرى سنشير اليها •

أولا ـ سلطة الوالى فى تعيين نوابه وسائر الموظفين على الأقاليم التابعة له اداريا :

فعندما أسند ولاية العراق كلها (وما وراءها) الى زيادة بن أبيه قسم خراسان الى أربع مقاطعات ، وعين على كل منها عاملا •

كما استعان زياد بن أبيه بعدد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم منهم عمران بن حصين الخزاعى الذى ولاه قضاء البصرة ، وولى الحكم ابن عمر الغفارى خراسان ومعه آخر على جباية الخراج واستخلف على البصرة سمرة بن جندب •

وكان يقول للعامل اذا ولاه « خذ عهدك وسر الى عملك ، واعلم أنك مصروف رأس سننك ، وأنت تصير الى أربع خلال فاختر لنفسك : اذا وجدناك أمينا ضعيفا استبدلنا بقوتك لضعفك ، وسلمنا من موتنا أمانتك وان وجدناك خائنا قويا استهنا بقوتك ، وأحسنا على خيانتك أدبك فأوجعنا ظهرك ، وأثقلنا غرمك ، وان جمعت علينا المجرمين جمعنا عليك المضرتين وان وجدناك أمينا قويا زدناك فى عملك ، ورفعنا لك ذكرك ، وأكثرنا مالك ، وأوطأنا عقبك » •

وفى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان استقل الحجاج بأمر العراق وكان يتمتع بسلطات تعيين نوابه وسائر الموظفين على الأقاليم التابعة له اداريا • كما كان له حق اقالتهم ، فقد وسع عبد الملك سلطات الحجاج وأطلق يده وغيره من الولاة فى الادارة ، فولى الحجاج بن يوسف الثقفى عبيد الله بن أبى بكرة سجستان وأمره بغزو (رتبيل) ، وولى عبد الرحمن ابن الأشعب أميرا على الجيش الذى حارب فى سجستان ومن قبل كان على الجيش الذى حارب فى الخوارج ، وولى كذلك سعيد بن جبير على القضاة • وولى غيره الامامة فى المساجد •

وكما كانت للحجاج سلطة تعيين الولاة (النانويين) كانت له أيضا سلطة مراقبتهم والعلم بأخبارهم ومحاسبتهم ، بل وله الحق فى عزلهم ، فعزل الحجاج يزيد بن المهلب •

ومما يؤكد مبدأ تمتع والى هذا العصر بسلطة تعيين نوابه وسائر الموظفين على الأقاليم التابعة له ، بل وعزلهم ، أنه بعد أن قتل عبد العزيز بن

موسى أقام الجند قائدهم أبا أيوب حبيب الفهرى ، ابن أخت موسى بن نصير واليا على الأندلس ، فأخذ يطوف البلاد وينشر العدل فى أرجائها ، غير أن مدة ولايته لم تطل ، فقد عزل لعـــدم موافقة والى افريقية عـلى تعيينه ، وكان لهذا الوالى حق تعيين الأمراء على بلاد الأندلس ، فخلفـه الحر بن عبد الرحمن الثقفى (٩٧ هـ) وبقى فى ولايته سنتين وثمانيـة أشهر ٠

وقد تمتع ولاة الوليد بن عبد الملك بسلطة تعيين نـــوابهم وسائر الموظفين التابعين لهم ، كما كان لهم الحق فى مراقبتهم والعلم بأخبارهـم ومحاسبتهم ، فولى موسى بن نصير أبناءه قيادة الفتوح ، ووجه مروان ابنه الى السوس الأقصى كما استخلف ابنه عبد الله على افريقية وطنجـــة والسوس ٠ ولما خرج موسى بن نصير من الأندلس وافدا الى الوليد بـن عبد الملك استخلف عبد العزيز بن موسى عليها ٠ كما وجه مولاه طارق بن زياد للأندلس ٠

ووجه الحجاج بن يوسف الثقفى قتيبة بن مسلم البـاهلى لغـــزو بلاد ما وراء النهر ، ومحمد بن يوسف الثقى الى بلاد السند ، فكان محمد ابن القاسم الثقفى يقدم تقريرا عن سير الغزو للحجاج كل ثلاثة أيام ، وليستطلع رأى الحجاج فيما يعمل به ، فلما لم يستطع قتيبة فتح بخارى طلب منه الحجاج أن يصورها له ، فبعث اليه بصورتها ، فكتب اليه ائتها من مكان كذا وكذا ، ففتحها ٠

وبالاضافة الى تمتع هؤلاء الولاة بسلطة تعيين العمال التابعين لهـم اداريا ومحاسبتهم ، كان الخلفاء يحترمون هذه السلطات المخـــولة لهم ، فعند عزل مسلمة بن عبد الملك (والى الخليفة عمر بن عبد العزيز) للعريان ابن هيثم (أحد عمال مسلمة) عن شرطة الكوفة ٠ كتب اليه عمـــر بن عبد العزيز يقول له : « أنا شفيعه وأحب أن تجعل له من قلبك نصيبا ولا تخرجه من حسن رأيك فتضيع ما أودعته » ٠

عزل معاوية بن أبى سفيان عبيد الله بن زيادة عامله على العراق ٠ وقال معاوية له ولقوم من أهل العراق : « انهضوا فقد عزلته عنكم واطلبوا واليا ترضونه » ٠

وفى خلافة يزيد بن معاوية كتب الى أهل العراق يعلمهم أسبـــاب ثورته وقتله الوليد بن يزيد وأنه ولاهم خيارهم وطلب اليهم أن يبايعـــوا منصور بن جمهور ٠ ثم عزله وولى مكانه عبد الله بن عمر بن عبد العزيز رغبة منه أن يأتلف به العراقيون لميلهم الى أبيه وتقديرهم اياه ٠

وقد راعى هذا المبدأ عمر بن عبد العزيز فى خلافته ، فلما قتل عبد العزيز بن موسى فى جبهة الأندلس (٩٧ هـ ـ ٧١٥ م) ولى العرب عليهم أيوب بن حبيب اللخمى أحد أقرباء موسى ٠

كما استشار عمر بن عبد العزيز أصحابه فيمن يوليه على مصر قائلا : « دلونى على رجل من أهل مصر له شرف وصلاح أوليه صلاتها فقيل له : بها رجلان معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن حديج ، وأيوب ابن شرحبيل ٠ قال : أى الرجلين أقصد ٠ قالوا : أيوب قال : فهذا أريد ٠ فكتب الى أيوب بن شرحبيل بولايته وأمر البريد أن يكتم ذلك مؤقتا » ٠

ويعلق الدكتور فرناس عبد الباسط البنا على هذه الواقعة الأخيرة بقوله : فهذه درجة متقدمة من الحكم المحلى حيث يختار رئيس الدولة عامله من أهالى الاقليم ٠ والمتبع فى النظم الادارية المعاصرة عدم اشتراط ذلك ، بل يعتبر العامل من أعضاء الحكومة المركزية ، والغالب أن يرأس المجلس المحلى لادارة الاقليم المكون من ممثلى الاقليم ، فهنا قد عين الخليفة أحد أهالى الاقليم عاملا وبالتالى فان معاونيه وعماله سيختارهم من أهالى هذا الاقليم ، وهذا يتفق بالطبع مع رأينا ، ان هذه درجة متقدمة من الادارة المحلية لم تصل اليها أغلب النظم الادارية المعاصرة ٠

وهو رأى حسن ٠ وأضيف بأنه اذا ما راعينا ظروف الزمان والبيئة وقت اتباع ذلك الأسلوب لوضح لنا على الفور بأنه أسلوب متقدم ، وقد طبق هذا الأسلوب فى مصر ـ فى الوقت الحاضر ـ على نظام المحافظين ، بل وحاولنا تعميمه على أساس اختيار المحافظ من بين أبناء المحافظة ، الا أنه قد تبين أن تعميم مثل هذا الأسلوب قد أوجد حرجا لدى بعض المحافظين خاصة فى المناطق والأقاليم التى تلعب فيها العصبيات والروابط العائلية دورا كبيرا ومؤثرا ، فكان من نتيجته اعاقة العمل ٠

نجد أن ابن هبيرة ـ والى الخليفة يزيد بن عبد الملك ـ قد قال لعامله على خراسان مسلم بن سعيد : « وعليك بالعمال العذر » ولما سأله العامل الجديد عنهم قال له : « مر أهل كل بلد أن يختاروا لأنفسهم ، فاذا اختاروا رجلا فوله ، فان كان خيرا كان لك ، وان كان شرا كان لهم دونك وكنت معذورا » ٠

ومن تلك الوقائع أيضا : لما قتل أهل افريقية واليهم يزيد بن أبى مسلم لما فعله بهم ، وأعادوا محمدا بن يزيد بن عبد الملك (الخليفة) يقولون ، انهم لم يخلعوا يدا من الطاعة ٠٠ فكتب اليهم يزيد بن عبد الملك

انى لم أرض بما صنع يزيد بن أبى مسلم . وأقر محمدا بن يزيد على افريقية .

كما وجدت هذه الطريقة سبيلها الى اقليم الأندلس ، منذ أن فتحه المسلمون (سنة ٩٢ هـ) ، وذلك بجعل الوظيفة الادارية فى يد أهل الاقليم ، مع ممارسة الحكومة المركزية لسلطة الرقابة على هيئة الادارة المحلية . فأبقت الحكومة المركزية لنفسها الرئاسة العامة وقيادة الجند ..

وقد ترك الدهاقين وهم جماعة من الناس ، كانت مهمتهم الجباية للضرائب والخراج ودفع المال الى خزانة بيت المال ، وكان هؤلاء القوم ممن مارسوا فى بلادهم نشاطا تجاريا جعلهم خبراء بالجانب الاقتصادى لقومهم، فلما دخل الاسلام الى دورهم استعملهم فيما هم فيه خبراء عاملين على جباية الضرائب لقلة خبرة الأمراء المحليين بالأمور المالية ولهذا كان زياد بن أبيه يقول : « ينبغى أن يكون كاتب الخراج من رؤساء الاعاجم العالمين بأمور الخراج » . ومن ثم رضيت جماعة الدهاقين فى العصور الاسلامية الأولى وزالت خطورتهم السياسية نظير ما نالوا من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية .

ونجد بداية تشكيل – لما نطلق عليه فى الوقت الحاضر – المجالس المحلية الاقليمية ، عندما جمع زياد بن أبى سفيان (بن أبيه) والى معاوية على العراق جمع من حوله جماعة من الأشراف ، قد رفض لهم عطاء خاصا ، وكان يتحدث معهم فى الشئون العامة حديثا حرا . ولعل هذا يقرب الشبه بالمجالس المحلية الحالية ، فزياد يشبه المحافظ ، وجماعة الأشراف يشبهون أعضاء تلك المجالس .

وعندما كان عمر بن عبد العزيز واليا على المدينة أخذ بهذا النظام ، فقد دعا عشرة من فقهائها وعلمائها ، هم : عروة بن الزبير ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبه ، وأبا بكر بن عبد الرحمن ، وأبا بكر بن سليمان بن خيثمة ، وسليمان بن يسار ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، وخارجة بن زيد ، ولما حضروا قال لهم : « انى انما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه ، وتكونوا فيه أعوانا على الحق ، ما أريد أن أقطع أمرا الا برأيكم

ونجد أن يزيد بن عبد الملك قد عين ابن هبيرة على العراق ، ثم تركه فى ميدان امرته يفعل ما يشاء ، فأشرك هذا الوالى فى ادارة الاقليم مجلسا من الحسن وابن سيرين والشعبى ، كى يشاورهم الرأى فى اتخاذ القرارات الادارية الخاصة بشئون الاقليم .

ثالثا : استقلال ولاة الأمويين اداريا :

كما تحقق استقلال الولاة الأمويين عن طريق تحويلهم اختصاصات وصلاحيات معينة أثناء مباشرتهم للمهام الموكولة اليهم ، فقد أطلق معاوية ابن أبى سفيان يد عماله فى الأقاليم ، جاء فى خطبة عامل معاوية فى العراق زيادة بن أبيه (أو زيادة بن أبى سفيان) المعروف بالبتراء التى ألقاها فى البصرة أول ولايته أعلن فيها أن هذا الأمر لا يصلح الا بما صلح به أوله لين فى غير ضعف وشدة فى غير تجبر · كما أعلن فيهــا بأن السائس لهؤلاء الناس ، كما فى قوله : « أيها الناس انا قد أصبحنا لكم ساسة وعنكم زادة ، نسوسكم بسلطان الله الذى أعطانا نذود عنكم بفىء الله الذى حولنا ، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ، ولكم علينا العدل فيما ولينا ··· الخ » ·· كما كان فيها يأخذ بالظنة ، ويعاقب بالشبهة مما جعل الناس تخافه خوفا شديدا ، حتى يلقى الرجل منهم أخاه فيقول « أنج سعد ، فقد هلك سعيد ·· » ·

ومن الوقائع التى نستدل بها على تمتع الولاة بصـلاحيات أثناء مباشرتهم لمهام وظائفهم الادارية ، نمكننا من القول على ضوئها باستقلال هؤلاء العمال اداريا على الاقاليم التابعة لهم ، احتجاج زياد بن أبيه من حماية الخليفة لرجل طلب زياد وتحرم بمعاوية حيث قال زياد : ما غلبنى أمير المؤمنين (معاوية) الا فى واحدة ، طلبت رجلا لجأ اليك وتحـرم بك · فكتب اليه معاوية : انه لا ينبغى أن نسوس الناس بسياسة واحدة، فيكون مقامنا مقام رجل واحد ، ولكن تكون أنت للشدة والغلظة وأكون أنا للرأفة والرحمة ، فيستريح الناس بيننا ·

ومنها أن معاوية أوعز الى زيادة والى خراسان أن يصفى لمعاوية الصفراء والبيضاء ، فلا يقسم فى الناس ذهبا ولا فضة عملا بكتاب ورد عليه من الخليفة فكتب والى خراسان الى زيادة : بلغنى ما ذكرت من كتاب أمير المؤمنين وانى وجدت كتاب الله تعالى قبل كتاب أمير المؤمنين · وقسم الفىء بين الناس من الذهب والفضة ، ولم ينفذ ما أمر به الخليفة من أمر يجحف بأرباب الاستحقاق فى العطاء من الجند والعمال ، ذلك لأنه رأى فى ولايته ما لم يره الخليفة ولا عامله الأكبر (الوالى الرئيسى) زياد ·

كتب معاوية الى عامله على مصر أن زد على كل رجل من القبـط قيراطا فكتب اليه كيف أزيد عليهم وفى عهدهم أن لا يزاد عليهم ·

ويقول الأستاذ محمد كرد على تعليقا على تلك الواقعة بأن هـذا مما يشعر بما كان للعامل الأمين فى عهد معاوية من الحرية فيما يرتئيه

لاصلاح عمله والادارة فى قطر آخر ٠٠ والحاضر يرى ما لا يراه الغائب ٠

وكان ولاة الخليفة معاوية يحافظون على الاستقلال الادارى المخول لهم ، فاذا ما حاول الغير -حتى الخليفة - ان يحصر ذلك الاستقلال أو يقلل من شأن الصلاحيات المخولة لهم كانوا لا يرضون عن ذلك ٠ وفى ذلك تأكيد لاستقلالهم فى مباشرة وظائفهم الادارية ، نستدل على ذلك من أنه لما اتجهت رغبة معاوية فى فصل الادارة المالية عن الادارة السياسية فصلا تاما ، كتب الى واليه عمرو بن العاص فى هذا الصدد ٠ غير أن ذلك الوالى رفض أن يمسك البقرة بقرنيها ، ويدع لغيره أن يولى ردها ٠

واستقل الحجاج بأمر العراق ، فحمل معظم الموالى فى مدن العراق الكبرى على العودة قسرا الى قراهم ، وأجبرهم على دفع الضرائب التى كانوا يؤدونها قبل اعتناقهم الاسلام ٠ كما جعل المسلمين من ملاك الأرض يدفعون الخراج ، وأولئك الذين اعتنقوا الاسلام يدفعون الجزية ٠ كذلك نقش الحجاج بالعراق اسمه على الدراهم ، فعرفت بالعملة الحجاجية وطرح الدراهم للتداول ، بالرغم من معارضة الفقهاء لها ٠ بل وصل به الاستقلال الى حد اختيار من يستخلفه ، فلما حضرت الحجاج الوفاة فى شهر رمضان سنة خمس وتسعين استخلف يزيد بن أبى مسلم على خراج العراق ، فأقام بعده (تسعة أشهر) ٠ وكلها صلاحيات تمكننا بأن هذا الوالى قد تمتع بالاستقلال أثناء ممارسته الوظيفة الادارية على اقليمه ٠

ومما يؤكد مبدأ استقلال العمال - اداريا - فى خلافة عبد الملك بن مروان ، أنه كان على مصر - منذ أيام أبيه - أخوه عبد العزيز ، فكانت طعمة له ، فله صلاتها وخراجها الذى يتصرف فيه كيف يشاء ، كما باشر عبد العزيز عدة صلاحيات ، فبنا مقياسا للنيل وزاد فى جامع عمرو من ناحية الغرب ، وأدخل فى شماله رحبة فسيحة وأقام على خليج أمير المؤمنين قنطرة عند الحمراء القصوى بطرف الفسطاط ، ونقش عليها اسمه (٦٩هـ)٠ واتخذ من مدينة حلوان حاضرة لولايته (٧٣ هـ) وأنشأ بها بركة كبيرة ساق اليها الماء من العيون القريبة من جبل المقطم على قناطر معلقة مشيدة على أعمدة تصل عيون الماء بالبركة ، وغرس عبد العزيز فى حلوان الأشجار والنخيل وبنى بها المساجد وغيرها من الأبنية الفخمة ، ونعمت مصر بالرخاء فى أيامه حتى وصف أحد الشعراء أيام عبد العزيز بأنها كأعياد الفطر وأعياد الأضحى ٠

ومن الصلاحيات التى باشرها موسى بن نصير - والى الخليفة الوليد ابن عبد الملك - انه كان ينقل قبائل البربر من أقصى البلاد الى أدناها ، ويأخذ رهائنهم ، وكان يترك معهم من يعلمهم القرآن ويشرح لهم شرائع

الإسلام ، مما جعل الإسلام ينتشر بين البربر ، وأقبلوا على الجهاد مع المسلمين . كما أشرك موسى قبائل البربر في حروبه ، وجعل لهم نصيبا من الغنائم ، ورتب لهم أعطيات تصرف لهم من بيت المال .

لما امتدت فتوحات قتيبة بن مسلم الى دلتا نهر جيجون عند خوارزم، وبعد مقتل ملك تلك البلاد ، ولى قتيبه اسجكسمول الاخ الثالث للملك المقتول وحفظ له السياهاتية وحده ، دون السلطان « الولايه » كما أعيد جوليان الى حكم سبتة وردت الى أبناء غبطشة أموالهم .

فكان على الخليفة أن يعطى لولاته ـ خاصة الموجودين منهم على حدود العدو وفى مناطق الثغور ـ من الصلاحيات ما يمكنهم من التعامل مع سكان تلك الجهات المفتوحة بمرونة واستقلال فى مباشرة مهام الأمور الموكولة اليهم .

وفى عهد سليمان بن عبد الملك لجأ يزيد بن المهلب الى الحيل والتمس السبل حتى أسند سليمان اليه أمر خراسان . فى نفس الوقت احتفظ هذا الوالى بالسلطة المطلقة فى العراق . ويؤكد استقلال هذا الوالى أن سليمان جعله مستقلا على رأس ديوان الخراج .

كذلك سلك الخليفة عمر بن عبد العزيز مع ولاته مبدأ استقلال عامل الاقليم أثناء ممارسته لوظيفته الادارية ، فكان الخليفة يطلق للعامل الحرية فى ادارة ولاياته وأقاليمه ، لا يشاور الخليفة الا فى أهم المعضلات مما يشكل عليه أمر . كما باشر هؤلاء الولاة عدة صلاحيات ومهام تمكننا من القول باستقلالهم ، فقام أيوب بن جيب اللخمى بنقل العاصمة من اشبيلية التى اتخذها عبد العزيز بن موسى قصبة للعرب منذ الفتح الى قرطبة . وفيها سك عملة اسلامية صرفة (٩٨ هـ ـ ٧١٦ م) .

وكان عمر بن عبد العزيز يشجع عماله على الاستقلال ، بل كان ينهر العامل الذى يميل الى الروتين والأخذ بأسلوب التركيز . نستدل على ذلك من موقف عمر بن عبد العزيز من عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن يزيد عامله على الكوفة ، الذى أكثر من مراجعة الخليفة فى كثير من الامور . فأملى عمر كاتبه ابن أبى الزناد يوما كتابا الى عامله عبد الحميد قال فيه : « إنه يخيل الى أنى لو كتبت اليك أن تعطى رجلا شاة ، لكتبت الى : أضان أم ماعز ؟ فان كتبت اليك بأحدهما ، كتبت الى : أصغيرة أم كبيرا ؟ فان كتبت اليك باحدهما كتبت الى أذكر أم أنثى ؟ فاذا أتاك كتابى هذا فى مظلمة ، فاعمل به ولا تراجعنى » .

وهذا مما نستدل به على مدى اهتمام ذلك الخليفة بمبدأ التحرر من الروتين المركزي (الحكومي) • أنه كتب الى عــامله أيضا على اليمــن قائلا : « فانظر أن ترد على المسلمين مظالمهم ولا تراجعني » •

وانطلاقا من مبدأ تأكيد استقلال الولاة كان عمر بن عبد العزيــز لا يتدخل في الأمور الموكولة أمرها الى هؤلاء • من ذلك أنه كتب الى عامله على العراق « أن العرفاء من عشائرهم بمكان ، فانظر عرفاء الجند ، فمن رضيت أمانته لنا ولقومه فأثبته ، ومن لم ترضه فاستبدل به من هو خير منه ، وأبلغ في الأمانة والورع » •

كذلك تمتع ولاة الخليفة هشام بالاستقــلال الاداري في خلافته فلا يخفى على أحد درجة الاستقلال الذي تمتع به « خالد بن عبد القسري » والى هشام على العراق ، فقد مكث في ولايته على العراق نحو خمسة عشر عاما ، قام خلالها بتجفيف المستنقعات حول واسط ، ومستنقعات دجلــة الأدنى ، فأحيا بذلك أراضي واسعة بعد موتها وسخرها للزراعة • وكــان خالد يبعث بأموال الخراج الى هشام ناقصة تلك التي جباها من قبل عمر ابن هبيرة ، كما كان يستلم من الدهاقين هدايا النيروز والمهرجان ، فيحبس أكثرها ويرسل أقلها •

وتمتع ولاة هشام بكثير من الصلاحيات والاختصاصات تمكننا مــن القول باستقلال هؤلاء الولاة في ادارتهم لأقاليم الدولة •

ومن السلطات والصلاحيات التي كان الولاة يختصــون بها أيضا اشرافهم على السكة وضرب النقود ، بل كان من سلــطات هؤلاء الولاة تفويض نوابهم على الأقاليم كذلك ، كما اتخذ الولاة في هذا العصر الحجاب على أبوابهم وسيروا بين أيديهم الحراب والعمد واتخذ خمسمائة من الحرس رابطة • واليه يعزى القول في وصيته لابنه بقوله : « عليك بالحجاب فانما تجرأت الرعاة على السباع لكثرة نظرها اليها » •

وبجانب حرية ولاة ذلك العصر ــ كما تقدم ــ كانت للوالي السلطــة العليا في اختيار صاحب الجند والبريد والشرطة والقاضي ، فــكان هؤلاء الولاة بمثابة أمراء مستقلين ، بل نجد أن معاوية بن أبي سفيان ــ كي يتجنب شر أمراء بني أمية وحقدهم وحتى لا يطالبوا بالخلافة ــ أطــلق حريتهم في التصرف في أموال الأقاليم التابعة لهم اداريا بشرط ألا ينقص أحدهم المال المستحق للخلافة ، فكان معاوية يعمل لعمرو بن العاص كــل حساب فمنحه خراج مصر ، وصلاتها مدى الحياة ثم لابنه عبد الله سنتين ، خوفا من أن يتزعم حركة المعارضة لخلافته • كما أسند معاوية الى المغيرة

ولاية الكوفة مدى الحياة ، وبالرغم من أن زياد بن أبيه هو أول من اجتمعت له ولايتا الكوفة والبصرة ، والتى كانتا باب التوسع فى بلاد الترك والسند والهند . لم يقتنع بما لديه من سلطات . فأرسل الى الخليفة معاوية يقول « انى خبطت العراق بيمينى وشمالى فارغة » وسأله أن يوليه ولاية الحجاز لكن معاوية رفض بشدة هذا المطلب .

وكانت لوالى مصر الحرية الكاملة فى اختيار عامله على افريقية وأحيانا تجمع له ولايتا مصر وافريقية كما تقلدها مسلمة بن مخلد الأنصارى . كما أطلق الخليفة عبد الملك بن مروان يد واليه حسان بن النعمان الغسانى على خراج ولاية مصر أثناء فتح أفريقية فنجح فى تنظيم أمور الولاية ودون بها الدواوين وأصلح نظام الخراج حتى قيل لو امتدت ولاية حسان لجنى المغرب على يديه كثيرا من الخير .

وفى المقام تقول الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف : « قد أعطى الخلفاء الأمويين شخصيات بارزة مثل عمرو بن العاص ، وزياد بن أبيه والحجاج بن يوسف الثقفى ، وخالد بن عبد الله القسرى ، وعبد العزيز ابن مروان ، وموسى بن نصير وغيرهم . ففى مصر نجد الخليفة معاوية ابن أبى سفيان . يولى عمرو بن العاص صلاة مصر وخراجها ويجعلها طعمة له بعد عطاء جندها والنفقة على ادارتها ، فظل عمرو بن العاص فى ولايته الثانية على مصر (من سنة ٣٨ هـ ـ سنة ٤٣ هـ) حتى وفاته . وكذلك ظل عبد العزيز بن مروان فى ولايته على مصر حوالى ٢١ سنة (٦٥ ـ ٨٦هـ) وتوفى وهو وال عليها ، وكان عبد العزيز شبه ملك مستقل فى حكم مصر من مقره من الفسطاط أولا . ثم من حلوان ثانيا التى أمر ببنائها (سنة ٧٠ هـ) واتخذها عاصمة له .

وكان نفوذ الولاة وسلطاتهم الادارية واسعة ، فكان عبد العزيز بن مروان يمثل سياسة الخلافة الأموية ، وفى الوقت نفسه يتصرف بحرية واسعة على غرار الولاة الأمويين الأقوياء ، فضلا عن أن عبد العزيز بن مروان كان ولى فى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وكان له كلمة مسموعة لدى الخليفة .

وفى الجملة اتبعت الادارة الاسلامية منذ الفتح النظام اللامركزى ، ويعلق فون كريمر على ذلك بقوله : ان هذا النظام اللامركزى يوافق العقلية الآسيوية التى لا تطيق الحكومات المركزية القوية .

العنصر الثالث : الرقابة الادارية عند الخلفاء الأمويين :

بالرغم من أن اختيار الولاة الأمويين قد تم على أساس من الثقة والترابط القوى والمصلحة المشتركة ، وبالرغم من أن الخلفاء قد سمحوا للولاة بالاستقلال الادارى فى ولاياتهم والأقاليم التابعة لهم • الا أن الخلفاء الأمويين كانوا يخشون دائما أن يزيد نفوذ الولاة فى الاقاليم الخاضعة لهم عن الحد المعقول ، وأن يشكل ذلك خطرا يهدد الدولة بانسلاخ بعض الأقاليم عنها لذلك كانوا يراقبون أعمالهم وأشخاصهم وهو ما اصطلح عليه المعاصرون بـ (الرقابة الادارية أو الوصاية الادارية) •

فاذا ما نظرنا الى الوسائل التى سنها قانون الادارة الحديثة للسلطة المركزية كي تتمكن من مراقبة أشخاص وأعمال الهيئات الاقليمية لوجدنا توافر كل أساليب تلك الرقابة • فمن أساليب الرقابة الادارية سلطة الحكومة المركزية فى تعيين الولاة الرئيسيين على أقاليم الدولة فيجمع الوالى ـ حينئذ ـ بين ازدواج فى الصفة : الصفة المركزية حيث يختار وينوب عن الحكومة المركزية فهو ـ حينئذ ـ يعتبر امتدادا للأسلوب المركزى الادارى على الأقاليم التابعة له اداريا وبين الصفة اللامركزية حيث يمثل الوحدات الاقليمية عن طريق رئاسته لها كالمحافظ فى فرنسا ومصر فى الوقت الحاضر •

وقد تتمثل الرقابة فى حق السلطة المركزية فى ممارسة توقيع السلطات التأديبية على تلك الهيئات •

وقد تمتد هذه الرقابة الى أعمال هذه الهيئات ، وتتخذ عدة صور •• مثل توجيه النصح والارشاد والتوجيهات للهيئات المحلية ، أو تتم بارسال مفتش لاعداد تقارير عن نتائج سير الأعمال الاقليمية الى السلطة المركزية وقد تتخذ تلك الأعمال صورة اذن سابق أو تصديق لاحق من السلطة المركزية •

ومما هو جدير بالذكر أن وسائل الرقابة الادارية تختلف من نظام الى نظام ، فلكل دولة ظروفها وبيئتها ، فدرجة الرقابة فى النظام الفرنسى مثلا أشد منها فى النظام الانجليزى وبالتالى تتعدد أساليب الرقابة فى الأول عنها فى الثانى •

وقد حرص بعض الخلفاء الأمويين على محاسبة عمالهم ، فقد باشر معاوية بن أبى سفيان الرقابة الادارية على أشخاص حكام الاقاليم ، من حيث التعيين وتوقيع السلطات التأديبية على المقصر منهم فعين معاوية ،

زياد بن أبيه على البصرة والأقاليم التابعة لها فى المشرق وهى : خراسان وسجستان والهند والبحرين وعمان . ولما مات المغيرة بن شعبة ضم الى زياد ولاية الكوفة وولى عمرو بن العاص مصر . ولما مات وليها أخوه عتبة ابن أبى سفيان كما وليها بعد ذلك معاوية بن حديج ثم مسلمة بن مخلد كما أن معاوية كان يختار الصالحين الأكفاء من أهل الذمـــة فى أعمالهم الادارية .

وباشر معاوية سلطاته فى رقابة عماله وتوقيع العقوبات التأديبيـة على المقصر من هؤلاء العمال التى تصل الى حد العزل .

كما أن معاوية كان يباشر توقيع السلطات التأديبية على عماله طالما أن السياسة العليا تقتضى ذلك ، لأن فى عزل عامل ـ ولو خطأ ـ ما هو أهون من تمرد أو ثورة تندلع نارها فى جزء من أجزاء الدولة . يتضح ذلك مما جاء فى وصيته لابنه يزيد : « ... وأنظر أهل العراق ان سألوك أن تعزل كل يوم عاملا فافعل ، فان عزل عامل أيسر من أن يشهر مائة ألف سيف » .

كما باشر معاوية سلطة الرقابة على أعمال ولاته ، وذلك عن طريق اصداره تعليمات ومنشورات يهتدون بها فى أعمالهم ، قال لأحد ولاته لا تبيعن كثيرا بقليل ، وخذ لنفسك من نفسك ، وأكتب فيما بينك وبين عدوك بالوفاء ، تخف عليك المؤنة وعلينا منلك وافتح بابك للناس » .

وقال لآخر : اذا أعطيت عهدا فوفى به ، ولا تخرجن منك أمرا حتى تبرمه ، فاذا خـرج فلا يردن اليك ، ولا تطمعن أحدا فى غير حقـه ، ولا تويئسن أحد من حق له .

وقد باشر معاوية الرقابة اللاحقة عن طريق ما أنشاه من ديوان البريد الذى سرعان ما تطور فأصبح يشمل ـ بجانب ايصال الأخبار ـ الرقابة على عمال الخليفة وموافاة الخليفة بجميع الشئون فى ولايته من خير أو شر . وكانت هناك رقابة لاحقة من الخليفة على ولاته ، تتمثل فيما كلف به هؤلاء الولاة من رفع تقارير عن أعمالهم الى الخليفة .

وفى هذا الموضوع يقر
هذا السوال (يقصد الرقابة
من جاء من حكام المسلمين (:
عمالهم ويكشفون أحوالهم ، وكان هذا يتم سواء عن طريق بعث العيـون والمفتشين أم بمناسبة تقديم التقارير عن الأعمال التى يقـــومون بها أم بمناسبة رفع الموازنة العامة للاقليم أو البلدة .

ويقول الأستاذ جورجى زيدان : كان البريد واسطة العلاقة بين الولاة والخليفة ، ينقل أوامر الخلفاء الى ولاتهم ، وأخبار الولاة الى خلفائهم، وكان أصحاب البريد رقباء أو مفتشين من قبل الدولة ، يرفعون التقارير عن أحوال الجند أو المال أو غير ذلك من أمور المملكة .

وقد تتمثل الرقابة فى السؤال والتحرى عن العمال لكشف أحوالهم، من ذلك أن عتبة بن أبى سفيان خرج الى معاوية فى نفر من أهل مصر فسأل معاوية الوفد عن عتبة فقال أحدهم « حوت بحر يا أمير المؤمنين على بر » فقال معاوية لعتبة : اسمع ما يقوله فيك رعيتك ، فقال صدقوا يا أمير المؤمنين حجبتنى عن الخراج ولهم على حقوق وأكره أن أجلس ذأسأل فلا أفعل فأبخل . فضم اليه معاوية الخراج .

كذلك باشر عبد الملك بن مروان سلطة الرقابة المركزية على اشخاص وأعمال ولاته وعماله ، فكان هؤلاء الولاة يستشعرون تلك الرقابة، فهذا الحجاج بن يوسف الثقفى بعد أن خطب فى أهل العراق خطبته المخيفة وحتى يحثهم بأنه ولى ، قرأ عليهم كتابا بنفس المعنى من الخليفة عبد الملك يحضهم فيه على قتال الخوارج .

وقد تتمثل تلك الرقابة فى صورة نقل عماله من ولاية أو اقليم الى آخر طالما كانت السياسة العامة للدولة تقتضى ذلك ، فوجه عبد الملك قائده الحجاج الى العراق ، فبعد أن كان قد ولى مكة والمدينة واليمامة ثلاث سنين ، فولاه البصرة والكوفة وما يتبع ذلك من الأقاليم الكبار .

كما أن عبد الملك قد باشر توقيع السلطات التأديبية على ولاته الذين يرتكبون أخطاء جسيمة أثناء مباشرتهم لوظائفهم الادارية ، فعندما وجد عبد الملك بن مروان أن واليه الحجاج بن يوسف الثقفى يسرف فى التنكيل ببنى هاشم بمكة ، الاساءة بأهل المدينة ، كتب اليه عبد الملك يلومه على فعل ذلك .

وكان ما كتبه اليه : « أما بعد فقد بلغ أمير المؤمنين سرفك فى الدماء وتبذيرك فى الأموال ولا يحتمل أمير المؤمنين فى الدماء ، بالدية فى الخطأ وبالقود فى الدماء وحكم عليك فى الأموال بردها الى مواضعها .

وقد تصل تلك السلطات التأديبية الى حد العزل ، من ذلك ان عبد الملك بن مروان عزل عامله عبد الله بن أمية على اقليم سجستان ، وذلك لانتصار رتبيل أحد ملوك الترك عليه ، وكاد يفتك به ، مما دعا عبد الله أن يرضى باخلاء سبيله على شرط عدم مقاتلة رتبيل وعدم غزوه طوال مدة توليته الامارة .

بلغ عبد الملك أن أحد ولاته قبل هدية فقال له : « والله ان كنت قبلت هدية لا تنوى مكافأة المهدى لها انك لئيم دنيء ، وان كنت قبلتها تستكفى رجلا لم تكن تستكفيه لولاها انك خـــائن ، وان كنت نويت تعويض المهدى عن هديته وأن لا تخون له أمانة لا تخون له أمانة ولا تسلم له دينا ، فلقد قبلت ما بسط عليك لسان معامليك ، وأطمع فيك سائر مجاوريك ، وسلبك هيبة سلطانك . ثم صرفه عن عمله .

ويقول الاستاذ محمد كرد على : ان غاية الخليفة ترتيب قواعـــد الدولة على أصول نقية من الشوائب والرشوة عن طريق الهدايا تذهب بها حقوق أحد المتنازعين أو حقوقهما معا .

كما كانت تعليمات عبد الملك لعماله تتضمن الأخذ بالشدة والغلظـة على أهل المعصية وباللين على أهل الطاعة .. ولا تأخير فى الفصل بينهم، ولا كذب فى الوعود والمواعيد واستشارة العارفين والعالمين ، وجعلهـــم وحدهم بطانة وسمارا وجلساء ، ولا أسراع فى انزال العقوبات حتى يذهب الغضب .

ومن تلك التعليمات ، أن عبد الملك حرض ابنه على المشاورة فى قضاء الأمور لما أسند اليه امارة مصر قائلا له : « انظر أى بنى أهل عملك فان كان لهم عندك حق غدوة فلا تؤخره الى عشية ، وان كان عشية فلا تؤخره الى غدوة ، واعطهم حقوقهم عند محلها ، تستوجب بذلك الطـــاعة منهم ، واياك أن يظهر لرعيتك منك كذب ، فانهم ان ظهر لهم منك كـذب لم يصدقوك فى الحق ، واستشر جلساءك وأهل العلم ، فان لم يستبن لـك فأكتب الى يأتيك رأى فيه ان شاء الله ، وان كان بك غضب على أحد من رعيتك فلا تؤخذه به عند ثورة الغضب ، واحبس عقوبتك حتى يســكن غضبك ، ثم يكون منك ما يكون ، وأنت ساكن الغضب مطفأ الجمرة ، فان أول من جعل السجن كان حليما ذا أناة ، ثم أنظر الى أهل الحسب والدين والمروءة فيكونون أصحابك وجلساءك ثم ارفع منازلهم منك على غيرهم ، على غير استرسال ولا انقباض أقول هذا وأستخلف الله عليك » .

ومنها أيضا قوله : ان السياسة هى هيبة الخاصة مع صدق مودتها ، واقتياد قلوب العامة بالانصاف لها ، واحتمال هفوات الصنائع .

وقد تمتد سلطة الرقابة لتشمل ، علاوة على التعليمات والمنشورات والتوجيهات والنصائح ـ تمتد لتشمل ما نسميه ـ فى الوقت الحاضر الاذن السابق والتصديق اللاحق ، من ذلك ما كتبه الحجاج الى عبد الملك يخبره أن ابن الزبير زاد فى الكعبة ما ليس منها ، وبمفهوم المخالفة نستنتج من هذا الكتاب ابداء رغبة الحجاج فى اعادة بناء الكعبة ، وتغيير

معالم ما أنشأه بها ابن الزبير . فكان رد الخليفة (فى صورة تصديق لاحق) أن أمره بتعديلها فكان ذلك بمثابة اعلان من السلطة الوصائية ممثلة فى الخليفة عبد الملك بأن ليس لديه اعتراض على تنفيذ ما يبديه الحجاج من تعديل فى الكعبة ، لذا نجد أنه مجرد أن وافق الخليفة عبد الملك على ذلك ، قام الحجاج بنقض بناء ابن الزبير وأعاد الكعبة الى قواعدها الأولى ، وسد الباب الذى أحدثه ابن الزبير ، وجعل الحجر الأسود من الخارج بعد أن كان من الداخل ، فكان بناء الكعبة هو الثانى منذ الاسلام ، وهو البناء القائم ليومنا .

ومن ذلك أيضا : ما كتبه الحجاج بن يوسف الثقفى (فى صورة اذن سابق) الى الخليفة عبد الملك يستأذنه فى أخذ الفضل من أموال السواد . فلم يصادق له الخليفة عبد الملك على ذلك ومنعه منه وكتب اليه : « لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك ، وابق لهم لحوما يعقدون بها شحوما » .

وفى عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك قام الخليفة بعزل عمر بن عبد العزيز عن ولاية المدينة ، وعين خالد بن جرير بن عبد الله القسرى وعثمان بن حيان المرى على مكة والمدينة .

وبالرغم من استقلال الحجاج فى العراق كله — كما هو معلوم وكما أشرنا — الا أن ذلك تحت رقابة الخليفة عبد الملك ، فقد كتب اليه الوليد يأمره أن يكتب اليه بسيرته فكتب اليه الحجاج عنها كالآتى : انى أيقظت رأى وأنمت هواى ، وأدنت السيد المطاع فى قومه ، ووليت الحرب الحازم فى أمره ، وقلدت الخراج الموفر لأمانته ، وقسمت لكل خصم من نفسى قسما أعطيته حظا من لطيف عنايتى ونظرى ، وصرفت السيف الى النطف المسيىء ، والثواب الى المحسن البرى ، فخاب المريب صولة العقاب ، وتمسك المحسن بحظه من الثواب .

كما تتضح الرقابة الادارية فيما أرسل به الخليفة الوليد الى قائده قتيبة بن مسلم الباهلى قائلا : « قد عرف أمير المؤمنين بلاءك وجدك واجتهادك فى جهاد أعداء المسلمين ، وأمير المؤمنين رافعك وصانع بك الذى يجب لك . فأتمم مغازيك وانتظر الثواب من ربك ، ولا تغيب عن أمير المؤمنين كتبك حتى كأنى أنظر الى بلائك والثغر الذى أنت فيه » .

كذلك باشر الخليفة عمر بن عبد العزيز سلطة الرقابة المركزية على أشخاص وأعمال عماله ، فقد أمر عمال الدولة الاسلامية بالسهر على مصالح رعاياهم ، وأرسل اليهم الكتب التى يبين فيها أنهم يجب أن يخافوا الله فى أعمالهم ، وحاسبهم فى سبيل ذلك أشد الحساب ، فقد أنب عامله

على خراسان عندما كتب اليه : ان الناس قد سارعوا في الاسلام نفورا من الجزية فامتحنهم بالختان .. فكتب اليه عمر : قبح الله رأيك « ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم داعيا ولم يبعثه خاتنا » .

وكتب الجراح بن عبد الله الى عمر بن عبد العزيز : ان أهل خراسان قوم ساءت رعيتهم وانه لا يصلحهم الا السيف والسوط ، فان رأى أمير المؤمنين أن يأذن لى فى ذلك .. فكتب اليه عمر (يؤنبه) : أما بعد فقد بلغنى كتابك أن أهل خراسان قد ساءت رعيتهم ، وأنــه لا يصلحهم الا السيف والسوط ، فقد كذبت ، بل يصلحهم العدل والحق ؛ فابسط ذلك فيهم .

وقد تصل تلك السلطات التأديبية الى حد عزل هؤلاء الولاة ، وذلك نظير ما ارتكبوه من مخالفات جسيمة تتناسب مع تلك العقوبة الموقعــة عليهم فعزل الخليفة عمر يزيد بن المهلب عن ولاية خراسان والعــراق لأنــه لما صارت اليه الخلافة سأل يزيد عن الأموال التى كتب بها الى سليمان بن عبد الملك ، فقال يزيد : كنت من سليمان بالمكان الذى رأيت ، وانما كتبت اليه لأسمع الناس به ، وقد علمت أنه لم يكن ليأخذنى بشيء مما سمعت به ، ولا بأمر أكرهه ، فقال عمر : ما أجد فى أمرك الا حبسك فاتق الله .. وأمر بحبسه ـ بعد عزله ـ فلم يزل فى الحبس الى أن حضرت الوفــاة عمر بن عبد العزيز .

كما عزل عمر الجراح
من جفاء . كما عزل أسامة بن يزيد [illegible]
سياسة سليمان القائمة على حلب الدر ، فاذا انقطع فحلب الدم ، والذى كان لا يخاف من الله شيئا ، وكان قد قال عمر بن عبد العزيز لأسامة : « سمعت والله كلام رجل (يقصد الخليفة سليمان بن عبد الملك) لا يغنى عنك شيئا .

وقد تصل تلك الرقابة الى حد ما نسميه ـ فى الوقت الحــاضر ـ بسلطة الالغاء ، ونستدل على ذلك بما كتبه عمر بن عبد العزيز الى عدى بن أرطأة « ابعث الى بفضل الأموال التى قبلك من أين دخلت ، فكتب اليه بذلك وصنفه له ، فكان فيما كتب اليه من عشر الخمر أربعة آلاف درهم ، فجاء جواب كتابه « انك كتبت الى تذكر من عشور الخمر أربعــة آلاف درهم ، وان الخمر لا يعشرها مسلم ، ولا يشربها ولا يبيعها ، فاذا أتاك كتابى هذا ، فأطلب الرجل فأرددها عليه ، فهو أولى بما كان فيها فطلب الرجل فردت عليه الأربعة الآلاف ، وقال : أستغفر الله انى لم أعلم .

وكانت تعليمات عمر بن عبد العزيز الى واليه على الكوفة عبد الحميد ابن عبد الرحمن : أن يعدل فى معاملة الرعايا غير المسلمين أيضا ، وأن يحسن معاملتهم ، وأن يأخذ الخراج فى رفق ، وألا يحمل خرابا على عامر ولا عامر على خراب ، وألا يأخذ سوى الخراج متجنبا هدايا النيروز والمهرجان ودراهم النكاح وثمن المصحف وأجور الضرابين والآيين ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض .

وكانت وصاياه الى واليه على خراسان أن : « استوعب الخراج واحرزه فى غير ظلم فان بك كفافا لأعطياتهم فسبيل ذلك ، والا فأكتب الى حتى أحمل اليك الأموال فتوفر لهم أعطياتهم » .

كان عمر يحسن الظن بعماله ولا يتخلى عن كشف أحوالهم نستدل على ذلك مما ورد عن داود بن هند عن رباح بن عبيده أن عمر بن عبد العزيز طلب منه أن يسأل سيرة ولاة العراق ومدى رضاء الرعية عنهم ، فلما علم بحسن سيرتهم أخبر عمر فقال : « الحمد لله على ذلك . لو أخبرتنى عنهم بغير هذا لعزلتهم ولم أستعن بهم بعدها أبدا » .

أما فى عهد يزيد بن عبد الملك فقد ضعفت الرقابة المركزية على الولاة، فكان يزيد لا يمنع ولاته اذا ما تجاوزوا ما أمرهم به ، وكان ضعيفا قليل الاهتمام والاكتراث بأمور الحكم ، فترك الأقاليم لأمرائها ولم يهب وقته لأمور الدولة .

غير أننا نبادر بالقول ، بأن ذلك لا يعنى أن ضعف هذه الرقابة قد وصل الى الحد الذى تمكن فيه الولاة من الاستقلال المطلق بأقاليم ولاياتهم والاستبدال بسلطاتهم ونقل ادارتهم الى نوع من الحكم الذاتى ، بل باشر يزيد الرقابة المركزية على هؤلاء ، وان كانت وسيلته فى ذلك أخف وطأة من سلفه .

ويظهر ضعف هذا الخليفة ، أنه عندما أراد مباشرة سلطاته التأديبية على واليه على العراق مسلمة بن عبد الملك ، لأنه لم يرسل له شيئا من الخراج ، استدعى مسلمة الى الشام ، وبعث الى العراق « عمر بن هبيرة الفزارى » بحجة حيازة أموال آل المهلب ، ثم أعلن تعيينه واليا مكان مسلمة المعزول .

كما تتضح الرقابة على الأعمال ، من أنه لما أراد أحد ولاته (بشر بن صفوان) ادخال اصلاحات على ديوان القبائل فى مصر ، وكان أساسا لأعطياتهم . أفصح ليزيد بن عبد الملك عن رغبته فيما ينوى أن يقوم به من أفعال ، فأذن له الخليفة يزيد بن عبد الملك .

وفى عهد هشام بن عبد الملك كانت الدواوين مثال الدقة والعناية فى معاملة الرعية ومحاسبة العمال الذين يتصرفون له يتخيرهم من الأمناء البعيدين « من الفساد ومن الرشاوى ومن الحكم بالهوى » ويعتمد فى اسناد عظيم الأعمال على أناس من أهل بيته . وكان يتفقد الأمور بنفسه ، كما كانت له عيون يطالعونه بأحوال الناس .

واقتفى هشام بن عبد الملك سيرة سلفه فى الرقابة على عماله ، فكان يبعث برجال من ثقاته الى الأقاليم فيسألون الناس عن سيرة عماله ويخبرونه بحقائقها ، فاذا انتهى اليه حيف أو علم من أحدهم أوقع به وأسقطه وأنصف منه ، ولم يستعمله بعد ذلك ، وكان يباشر الأمور بنفسه .

وكانت رقابته تشمل أشخاص عماله وأعمالهم ، فكان يولى العمال الرئيسيين (أصحاب الولاية العامة) على أقاليم الدولة الاسلامية ، ويوقع عليهم السلطات التأديبية بالقدر الذى يتناسب ونوع المخالفة ، فلما أقام « خالد بن عبد الله القسرى » قنطرة على « دجلة » وأعظم النفقة عليها ، وكان قد طلب الاذن فى عملها من هشام ، فكتب اليه هشام : « لو كان هذا ممكنا لسبق اليه الفرس » ولكن خالدا راجعه حتى وافق ، ثم لم يلبث أن قطعها الماء ، فكان جزاء خالد ، أن أغرمه الخليفة هشام ما كان أنفق عليها .

ولما جمعت ضد هذا العامل (خالد بن عبد الله القسرى) من التهم العظيمة عزله . كما عزل هشام واليه حفص بن الوليد بن سيف عن مصر، لمغاضبته لوالى الخراج « عبيد الله بن الحجاب » وشكوى جماعة أخرى من أوباش المصريين .

ولما حدث تباعد بين أهل خراسان وواليهم أسد بن عبد الله القسرى وخطب فيهم قائلا : « قبح الله هذه الوجوه وجوه أهل الشقاق والنفاق والشغب والفساد » ... كتب هشام الى « خالد بن عبد الله القسرى » اعزل أخاك فعزله .

ومن وسائل رقابة هشام على عماله ما نسميه فى الوقت الحاضر — تعليمات ومنشورات ، وما يسمى بتصديق السلطة المركزية على الاذن السابق للهيئات المحلية الاقليمية فكانت تعليمات هشام لأحد ولاته « تخير لقضاء جندك رجلا عفيفا ورعا تقيا سليما من العيوب لا تأخذه فى الله لومة لائم » .

ومن وسائل الرقابة على الأعمال ما نسميه حديثا ، بالاذن السابق، من ذلك أنه لما ولى عبيد الله بن الحجاب مصر استأذن الخليفة هشام بنقل

قبائل من العرب من قيس الى مصر (عام ١٠٩) (وعددهم ٥٠٠ عائلة) ، وأفصح للخليفة بأن ذلك لن يضر بأهل مصر ولا يكسر ذلك من خراجها ومكان نزول بلبيس ٠٠ وكان صورة الاذن تتمثل فيما أورده الكندى فى هذه العبارة : « ٠٠٠ فان رأى أمير المؤمنين أن ينزلها هذا الحى من قيس فليفعل » ٠ وهذا الاذن يحتاج الى وسيلة أخرى من وسـائل الرقابة وهى ما تسمى ـ حاليا ـ التصديق اللاحق ، وبالفعل صدر ذلك التصديق من الخليفة تمثل فيما أورده الكندى فى هذه العبارة : « أنت وذلك » وبهذا يكون ابن الحجاب قد حصل على موافقة السلطة المركزية ٠ لذلك بعث الى البادية فقدم عليه مائة من بنى مضر ومائة من بنى عامر ومـائة من أفناء هوذان ٠٠ فأنزلهم بلبيس وأمرهم بالزرع ، فاشتروا ابلا وخيلا واشتغلوا بنقل التجارة بين مصر والبحر الأحمر ٠

. . . . .

الخـلاصة :

وبناء على ما تقدم : نستطيع القول بان اللامركزية الادارية وجدت سبيلها فى أقاليم الدولة الاسلامية خلال العصر الأموى ، فمن حيث العنصر الأول من عناصرها وهو : وجود مصالح محلية ، فقد توافر هذا العنصر فى العصر الأموى مع مراعاة تغير هذه المصالح بتغير البيئات والأحـوال فالكل زمان ومكان مصالحه واحتياجاته الاقليمية ٠

أما من حيث العنصر الثانى من عناصرها وهو : وجود هيئات اقليمية مستقلة ، نقول بتحققه على نحو تمشى مع ظروف الزمان والمكان فى ضوء الأعراف الاقليمية ٠ اذ كان الملك فى العصر الأمـوى متراءى الأطراف فاصطنع الخلفاء فى الأمصار واقاليم عدة رجال دهاة مثلهم ، حيث كانت تنتظرهم مهمة شاقة هى السيطرة على عرب تلك الأقاليم ، لذلك جمـع لبعضهم عدة ولايات فى آن واحد ، وأطلق يدهم على الأقاليم التابعة لهم ، كما جعلوا سلطة التعيين فى الوظائف الثانوية الخاصة بالحكم والادارة فى يد هؤلاء الولاة الرئيسيين ٠ اذ لو كانت كل مسألة تحال الى الخليفة لأدى ذلك ـ لصعوبة المواصلات ـ الى تأخر طويل جدا ، وأحيانا يكون التأخير مضرا ٠

ويذهب البعض الى القول : « بأنه بدأت ولايات الأعمال تتحول الى حكومات محلية ابتداء من أواخر دولة الراشدين حتى أيام عبد الملك بن مروان الذى أتم السيطرة على تلك البلاد ٠

بينما يذهب البعض الآخر الى القول : بأن الشرقيين عموما والمسلمين منهم بصفة خاصة يميلون الى الحكم الذاتى ، ومن ثم كانت ادارة الأقاليم فى عهد الأمويين على درجة كبيرة من الاستقلال المحلى ·

كما ذهب البعض الى وصف النظام الأموى بانه : «نظام حكم محلى» ·

غير أنه بقدر ما منح الخلفاء الولاة سلطانا وأطلقوا يدهم فى تصريف الأمور ، بقدر ما كانوا يتدخلون للحد من استبدادهم ، وحتى لا تزد سلطاتهم الى حد ظهور ميول استقلالية لديهم ، لذلك وضعهم الخلفاء تحت رقابتهم ــ التى قد تكون فى صورة رقابة أشخاص وأعمال هؤلاء الولاة أو فى صورة انصاف المظلوم ــ فلم يجرؤ أحد على المساس بوحدة سيادة الدولة فقد كان الخلفاء الأمويين يسيطرون سيطرة كاملة على شئون أقاليم الدولة الاسلامية ، القائمة على اللامركزية الادارية ، وفى نفس الوقت على المركزية السياسية ·

الباب الثالث

اللامركزية السياسية والإدارية
فى العصر العباسى
(الأول والثانى)

الفصل الأول

الأسلوب الادارى المتبع
فى العصر العباسى

تمهيد :

يثور التساؤل عما ان كان الخلفاء العباسيون وحكوماتهم قد استأثروا بالسلطان الكلى المطلق ، وأصبحت وظيفة التنفيذ فى كلياتها وجزئياتها رهن ادارة هؤلاء الخلفاء ، ولم يكن لممثليهم المنبثين فى أقاليم الدولة الاسلامية سلطة البت النهائى فى الأمور المحلية التى تتصل بهذه الاقاليم ، أو اتجه هؤلاء الخلفاء الى ترك سلطة البت النهائى فى الأعمال الادارية لممثليهم بالأقاليم كى يتمتعوا بالاستقلال مع خضوعهم - فى نفس الوقت - لاشراف ورقابة الخلفاء العباسيين فى بغداد ٠

وبمعنى آخر هل كان الأسلوب الذى انبعثته الحكومة المركزية فى بغداد مع نوابها على الأقاليم أسلوبا لا مركزيا ؟

لم يكن الأسلوب المتبع فى الادارة على وتيرة واحدة ٠ فكان النظام الادارى فى العصر العباسى الأول يغلب عليه الأسلوب المركزى ولم يكن حكام الأقاليم العباسيين - كولاة بنى أمية - مطلقى السلطة ، ومع ذلك نجد بعض الوقائع تشير الى اتساع السلطات الممنوحة لحكام الأقاليم ، وتضاؤل تدخل السلطة المركزية فى الشئون الادارية للأقاليم ٠

ولذلك يمكن القول بأن النظام الادارى ـ وقتذاك ـ قد أخذ بالأسلوب اللامركزى الادارى ٠

وخلال العصر العباسى الثانى اتسعت سلطات حكام أقاليم الدولة الاسلامية حتى أصبحت لهم حرية واسعة فى انجاز أعمالهم ٠

ثم أدت حرية الحكم التى منحت لهؤلاء الحكام فى بعض الأحيان الى الاستقلال شيئا فشيئا ، فأصبح أمراء الأقاليم الواحد بعد الآخر ملكا أو سلطانا مستقلا يحكم جانبا من العالم الاسلامى ، وان ذكر هؤلاء اسم الخليفة فى الخطبة مع أسمائهم ٠ ومما ساعد على انفصال هؤلاء الولاة أن الدولة الاسلامية كانت أشبه باتحاد بين الأقاليم ولم تكن هناك رابطة قوية تربط حاضرة الدولة بالأطراف من الناحية الادارية ٠

ومع استقلال هؤلاء الأمراء فقد كانوا يدينون بالطاعة الدينية وتوحيد كلمة المسلمين وتنفيذ الأحكام واستيفاء الأموال الشرعية واقامة الحدود وغيرها من الواجبات ٠

وقد أوجد العباسيون طريقة لتسهيل جباية أموال الأقاليم هى تضمين الخراج للعمال ، فأدت هذه الطريقة الى استقلال الأقاليم كلما ضعفت الخلافة ٠ بل ان بعض الضامنين طمعوا فيما بيدهم من أموال وحجزوا عائد الاقليم أو الولاية بأكمله لأنفسهم ، واتخذوا من قائد القوة العسكرية الموجود بالمنطقة وواليها فى نفس الوقت جباة لهم بناء على اتفاق بينهما ولم يعد هؤلاء ـ بالطبع ـ يحافظون على المظاهر التى اعتز بها الخلفاء وهى اقامة الخطبة لهم وضرب النقود بأسمائهم فى الأقاليم ومن هنا قامت الدولة المستقلة عن الخلافة ٠

يعلق مولوى حسينى على ذلك بقوله : « فلم يكن هناك فاصل واضح بين الادارة المركزية فى عاصمة الخلافة والادارة الاقليمية فى الولايات (أو الأقاليم) » ٠ كما يقول : « أنه من الصعب أن نضع نظاما ثابتا للادارة العباسية نستطيع أن نقول باطمئنان أنه كان موجودا على طول الفترة التى حكمت فيها هذه الدولة » ٠ وهذا يرجع الى كثرة التغييرات التى حدثت فى جوانب الادارة ٠

المركزية الادارية فى العصر العباسى الأول

كان النظام الادارى فى العصر العباسى الأول حتى عهـد الرشيد (١٧٠ – ١٩٣ هـ) نظاما مركزيا ، فلم يكن الولاة العباسيون مطلقى السلطة ، وكان الخليفة يختار عمال الاقاليم بنفسـه أو بعد استشارة وزيره ، ولم تكن سلطتهم المدنية والقضائية خالصة . كما أن العامل لم يكن يستمر فى ولايته فترة طويلة ، فاذا ما عزل عن منصبه طلب اليه أن يقدم بيانا مفصلا عن شئون ولايته وكان أقل شك فى صدقه كافيا لمصادرة أملاكه وانزال العقاب الصارم به .

فقد أتبع المنصور الخليفة العباسى أسلوب المركزية فى ادارة الدولة وسار المهدى على سيرة المنصور ، كما أرتقت الأنظمة الادارية فى عهـد الرشيد ، فاتجه أبو جعفر المنصور فى تولية الولاة على الاقاليم الى اختيارهم من أهل بيته ليكونوا عونا له ، كما أدخل العناصر غير العربية وخاصـة العنصر الفارسى فى الادارة الاسلامية ، مما أضعف العنصر العربى .

فيصف سيد أمير على ادارة الخلفاء العباسيين الأوائل بأنها كانت تخضع لمركزية متشددة حيث كان الخليفة هو مركز كل السلطـة وكان اشرافه تاما على الضرائب وكافة النواحى الادارية الحربية وكان حكـام الاقاليم – خلال تلك الفترة – يخضعون لسيطرة الخلافة الكاملة .

ويكفى الاشارة الى ما لجأ اليه هؤلاء الخلفاء من أجراءات لجمع الخراج للدلالة على تمركز سلطاتهم فى الاشراف والتحكم فى مصادر المال وأوجـه انفاقه فقد لجأوا الى أنظمة دقيقة ، حيث قسموا الدولة الاسلامية الى عدة

مناطق خراجية بلغ عددها فى منطقة بلاد العراق والفرس خمسا وعشرين منطقة ·

وكان ديوان الخراج فى بغداد يشرف على هذه المناطق وكان الخليفة يعين عمال الخراج فيها ·

ونستطيع أن نلمس مدى سيطرة الخلفاء العباسيين الأول على أموال الدولة وخراجها من الخطب التى ألقاها المنصور وقال فيها :

« أنا سلطان الله في أرضه ·· وخازنة على ماله أقسمه بارادته وأعطه باذنه وقد جعلنى الله عليه قفلا فان شاء أن يفتحنى لاعطياتكم وتقسيم أرزاقكم فتحنى واذا شاء أن يقفلنى عليه قفلنى » ·

كذلك نرى المأمون يشرف أشرافا دقيقا على عملية جباية الخراج وحينما اكتشف عجزا فى خراج والى الجبال قحطت بن الحسن حبسه وقطع رأس على بن هاشم والى أذربيجان لانه أحتفظ لنفسه ببعض المال ·

ولم يقتصر اشراف الخلفاء على الخراج بل امتد الى الصدقات أيضا فنرى الرشيد سنة ١٧١ هـ يعين من قبله روح بن صالح الهمدانى على صدقات بنى تغلب ولم يكن والى الاجناد ليستطيع زيادة أرزاق الجند سنة ١٩٤ هـ الا بعد أن يحصل على موافقة الخليفة هارون الرشيد ·

ويؤكد فون كرامر : ان الخلفاء العباسيين الأول كانوا يركزون كافة السلطات فى أيديهم بينما كان نفوذ ولاة الأقاليم محدودا للغاية ·

ولقد اتسمت ادارة العباسيين لمدينة بغداد خاصة بالسمة المركزية وذلك بدخول القسم الشرقى تحت ادارة الخلافة مباشرة ، كما باشر عمال الخلافة التابعين للسلطة المركزية ادارة أحياء هذا القسم · فكان ولاة العراق فى الغالب ولاة مدن كالبصرة والكوفة وواسط · وكان نفوذهم يشمل هذه المدن وضواحمها · ولم تكن الامارة المسنودة الى هؤلاء الولاة امارة استكفاء نظرا لقربها من بغداد حيث يستقر الخليفة ، فانحصرت سلطتهم فى ضبط هذه المدن ، وتحصين أسوارها ، وترتيب حراسها ، والطوف بطرقاتها وتعيين الشرطة بها ، وتشغيل أهلها ومنع البطالة عنهم ، ورعاية مصالحها وعمارتها ، وتوزيع أسواقها ، وتعيين محتسبها والاشراف على موظفيها وتعيين عرفاء الأسواق وأمناء الصناعات وشيوخ الدروب والارباح ·

وكانت سياسة الخلفاء العباسيين فى هذه الفترة تقوم على عدم ترك الوالى على البلاد أكثر من سنتين أو ثلاث ، حتى لا يقوى نفوذه بها ·

وتعلل الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف تلك الظاهرة ـ عند تحدثها عن ولاة مصر ـ بقولها : ان أهم ما لوحظ فى حكم مصر فى العصر العباسى كثرة تغيير الولاة ، فقد يكون هذا راجعا الى بعد مقر الخلافة العباسية (أعنى بغداد وسامرا) عن مصر ، فلم يأن الخلفاء أن يتركوا ولاة مصر فى الحكم طويلا حتى لا يطمعوا فى الاستقلال بالبلاد • وقد يكون ذلك راجعا أيضا الى ضعف الخلفاء العباسيين الحقيقى بالرغم من مظاهر العظمة الخارجية ، وخاصة منذ عهد المعتصم ولذلك عنى هؤلاء الخلفاء بتولية ولاة كثيرين فى مدد متقاربة قصيرة كيلا يتمكن أحدهم من الاستقلال بها أو التمكين لنفسه فيها ، كما استخدموا البريد للتجسس على أعمال الولاة

فكان المنصور ينقل عماله من بلد لآخر بعد فترة وجيزة كما فعل مع حميد بن قحطبه حينما نقله من مصر الى خراسان (سنة ١٥١ هـ) كذلك أجرى المهدى تعديلات واسعة بين حكام الاقاليم • فعزل منهم كثيرين وولى بدلا منهم •

كما كان الرشيد يولى أعمال أذربيجان كل سنتين أو ثلاثة واليا جديدا •

وكان على الوالى فى حالة انتهاء مدة ولايته أن يقدم تقريرا شاملا عن ادارته ،واذا ظهرت منه أية بادرة لاستغلال أو سوء ادارة أمر الخليفة بمحاكمته واذا ثبت جرمه صودرت أملاكه •

وهذه السياسة وان كانت قد حافظت على قوة نفوذ وسلطان الخلفاء وهيمنتهم على أقاليم الدولة الاسلامية الواسعة الارجاء •

فيذكر البلاذرى : أن أبا العباس السفاح كان يغين عماله على البلاد ويكلفهم أساسا بحماية حدودها وكلها أمور وواجبات محورها الدفاع والحرب ••• كذلك كان المأمون يحث ولاته على خراسان باستمرار على الاهتمام بحدودها ومجاهدة ما وراء النهر •

ومما يدل على حرص الخلفاء الأوائل على أنحسار سلطة الولاة ، ان امارة الولاة ـ وقتذاك ـ كانت امارة خاصة حيث نرى فيها متوليا للحرب وآخر للقضاء • أما الخراج فكان يتبع خراج بغداد •

وقد حرص هؤلاء الخلفاء على تعيين القضاة لما لهم من صلة بالسلطة الروحية والدينية للخلافة • وظل الوضع كذلك حتى تولى أبو يوسف القضاء فى عهد الرشيد ثم منحه الخليفة لقب قاضى القضاة فصار بمقتضى ذلك يعين نوابه فى الولايات بموافقة الخليفة ، وسار الأمر على هذا الوضع من بعده •

ومما هو جدير بالذكر أن اتباع ذلك الأسلوب المركزى فى الادارة لم يقتصر على الخلفاء العباسيين الأوائل ، بل نجده يعود اذا ما أعتلي عرش السلطة خليفة قوى النفوذ ، ذلك أن نفوذ الولاة على الاقاليم يتناسب تناسبا عكسيا مع قوة الخلفاء ، فيزداد قوة مع أزياد ضعف الخلفاء والعكس اذ يضعف ببروز خليفة قوى ، وظلت تلك القاعدة مطردة طيلـــة العصر العباسى .

وخلافة المتعضد خير مثل على صدق هذا الكلام ، فقد استطاع هـذا الخليفة أن يسترد كثيرا من نفوذ الخلافة على الأراضى الفارسية وأراضى الجزيرة . وأصبح تعيين الولاة على أجزاء كثيرة من الدولة يتم بارادته ، بل كان أيضا ينقلهم من أقاليم لآخر حدا لنفوذهم ومنعا لسيطرتهم . لذلك حسنت الادارة فى عهده فعمرت مملكته وكثرت الأموال وضبطت الثغور .. وخافة عماله وكفوا عن المظالم .

كما تجلت المركزية الادارية فى الخلافة العباسية بعد احداث منصب الوزارة ، فقد اتسعت اختصاصات الدواوين وزادت أعباؤها وأصبح الخلفاء لكثرة الأعمال الملقاة على عاتقهم لايستطيعون الاشراف التام على الدواوين، لذلك أسند أغلبهم مهمة الاشراف عليها لوزرائهم الذين أصبحوا يجمعون بين رئاسة الشئون العسكرية والمدنية .

وفى خلافة المهدى توطـــدت تنظيمات الدواوين وقـــويت مراقبـة أعمالهم ، وظهرت فى أيامه أبهة الوزارة ، ومنح وزراءه سلطة واسعة فى الاشراف على دواوين الدولة .

ومما يؤكد اتباع الخلافة للأسلوب المركزى المتشدد أن المكاتبـــات الرسمية كانت ـــ وقتذاك ـــ لا ترسل الى جهتها الا بتوقيع من الخليفـــة والوزير الذى كان له اشراف ملموس على شئون الدواوين . ولما رأى المهدى أن اشرافه هو والوزير لا يمكن أن يؤدى الى ضبط هذه الدواوين عين على كل ديوان رجلا مسئولا لمراقبته وعهد الى مولاه عمر بن بزيغ بالاشراف على هؤلاء الرجال وسماه صاحب ديوان الأزمة . وأصبح هذا الديوان بمثابة ديوان المراقبة على الدواوين والاشراف عليها ثم ولى المهدى على بن يقطين لمراقبة أعمـــال عمر بن يزيغ فظهر بذلك ديوان جديد سمى ديوان زمام الأمة . وكذلك أنشىء فى عهد المهدى « ديوان النظر » لتسهيل حاجات أرباب المصالح من الدواوين . وكذلك أنشأ المهدى ديوانا جديدا أسماه ديوان الزندقة مهمته القبض على الأفراد الذين يتهمون بالزندقة ويحاكمهم .

أما الخليفة الهادى الذى كان يعمل فى دواوينه طائفة من أكفأ الكتاب فقد عين وزيره ابراهيم بن ذكوان الحرانى للاشراف عليهم ـــ وذلك بعـــد

عزله وزيره الربيع بن يونس — كما ولاه أيضا ديوان الازمة ليكون اشرافه أكثر دقة وشمولا ·

اتسعت سلطة الوزراء على الدواوين فى عهد الرشيد ، فاسند ليحيى ابن خالد البرمكى الاشراف على جميع الدواوين مع الوزارة ، سوى ديوان الخاتم الذى تقلده أبو العباس الطوبى ، وديوان النفقات الذى أسند ادارته الى الفضل بن الربيع وكان للخليفة السلطة العليا عليها ، فكان الرشيد يخصص يوما وليلة باكملها كل أسبوع لمحاسبة الكتاب وعمال الدواوين فى أعمالهم من الصباح حتى المساء ·

وصفوة القول ان المركزية الادارية تجلت فى العصر العباسى الأول حيث كان الوزراء مسئولين عن الشئون الادارية وعن دواوين الدولة بجانب مسئوليتهم عن الشئون الحربية والمالية للدولة · · وذلك تحت اشراف وسلطان الخلفاء الذين احتفظوا بالسلطة العليا على أقاليم دولتهم القائمة على المركزية السياسية ·

عدم التركيز الادارى

وسع الخلفاء العباسيون اطار التفويض حتى أنهم استخدموا من يباشر أمور الدولة عنهم وهم الوزراء ، فتعددت سلطات الوزير فكان يقضى باسم الخليفة فى جميع شئون الدولة المدنية والحربية ، كما كان هو الواسطة بينه وبين رعاياه ، يسدى له المشورة والنصح ويكتب الرسائل الى الجهات المختلفة ويوقع على ما يرفع اليه من أوراق ، كما كان على معرفة بأمرى الحرب والخراج ، وله الحق فى نظر المظالم الى جانب توليته العمال · واصدار الأوامر الرئاسية لعمال الاقاليم فى صورة منشورات ·

فكانت هذه أوجه العلاقة الرئاسية بين الوزراء وعمال الاقاليم · · وكلها تؤكد الأسلوب المركزى الادارى فى الحكم ، كما كان الوزير يملك سلطات رئاسية — أيضا — على موظفى الدواوين ومكانتهم كانت تلى مكانة الوزير ، فكانوا (أى موظفو الدواوين) يعملون تحت رئاسة الوزير مباشرة فيرفعون اليه أعمالهم ويحتكمون اليه فى منازعاتهم حول أمور العمل ، ويرجعون اليه فيما أشكل عليهم من المسائل وينفذون توجيهاته فيها ·

وظهرت وزارة التفويض الذى يعرفها الماوردى بقوله : « ان يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الأمور برأيه وامضائها على اجتهاد » ·

واذا كان وزير التفويض يتمتع بسلطة استقلالية وولاية عامة ، غير أن هذا الاستقلال لا ينفي مسئوليته أمام الخليفة ٠

ومن أشهر وزراء التفويض في العصر العباسي الأول يحيى بن خالد البرمكي ويتضح تفويض الاختصاصات الممنوحة له فيما قاله الرشيد له : « قد قلدتك أمر الرعية وأخرجته من عنقي اليك فاحكم في ذلك بما ترى من الصواب واستعمل من رأيت ، وأعزل من رأيت ، وأمضى الأمور على ما ترى » ٠ وهكذا كانت دواوين الدولة تحت اشرافه مع الوزراء ما عدا ديوان الخاتم الذى أصبح بعد فترة وجيزة تابعا له كسائر دواوين الدولة٠ وكان موظفو الدواوين خاضعين لسلطته مباشرة ٠ وكما استطاع يحيى بن خالد البرمكي أن يحصل من الخليفة على حق مراسلة الاقليم مباشرة دون الرجوع اليه بحجة سرعة تصريف الأمور ٠ واستطاع أبنه جعفر لما ولى المشرق كله (١٧٦ هـ) ان ينظم شئون الادارة والدواوين في هذه المنطقة بمهارة فائقة ٠ بل غدت السلطة الفعلية وادارة الدولة في يد البرامكة ٠

وعلى الرغم من تلك السلطات التى منحت لبعض الوزراء عن طريق التفويض فى الاختصاص ، فان الخلفاء أحتفظوا بمكانتهم كما أن هيبتهم لم تنتقص ، وظلت لهم الكلمة العليا فى ادارة شئون الدولة ، حتى فى حالة كون وزرائهم وزراء تفويض ، فقد كانت قوة الخلفاء فى العصر العباسى الأول تحد من سلطة الوزراء ٠ وكان الوزير عرضة للعزل اذا حاول أن يظهر سلطانه أو يتخطى الحدود المرسومة له

اللامركزية الادارية فى العصر العباسى

توسع الخلفاء العباسيون فى أتباع أسلوب اللامركزية الادارية في ادارة بعض أقاليم الدولة الاسلامية ، فتركوا لأهالى كل اقليم ادارة شئونه الخاصة بل لقد وجد نظام للمجالس فى كثير من المدن ، حيث كان يديـــر شئون هذه المدن مجلس من أعيان الاقاليم تقوم الحكومة بتعيين أعضائه أما رئيس هذا المجلس فيتم أختياره عن طريق الانتخاب ولقد سمى هـــذا المجلس بديوان الشورى .

ومن مظاهر استقلال هـــذا الديوان ، قيامه بجمع الزعماء وادارة المرافق العامة المحلية لسد حاجات الاقليم المحلية وتنظيم عمليات التبـــادل التجارى للمدينة وكان هذا الديوان يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقـــلال ، حيث كان تدخل الحكومة مقصورا على حالات النزاع بين هذه المدن . ورغم أن اختيار أعضاء هذا المجلس كان يتم عن طريق التعيين الا أن اختيـــار رئيسه كان بالانتخاب ، وهذا يدعونا الىالقول بأن ذلك الديوان كان يمثل المجالس المحلية الاقليمية ، وان الادارة فى كثير من المـــدن فى الدولـــة العباسية كانت تدار محليا . وقد وصـــل عن استقلال هذه المدن أن شبهها مولوى حسينى بالمدن الحرة فى أوربا .

وأجاز الخلفاء لولاتهم سلطة الانفاق على مرافق ولاياتهم المحلية من مواردها .

أما عن العنصر الأساسى من عناصر اللامركزية الادارية وهو استقلال الولاة فى ممارستهم الوظيفية الادارية على الاقاليم التابعة لهم اداريـــا تحقق هذا فى العصر العباسى الأول أو فى عهد أشهر خلفاء هذا العصر

فكان للوالى السلطة العليا فى ولايته باعتباره نائبا للخليفة الذى يمنحه صلاحية تعيين بعض كبار الموظفين لادارة الأعمال الهامة فى نطاق ولايته . وكان الوالى يستعين - أحيانا - بذوى الرأى والمعرفة بشئون الولاية ، بل لقد وصل ولاة بعض الاقاليم درجة من القوة والاستقلال جعلت الخليفة يحتال عليه اذا أراد أن يعزله ، خشية أزدياد نفوذه وسلطانه . وهذا ما فعله الخليفة المنصور مع أبى مسلم الخراسانى .

ومن السلطات التى كان يتمتع بها ولاة الخليفة المهدى ، حقهم فى اختيار عمالهم وسائر الموظفين التابعين لهم اداريا ، فلما ولى مصر ابراهيم ابن صالح بن عبد الله بن عباس من قبل المهدى على صلاتها وخراجها جعل على الشرطة عسامة بن عمرو فأستخلف عسامه على الشرطة يزيد بن خالد ابن مسعود البحلانى فمات يزيد فاستخلف على الشرطة أيضا محمد بن عبد الله بن مرة الطائى من الغوث .

وعهد الرشيد بالولايات (أو الاقاليم) الى أمراء جعل لهم الولاية على جميع أهلها ينظرون فى تدبير الجيوش والأحكام ، ويقلدون القضاة والحكام ويجبون الخراج ، ويقبضون الصدقات ، ويقلدون العمال فيها ، ويحمون الدين ويقيمون حدوده ، ويؤمون فى الجمع والجماعات أو يستخلفون عليها ويسيرون الحج من أعمالهم ، فان كانت أقاليمهم ثغورا متاخمة للعدو تولوا جهاده ، وكلها أمور عبر عنها الفقهاء المسلمون « بامارة الاستكفاء » وأصطلح عليه المعاصرون بالاستقلال الادارى أو اللامركزية الادارية .

وقد توسع الرشيد فى توسعه سلطة عماله ، مما جعلهم يبدعون طرقا جديدة فى الادارة ، ونستدل على استقلال العامل حينما يشترط على الخليفة شروطا قبل التولية ويقبلها الخليفة . فعندما دعا هارون الرشيد عمر بن مهران فولاه مصر ، خراجها وضياعها وحربها ، قال : يا أمير المؤمنين ، أتولاها على شريطة ، قال : وما هى ؟ قال : يكون اذنى الى ، اذا أصلحت البلاد أنصرفت . فجعل ذلك له ، فمضى الى مصر .

وكانت الصفة الغالبة على بعض ولاة ذلك العصر هو التوسع عليهم واطلاق يدهم لدرجة أن أستبد بعضهم بأمور الرعية . ففى (١٨٠ هـ) أستقل يحيى بن سعيد الحرشى بخراج الموصل فأساء السيرة بالناس وطالبهم بخراج سنة مضت مما أدى الى جلاء أكثر أهلها عنها .

وكان بعض الولاة يعين نوابه وسائر الموظفين على الاقاليم التابعة له اداريا . كما كان له الحق كذلك فى اعفائهم من مناصبهم فيذكر البلاذرى أن ولاة سجستان فى عهد الرشيد أصبحوا يجبون الأتاوات ويولون عمال

النواحي في تلك المنطقة ، كذلك عندما ولى الرشيد الفضل بن يحيى البرمكى خراسان (سنة ١٧٦ هـ) سار الى عمله وأصلح وبدل وعين العمال .

ويتأكد استقلال بعض ولاة الرشيد مما نورده فيما يلى : عندما أختار الرشيد محمد بن خالد بن برمك (سنة ١٨٣ هـ) ، ليلى أمور اليمن . أمتدت سلطة هذا الوالى الى مخلا فى صنعاء والجند ، وأقام دار البرامكة فى صنعاء وهى التى عرفت فيما بعد باسم سك الضرب ـ أى دار سك النقود . وقد أنفق البرمكى باليمن كثيرا من الأموال فى اصلاح السبل الممتدة على الطريق الى مكة المكرمة ، وقام ببناء مسجد جديد بصنعاء وجدد الجامع الكبير بها ، ومما يؤثر عن هذا الوالى أنه كان مهتما بشئون رعاياه ، متفقدا لحالهم ، فقد رفع الخراج عن قوم من أهل السواد بصنعاء ، لما لمسه من رقة الحال .

وعلى ذلك يكون محمد بن خالد قد تمتع بالنيابة العامة عن الخليفة هارون الرشيد أو بما عبر عنه الفقهاء المسلمون بأمارة الاستكفاء وأصطلح عليه المعاصرون بالاستقلال الادارى أو اللامركزية الادارية .

ومن أصحاب امارة الاستكفاء فى عهد الرشيد ـ أيضا ـ حماد البربرى الذى نعمت اليمن وصنعاء فى عهده بالأمن والطمأنينة والرخاء فاتسعت العمارات بصنعاء ، كما زاد عدد المساجد بها .

كما أورد الكندى ما يفيد أن اختيار العمال على الاقاليم يكون من بين أهل هذا الاقليم ، وقال : ان اسحاق بن ابراهيم الجراح قال لابيه (ابراهيم بن الجراح قاضى مصر) أرى أن تولى على مسائل المصريين رجلا منهم وسنريح منهم ، فولى معاوية الأسوانى مسائله .

ومن ذلك ـ أيضا ـ ما قال به ابن ربيعة وابن عفير وابن بكير وعبد الله بن بكار أن وفد أهل مصر كانوا بالعراق وهم : عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية بن حديج وعياش بن عقبة بن كليب الحضرمى وغوث ابن سليمان وهشام بن حميد وغيرهم . فدخلوا على ابن جعفر المنصور يوما فقال لهم : أعظم الله أجركم فى قاضيكم أبو خزيمة . ثم التفت الى ربيع فقال : أنتخبنا لأهل مصر قاضيا . قال عبد الله بن عبد الرحمن بن حديج : ماذا أردت بنا يا أمير المؤمنين ، أردت أن تشهرنا فى الامصار بأن بلدنا ليس فيه من يصلح لقضائنا حتى تولى علينا من غيرنا . قال : فسم رجلا ، فقال : فذكر له أبا معدان اليحصبى . فقال : انه لخيار ولكن به صمم . قال : فعبد الله بن لهيعة . قال : فابن لهيعة ، وواضح أن ابن لهيعة قد أختير من بين أهالى الاقليم وبرضاهم .

وقد تحقق في عهد المأمون استقلال ولاته ، فوجدت الادارة المحلية سبيلها في عهده ، فكان المأمون أو خليفته ـ في الدولة العباسية ـ يؤسس مجلسا منظما للدولة تمثل فيه كل طائفة تدين بالطاعة له ، ويتمتع هؤلاء بالحرية التامة في التعبير عن آرائهم دون أن تعرقل مناقشاتهم . وقد اتخذ كل وال في اقليمه لنفسه مجلسا خاصا به مقلدا مجلس الخليفة . وهو يشبه ـ حاليا ـ المجلس المحلي للاقليم أو الادارة المحلية للاقليم .

وكان المامون يحرص كل الحرص على الانتفاع برجاله ، ويطلق لهم الحرية في العمل . بل وصل الاستقلال ببعض عماله الى حد أن احتفظ أبناء طاهر وأحفاده بسلطاتهم هذا نحو قرن بطوله ، أى صارت ولاية خراسان طوال تلك المدة وراثية في آل طاهر .

ووسع المأمون السلطات الممنوحة لواليه على مصر المعتصم (شقيقه) واطلق يده في الادارة ، فكان يعيين نوابه وسائر الموظفين على الاقاليم التابعة له اداريا ، كما كان له الحق في عزلهم . يشير الى ذلك الطبرى بقوله : انه لما ولى المأمون أخاه المعتصم الشام ومصر ، ثبت المعتصم من الحكام من ثبت وعزل من عزل في البلاد الخاضعة لحكمه .

بل وصل الأمر باستقلال هذا الوالى لدرجة أن اسمه كان يكتب بعد اسم الخليفة ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنه كان ولى العهد .

الفصل الثاني

اللامركزية السياسية والدولة المستقلة

السياسة التي أدت الى ضعف الخلافة العباسية وتحول اللامركزية الادارية الى اللامركزية السياسة بل وظهور الدول المستقلة

كانت الدولة الاسلامية حين وفاة الرشيد (١٩٣ هـ ـ ٨٠٩ هـ) قد بلغت أوج قوتها . وكانت اذا استثنينا الاندلس وبعض بلاد المغرب مكونة من وحدة واحدة تخضع خضوعا تاما للخليفة في بغداد ، هو الذي يعين ولاتها ، واليه يجبى خراجها ، واليه ترجع فى ادارتها وقضائها وجندها وحل مشاكلها وتدعو له على المنابر وتضرب السكة باسمه ونحو ذلك من مظاهر السلطان .

ولكن ما لبثت الدولة الاسلامية بعد قليل من خلافة الأمين أن أصيبت بنكسة حيث نشب نزاع حاد بين الأمين وأخيه المأمون تطور الى جرب كل منهما للآخر مما ترتب عليه تدهور فى ميزانية الدولة وعجز فى ايرادها وأشتعال وفتن وقلاقل ، واختل الأمن فى بغداد الى درجة الفوضى ووثب الفجار على أهل الصلاح ، وساءت حال الناس ، كما أنها جهدت من شدة الحصار فقطعت عنها المؤمن وارتفعت الاسعار ، وقد ضربت بغداد بالمجانيق وانتشرت فيها الحرائق ، وكثر الخراب والهدم مما أدى الى ضياع محاسن بغداد العظيمة .

وتدل هذه الاضطرابات على أن عهد المأمون وان كان يعد من الوجهة العامة من أزهى عهود العصر العباسي الأول فانــه من الوجهتين المــالية والسياسية كان أقل من عصر الرشيد وما سبقه ٠

فمنذ أواخر القرن الثانى ومستهل القرن الثالث الهجــرى تفككت الدولة العباسية واستقل الولاة نتيجه لعدة سياسات أتبعتهــا الخلافــة منهــا : ازدياد نفوذ الأتراك الذين سيطروا على الخلافة سيطرة تامة ، فضعفت سلطة الخلافة ٠ كما ضاعت هيبه الوزراء لتدخل الاتراك فى أمر تعيينهم وعزلهم ، حيث تضاءل شأن الوزراء وأصبحوا يخشون على أنفسهم من بطش الاتراك ، وانحصرت الوزارة فى أسر معينة مثل أسرة ال خاقان التى تولى منها منصب الوزارة أربعة وزراء في سبعين عاما ، وأسرة بنى الفرات ، التى تقلد منها الوزارة أربعة وزراء فى خمسين سنة ، كذلــك أسرة بنى وهب ٠ حتى جاء عهد الخليفة الراضى الذى أسند كافة شــئون الدولة الى أحد كبار القواد ولقبه أمير الامراء ، فلم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير واتجهت السلطة فى الدولة نحو الانحلال بسرعــة كبيرة لتدخل النساء والخدم فى أمر الدولة ٠ وازداد نفوذ أمراء الاقــاليم واتسعت سلطاتهم فى ادارتهم فى أقاليمهم الداخلية ، خاصــة الشــئون المالية ، فعندما عهد الخليفة المستعين الى وزيره أبى موسى أنامش باصلاح الشئون المالية أخفق اخفاقا ذريعا فى صيانة أموال الدولة كما أن الوزيــر أبو القاسم عبيد الله الكلودانى لم يستطع تدبير الأحوال المالية ، وأعتزل منصبه قائلا : ما أصلح أن أكون وزيرا ٠ وفى نفس الوقت أخذت الرقابة المركزية سبيلها الى الضعف والانحلال ٠

الضمــــان :

وكانت لسياسة الضمان الذى يعنى : أن يتعهد شخص بدفع مبلــغ معين سنويا لبيت المال العام (المركزى) فى بغداد أو فى احدى الولايات مقابل السماح له بجباية ما يستطيع من أهل المنطقة التى ضمنها اذ كان انتشاره فى كافة أنحاء الدولة الاسلامية أن زاد سلطان الولاة ، بجانب أثره السىء على ميزانية الدولة ٠

وأصبح الضامنون يشرفون على جمع الضرائب ويختارون لمعاونتهــم عددا من رؤساء القبائل والأفراد ذوى النفوذ فى كل منطقة ، فقد ضــمن عماد الدولة البويهى الرى فى سنة ٣٣٤ هـ لنوح السامانى على مبلغ معين، كما عقد ضمان مماثل مع أبى القاسم البريدى على منطقة واسط لمعــز الدولة البويهى فى نفس العام ٠

الاقطـــاع :

أدت سياسة الاقطاع التى اتبعتها الخـلافة ـ أيضا ـ الى أن يحمل هؤلاء النواب الأموال الى الولاة ويدعون لهم على المنابر كما يدعى للخليفة ولم يراقب الخلفاء نواب الولاة ، فلم يكن من العسير على نائب الوالى أن يستقل بالبلاد ، مثلما حدث فى عهد أحمد بن طولون الذى أستقل بمصر عن الخلافـــة .

ولم تقتصر الاتجاهات على الترك بل تعدتهم الى الفرس ـ أيضـا حيث اعتمد خلفاء الدولة العباسية عليهم وأقصيت العناصر العربية تدريجيا عن الوظائف المدنية والعسكرية ، وأخذوا يخطون خطوات ايجابية وحثيثة نحو تدعيم نفوذهم واعزاز قوميتهم ، وقد بدأ هذا الشعور فى صورة عدم رضاء عن الحكم العربى والتعصب لكل ما هو فارسى واستغـــل يعقوب الصغار هذه المشاعر القومية فى الاستيلاء على مناطق واسعة والاستقلال بها .

ازدياد نفوذ الأمـــراء :

كان من أثر انغماس الخلفاء فى الترف واستخدامهم الحجاب واعتمادهم على وزرائهم فى ادارة شئون البلاد ، ان زاد نفوذ الولاة ـ وسيطروا على الموظفين سيطرة كاملة . بعد أن كان الخلفاء العباسيون الأوائل يحرصون على الانفراد بالسلطة ، فكانوا هم الذين يعينون عمال الخراج والقضـــاة وأصحاب الشرطة والحسبة ، وكان كل من هؤلاء يتمتع بنفوذ قوى فى الولاية مما أوجد نوعا من التوازن قوى نفوذ الخلفاء على الاقاليم ، وامتدت سيطرة الولاة على المناطق التى يحكومنها .

فاستولى اسحاق بن كنداج على نصيبين وديار ربيعة ودخل الموصـل فوصله عهد من الخليفة بولاية المنطقة ، كذلك ازداد نفوذ عبد الله بن الحسن الهمزانى والى مراغة لدرجة انه رفض أمر الموفق بتركها وخرج بجيوشـه لمحاربة الوالى الجديد أبو المسافر محمد الاخشين بن ديوراد بن أبى الساج كما استطاع على بن أحمد الراسبى أن يسيطر على منطقة تمتد من شهزرور الى ماسط وكون لنفسه ثروة طائلة ، كما أمتنع على بن بوبة حاكم اقليم فارس من دفع المبالغ المقررة عليه ، ووقفت الخلافة عاجزة ازاء هـــذا التصرف .

وبعد أن كان خلفاء العصر الأول هم الذين وحدهم يملكون حسن

تخفيض قيمة الخراج أو الضرائب أو زيادتها حسبما تقضى به مصلحة الدولة كما فعل الرشيد ومن بعده والمأمون نجد أن الامراء والولاة أصبحوا هم الذين يتصرفون فى أمر خراج الاقاليم بحرية تامة ٠

ويشير الى ذلك ابن الأثير بقوله : ان بهاء الدولة أسقط (فى سنة ٣٧٩ هـ) خراجا كان مفروضا على المراعى فى منطقة سواد العراق ٠٠٠ كما يذكر أبو شجاع أنه (فى سنة ٣٨٦ هـ) قام شكر ستان بن ذكر بتخفيف العثور على أهل البصرة وخفضها الى النصف دون الرجوع الى أحد ، وندب الخليفة الراضى الفضل بن جعفر لتفقد أحوال مصر والشام فاشترط الفضل على الخليفة وعلى وزيره محمد بن أبى على بن مقله أن يكون تفويضه كاملا ، وان يكون الأمر كله اليه « لأن الشاهد يرى ما لا يرى الغائب » فأجيب الى طلبه ٠٠ فكان له مطلق التصرف ولا سيما فيما يتعلق بجباية الضرائب فى مصر ٠

كان من أثر ازدياد سلطات الولاة واستقلالهم أن اتجهوا الى توريث أبنائهم الحكم ، فأدى ذلك الى تمتعهم بسلطات لم يتمتع بها من سبقهم من حكام فقد استطاع الطاهريون الاحتفاظ باقليم خراسان وتوارثوه من سنة ٢٠٥ هـ الى سنة ٢٦١ هـ ٠ من الغريب أن ذلك تم برغبة الخليفة حيث سمح المأمون لطلحة بن طاهر أخ طاهر بن الحسين من تولى خراسان (سنة ٢٠٧ هـ) معترفا لأول ، مرة بامكان توارث حكم الاقاليم ٠ وبذلك يكون المأمون قد أرسى قاعدة زيادة ، السلطات الممنوحة للولاة ، وتوريث أبنائهم ٠

وقد حدث تحول فى النظام الادارى ، فبعد أن كان الولاة يتمتعون بالنيابة العامة عن الخليفة نجد أن بعضهم يستولى على الاقاليم التابعة له قهرا لقوة نفوذه ، ولم يكن على الخليفة ــ وقتذاك ــ الا أن يسارع الى الموافقة ٠

كما وجدنا الصغار يستخدم العنف للوصول الى السلطة مما دفع الخليفة المعتمد الى الموافقة على عمرو بن الليث الصغار خلفا لأخيه يعقوب اتقاء لشره وابعادا لخطره وجلبا لطاعته ٠ وهذا الوضع الجديد قد أطلق عليه « امارة الاستيلاء » ٠

خلافة المعتصم :

ولما جاء المعتصم بناء على عهد من أخيه المأمون برزت ظاهرتان كان لهما أبعد النتائج لاظهار اللامركزية السياسية والاستقلال بالنفوذ والسلطان دون الخلفاء ٠

الأولى : هى ادخال عنصر جديد بالجيش هو العنصر التركى ٠

الثانية : هى سياسة المصادرات التى سنها الخليفة المعتصم وأصبحت تقليدا لمن أتى بعده من الخلفاء ٠

فجعل المعتصم امارة مصر العامة « لاشناس التركى » وكان لهذه التولية أثر خطير ٠ كذلك كون المعتصم فى بغداد جيشا من الاتراك وميزهم بزى خاص عن سائر جنوده ، ولما ضاقت بهم بغداد بنى لهم مدينة جديدة هى « سامرا » فكان هذا العمل من جانب المعتصم نقطة تحول فى ضياع نفوذ وسلطان الخلافة واستيلاء الاتراك على الحـــكم فيما بعد ، وأعقبه تفتت الدولة الاسلامية الى دويلات يمكن القول انها قد ترتبط مع الخلافة برباط لامركزى ســياسى حينــا أو يصل ذلك التفتت الى حد الانقسام والتباعد حينا آخر فتتكون دول مستقلة لا تربطها بالدولة الاسلامية أية علاقة بل قد تقف من الخلافة موقف الند للند ان لم تكن متخذة موقف العداء ٠

وزاد النزاع بين العرب والفرس والترك ، وأخذ التاريخ الاســلامى يصطبغ بالصبغة التركية فبعد أن كانت الأحداث تتصــل بأعلام الفرس كأبى مسلم الخرسانى والبرامكة وعبد الله بن طاهر ظهرت أحداث التاريخ مرتبطة بأشناس وايتاخ ويغا الكبير ويغا الصغير ، وأحس المعتصم نفسه بالخطر الذى يتهدد الدولة من هؤلاء الاتراك فصادر أموال وزيره « الفضل ابن مروان » بعد عزله ، فأخذ من بيته نكاية به ألف ألف دينار ، وأخذ أثاثا وآنية بألف ألف دينار ، وهكذا بدأ الاضطراب يتطرق الى أجهـــزة الحـــكم ٠

خلافـــة الواثـــق :

وخلف المعتصم أبنه الواثق (٢٢٧ ــ ٢٣٢ هـ) بعهد من أبيه ، ذلك الذى زاد فى عهده نفوذ الاتراك قوة ، وظهرت سطوتهم ، فقد استخلف (٢٢٨) ــ على السلطنة أشناس التركى ، وكانت لا تزال اليه الولاية على مصر ، وقد لبس وشاحين بالجوهر ، وأظنه أول خليفـــة أستخلف سلطانا فان الترك انما كثروا فى أيام أبيه فلما مات أشناس جعلت مصر بعده الى « ايتاخ » ٠

ثم تكررت ظاهرة المصادرات فى عهد الواثق ٠ حيث صادر أمـوال الكتاب ، بعد حبسهم وهذا يدل على ظاهرة خطيرة ، هى أن الدولة لم تعد تأمن عمالها وكتاب دواوينها على أموالها ٠ ولما لم يكن هناك سبيل الى

معرفة ما ينتهب من أموال ، فانها لا تجد الا أن تلجأ الى اجراء المصادرة أو التغريم كلما أشارت الادلة الى وجود خيانة ، أو كانت هى بحاجـــة الى أموال • وهذه الظاهرة ـ التى تدل على فساد الادارة تكرر حدوثها فى أثناء القرن الثالث • وهى احدى العلائم المؤذنة بقرب الانهيار التام •

خلافة المتوكـــل :

ولما توفى الواثق اجتمع مجلس من كبراء الدولة ، واختاروا جعفر ابن المعتصم فلقب (بالمتوكل) وتمت له البيعة (سنة ٢٣٢ هـ ـ سنـة ٨٤٧ م) ، الذى بدأ عهده بمصادرة كبار الكتاب ، وصاحب ذلك زيادة فى نفوذ الأتراك ، فكان لايتاخ : « الجيش والمغاربة والأتراك والموالى والبريد والحجابة ودار الخلافة » •

كما زادت الاضطرابات فى عهده فخرج محمد بن البعيث ، مع عرب ربيعة سنة ٢٣٤ هـ بجهة أذربيجان ، ووثب أهل أرمينية بيوسف بن محمد « المروزى » العامل عليها سنة ٢٣٧ هـ ، وثار أهل حمص بالشـــام سنة ٢٤٠ هـ على عامل المعونة عليهم ، فأخرجوه وأخرجوا صاحب الخراج • ونقض « البجة » للعهد وأغار على أرض مصر وقامت معهم ، كما تجرأ الروم على الدولة فأغاروا على « دمياط » و « عين زربه » و « سميساط » •

ولما وجد المتوكل أن نفوذ الاتراك قد استفحل وانهم كثيرو الطمع فى الأموال ، لا حد لجشعهم ، بجانب أنهم لا ينقطعون عن الدسائس والمؤامرات وتعصب كل فريق لقائد منهم ، حتى أصبحت « دار السلام » وما حولهـا ليست دار سلام لذلك دبر المتوكل كيدة لقتل زعيمهم « ايتاخ » ، ولكن ابنه المنتصر كان يشايعهم ، فعزم المتوكل على أن يفتك بالمنتصر ، ويقل وصيفا وبغا وغيرهما من قواد الأتراك ووجهائهم • ولكن تشاء الأقدار أن يتمكن هؤلاء من قتله هو وبايع الاتراك على الفور ابنه المنتصر •

ولم يكن قتل المتوكل أعتداء على المتوكل وحده بل هو قتل لسلطان كل خليفة بعده • ولم يكن قتله بيد باغر وحده بل بيد الاتراك جميعا • وكان فى قتله نمو الاتراك وسلطانهم وأنذار عام للبيت الحاكم أن من أراد أن يلى أمر الخلافة فليذعن اذعانا تاما لهم ومن تحدثه نفسه ضدهم سواء كان خليفة أو دون ذلك فليوطن نفسه على القتل •

وهكذا كانت هذه الأحداث ، بداية غروب شمس الخلافة ، لوقوع الخلفاء فريسة بين مخالب العناصر العسكرية من الأجانب الذين سرعان ما استأثروا بالسلطة وجعلوا الخلفاء لعبا فى أيديهم • فلم يقتصر خطـر

الاتراك على التدخل فى شئون الادارة والسياسة ، ولــكنهم تحكموا فى مصائر الخلفاء أنفسهم ووصل الأمر الى حد تنصيبهم وعزلهم بل وقتلهم ذلك كلما حلا لهم الشغب مطالبين بزيادة الارزاق ، حتى صار الخليفــة خاتما فى أيديهم فقنع بالسكة أى سك النقود باسمه والخطبة « وصــار يضرب ذلك مثلا لمن له ظاهر الأمر وليس له من باطنه شيء فيقال قنع فلان بالسكة والخطبة » ٠

خلافــة المنتصر :

ولم تطل مدة المنتصر أكثر من ستة شهور اذ أحضر التركى بغــا الصغير (الشرابى) وبغا الكبير (أتامش) محمدا بن أحمد بن المعتصم الملقب بالمستعين وولياه عرش الخلافة ، فكافأ المستعين « أتامش » بأن جعله وزيره ، بل وعقد له على مصر والمغرب فكان هو الحاكم الحقيقى ، اذ فوض اليه الأمور ، وأطلق يده فى بيوت الأموال ومعه كان شاهنك الخادم ولم يمنع المستعين أمه من أخذ ما تريد فكانت الأموال التى ترد من الأفاق انما يصير معظمها الى خزائن هؤلاء الثلاثة وعمد أتامش الى ما فى بيوت المال فسلبها ، كما توالت الحوادث فدبر وصيف وبغا قتل « أتامش » ، فقتل (سنة ٢٤٩ هـ) ولكن أصحابه هاجوا فلم يكن من وصيف وبغـا الا أن تركا « سامرا » وتوجه معهما المستعين الى بغداد يوم الأربعاء سنة ٢٥١ هـ ٠ كما أنقسم الاتراك على أنفسهم فريقين : فريق صحب الخليفة الى بغداد وفريق آخر طلب اليه العودة بعد أن أعتذروا للخليفة عما بدر منهم فامتنع عن تلبية طلبهم ٠ وثارت الفتن بين الجند ، وكثر الشغب فى بغداد وسامرا وبقية المدن ٠

ونهض المعتز يطالب بالخلافة ونشبت حرب أهلية دامت طوال عام (٢٥١ هـ : ٨٦٥ م) ٠ حتى انتهت حياته بأن دخــل عليه أولا بعض الاتراك وتناولوه ضربا ثم خلعوه ورفع الى ما يعذبه بمنع الطعام والشراب عنه حتى مات ٠ وهكذا انتهت حياة الخليفة الذى سبق أن خلع أخاه ثم قتله ونفى أخاه الثانى ٠

وفى هذا الوقت حوالى منتصف القرن الثالث الهجرى بدأ المتغلبون يظهرون ويؤسسون دولا تتحدى خلافة بغداد ، كما ظهــرت الحــركات الثورية العنيفة والدعايات الاجتماعية والدينية التى زعزعت كيانها وهددتها فى الصميم ففى فترة الفوضى التى سبقت أعتلاء المعتضــد سنة ٢٧٩ هـ استطاع الشيعة الزيدية أن يسببوا كثيرا من المتاعب للعباسيين ٠

فقام أحدهم فى الكوخة بحركة لم يقدر لها النجاح ، وأقام آخر من نسل الحسن حكومة مستقلة فى طبرستان كما زعزع الزنج فى جنوب العراق سلطة العباسيين خمسة عشر عاما (٢٥٥ ـ ٢٧٠ هـ) ٠

وظهر القرامطة الذين أعلنوها حربا شعواء على النظام السائد فنكلوا بكل ما وقع بأيديهم ودخلوا مكة وأفرغوا المدن والقرى التى كثرت اغاراتهم عليها ٠

كما استقل أحمد بن طولون بمصر بعد أن توجهه اليها ، واستطاع الفاطميون أن يقيموا خلافة شيعية فى المغرب قدر لها فى القرن الرابع أن تمد نفوذها فى مصر والشام وتحيط نفسها بمظاهر لم تكن أقل أبهة من بلاط بغداد وهكذا أدى ، ضعف الخلافة الى قيام الدويلات المستقلة فى الشرق والمغرب منها ٠

خلافة المهتدى :

وفى خلافة المهتدى (سنة ٢٥٥ هـ) خرج جنود موسى بن بغا على الخليفة وحملوه الى معسكرهم ، وعندما انتشر الخبر فى العامة كتبوا كتابا ألقوه بصحن المسجد الجامع ومنشورات ألقوها فى الطرقات ومما جاء فيها : « يا معشر المسلمين أدعوا الله لخليفتكم ٠٠ ان ينصره على عدوه ويكفيه مؤنة ظالمه ، ويتم النعمة عليه وعلى هذه الأمة ببقائه فان الموالى قد أخذوه بأن يخلع نفسه وهو يعذب منذ أيام » ٠

ثم جمع الاتراك جموعهم وخرج المهتدى وفى عنقه المصحف يدعو الناس لنصرته ضد الاتراك ، والتقى الجمعان ، أنتهت بفرار المهتدى ومن معه ، فتعقبه الاتراك وقبضوا عليه وحملوه الى داره ذليلا مهانا فى رجب سنة ٢٥٦ هـ ٠ ثم خلعوه ولم يكتفوا بذلك بل عذبوه حتى مات فى رجب سنة ٢٥٦ هـ ٠

وهكذا مضت الخلافة العباسية فى طريقها نحو الهاوية من جراء سياسة الاتراك المضطربة ولم يهنأ المهتدى بالخلافة كما ذكرنا ، وبويع المعتمد بن المتوكل بالخلافة على يد الاتراك بعد أن أخرجوه من محبسه ٠

خلافة المعتمد :

وفى عهد المعتمد تولى آخذه أمر الجيش أبا أحمد طلحة بن المتوكل وأصبحت كلمته هى العليا على الاتراك وقوادهم ، وان ساءت أحوال المعتمد

نفسه لانه لم يترك له حرية التصرف ، حتى أنه احتاج فى بعض الأحيان الى ثلثمائة دينار فلم يجدها ، فقد غلبه أخوه الموفق على أمره حتى لم يبق له ــ أى للمعتمد ــ من الخلافة شيئا الا اسمها ·

خلافة المعتضد :

وبالرغم من أن المعتضد كان خليفة قويا غيورا حاول جاهدا أن يعيد الى الخلافة سابق رونقها وبهائها الا أنه وجد نفسه فى مأزق حرج وعليه أن يحارب فى عدة جبهات لينقذ التركة المثقلة بالاوزار التى تركها لـه أسلافه ، ففى فارس قام الصفاريون وعلى رأسهم رافع بن هرثمة بحركة ناجحة بالرى ، على حين أعلن الاعراب التمرد فى بقاع متعددة من الدولة كما سبب مساور البجلى كثيرا من المتاعب بعد مقتل المتوكل ــ واستولى على أكثر أعمال الموصل فى الوقت الذى أعلن فيه بنو شيبان وهم أقوى الاعراب فى الجزيرة عصيانهم ، غير أن المعتضد هزمهم سنة ٢٨٠ هـ فقدموا له الرهائن طالبين العفو ·

كما ظهر القرامطة بسواد الكوفة حتى قدم هذه المدينة رجل من الأهواز أخذ يذكر الناس فى أمور الدين ويزهدهم فى الدنيا ويفرض عليهم خمسين صلاة فى اليوم ، وأخذت الدعوة القرمطية تتفشى بين الجماهير فى العراق واليمن والأهواز كما ظهر منهم أبو سعيد الجنابى فى البحرين الذى هاجم قوافل الحجاج ، ومع أن قوات الخليفة استطاعوا (سنة ٢٨٩ هـ) القبض على كثير من القرامطة بسواد الكوفة والتنكيل بهم ، فان مبادىء القرامطة ظلت فى أيام المكتفى تجذب اليها العامة ·

عهد المكتفى المقتدر :

وفى عهد المكتفى (٢٨٩ ــ ٢٩٥ هـ) استطاعت جيوشه أن تقهر قرامطة الشام وان تقبض على زعيمهم زكروية بن سهروية الذى تم شنقه فى بغداد ·

وقد تميز عهد المقتدر (٢٩٥ ــ ٣٢٠ هـ) بالانحلال اذ بالرغم من صغر سنه (ثلاثة عشرة سنة) قلده الوزير العباسى بن الحسن الخلافة ليكون طوع بنانه · وبعد مضى أربعة أشهر اجتمع القواد والقضاة والكتاب فخلعوه وبايعوا عبد الله بن المعتز (سنة ٢٩٦ هـ) ·

غير أن حزب المقتدر الذى تزعمه مؤنس الخادم أحبط المؤامرة وأعيد

المقتدر مرة أخرى الى الخلافة بعد أن هرب ابن المعتز · وضعفت الخلافة في أيام المقتدر الى حد أصبحت أمه صـــاحبة الأمر والنهى ، وترسل قهرمانتها تنظر فى القصص والمظالم بحضرة القضاة ·

ورزق المقتدر ولدا صغيرا فولاه على أمرة الديار المصرية وله أربـع سنين ، فصارت الخلافة خلافة (نساء وصبيان) ، وأنصرف المقتدر الى ملذاته وشهواته وخلت بيوت الأموال واختلفت الكلمة ·

وأدت تلك الحالة الى قلق الوزراء وكثرتهم حتى تولى للمقتدر أربعة عشر وزيرا وكان معظمهم خربى الذمة مرتشين سيىء السيرة ، مثل أبو على ابن عبيد الله الذى قبض عليه (سنة ٣٠١ هـ) ، ومن كان منهم نزيهـا بارعا فى الادارة يضطهد ويسجن بعد مصادرة أمواله ·

عهد الخليفة الراضى :

وفى عهد الخليفة الراضى (٣٢٢ ـ ٣٢٩ هـ) تناثرت الامبراطورية الاسلامية الى أشلاء فأستقل السامانيون بخراسان وما وراء النهر واحتلوا أذربيجان وأرمينية وأنفصل أهل كرمان وصـــارت مصر والشـــام بيد الأخشيديين وأخذ البيزنطيون يجتاحون الثغور واحدا بعد الآخر حتى اضطر الراضى الى مهادنتهم · وثمة ظاهرة بارزة فى عهده هى بروز منصب « أمير الأمراء » الذى كان يشرف على الادارة وقيادة الجيش والشئون الماليـــة وبظهور منصب أمير الامراء بطلت الوزارة وصارت أمور النواحى تحمل الى خزائن الأمراء ـ فيأمرون وينهون فيها وينفقونها كما يرون ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون · وهكذا غدا أمير الامراء رأس الدولة الفعلى حتى شارك الخليفة فى خطبة الجمعة ·

ومن مظاهر تناثر الامبراطورية الاسلامية أن أصبحت البصرة فى يد ابن رائق وخيزستان فى يد البريدى وفارس فى يد عماد الدولة بن بويه ، كما أستولى ركن الدولة بن بوية على الرى وأصبهان والجبل ينازعـه فى حكمها وشمكير بن زياد أخو مرداويج وأستقل الحمدانيون بالموصل وديار بكر وديار مضر وديار ربيعة ·

وظهر فى المغرب الفاطميون وكان يجلس على عرش خلافتهم القائـم بأمر الله الذى تلقب بلقب أمير المؤمنين ، كما أعلن الأمويون فى الاندلس خلافة ثالثة ، فلم يبق بيد الراضى غير بغداد والسواد ، الذى كان الأمـر الفعلى فيها لابن رائق ·

وكان من أثر التنافس على أمرة الامراء بين الكبراء توجيه نظر الأجانب الى العراق فاستولى عليه الحمدانيون ثم جاء بعدهم معز الدولة ابن بويه ٠

عهد المسترشد والمسترشد والمقتفى وما بعدهما :

غير أن الخلافة فى عهد المسترشد وأخيه المقتفى استعادت حريتها وتخلصت من سيطرة الدخلاء وان كانت لم تستطع أن تستعيد مجدها القديم وسلطانها الغابر وبعد موت المقتفى لأمر الله ارتقى عرش خلافة المستنجد الذى وان كان قد بدأ عهده يتفقد أحوال البلاد ومراقبة أعمالها ، الا أنه سرعان ما أوى الى العزلة حتى عن أفراد أسرته فلم يستطع أحد أن يدفع عنه القدر الذى تربص به ٠

ثم تناوب على الخلافة العباسية خلفاء ضعاف الشخصية ٠ ولم يكن لاى واحد من هؤلاء يد فى ادارة شئون البلاد ، فكانت الحكومة فى زمنهم فى يد (أستاذ دار الخليفة) — وهذا لقب آخر — يحركها كيف شاء فقد تمكن عضد الدين أبو الفرج بن رئيس الرؤساء أستاذ دار المستنجد من تدبير مؤامرة ذهب الخليفة ضحيتها ثم أحضر ابن الخليفة المقتول ووضعه على عرش الخلافة ولقبه بـ « المستضى » وذلك بعد أن شرط عليه شروطا قبلها ، فكأنه بذلك قد وضع السياسة التى يجب أن يسير عليها من أجلسه على العرش ٠ واستمر نفوذه (أستاذ الدار) فى أيام الناصر حتى طغى سلطانه على سلطان الوزراء ، كما لم نر بعد ابن هبيرة وزير المقتفى والمستنجد وزيرا واسع السلطان مسموع الكلمة فان كان الوزير موجود الا أنه كان لا يكاد يحس بوجوده أحد ٠

ولم يباشر الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠ — ٦٥٦ هـ) من أمور الخلافة شيئا اذ كان معتمدا على الحاشية وقضى معظم أوقاته فى اللهو ومعاشرة النساء ولم يفق من ملذاته حتى حاصره المغول ، وقد زينت الحاشية للخليفة امكانية مسالمة التتر بحمل بعض المال اليهم بدلا من صرفه على الجند ، وكان يعتقد ان بغداد تكفيه اذا اقتضى الأمر وتنازل لهم فى نهاية الأمر عن باقى البلاد ٠ وكان مسلوب الرأى أمام حاشيته ضعيف الارادة وكانت حاشيته بالتالى منقسمة على نفسها وكانت الفتن المذهبية وراء هذا الضعف والانقسام وقد حاول عندما أطبق الخسران عليه أن يستنجد بأمراء المسلمين المتنازعين فكتب اليهم ليتصالحوا فيما بينهم ويسرعوا الى نجدته ، ولكن الفرصة كانت قد ولت فاستسلم لمصيره وساق معه جميع

افراد الأسرة العباسية التى كان قد أحتجزها فى قصرى الشجرة ومن ثم الفرار الى حيث لقوا ربهم ٠

وعلى ذلك تفككت الدولة الاسلامية فى هذا العصر وهكذا ظهـــرت اللامركزية السياسية فى الدولة الاسلامية ٠ غير أن الروح الاستقلالية لم تقف عند هذا الحد بل ازدادت النزعات الاستقلالية ـ وقتذاك ـ مما أدى الى انقسام وحدة الدولة الاسلامية ، وفقد الخلافة كل سيطرة فعلية وروحية أو ادارية على الاقاليم التابعة لها ، وقامت الدول المستقلة وأخذت الخلافة تفقد سلطانها على الاقاليم البعيدة عنها وغيرها تدريجيـــا حتى أصبحت أقاليمها التى لها فيها نفوذ حقيقى لا تزيد عن عدة ولايات أو أقاليم هى « مصر والشام والبصرة والأهواز والرى وفارس وأصبهان والثغور » ، بل ان بنى بويه تمكنوا من الاستيلاء على خراسان وفارس وأخرجوهم من حكم الخلافة تماما ٠ ثم جاءت الخلافة الفاطمية وانتزعت مصر والشـــام ٠٠ وغيرها ٠ وهكذا أصبحت أقاليم الدولة الاسلامية اما تحت حكم أمير دولة مستقلة تماما عن الخلافة العباسية أو تحت نفوذ خليفة آخر أعلن الخلافة وتسمى بها ، أو تحت وال قوى يدين بالطاعة للخلافة العباسية ولكنه يتمتع باستقلال داخلى كبير فى اقليمه ، وفى نفس الوقت تابعا لها تبعية قائمـة على ما نسميه فى الوقت الحالى باللامركزية السياسية ٠٠ وبذلك أنحصرت مملكة الخلافة العباسية فى العصر العباسى الأخير فيما نطلق عليه (العراق العربى) ٠

اللامركزية السياسية فى بعض أقاليم الدولة الاسلامية

فى بعض عهود الخلافة العباسية أقرت السلطة المركزية لبعض الامارات أن تتمتع بالاستقلال الذاتى ، على أن يكون ذلك الاستقلال فى اطار من التبعية والولاء للخلافة ٠

وبفضل هذه السياسة تمكنت الخلافة من الاحتفاظ ببعض الأقاليم التى ترتبط مع الخلافة بعلاقة الموالاة مع الاحتفاظ باستقلالها داخلها ٠ فكانت تلك العلاقة تشبه الى حد كبير ذلك النمط الذى تتبعه الدويلات الداخلة والمكونة للانحاد الفدرالى والقائمة على رابطة « اللامركزية السياسية » ٠

من هذه الامارات التى اتبعت رابطة اللامركزية السياسية الأغالبة فى افريقيا ، الزياديون باليمن ، وبنو يعفر باليمن أيضا ، والطاهريون بخراسان ، والسامانيون فى أقليم ما وراء النهر ، والطولونيون بمصر والشام ، والحمدانيون فى حلب والموصل ، والمرابطون فى المغرب ٠

وسنشير ــ قدر الامكان ــ الى الأسلوب الادارى الذى اتبعه هؤلاء الأمراء على الأقاليم التابعة لهم ــ اداريا ٠

الأغالبة فى افريقيا

شهدت افريقيا كثيرا من الثورات ضد الولاة ، الأمر الذى اضطر ابراهيم بن الأغلب الى الدفاع عن سلطان الخلافة العباسية واعادة هذا

السلطان المفقود فى افريقيا • وأصبح الحاكم الفعلى لولاية افريقيا ، وأيده صاحب البريد فى القيروان ، فقرر الخليفة هارون الرشيد عزل والى افريقيا محمد بن مقاتل العكسى ، وتولية ابراهيم الامارة سنة ١٨٤ هـ •

وتحققت بذلك آمال ابراهيم بن الأغلب بتأسيس ملك وراثى بفضل ما وصل اليه من مكانة مرموقة وبفضل جيش الزاب الذى مكنه من الظهور على المسرح كأقوى شخصية تلعب الدور الواضح فى افريقيا ، هذا فضلا عن تعلق البربر به كقائد يحقق لهم أمانيهم فى الاستقلال الذاتى •

حرص ابراهيم بن الأغلب من جهته على أن يظهر بمظهر الوالى المخلص للخلافة ، فعرض على الخليفة أن يقدم له أتاوة سنوية كما أبدى استعداده للتنازل عن الاعانة السنوية التى كانت تقدمها مصر الى افريقيا ، ويبدو أنه أراد بهذا أن يضفى على امارته بافريقيا كيانا خاصا متميزا •

كما خطب للخليفة العباسى على المنابر ، ورفع شعار بنى العباسى ونقش اسم الخليفة على السكة ، وأطلق على حاضرته الجديدة « العباسية » التى غدت قلعة حصينة بعد أن زودها بالمؤن والسلاح ونقل اليها حرصه الخاص واتخذها عاصمة لافريقيا ومقر للامارة •

وقد ارتبط قيام دولة الأغالبة فى افريقيا بما ساد المغرب الاسلامى من نزعات الاستقلال التى أدت الى انقطاع المغربين الأوسط والأقصى عن سلطان الخلافة العباسية • وكان اقرار الخلافة لقيام أسرة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتى ـ فى اطار من الولاء والتبعية لها ـ حلا لمشاكل الخلافة العباسية فى المغرب وضمانا لبقاء نفوذها الذى كان قد تهدد فى بلاد المغرب بل وفى افريقيا نفسها •

ولم يتوان ابراهيم بن الأغلب فى الكيد للادراسة جريا على سياسته فى ارضاء الخلافة ، ونجح الى درجة كبيرة فى اثارة العراقيل والقلاقل لجيرانه فى المغرب عن طريق المكائد والدسائس ، ورضيت الخلافة عن حكمه فى الأزمات العصيبة التى صحبت قيام الدولة ، وأمدته بالأموال ليوطد نفوذه •

ولقد تابع خلفاء ابراهيم الجهود التى بذلها لاستقرار دعائم امارتهم • وفى عام ٢١٩ هـ كاد الهدوء يسود البلاد بعد فتن استمرت ثلاثة عشر عاما • وعفا الأمير الأغلبى عمن خرج عليه أو ناوءه ، وقدر له أن يسترد سلطانه ويحفظ الدولة مما هددها من أخطار •

ولكن كثرة الثورات والاضطرابات التى سادت افريقيا تبنتها الدعوة الفاطمية حيث وجدت فيها حقلا خصيبا نبتت فيه وترعرعت لتسقط دولة الأغالبة وقامت دولة مستجدة هى دولة الشيعة العبيديين .

علاقة الأغالبة بالحكومة المركزية فى بغداد (أى بالخلافة العباسية) :

ظهر نفوذ الحكومة المركزية واضحا بالنسبة للسياسة الخارجية للأغالبة فكانت سياسة الأغالبة الخارجية تدور فى فلك السياسة الخارجية للخلافة فى بغداد فيكيد الأغالبة لأعداء الخلافة ويحالفون أصدقاءها .

من ذلك أن ابراهيم الأول كان يكيد للادراسة أعداء الحكومة المركزية فى بغداد ، وهادن الفرنجة أصدقاء الخليفة الرشيد وقدم لسفرائهم التسهيلات فى بلاده واستجاب لمطالبهم .

كما كان الأغالبة حريصين كل الحرص على ارضاء الخلافة المركزية ببغداد فنجد الأمير الأغلبى يقوم بضرب عملة خاصة دفع منها راتب الخلافة السنوى ، خلت من اسم الأمير الأغلبى بينما نقشت عليها عبارة « للخليفة » كما أطلق على حاضرة امارته « العباسية » تيمنا بالخلافة واسترضاء لها .

ومن الناحية الأخرى أولت الخلافة ببغداد الأغالبة بالعون المادى والمعنوى حينما أحاطت بهم الأخطار ، خاصة وأن تلك الأخطار كانت تهدف الى خلع الامارة والخروج على طاعة الحكومة المركزية معا .

وقد اعتاد الخلفاء العباسيون ـ بعد الرشيد ـ على تقليد الأمراء الأغالبة حكم أفريقيا ، فقد أقر المأمون أبا العباس بن ابراهيم بن الأغلب ولما توفى وخلفه أخوه زيادة الله بعث اليه الخليفة المأمون تقليدا بالامارة فى نفس العام .

وقد ظل مخلصا لحكومة بغداد حتى وقت تعرضها للفتن والثورات مثل فتنة ابراهيم بن المهدى ببغداد ، لذلك شكروا له الخليفة موقفه بعد أن صفا الجو له ، وكان زيادة الله تابعا للحكومة المركزية فى بغداد ـ شأنه فى ذلك شأن الأمراء الأغالبة ـ فلم يفته أخبار الحكومة المركزية ببغداد بما حققه من انتصارات فى حملته على صقلية فى الفتح الأول .

وظل الخلفاء العباسيون يواصلون اصدار الخلع والتقاليد للأمراء الأغالبة ، عقب وفاة كل منهم واحلال آخر مكانه . فعندما توفى الأمير زيادة الله الأول ، وخلفه الأمير أبى عقال سنة ٢٢٣ هـ أصدر الخليفة

المعتصم التقليد له بامارته على افريقيا ومن بعده قلد أبا العباس محمد عام ٢٢٦ هـ عليها • كما ظل الأغالبة على ارضاء الخلافة المركزية ببغداد والاستجابة لأوامرها طالما لا تحد من استقلالها الذاتى •

ويبالغ بعض المؤرخين فى تصوير استقلال الأغالبة ، والتهوين من شأن نفوذ الخلافة بقولهم : « ان افريقيا الأغلبية قد تحقق لها الاستقلال الفعلى بكل جوانبه حتى أنه « لم يقدر لأى من خلفاء بنى العباس ، ممارسة أدنى سيادة فيما وراء حدود مصر الغربية » • بينما يمضى فاندرهيدن فى تصوير سلطان الخلافة واظهار هيبتها ونفوذها والتهوين من شأن استقلال الامارة ، حتى يظن أن الأمر لم يخرج عن اطار امارة الاستكفاء بعقد عن اختيار وهو ما عرفته النظم الاسلامية •

ويقول الأستاذ محمود اسماعيل عبد الرازق : الواقع أن كل من الرأيين قد انطوى على مبالغة ••• فدولة الأغالبة تدخل ضمن اطار الامارة العامة وتجمع بين بعض خصائص امارة الاستكفاء وبعض سمات امارة الاستيلاء ، لكنها لا يمكن أن تندرج تحت أى منهما وخصوصا امارة الاستكفاء بعقد عن اختيار ، (كما يذهب فاندرهيدن) وذلك أن شرط اختيار « المستكفى » لا ينطبق على تولية الأمراء الأغالبة • فقد كان الأمير قبل وفاته يعهد الى وريثه بالامارة وافقا لوصية تزكية ، فتؤول تلقائيا الى الوريث ويعترف به رجال الدولة وقوادها ثم يعترف الخليفة به ، ويبعث اليه عقد الامارة وخلعها دون اعتراض • بمعنى أن الخلافة كانت تضفى صفة الشرعية على حكم الأمراء الأغالبة دون أن يكون لها يد فى اختيارهم •

هذا وقد اتخذ الكثيرون من الأمراء الأغالبة وزراء ، فقد اختار زيادة الله الأول أخاه غلبون وزيرا • كما ولى محمد الأول أخاه أبا جعفر أحمد الوزارة • أما عبد الله بن اسحق ، فقد كان وزير الأمير ابراهيم بن أحمد • بينما أسند زيادة الله الثالث الوزارة والبريد الى عبد الله بن الصايغ • واتخاذ الأمراء وزراء لهم أمر لا يحدث الا فى امارة الاستيلاء •

وفضلا عن ذلك ، فقد مارس الأمراء الأغالبة سلطة مطلقة فى شئون امارتهم الداخلية ، دون الرجوع الى بغداد ؛ كما خاضوا الحروب ، وقادوا الجيش دون انتظار لأوامر الخلافة ، وهذا ما لا يحدث الا فى امارة الاستيلاء •

ويضيف الدكتور محمود عبد الرازق القول بأنه : « اذا كانت الامارة الأغلبية أقرب ما تكون الى امارة الاستيلاء فيما يتعلق بتولية الأمراء ، واتخاذهم الوزراء واتساع سلطانهم ، فلا شك أنه يمكن اعتبارها امارة

استكفاء مارس الخلفاء فيها سلطانا اسميا وتدخلوا فى بعض الأحيان تدخلا فعليا منمرا فى شئون الامارة الداخلية كما حدث فى زمن المعتضد » ٠

وكانت الاتاوة السنوية تحمل الى بغداد بانتظام ، فضلا عن الهدايا والالطاف ، وكان فى بغداد ديوان لافريقيا يتألف من أصل وزمام للاشراف على الشئون المالية الجارية بين الامارة والخليفة ٠

ومن مظاهر النفوذ أيضا ما جرى من ذكر أسماء الخلفاء على منابر افريقيا فيما عرف « بالخطبة العباسية » ونقش أسماء الخلفاء وأسماء أولادهم على السكة الاغلبية ٠

كذلك اكتسب حكم الأمراء بنى الأغلب صفته الشرعية عن طريق تقليد الخلفاء الذين لم يتوانوا فى ارسال التفويض والخلع وشارات الخلافة عقب تولية كل أمير ٠

وبعد هذا العرض يقفز الى الذهن السؤال الذى دار البحث من أجله الذى يعنينا فى هذا الصدد وهو : هل كون الأغالبة فى افريقيا دويلة تابعة للدولة الاتحادية المتمثلة فى الدولة الاسلامية ، وهل الأغالبة خاضعين للسيادة الخارجية للحكومة المركزية فى بغداد ، وفى نفس الوقت يتمتعون باستقلال ذاتى وبالسيادة الداخلية على ولاياتهم ؟ أو هل كون هؤلاء الأغالبة دولة تتوافر فيها مقومات الدول المستقلة ؟

ان من مقومات النظام الفيدرالى قاعدة الاستقلال فيكون لكل ولاية من الولايات الفيدرالية اختصاصات معينة تتمتع فى ضوئها باستقلال كامل لا تخضع أثناء ممارسته لتوجيه ورقابة السلطات الاتحادية ، والدعامة الثانية للنظام الفيدرالى هى أن كل ولاية فى الدولة الاتحادية ترغب فى الاتحاد مع الابقاء على استقلال الذاتى ، أما الدعامة الثالثة فهى ازدواج الولاء للدولة الاتحادية والولايات الأعضاء ، فهل توافرت تلك الدعائم فى الأغلبية ٠ ؟

فمن حيث الاستقلال الذاتى فقد رأينا احتفاظ الأغالبة به على امارتهم وأكد الخلفاء العباسيون لهم ذلك ٠

وعندما حاول الخليفة المأمون الانتقاص من الاستقلال الذاتى لافريقيا، ومحاولة التدخل فى أمورها ، لم تكلل جهوده فى هذا الصدد بالنجاح ٠ فقد أراد ــ مكافأة عبد الله بن الطاهر ــ الذى حقق له الظفر على الأمين ــ فأسند اليه ولاية مصر والمغرب ٠ وكتب الى الأمير الأغلبى ــ وقتذاك ــ (زيادة الله) بأمره بالدعوة لعبد الله بن طاهر على منابر افريقيا ، ولكن

زيادة الله رفض طلب الخلافة المركزية • ولم يفرط فيما حافظ عليه والداه وأخوه وقال « قد علم أمير المؤمنين طاعتى له ، وطاعة آبائى لآبائه • وتقدم سلفى فى دعوتهم ، ثم يأمرنى الآن بالدعاء لعبد خزاعة • هذا والله أمر لا يكون أبدا » فرضى الخليفة ببقاء الأمور على ما هى عليه •

ومن ناحية أخرى لم يحاول الأمراء الأغالبة التنصل من تبعيتهم وولائهم للخلافة ، فلم يقم واحد منهم بمثل ما أقدم عليه أمراء آخرون فى ظروف أقل ملاءمة • فبالرغم من تحمل زيادة الله اعداد حملة فى صقلية وانفراده بتحمل عبء الجهاد ، لم يفته اخبار الخليفة بما حققه من انتصارات فى عمليات الفتح الأولى •

وقد تحقق بذلك الولاء للحكومة المركزية ، وبقيت سيادة الخلافة (الاسمية) فى المغرب نحو قرن من الزمان •

وهكذا توافرت مقومات البنيان الفيدرالى الى حد كبير فى علاقة الامارة الأغلبية بالحكومة المركزية فى بغداد ، فكانت تشبه الى حد كبير الولاية (أو الدويلة أو المقاطعة) التى تعتبر عضوا من أعضاء الاتحاد الفيدرالى قائمة على ـ ما اصطلح عليه فى الوقت الحاضر ـ اللامركزية السياسية •

واذا كان شهاب الدين النويرى قد أطلق على ولاية الأغالبة اصطلاح « دولة » فذلك راجع الى عدم اهتمام فقهاء المسلمين بالمصطلحات الحديثة من التمييز بين اصطلاح « دولة » و « دويلة » أو « مقاطعة » أو « ولاية » ، بل كانت المعالجة التى أتى بها بشأن تحديد الأبعاد الحقيقية لسلطان الأمراء الأغالبة ونفوذ الحكومة المركزية فى بغداد مؤكدة لما نسميه الآن باللامركزية السياسية • فيقول النويرى فى هذا الصدد : « ••• هذه أول دولة قامت بافريقيا وجرى عليها اسم الدولة • وكان من قبلهم عمال اذا مات أحدهم أو صدر منه ما يوجب العزل عزله من يكون أمر المسلمين اليه من الخلفاء فى الدولة الأموية والعباسية • فلما قامت هذه الدولة كانت كالمستقلة بالأمر ، وانما كان ملوكها يراعون أوامر الدولة العباسية، ويعرفون لها حق الفضل والأمر وتظهر طاعتهم مشوبة بمعصية فلو أرادوا عزل واحد منهم والاستبدال به من غير البيت يخالفونهم ••• وصار ملوك هذه الدولة يوصون بالملك بعدهم لمن يرونه من أولادهم وأخواتهم ••• » • وكلها أمور تأتى أشبه ما تكون بمقومات البنيان الفيدرالى الحديث •

الزياديون باليمن

تولى على بلاد اليمن الكثير من الولاة ، لم يستمر بعضهم فى ولايته سوى فترة قصيرة ــ باستثناء خال الرشيد الغطريف بن عطاء . وفى سنة ٢٠٣ هـ وصل الى علم المأمون أن قبيلتى الأشاعر وعك باليمن قد خرجتا على طاعة الوالى العباسى هناك .

فأقام المأمون الامارة الزيادية باليمن لتكون بمثابة حاجز يصد الحركة العلوية ويمنعها من الانتشار ، ووقع اختياره على محمد على محمد الزيادى ليكون أميرا على اليمن وسليمان بن هشام بن عبد الملك ــ الأموى ــ وزيرا له ، ومحمد بن هارون التغلبى قاضيا لليمن .

وعندما ولى ابن زياد أمور اليمن ، ذهب على رأس قوة كافية وفتح تهامة واليمن ، وبعد أن استقرت أموره بهما اختط مدينة زبيد سنة ٢٠٤ هـ ، التى صارت ــ فيما بعد ــ حاضرة تهامة وعاصمة ملك آل زياد . ثم قلد ابن زياد مولاه جعفر اقليم الجبال فاختط مدينة المذيخرة بمخلاف ريمة الأشاعر وكانت البلاد التى يلى حكمها تسمى مخلاف جعفر .

ظل محمد بن عبيد الله بن زياد فى امارته منذ سنة ٢٠٤ هـ حتى توفى سنة ٢٤٥ هـ ، وكان خلال هذه الفترة يحكم كأمير مستقل ، ومع ذلك كان يدين بالولاء والتبعية للخلفاء العباسيين ، فيقيم لهم الخطبة ويحمل اليهم الخراج والهدايا .

ففى سنة ٢٠٥ هـ توجه جعفر مولى محمد بن زياد الى الخليفة المأمون حاملا خراج اليمن والهدايا السنية للخليفة . وقد عرج جعفر على مكة لأداء فريضة الحج ، ثم قصد العراق وحظى بلقاء الخليفة المأمون فى بغداد ، حيث وصله بما أحضره من طرف ابن زياد ، وعاد بعد ذلك الى اليمن وقل ظل محمد بن عبد الله بن زياد فى امارته منذ سنة ٢٠٤ هـ حتى توفى سنة ٢٤٥ هـ .

ثم خلفه ابنه ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن زياد على هذه الأمارة ، فتولى شئونها ، كما اتسعت فى عهده حتى شملت اقليم صنعاء الذى خضع للأمير يعفر بن عبد الرحمن ، وقد دان هذا الأمير اليعفرى بالتبعية الاسمية للسلطة الزيادية ، وان ظل يحتفظ بنوع من الاستقلال الذاتى فى تصريف شئون ولايته . ونهج بنو يعفر من بعده فى اقليم صنعاء نفس منهجه فى ولائهم لبنى زياد .

وظل ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن زياد فى امارته من سنة ٢٤٥هـ حتى سنة ٢٨٩ هـ • ثم تولى شئون الامارة الزيادية زياد بن ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن زياد بعد وفاة أبيه حتى سنة ٢٩١ هـ • خلفه وبعد وفاته أبو الجيش اسحق بن ابراهيم الزيادى ، الذى امتدت فترة حكمه من سنة ٢٩١ هـ الى سنة ٣٧١ هـ وقد ضعفت سلطته فى أواخر عهده بسبب شيخوخته فخرجت عليه الأقاليم التى كانت تدين لابراهيم بن محمد بن زياد ـ من قبله ـ بالطاعة •

وكان بنو يعفر فى صنعاء أول من خرج على طاعة أبى الجيش اسحق ابن ابراهيم الزيادى فخرج عليه الأمير أسعد بن ابراهيم بن محمد بن يعفر بن عبد الرحمن « الذى حكم صنعاء مستقلا من سنة ٢٨٥ هـ الى سنة ٣٣٢ هـ • وكان على بن فضل الجدنى اليمنى قد استولى عليها من يد أميرها « أسعد بن يعفر سنة ٢٩٩ هـ ، واستمر بها حتى توفى سنة ٣٠٢ هـ • وظلت صنعاء طوال تلك المدة (من سنة ٢٨٥ هـ الى سنة ٣٣٢ هـ) خارج نطاق السيادة الزيادية ، أما صعدة نجران فقد استولى عليها الزيدية منذ عام ٢٨٨ هـ ، واحتفظوا بسيطرتهم عليها حتى عام ٢٩٤ هـ •

وكان من عمال أبى الجيش الذين خرجوا عليه : سليمان ابن طرف الحكمى أمير مخلاف عثر (أو المخلاف السليمانى) وهو من أمراء تهامة • (ويقع هذا المخلاف فيما بين الشرجة الى حلى) وعلى الرغم من امتناعه عن ارسال الخراج لابن زياد فى زبيد ، الا أنه كان يقيم الخطبة له ، وينقش اسمه على السكة (النقود) مثل أسعد بن أبى يعفر ، ويرسل اليه مبلغا من المال كل سنة ، ويسترضيه ببعض الهدايا لمصانعته •

وفى أواخر أيام أبى الجيش لم يبق له الا المنطقة التى تمتد من الشرجة الى عدن ومن غلافقه الى صنعاء •

يقول عمارة اليمنى فى تاريخه : « وأما الذى سلم لابن زياد (يقصد هنا أبا الجيش حيث طعن فى السن) المنطقة من الشرجة الى عدن (طولا عشرون مرحلة) ومن غلافقه الى صنعاء (خمس مراحل) •

علاقة الحكومة المركزية فى بغداد بالأمراء الزياديين باليمن :

أجاز الخلفاء العباسيون لبنى زياد التمتع باستقلالهم بحكم اليمن والاستئثار ببعض السلطان فيها مع الاحتفاظ بسيادة العباسيين وذكر أسمائهم فى الخطبة ونقشها على السكة سواء فى زبيد حاضرة الامارة أو

فى صنعاء مقر ولاة العبــاسيين ، وحرص بنى زياد على ارسال الخراج والهـــدايا •

ولهذا فان الامارة الزيدية لم تشمل سلطتها منطقة صنعاء وما حولها لذلك ظل الخلفاء العباسيون ــ ابتداء من الخليفة المأمون ومن خلفه منهم يتولون سلطة تعيين وعزل ولاة صنعاء ولم يكن لهم نفس سلطات الأمير الزيادى •

ففى خلافة المأمون عين على صنعاء حصن بن منهال سنة ٢٠٤ هـ ، ثم عين مكانه سنة ٢٠٦ هـ ابراهيم الافريقى الشيبانى ثم عزله ليحل محله نعيم بن وضاح الأزدى مشتركا فى عمله مع المظفر بن يحيى بن الكندى الى أن مات المظفر سنة ٢٠٦ هـ ، ثم عزل المأمون نعيما وأحل محله اسحق ابن العباس الذى أساء معاملة أهل صنعاء وتعمد أن يذل الحميريين منهم خاصة • ونهج الخلفاء العباسيون نفس منهاج سياسة المأمون فى الفصل بين عمل صنعاء وبين الأقاليم التى كانت فى يد « بنى زياد » •

ومن استقراء الأحداث فى الأقاليم التى كانت خاضعة لولاية بنى زياد يتبين ما يأتى :

(أ) وضوح قوة « بنى زياد » فى اليمن ، ويتمثل ذلك فى سعى « بنى معافر » فى التحالف معهم خلال عهد محمد بن يعفر (٢٥٦ ــ ٢٧٩ هـ) ومن خلال ولاية ابنه ابراهيم (٢٨٢ ــ ٢٨٥ هـ) كى يجنب بنى يعفر بطشهم من ناحية ويستعين بهم ضد أى خطر من الناحية الأخرى •

(ب) ظل سلطانهم فى عنفوانه مدة تبلغ حوالى ١٦٨ عاما (منذ سنة ٢٠٣ ــ سنة ٣٧١ هـ) •

(جـ) طمع بنو زياد فى الاستقلال عن الخلافة والتصرف بكل حرية واختيار فى تسيير أمور ما تحت أيديهم من أقاليم وسرعة البت النهائى فيهـــا •

(د) أن مما شجع بنى زياد على ذلك الاستقلال بأقاليمهم ما تعرضت له الخلافة العباسية من ضعف لاستئثار الأتراك بالسلطة فى العراق ، وبعد بلاد اليمن عن حاضرة الخلافة •

وتعتبر الامارة الزيادية بحق من أولى الامارات التى استقلت بحكم اليمن •

على الرغم من ذلك فان الامارة الزيادية من سـنة ٢٠٣ هـ الى سنة ٢٩١ هـ ظلت محتفظة بالولاء والتبعية للخلافة العباسية (الحكومة المركزية

ببغداد) وفى نفس الوقت محتفظة باستقلالها الداخلى . فقد سارت العلاقات التى حددت وضع الأسرة الزيادية مع الحكومة المركزية ببغداد فى طريق ودى . والتزم الطرفان بالحفاظ عليها بشرط عدم الاخلال بالمبدأين السابقين .

فالخلافة دأبت على الاعتراف بالأمراء الزيادين ، عن طريق توارث أسرتهم لمقاليد الأمور ، بامارتهم . كما أنها لم تتوان فى تقديم العون لهم ، بالقدر الذى سمحت به ظروفها ، مثل ما حدث من الخليفة المأمون من تزويد مولى الأمير محمد بن زياد بألف فارس كان من بينهم سبعمائة من مسودة خراسان .

ولم تتدخل الخلافة فى شئون الامارة الداخلية بما يمس الاستقلال المتعارف عليه .

وكذلك درج الأمراء الزيادين على الاعتراف بالتبعية واظهار الولاء للخلافة . فأسماء الخلفاء كانت تذكر فى الخطبة ، وتنقش على السكة . كما كانت أموال الخراج ، ترسل الى بغداد ، فضلا عن الهدايا فى الأعياد والمناسبات ، واكتفى بنو زياد بلقب « الأمير » ولم يتخذوا لأنفسهم ما يخرجهم عن اطار التبعية .

وخلاصة القول : أن الامارة الزيادية تمتعت بوضع فريد لا يدخل فى اطار المألوف من النظم السابقة ، حيث كان قبل هؤلاء الأمراء عمال اذا مات أحدهم ، أو صدر منه ما يوجب العزل ، عزل من الخليفة ، فلما قامت الدويلة الزيادية كان أمراؤها مستقلين بأمورهم الداخلية وكانوا يراعون — فى نفس الوقت — أوامر الحكومة المركزية ببغداد ، ويعرفون لها حق الفضل والأمر .

لكن اذا أساءت الحكومة المركزية سلطاتها وحاولت الاستبداد بالأمور كأن ترغب فى عزل واحد من الأسرة الزيادية والاستبدال به من غير الأسرة يخالفونها . لذلك صار الأمراء الزياديون يوصون بالحكم بعدهم لمن يرونه من أولادهم وأخواتهم .

ويقفز الى الذهن السؤال الذى دار البحث فى هذا الصدد من أجله وهو : هل كون الزياديون دويلة (أو ولاية أو مقاطعة) تابعة للدولة الاسلامية وهل توافرت فى هذه الدويلة أو الولاية مقومات البنيان الفيدرالى ؟ وهل كان الولاة عليها مجرد عمال تابعين للحكومة المركزية ببغداد ؟

ونرى أن الاجابة عن هذه التساؤلات هى : أن الزياديين تجاوزوا سلطة العمال والولاة وأصبحوا أمراء يوصون بالحكم بعدهم لمن يرونه من أولادهم وأخواتهم وما على الخلافة الا الاعتراف بالأمير الجديد حتى يكتسب حكمه صفة الشرعية والواقعية وتعزيزا للاجابة عن السؤال السالف ، وجب علينا أن نشير الى عناصر البنيان الفيدرالى ثم نطبق هذه العناصر على الامارة الزيدية فمن عناصر البنيان الفيدرالى تمتع الولاية العضو باستقلال ذاتى لا يخضع فى ممارسته لتوجيه ورقابة السلطات الاتحادية والرغبة فى الاتحاد مع الابقاء على الاستقلال ، وازدواج الولاء للدولة الاتحادية والولايات الأعضاء .. وغيرها .

أما عناصر البنيان الفيدرالى فقد توافرت الى حد كبير فى الامارة الزيادية حيث كانت تعتبر ولاية تابعة للحكومة المركزية ببغداد ترتبط بها بعلاقة قائمة على اللامركزية السياسية .

انفصال ولاية اليمن عن الخلافة :

وفى سنة ٢٩١ هـ جاء أبو الجيش اسحق بن ابراهيم الزيادى ، الذى استبد بالأمر ، وانفرد بالسلطة وتمرد على السلطة العليا فى بغداد وأعلن استقلاله عن الخلافة العباسية . كما امتنع عن ارسال الخراج الى بيت المال بحاضرة الخلافة العباسية . ومنذ ذلك الوقت استقل بنو زياد استقلالا حقيقيا عن سلطة بنى العباس .

وفى سنة ٣٧١ هـ توفى أبو الجيش اسحق بن ابراهيم الزيادى ، ودخلت الامارة الزيادية عهدا جديدا مختلفا عما سبقه . يتميز بتسلط موالى بنى زياد واستئثارهم بالسلطة عن طريق الوصاية على الأمراء الزياديين الأواخر ، الذين خلفوا أبا الجيش خلال الفترة من سنة ٣٧١ هـ الى سنة ٤٠٩ هـ .

ففى سنة ٣٧١ هـ خلف أبا الجيش ابنه عبد الله وكان صغيرا ، فتولت كفالته أخته هند بنت أبى الجيش بمساعدة مولى (من الحبشة) يدعى رشيد أو رشد ولما توفى رشد خلفه « حسين بن سلامة النوبى » الذى أضحى صاحب السلطة الفعلية وصاحب التصرف فى الامارة الزيادية . الا أن أطراف هذه الامارة قد أخذت فى الانكماش ، فتغلب ولاة الحصون على ما تحت أيديهم منها .

واستمر الحال على هذا الانكماش حتى لم يكن لهؤلاء الأمراء الزياديين — الأواخر — من السلطان الا اسمه ولا من التاج الا رسمه .

الامارة اليعفرية باليمن

فى سنة ٢٢٥ هـ ـ سنة ٨٤٠ م خرج يعفر بن عبد الرحمن الرحيم رئيس القبائل اليمنية ـ وقتذاك ـ على نائب الخليفة العباسى بصنعاء وبسط سلطانه على منطقة شبام ، وظل على تلك الحال حتى تولى المعتمد العباسى الخلافة فاعترف للأمير يعفر بشرعية امارته على تلك المنطقة وعلى مخاليف أخرى من بلاد اليمن العليا ٠

وفى خلافة الواثق بالله العباسى عين جعفر بن دينـار ـ بعد عزله لاتياخ التركى ـ على عمل صنعاء فخرج هذا الوالى لمحاربة بنى يعفر طمعا فى انتزاع شبام منه ، لكنهما لم يلبثا أن تهادنا وعاد نائب الخليفة العباسى جعفر بن دينار الى صنعاء ٠

وبعد سلسلة من الحروب بين ولاة الخلافة العباسية بصنعاء وبنى يعفر نعم بنى يعفر بالاستقرار ، مما انعكس أثره على اهتمام أميرهم ـ محمد ابن يعفر ـ بالمصالح المحلية فى المخاليف التابعة له ، وتجلت مظـاهر ذلك فيما أقامه من مساجد بشبام وكوكبان وغيرهما وفى خلافة العباسى (٢٦٣ هـ) أقر محمد بن يعفر بن عبد الرحمن الحوالى وتثبيته على عمله بولاية صنعاء وما حولها ٠

واستمر « بنو يعفر » مسيطرين على ما تحت أيديهم مع احتفاظهم بولائهم للخلافة العباسية ، الذى يتمثل فى اقامة الخطبة للخليفة العباسى ونقشه على السكة التى تضرب فى صنعاء حتى سنة ٢٦٣ هـ ٠

وفى سنة ٢٦٣ هـ تنازع البيت اليعفرى ، فترتب على ذلك خروج البلاد من أيديهم واستولى منهم « الدعـام » على صنعاء ، فأرسل اليهم الخليفة العباسى « على بن حسين » (جفتم) لطرد « الدعام » من صنعاء والسيطرة على الأمور فى البلاد ٠ وسرعان ما هرب « الدعام » عند علمه بقدوم جفتم اليه ٠

ثم سيطر « ابن جفتم » على صنعاء وجعلها خالصة لبنى يعفر مرة ثانية دون منازع سنة ٢٩٠ هـ ٠

خلاصة القول : ان الامارة اليعفرية كانت تعتبر من امارات أو ولايات الدولة العباسية ـ حتى ذلك الحين ـ فلم تكن لها سيادة خارجية ولم تطمع الا فى اعتراف الدولة العباسية بها ـ وهو ما حدث ٠ وعلى ذلك تشـابه تلك الامارة الدويلة الداخلة والمكونة لما نسميه حديثا الاتحـاد الفيدرالى القائم على اللامركزية السياسية ٠

الطاهريون بخراسان :

ينتسب الطاهريون الى « طاهر بن الحسين » الفارسى الأصل ، الذى كان من كبار القواد حكمة وشجاعة ، وقد وطد الحكم للمأمون العباسى ـ بعد أن اتصل به فى صباه ، وكانت لأبيه منزلة عند الرشيد ، وكان جده « مصعب بن زريق » واليا على مرو وهراة ، كما كان قبل ذلك كاتبا لسليمان بن كثير الخزاعى داعية بنى العباس فكانت العلاقة وثيقة اذن بين الطاهريين والعباسيين •

وخلال الفتنة التى جرت بين الأمين وأخيه المأمون ، كتب النصر لجند المأمون الذين يقودهم طاهر بن الحسين ، بل وقتل على بن عيسى قائد جيوش الأمين ، فلم يكن من الأمين الا أن بعث بجيش جديد كان نصيبه التشتت واستسلمت بغداد منطقة اثر منطقة لقائدى المأمون طاهر وهرثمة، مما اضطر الأمين آخر الأمر الى الاستسلام فاشتهر أمر طاهر ، لذا عينه المأمون ـ بعد أن أصبح سيد الدولة الأوحد ـ حاكما على الجزيرة ، وقائدا بشرطة بغداد • وبذلك ارتفعت مكانة طاهر وأصبح حامى حمى الخليفة بجانب كونه حاكما للجزيرة فهال ذلك وزير المأمون فأوعز الى المأمون بتنحيته عن العراق وارساله الى الجزيرة لحرب « نصر بن شبث » الثائر على الخليفة المأمون •

ولكن طاهر لم يرض بمركزه فى بغداد فوسط الوزير أحمد بن خالد لدى المأمون ليوليه خراسان • واضطر المأمون الى الموافقة خشية أن يخلع طاهر طاعته فغادر طاهر بغداد متوجها الى وطنه خراسان وبلغ نفوذه ذروته بفعل التأييد البالغ له •

ولم يكد ينسحب المأمون من خراسان قاصدا بغداد حتى رفع الخوارج راية الثورة فيها ، فعهد المأمون فى اخمادها الى طاهر ، الذى وفق خلال فترة قصيرة فى اقرار النظام فى المقاطعة كلها • بيد أن طاهر لم يلبث أن نازعته نفسه الى الاستقلال ، بعد أن استشعر أنه قد أمسى فى مأمن من الخليفة فى تلك الديار النائية فأغفل الدعاء له فى خطبة الجمعة •

وبالرغم من أن هذا الاغفال كان بمثابة الثورة الصريحة على المأمون فانه لم يجرؤ على أن يرفض تعيين طلحة بن طاهر أميرا على خراسان بعد وفاة أبيه •

واستمر حكم طلحة لخراسان الى أن توفى سنة ٢١٣ هـ ، وكان وفيا للمأمون فلم يخرج عليه وكان يكاتبه باسمه ، فاستعمل المأمون على

خراسان أخاه « عبد الله بن طاهر » الذى لمع وأسدى للدولة الاسلامية خدمات جليلة ٠

وباستعمال المأمون لعبد الله بن طاهر تأكد توارث الطاهريين للحكم فى اقليم خراسان وزودوا بصلاحيات واسعة واكتسبوا مركزا هائلا ونفوذا قويا لم يسبقهم اليه أحد من الحكام السابقين ٠

وحاول الواثق اسناد أمر خراسان بعد وفاة عبد الله بن طاهر الى « اسحق بن ابراهيم الصعبى » ولكنه عدل عن ذلك خوفا من العواقب التى تترتب على هذا العمل فعين « طاهر بن عبد الله » ، واستقامت له الأمور فى « خراسان » حتى مات بعد ثمانى عشرة سنة ٠ فتولى مكانه محمد ابن طاهر ٠

وفى عهد محمد بن طاهر تقدم يعقوب بن الليث الصفار الى «بوشنج» واستولى عليها ٠ وقبض على الحسين بن طاهر عامل محمد بن طاهر عليها ولم يلب طلب محمد بن طاهر باطلاق سراحه ، كما تقدم الحسن بن زيد صاحب طبرستان الى جرجان ، فلم يقدر محمد بن طاهر على دفعه وعجز عن محاربته ٠

وفى سنة ٢٥٩ هـ تمكن يعقوب بن الليث الصفار من الاستيلاء على العاصمة « نيسابور » وقبض على « محمد بن طاهر » وقيده ، واستولى على خراسان وبذلك زالت الأسرة الطاهرية ٠

علاقة الحكومة المركزية فى بغداد بالطاهريين :

كان قيام الطاهريين مرتبطا بعاملين : **أولهما** : ما ساد بلاد خراسان ــ والبلاد النائية عامة ــ من اضطرابات وقلاقل وفتن تشكل خطرا دائما يهدد بالانفصال وزوال النفوذ العباسى عنها ٠ **ثانيهما** : استجابة الخلافة لهذا التحدى واقرارها ــ مضطرة قيام أسرة موالية تتمتع بالاستقلال الذاتى فى اطار من الولاء والتبعية للخلافة (للحكومة المركزية ببغداد) ٠

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة المركزية وان كانت قد اضطرت الى قبول هذا الاجراء الا أنه كان بمثابة الحل الأمثل لمشاكل الخلافة فى الأطراف النائية والضمان لبقاء نفوذها فيه ٠

وفى ضوء هذين العاملين ــ الولاء والتبعية للخلافة والاستقلال الداخلى للامارة ــ تحدد وضع الطاهريين وعلاقتهم بالحكومة المركزية فى بغداد ٠ فقد كانت علاقة الطاهريين بالخلافة بوجه عام ودية يسودها الهدوء ورعاية حقوق الدولة فى شئون الحكم والادارة ٠

فقد ساعدوها فى القضاء على الخارجين عن طاعتها من أمثال القاسم العلوى المازيار بن قارون وخوارج سجستان كما أن الخلافة من جانبهما دأبت على الاعتراف بالطاهريين ، عن طريق توارث طاهر بن الحسين الفارسى الأصل هو وأولاده ولاية خراسان بموافقة الحكومة المركزية ورضاها ، كما أنها لم تتوان فى تقديم العون للطاهريين بالقدر الذى سمحت به ظروفها •

من ذلك ما قام به المأمون من تقديم هبة مالية لعبد الله بن طاهر • كما لم تتدخل الدولة المركزية فى شئون الامارة الداخلية بما يمس الاستقلال المتعارف عليه اللهم الا فى حالات نادرة ، وفى ظروف خاصة •

كما أسندت اليهم شرطة بغداد وولايتها الى جانب حكم خراسان وظلوا يتولون هذا المنصب حتى بعد انقضاء حكمهم فى خراسان •

وكذلك درج الطاهريون على تأكيد التبعية والولاء للحكومة المركزية فى بغداد •

فنجد عبد الله بن طاهر يلبى على الفور أوامر المأمون بحرب نصر ابن شبث ، وبعد أن فرغ من ذلك يأمره بالسير الى مصر لاخماد ثورة عبد الله بن السرى والى مصر فذهب اليها ، وأخمد ثورته (٢١٢ هـ) • كما قضى على كل الفتن التى نشبت بها •

كما كان الطاهريين مخلصين لبنى العباس يجبون لهم الخراج ويدافعون عن الثغور ، فكانت الأموال [illegible] بانتظام من خراسان الى بغداد •

كما لم يحاول الطاهر
ولايتهم بالقوة أو التحايل ،
مستقلين •

والواقع أن الطاهريين كانوا بمثابة شركاء فى توجيه سياسة الدولة العباسية •

كما كانت الامارة الطاهرية تدور فى فلك الخلافة العباسية ، فكانت مصلحتهم واحدة ، ومصيرهم واحد • فلم يكن الطاهريون مستقلين تماما بالأقاليم التابعة لهم اداريا سواء فى خراسان وغيرها ، وانما مارسوا استقلالا ذاتيا داخليا بفضل الجهود التى بذلها طاهر بن الحسين ، فقد قمع الجند الثائرة ورتب الدواوين فأصبحت فى غاية الدقة والنظام ، ونظم جباية الخراج ، كما وضع أساسا لاختيار الموظفين حتى يضمن

ولائهم وطاعتهم لأوامره . فدانت خراسان للحكم الطاهرى فى عهد طاهر ومن خلفوه ، وأصبح بيت مال الطـاهريين من أغنى بيوت الأموال فى الولايات . وهى سياسة تميل الى المركزية الادارية ومن ناحية أخرى لم تكن الحكومة المركزية ببغداد تقحم نفسها فى الأمور الداخلية للطاهريين ، وعندما حاول بعض الخلفاء المعتصم والواثق اخراج خراسان من أيدى الطاهريين لم يتمكنوا من ذلك .

وعلى أية حال لم تنتقص الحكومة المركزية من الاستقلال الذاتى للأسرة الطاهرية بخراسان ، كما لم يخرج الطاهريون عن سياسة التبعية والولاء للحكومة المركزية .

كان الطاهريون يتوارثون الحكم فى اقليم خراسان موطنهم الأصلى مما زودهم بصلاحيات واســعة وجعلهم على صلة وثيقة بأهالى منطقتهم وأكسبهم نفوذا قويا .

ويؤيد قولنا هذا ما أورده براون : من أن الطاهريين هم أول من أسس امارة فارسية مستقلة فى المشرق . ومع أنهم لم يعلنوا استقلالهم عن الخلافة العباسية الا أن حكمهم كان له طابعه الخاص الذى يخالف أنظمة الادارة السابقة التى كانت موجودة فى هذا الاقليم .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن العلاقة بين الطاهريين والخلافة تقوم على لا مركزية ســـياسية شبيهة بتلك العلاقة بين الدويلة والدولة الأم الاتحادية (أو الاتحاد الفيدرالى) .

السامانيـــون

ينتســب الســامانيون الى « سامان » من الجنس الفارسى ، وفد « سامان » على أسد بن عبد الله والى خراسان فى عهد هشام بن عبد الملك واعتنق الاسلام ، وأسهم سامان فى الحركات السياسية التى كانت تسود خراسان فانضــم الى رجال أبى مســلم الخراســانى صــاحب الدعوة الى العباسيين . ثم كان أسد بن سامان فى جملة أصحاب على بن عيسى بن ماهان حتى ولاه الرشيد أمر خراسان ، وتوفى أسد فى ولايته .

وعندما آلت الخلافة الى المأمون وجه عناية شديدة الى أبناء أسد بن سامان فطلب من غسان بن عباد واليه على خراسان أن يعين كلا من أبناء أسد بن سامان على اقليم من أقاليم ما وراء النهر . فكان نوح بن أسد واليا على سمرقند ، وأحمد بن أسد على فرغانة ، كما كانت الشاش وأشروسنة ليحيى بن أسد ، وهراة لأليأس . وظل أبناء أسد وأحفاده فى ولاياتهم

يتوارثون مناصبهم ، ولم يعلنوا العصيان على الخلافة العباسية ، كما أن العباسيين من جهتهم لم يعزلوهم عن تلك الولايات .

ثم ارتفع أحمد من بين هؤلاء الأبناء وصار حكم فرغانة والشاسن ، وقسما من الصغد ، وسمرقند ، ثم أسندت اليه باقى هذه الأعمال حتى مات سنة ٢٥٠ هـ ، ولما زالت الطاهرية على أيدى الصفارية سنة ٢٥٩ هـ أرسل الخليفة المعتمد أمرا باسناد ولاية ما وراء النهر لنصر بن أحمد بن سامان الذى اتخذ سمرقند عاصمة لحكمه سنة ٢٦١ هـ .

ومن ذلك التاريخ تمكن نصر بن أحمد من أن يوطد ــ فى وقت قصير ــ حكما شبه مستقل ، كما أصبح لا يتبع الا الحكومة المركزية فى بغداد ، بعد أن كان يتبع ولاة خراسان . وخلفه أخوه اسماعيل بعد وفاته سنة ٢٧٩ هـ فأخذ فى تدعيم حكم الامارة السامانية ، وضمت اليه الرى وقزوين (عام ٢٨٩ هـ ــ ٩٠٢ م) كما تمكن اسماعيل بن أحمد من الاستيلاء على « طراز » من يد الأتراك ،وقرأ الخطبة باسم أمير المؤمنين المعتضد بالله ، ثم عاد الى بخارى بغنائم كثيرة .

ثم تولى أحمد بن اسماعيل مقاليد الأمور بعد وفاة والده سنة ٢٩٥ هـ وبعث اليه الخليفة المكتفى يعهده بالولاية على خراسان ، وما وراء النهر من نفس العام . ثم استولى أحمد على مجستان .

وفى عام ١٣٠١ هـ أغار الأتراك على السامانيين بخراسان ، لكن أحمد بن اسماعيل تمكن من هزيمتهم . وبعث الى الخليفة المقتدر فى بغداد رسولا يخبره بما فعله الأتراك ويطلب منه أن يوليه شرطة بغداد ، وأعمال فارس وكرمان فأجيب طلبه بالنسبة الى « كرمان » وكتب له عهدا بذلك .

علاقة السامانيين بالحكومة المركزية فى بغداد :

كانت سياسة السامانيين تدور فى فلك السياسة الخارجية للخلافة العباسية فى بغداد (الحكومة المركزية) ، فكان السامانيون يكيدون لأعداء الخلافة ويحالفون أصدقاءها .

ومن ذلك أن السامانيين كانوا سنيين يتمسكون بمبادىء الكتاب والسنة ، لذا عندما هاجم محمد بن زيد الشيعى ــ حاكم طبرستان ــ خراسان وأراد أن يحتل « جرجان » لم يتردد اسماعيل بن أحمد فى ارسال القائد محمد بن هارون من قبله ، ولم يقنع بطرد العلويين من هناك بل جعل طبرستان نفسها تحت السلطة الشرعية لحكام السامانيين وجعل الخطبة باسم الخليفة العباسى .

وعندما عين اسماعيل محمد بن هارون حاكما على طبرستان ، ما لبث أن ثار ضد الحكومة المركزية فى بغداد وتحدى سلطاتها واحتل « الرى » فأسرع اسماعيل باقصاء هذا الثائر واستعاد الرى ٠

لذا أسندت الخلافة ببغداد اليه حكومة الرى ٠ فكانت الأخطار تحيق بالامارة السامانية والحكومة المركزية معا ٠ فكان السامانيون وهم يدافعون عن حقوقهم ومصالحهم ، يدافعون فى نفس الوقت عن الخلافة العباسية التى أصبحت فى تلك الفترة واهنة لا تستطيع كيد الأعداء ٠

ولما كان السامانيون بحاجة الى اعتراف الخليفة لهم بحكم الأراضى الواقعة تحت سلطانهم والتى فتحوها بمجهوداتهم الحربية حتى تكون حقا ثابتا لهم ، على أساس شرعى ، طلبوا من الحكومة المركزية أن تقرهم عليها ، فلم تبخل الحكومة المركزية بذلك ، بل ظلت تواصل اقرارها عقب وفاة كل منهم واحلال آخر مكانه ، فعندما توفى نصر بن أحمد وخلفه أخوه اسماعيل أيده الخليفة فى امارته وأصدر مرسوما يقره فى منصبه فى المحرم سنة ٢٨٠ هـ ، ومن بعده قلد الخليفة المكتفى ابنه أحمد بن اسماعيل عهده بالولاية على خراسان وما وراء النهر فى ربيع الآخر سنة ٢٩٥ هـ ٠٠

وكان هذا الطلب من جانب السامانيين بمثابة اعلان رضوخهم السياسى للحكومة المركزية ببغداد ٠ ونوع من الاعتراف بضرورة تجديده عند موت أيهما ٠

كما حرص الأمراء السامانيون على اظهار تبعيتهم للخلافة ، يتضح ذلك من ارسال أحمد بن اسماعيل هدايا – من خراسان – الى الخليفة المقتدر وكذلك نجد نصر بن أحمد (الثانى) يرسل للخليفة سنة ٣٣٠ هـ هدية كبيرة ومعها رأس أحد ثوار الديلم (بل كان بن كالى) – فكأن نصرا قد رضى بهذا المسلك أن يضع نفسه فى موضع والى من ولاة الخليفة ٠

لقد أحست الخلافة العباسية بالخطر الذى يتهدد كيانها فى تلك المناطق النائية منذ أن خرج رافع بن الليث على هارون الرشيد واستولى على سمرقند ، لهذا شعرت الخلافة لمن يؤازرها فى تلك الأمكنة حتى لا يزول نفوذها كلية عنها ، فوجدت فى أسد بن سلمان الذى ظل فى خدمتها ما يحقق لها ذلك وهكذا كان أمر أولاد أسد بن سلمان الذى استطاع كل منهم أن يسيطر على ولايته ، ويخضعها لسلطان الدولة العباسية ٠

لذلك اعترفت الحكومة المركزية ببغداد بقيام تلك الأسرة السامانية فى خراسان وما وراء النهر لمدة مائة وخمسة وعشرين عاما منذ سنة

٢٦١ هـ ـ ٨٧٤ م حتى سنة ٣٨٩ هـ ـ (سنة ٩٩٩ م) ـ أسرة موالية تتمتع بالاستقلال الذاتى فى اطار من الولاء والتبعية ، وقد حافظ كل من الطرفين على هذا الازدواج ٠

ووصل الأمر بالسامانيين بالاستقلال الى حد أنهم صكوا أسماءهم على العملة الذهبية بجانب اسـم الخليفة ، كما قرأت الخطبة بأسمائهم بجانب اسم الخليفة أيضا كما خصص كل الدخل الذى يجبى من الاقليم لهم ٠

وهكذا أصبحت الحكومة المركزية فى بغداد راعية حقوق السيادة الكبرى ، وصار السامانيون يملكون حكم السيادة الخاضعة أو ما يعرف بالاستقلال الداخلى ٠ وكانت عناصر الدولة الفيدرالية متوافرة الى حد كبير وهكذا علاقة السامانيين بالخـلافة فى بغـداد قائمة على اللامركزية السياسية ٠

الأسلوب الادارى الذى اتبعه السامانيون فى الأقاليم التابعة لهم ـ اداريا

لعل انشغال حكام السامانيين فى توطيد سلطانهم والقضـاء على هؤلاء الخارجين عليهم وعلى الخـلافة لم يتح لهم أن يشرعوا نظما ثابتة مستقرة وكانت سياستهم مرنة يوحى بها التقسيم الادارى لأقاليم امارتهم الذى امتد سلطانها لبلاد ما وراء النهر والجبل وايران كلها الى كرمان ٠ فكانت خراسان مقسمة الى : جزء عاصمته نيسابور ، وآخر عاصمته مرو، وثالث عاصمته هراة ، ورابع عاصمته بلخ ، ومن أشهر المدن فى هذه الأقاليم : نيسابور وبوشنج وبست وسجستان وسرخس ، وطـوس وأبيـورد ٠

كما كان اقليم ما وراء النهر ينقسم الى : الصغد والصاينان وفرغانة وخوارزم والشاش وتقشد ٠ بل كان فى داخل حدود ـ دولتهم (ولايتهم) ـ الكبيرة ولايات تكاد تكون مستقلة ، مثل بلاد سجستان التى كان يحكمها بنو الصفار وطبرستان التى أخذها السامانيون من الزيديين ، وهؤلاء وان كانوا يخطبون لصاحب بخارى لم يكن له عليهم الا حمل أموال وهدايا ٠

بل اضطر السامانيون نظرا لسعة أرجاء دولتهم الى انشاء ما يشبه منصب « نائب الملك » ، فكانوا هم مثلا يقيمون فى بخارى على حين أن صاحب جيشهم كان يقيم فى نيسابور التى جعلها الظاهريون قطعة من خراسان ٠

وعلى ذلك نستطيع القول بأن السامانيين كانوا يميلون الى الأخذ بالنظام اللامركزى الادارى ، حتى يسهل عليهم حكم هذه البلاد الشاسعة •

الطالونيون بمصر والشام

ينسب أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية فى مصر والشام الى والده طولون ، وهو من الأتراك الذين يقيمون بين بلاد التركستان وسيبيريا ، ومن أسرة تقيم فى بخارى كان أول أمره أسيرا جىء به كهدية الى الخليفة العباسى •

وقد حظى هذا السلوك لدى الخليفة العباسى المأمون ، بالرضا فأسند اليه وظائف متعددة حتى أصبح رئيسا للحرس ، وتلقب أمير الستر وهو الشخص الذى يكلف بالقيام فى المحافظة على حياة الخليفة •

وعندما توفى طولون (سنة ٢٤٠ هـ) فوض المتوكل الى ابنه أحمد امرة الثغور وامرة دمشق ثم ديار مصر •

وفى عهد المستعين توطدت علاقته بأحمد فولاه مصر (سنة ٢٥٤ هـ) بينما كان أحمد بن المدبر آنذاك على خراج مصر ، وشقير الخادم على البريد •

واستطاع أحمد بن طولون بعد قليل أن يكون أميرا على مصر كلها بما فى ذلك الاسكندرية وبرقة وأن يكون جيشا وأن يؤسس عاصمة له ، وأن يضم لنفسه ادارة الخراج فى البلاد ، بمعنى أن أصبح طولون سيد البلاد المصرية والمشرف العام على جميع أعمالها العسكرية والادارية والقضائية والمالية •

وقام أحمد بن طولون بضرب الدينار الأحمدى رمزا وتأكيدا لتوطيد سلطانه السياسى والاقتصادى على البلاد • كما تبنى مبدأ الجهاد ، حتى لا يظهر بمظهر المعتدى ، فكسب بذلك ود الجماهير ، فما أن وصل الى فلسطين حتى جاءته الوفود الكثيرة منهم ، يتقدمهم حكام هذه المدن الشامية معلنة رضاها ، ومطالبة بتنفيذ مصالحها واصلاح أحوالها ، فلم يدخر أحمد بن طولون وسعا فى ارضاء جماهير بلاد ومدن الشام فكانت لسياسته هذه أثرها على استمراريته ونمو دولته وطوع هذه الجماهير لمصالحه وأهدافه •

وتولى خمارويه الحكم بعد أبيه أحمد بن طولون ، حيث سار خمارويه على سياسة أبيه فى بلاد الشام من التقرب للأهالى وكسب ودهم ، وتبنى

فكرة الجهاد هو أيضا فى الثغور الشامية ، كما قام بنشر الأمن والطمأنينة، وعمل دائما على حماية طريق الحج ، وأسرف فى توزيع الأموال على الفقراء والمساكين ، والمستورين وأهل العلم ٠

وبعد مصرع خمارويه لعبت طائفة الغلمان والموالى والجند الذين ينتسبون الى خمارويه ، ويدينون له بالفضل والولاء ، دورا هاما بارزا فى تمزيق وحدة الأسرة الحاكمة ٠ وكان من الممكن ن يتم تعيين أحد بناء أحمد بن طولون البالغين الأكفاء والقادرين على ملء الفراغ ، غير أن المصالح الخاصة بهذه الطائفة آثرت أن يبايع (أبو العساكر جيش) ابن خمارويه ، ولم يبلغ الرابعة عشر من عمره ، فهو صبى لم يؤدبه الزمان ولا محصته التجارب ٠ وكان من نتيجة ، ذلك أن انقسمت الفئات المتصارعة فوقفت العناصر المختلفة من السودانيين والأروام الى جانب جيش ، وحمل لواء المعارضة ضدهم عناصر من المغاربة والبربر ٠

وظلت الفتن والاضطرابات تتوالى ، وفى غمرة هذه الأحداث كانت جيوش الخلافة العباسية تقترب من الفسطاط فازدادت المعارضة للنظام القائم قوة ورفعت صوتها وتمكنت من قتل هرون بن خمارويه ورفعت شيبان الى السلطة ، فى الوقت الذى انحازت فيها القوة المغلوبة وعلى رأسها (ابن أبى) الى جيوش الخلافة العباسية وتركت شيبان مع من تبقى من فلول الجيش يشهد مصرع الدولة الطولونية ٠

علاقة الطولونيين بالحكومة المركزية فى بغداد :

ارتبط أحمد بن طولون بالخليفة العباسى المعتمد برباط الصداقة والمصالح المشتركة والى حد ربط الخليفة مصيره بأحمد بن طولون ٠

كما حاول ابن طولون إرضاء المعتمد عن طريق التصدى لابن الشيخ الذى تابع سياسة استقلالية وعدائية للخلافة العباسية وامتنع عن مبايعة المعتمد الخليفة الجديد ، ولم يأمر بالدعاء له على منابر البلاد الواقعة تحت نفوذه ٠ فما كان من الخليفة المعتمد الا أن أطلق يد أحمد فى تشكيل القوة الكفيلة لوقف تيار ابن الشيخ المندفع من الشام الى مصر ، الطامع فيها فكتب لابن المدبر عامل الخراج بمصر بأن يمد أحمد بكل الأموال اللازمة لذلك ٠

وعلى ذلك يكون أحمد بن طولون قد نجح فى ارضاء الخلافة العباسية ، وكانت علاقته معها حسنة ، وظهر اخلاصه منذ عهد المتوكل والمستعين والمهتدى ٠

وهكذا بفضل سياسته الحكيمة من ارضاء المعتمد بالهدايا والأموال حتى استطاع أن يكسب ثقته عليه الخليفة أثناء أزماته فيكلفه بالقضاء على ثورة عيسى بن الشيخ ، ويطلب الأموال منه سرا لمضايقة الموفق له وعلى يده . كما كان ابن طولون يغضب ويستاء لوضع الخليفة وما يلحق به من أذى وامتهان وحجز من جانب الموفق .

وفي الجانب الآخر كان الموفق أخو الخليفة المعتمد صاحب السلطات الفعلية في الخلافة العباسية . حيث تمكن من تركيز السلطات في يده وسار خطوات ايجابية من أجل الاصلاح السياسي والاقتصادي محاولا اعادة الخلافة العباسية الى سابق رونقها ، حتى وصف أنه من أجل الملوك رأيا وأسمحهم نفسا ، وأحسنهم تدبيرا كما عمل على انهاء ظاهرة التمزق التي كانت سائدة وأفسدت العلاقة بين أفراد البيت العباسي ابان سنوات الانهيار .

هذا وقد أرسل الموفق الى ابن طولون كتابا مطولا يظهر فيه الجفاء له ويعمل محاسبته ويعرض به مستهينا بقوته ومكانته وسيطرته ويهدده بالعزل . ولكن ابن طولون لم يجبن فرد على الموفق برسالة نستدل منها على مدى قوة ابن طولون ودفاعه عن الخلافة والمجد الذي أسداه لها مبينا فضله وحسن سيرته واصلاحاته الكثيرة ، كما نوه في هذه الرسالة بوضع الموفق غير القانوني ويظهر بصورة الناقض لشروط البيعة والميثاق المعلق في جوف الكعبة ، والذي يتضمن تقسيم الدولة الاسلامية الى قسمين شرقي وعليه الموفق ، وغربي بما في ذلك مصر والشام تحت أسرة المفوض ، ووصاية موسى بن بغا .

وأقدم ابن طولون على خلع الموفق من ولاية العهد فدعى لاجتماع بالقضاة والفقهاء وعلماء الدين في دمشق . وعقد مؤتمره المشهور الذي حضره أشهر القضاة وخيرتهم في الشام ومصر وغيرهم من الفقهاء . وقرر المجتمعون اسقاط اسم الموفق واهمال الدعاء له لانه غير جدير بامامة المسلمين وبرىء من الذمة ، ووجب جهاده على الأمة . كما أمر بلعن الموفق على المنابر ، ورد الموفق على ابن طولون بالمثل فانتزع أمرا من الخليفة المعتمد على غير رضى منه ، (لان أخاه الموفق كان يغلبه على أمره وينزع منه كل سلطاته) يقضي بلعن أحمد بن طولون على جميع المنابر وفي جميع أرجاء العالم الاسلامي الواقعة تحت نفوذ الخلافة المباشر وسيطرتها .

واطلق أحمد بن طولون لنفسه العنان استنادا لقوته العسكرية ومنح نفسه لقبا جديدا ورد في نهاية كتاب خلعه للموفق بأن أحمد بن طولون مولى أمير المؤمنين .

لكن انتهت تلك العلاقة العدائية بين الموفق وأحمد بن طولون فى نهاية الأمر الى اعلان حالة السلام بينهما ٠

فلبى الموفق طلب ابن طولون مشيرا الى أن مجمل خلافاته معه تعود لحرصه على الخلافة ودفاعه عنها ولموقف الموفق من المعتمد وتنسيق الحجز والخنــاق عليه وكتب أحمــد بن طولون متظـاهرا بأنه الجندى المخلص للخلافة ، فرد الموفق على ذلك ، بمبادرة طيبة وأعلن رد اعتبار الخليفة (المعتمد) وأطلقه من معتقله وبادر بتكريمه ٠

وتأكد الوفاق والسلام بالكتاب الذى نقله فائق الخادم الى الفسطاط حيث كتب نص المراسلة بأيديهم تعظيما لخمارويه وتقديرا له وتأكيدا فى القبول والرضى وأهم بنود هذا الكتاب الاعتراف بخمارويه وولده ثلاثين سنة على مصر والشام والثغور وأرمينية وبذلك أعطى خمارويه حق الحكم لا يهدده عمل أو تدخل فى ولايته الداخلية ٠

ويتبين من العرض السابق أن أحمد بن طولون مهد منذ سنة ٢٥٩هـ وبعد موت يارجوخ لعمله الاستقلالى ، فأصبح يحكم مصر مباشرة فهو واليها الشرعى ويدعى له على منابرها بعد الخليفة فتوطدت قدماه فى هذا البلد وأصبح السيد المؤتمن على الصلات والخراج والشرطة والقضاء والأقاليم ٠ وكذلك الحال بالنسبة لبلاد الشام أصبح أحمد بن طولون صاحب الحق الشرعى فيها كذلك عندما استجاب على بن ماجور ــ والى الشام وقتذاك ــ لرغبات ابن طولون حيث قام ابن ماجور بتأمين ما طلب منه ٠ ودخل هذا وأنصاره فى تبعية ابن طولون فأقيمت الدعوة لابن طولون على منابر بلاد الشــام ٠

لكن ذلك الاستقلال الذى تمتع به أحمد بن طولون كان استقلالا داخليا فكانت غايته ــ التى سعى لتحقيقها ــ أن تكون أمور مصر خالصة له بعيدة عن تدخل الخلافة فى أموره ، وأن تكون الامارة له ثم لأبنــائه من بعده ٠

واتخذ أحمد بن طولون مصر قاعدة له استطاع أن يتوسع خارجها ويمد سلطانه على بلاد الشام ٠ فى نفس الوقت كان يعترف بالخليفة المعتمد العباسى اماما ٠٠ فاعترف الخليفة به حاكما شرعيا على البلاد التى تحت سيطرته ٠

وسارت العلاقة ودية بين الطولونيين والعباسيين بعد مؤتمر دمشق وأسقط خمارويه السباب واللعن للموفق أخى الخليفة المعتمد على المنابر وأمر بالدعاء له بدلا منه ٠

وتتضح التبعية للخلافة العباسية فيما قام به خمارويه من ارسال بعثة برئاسة ابن الجصاص (الحسن بن عبد الله بن منصور الجوهرى) الى الخليفة العباسى الجديد ابن العباس بن الموفق الملقب المعتضد سنة ٢٧٩ هـ . تحمل التهانى وتعلن الولاء والهدايا النفيسة والأموال الكثيرة التى كانت تشير الى غنى مصر والشام فى هذه الفترة الطولونية والى عظمتها كما كان ابن الجصاص يحمل معه مشروعا اجتماعيا لربط الخلافة بالأسرة الطولونية ، يقضى بتزويج قطر الندى الفتاة الجميلة بنت خمارويه لابن الخليفة فما كان من المعتضد الا أن قال انما أراد أن يتشرف بنا وأنا أريد بتشريفه أن أتزوجها . وتم هذا الزواج السياسى فى سنة ٢٨١ هـ ذلك الذى فرضته المصالح الشخصية بين الطولونيين والعباسيين وهو شبيه بالمصاهرات السياسية التى تمت بين الأسر الحاكمة فى أوروبا فى العصور الحديثة .

فكان رد الخلافة على هدايا خمارويه أن أرسلت له بخلع (لباس وسيف وتاج مع خادم يدعى سنيف ، بجانب نصوص معاهدة جديدة بين الطرفين ، المعتضد وخمارويه ـ كانت تتضمن تدعيم سياسى كبير لخمارويه وتدعيم مالى له فاستجاب لها خمارويه حيث تقر المعاهدة ولاية خمارويه وولديه لمدة ثلاثين سنة من الفرات الى برقة ، وتجعل اليه الصلاة والخراج وجميع الأعمال على أن يحمل فى كل عام من المال مائتى ألف دينار عما مضى من مدة حكمه وثلاثمائة ألف دينار عن كل عام فى المستقبل يرسلها الى بغداد . كما أعطتهم حق تعيين القضاة ذلك الذى احتفظت به الخلافة لنفسها منذ الفتح العربى وحتى عهد خمارويه فأصبح القضاة يعينون فى اقليمى الشام ومصر والمناطق المرتبطة بها دون الرجوع الى الخلافة فى بغداد .

نخلص من ذلك الى أن وضع الطولونيين وعلاقتهم بالخلافة العباسية تحدد على ضوء عاملين هما : الولاء والتبعية للخلافة العباسية ، والاستقلال الداخلى للامارة ، والتزم الطرفان ـ الى حد ما ـ بالحفاظ على هذين المبدأين .

وهكذا لم يكن استقلال الطولونيين استقلالا تاما ، فكان الاقليمان المصرى والسورى فى حكم الطولونيين يتمتعان باستقلال داخلى قريب الشبه باللامركزية السياسية بالنظام الفيدرالى .

الأسلوب الادارى الذى اتبعه الطولونيون :

كان يبدو أن سياسة الطولونيين الداخلية كانت سياسة مرنة توحى بميل الى النظام اللامركزى الادارى ، يظهر هذا بما ورد فى قصة أحمد

ابن طولون مع أهالى حمص ، وكيف أنه استجاب لرغبات شعبها وأخذ بمشورتهم ورأيهم عندما لم يرضوا بعيسى الكرخى واليا عليهم فعزله ، وعين بدلا عنه فى حمص (يمن التركى) •

وهكذا كان اختيار الوالى بمعرفة وبمشورة الأهالى ثم يأتى قرار التعيين لمن ارتضوه هم واليا عليهم •

أولا ـ الحمدانيون فى الموصل

فعل الحمدانيون مثلما فعل غيرهم ، فأسسوا لهم امارة فى الموصل ثم امارة عربية أخرى فى حلب ، مستغلين التفكك الواضح الذى حدث للخلافة العباسية فى عهد الخليفة المقتدر ، فلم نسمع أنه حاول ـ شأنه فى ذلك شأن بعض أسلافه السابقين ـ الحد من سلطان الفرس الايرانيين أو الترك الطولونيين وادماجهم مع العرب الساميين وتكوين دولة واحدة متجانسة منهم فظلت الفروق بين العرب وغير العرب واضحة من مبدأ تأسيس الدولة حتى يوم سقوطها • بل ظلت بين العرب أنفسهم تلك الفروق القديمة بين عرب الشمال وعرب الجنوب بتلك التى تفعل فعلها الى اليوم •

كان الحمدانيون فى بادىء الأمر عمالا للعباسيين على الموصل وأعمالها • فلما ضعفت الخلافة أخذوا يمتنعون حتى عن دفع مبلغ الضمان المفروض عليهم ، بل ومدوا سلطتهم الى أجزاء جديدة من ذلك الاقليم •

ظهر الحمدانيون فى المنطقة سنة ٢٨١ هـ حينما استولى حمدان ابن حمدون على قلعة ماردين وأعلن فيها استقلاله ، غير أن الخليفة المعتضد ما لبث أن أخرجه منها ولكن فيما بعد واصل الحمدانيون جهودهم وأظهروا ـ بعد استعانة الخلفاء بهم ـ نجاحا ملحوظا فى القضاء على توارث القرامطة فى منطقة الجزيرة وبلاد الشام كما استعان بهم الخلفاء فى حكم منطقة الجزيرة •

وفى عهد المتقى أعطى الخليفة للحسن بن عبد الله الحمدانى لقب ناصر الدولة كما خلع على أخيه أبى الحسن لقب سيف الدولة • فى حين ولى الموصل اثنان من أعمام الحسن هما : سعيد ونصر •

ثم خلف ناصر الدولة عدة أولاد • وهم الغضنفر فضل الله أبو تغلب وأبو المظفر حمدان وأبو القاسم هبة الله وأبو المرجا وأبو طاهر ابراهيم وأبو الفوارس محمد وأبو البركات واشتهرت من بناته جميلة • وسرعان ما تنازع الاخوة على السلطة حتى زالت دولتهم بالموصل •

الحمدانيون فى حلب :

انتزع سيف الدولة الحمدانى حلب من أبى الفتح عثمان بن سعيد الكلابى نائب محمد بن طج الأخشيد ، مستغلا ضعف الأخشيديين واختلاف الكلابيين . وبذلك أصبح أميرا على أعمال حلب سنة ٣٣٥ هـ ــ ١٩٤٥ م . وبالتصالح الذى أبرمه سيف الدولة مع الأخشيديين أصبح حاكما على سورية الشمالية ، وأقيمت له الخطبة بطرسوس سنة ٣٣٥ هـ .

وبعد أن ثبت سيف الدولة دعائم حكمه ــ على الأقاليم التى أصبحت تابعة له اداريا ــ انصرف الى حرب الروم والقبائل العربية المتمردة ككلاب وعقيل وقشير وعجلان التى لم تتعود على دفع الضرائب والخضوع للسلطة المركزية فى بغداد لذلك تمتع سيف الدولة الحمدانى باحترام الجميع له ، من خلفاء عباسيين ، وأيضا من البوهويين ــ أصحاب السلطة الفعلية وقتذاك ــ فكانت شفاعته مقبولة لديهم ولم يطالبوه بدفع الجزية . كما كانوا يطالبون أخاه فى الجزيرة . لان كل ما كان يهمهم هو قيام سلطة قوية لرد غارات البيزنطيين ، وهو ما تصدى له سيف الدولة الحمدانى بغزواته الصيفية ومناوشاته حول حصونهم وقلاعهم .

وقد تمكن سيف الدولة من القضاء على كل من تسول له نفسه بالخروج عليه وكان عهده عهد جهاد الروم والمتمردين عليه حتى مات سنة ٣٥٦ هـ .

خلف سيف الدولة ابنه أبو المعالى شريف الذى منحه الخليفة الطائع لقب سعد الدولة سنة ٣٦٧ هـ . ثم خلف سعد الدولة ابنه سعيد الدولة (أبو الفضائل سعيد) الذى توفى سنة ٣٩٢ هـ وان كان قد ترك ولدين هما أبو الحسن على وأبو المعالى شريف ، الا أن الحكم الحمدانى انتهى فى حلب سنة ٣٩٢ هـ بموت أبى الفضائل سعيد .

علاقة الحمدانيين بالخلافة العباسية (الحكومة المركزية) :

كانت العلاقة بين الخلافة العباسية والحمدانيين تنطوى على الود والولاء بينهما فالخلافة من جانبها قد ولتهم امرة الأمراء سنة ٣٣٠ هـ والحمدانيون من جانبهم وقفوا الى جانب الخليفة المتقى ضد البريديين . وعندما اكتشف ابن حمدان خيانة ابن رائق وتآمره على الخليفة عمل على اغتياله . فما كان من الخليفة الا أن خلع على الحسن وجعله أمير الأمراء ولقبه : « بناصر الدولة » وخلع على أخيه لقب « سيف الدولة » . كما

نال باقى الأمراء الحمدانيين ألقابا سلطانية فتلقب ب « عدة الدولة » وأبو المعالى ب « سعد الدولة » ومعلوم أن تلك الألقاب والخلع كانت ذات أهمية للدلالة على ما للملقب بها من سلطة ونفوذ ــ وقتذاك ٠

كما أمر بأن تكتب أسماؤهما على الدنانير والدراهم ٠ وقد انصرف سيف الدولة الى رد غزوات البيزنطيين ووجه كل همومه لمناوشتهم حول حصونهم وقلاعهم ٠ ولم يتوان الخليفة عن تقديم العون له بالقدر الذى سمحت به الظروف ٠

ودرج الأمراء الحمدانيون على اظهار الولاء والتبعية للخلافة ، يتمثل ذلك فى ضمان سيف الدولة الحمدانى لأقاليم الجزيرة لمدة ثلاث سنوات من سنة ٣٣٢ هـ ، وهى طريقة الضمان أو الالتزام فى جباية الضرائب ٠ هى وسيلة لجأ اليها الخلفاء العباسيون لجباية الضرائب من الأقاليم ، فكان العامل يحمل فى كل سنة مبلغا معينا الى بيت المال فى بغداد (بيت المال المركزى) ويتولى هو جبــاية الخراج والجزيرة وغيرهما ــ كمــا يقدمون للخليفة الجزية ويعترفون به اعترافا اسميا ولقبوه بأمير المؤمنين ، وذكروا اسمه فى خطبة الجمعة بالرغم من أن حالة الخلافة كانت ــ وقتذاك ــ تدعوا الى الرثاء فى الداخل والخارج ٠ كما كانت الأموال تحمل للخلافة بانتظام ، وليس أدل على ذلك من أنه عندما تعرضت بغداد وسامرا للمجاعة والغلاء أرسلوا اليها المؤن والأقوات ، وقد أدركت الخلافة العباسية أن استمرار ارتباطها بالحمدانيين هو ارتباط مصلحى ومصيرى ووجود الحمدانيين فى الجزيرة والشام أمر ضرورى لحمل راية الجهاد للدفاع عن الثغور ودفع البيزنطيين عن أقاليم الدولة ٠ وقــد أكد الخلفاء ذلك فى كتب التولية فمنحوهم الاستقلال فى حــكم ما تحت أيديهم من أقاليم ، غير أن هــذا الاستقلال كان فى اطار من الولاء والتبعية للخلافة ، حيث أعلنوا (أى الحمدانيون) الطاعة للخلفاء وذكروا أسماءهم فى الخطبة ٠

ومما يؤكد تبعية الحمدانيين واظهارهم للولاء للخلافة العباسية أن الخليفة العباسى المطيع لله أبرم مع الأمير أبى تغلب الحمدانى عهدا حدد له فيه اختصاصاته وحدود نفوذه التى يجب عليه أن لا يتعداها ، وأوصاه فى العقد بالرجوع الى ركن الدولة وعز الدولة ابنى بويه واحترام ارادتهما ٠

كما تتمثل تلك الطاعة فى دخول أبى المعالى سعد الدولة تحت طاعة عضد الدولة ، فحدد له الخليفة (سنة ٣٦٧ هـ) اختصاصاته بأن ولاه على ما فى يده من أعمال واحتفاظه بلقبه الذى خلع عليه ٠

وفى ضوء ما تقدم : يتبين توافر عنصرى الولاء والتبعية للخلافة

(الحكومة المركزية ببغداد) والاستقلال الداخلى للحمدانيين والتزام الطرفين ـ الى حد ما ـ بالحفاظ عليها وعدم الاخلال بالمبدأين السابقين ·

وعلى ذلك نستطيع القول بأن وضع امارة الحمدانيين مع الخلافة العباسية شبيهة الى حد كبير بوضع الدويلة مع الدولة الاتحادية (الأم) ، قائمة على اللامركزية السياسية ·

ولا يقلل من تلك الحقيقة ، أن وضع الحمدانيين مع الخلافة كان يشوبه فى بعض الأحيان الاضطرابات والتناقض خاصة أيام ناصر الدولة الحمدانى · وذلك لان مقاليد الأمور فى بغداد أصبحت ـ وقتذاك ـ بيد بنى بويه ، ولم يكن للخلافة رأى تبديه أو ارادة تستطيع أن تمليها ، وكل ما كان يحتفظ به الخلفاء العباسيون هو قدر من السلطان الروحى · فلم يكن العداء بين الحمدانيين والبويهيين أصحاب السلطة الفعلية وقتذاك ·

الأسلوب الادارى الذى اتبعه الحمدانيون فى الأقاليم التابعة لهم :

قسم الحمدانيون الأقاليم التى كانوا يحكمونها الى أعمال ، وولوا على كل صقيع فيها عاملا ينوب عنهم ، وابتدعوا تولية أفراد أسرتهم والمقربين اليهم من غلمانهم ، كى يضمنوا اخلاصهم وولاءهم ، وليكونوا عيونا لهم على أعدائهم ·

كما كان هناك عمال خراج وأعشار وسعاة للصدقات والجزية ودواوين الجند ، وعمال بدار الطراز ، التى كانت مهمة صاحبها الاشراف على الصناع الذين يعدون الخلع والملابس التى يحتاجها الأمراء والأعلام · كما كانت هناك دواوين وهيئات للاشراف على مختلف نواحى الدولة ·

وقد اتخذ الحمدانيون وزراء لأنفسهم ، كما استخدموا العمال والموظفين لمعاونتهم فى أداء الأعمال والأمور الخاصة بأقاليمهم ، غير أن هؤلاء كانوا غير مستقلين فى مباشرة ما وكل اليهم من أعمال ولا أولئك من كان الأمير يفوضهم لمباشرة الادارة المحلية والبلدية من الشيوخ ، أو من كان ينيبهم عنه فى حالة خروجه الى الحرب ·

فقد كان الأمير الحمدانى هو الحاكم الفعلى ، جميع السلطات مركزة فى يده ، وهو المرجع الأعلى فى كل شىء ، فهو الذى يشرف على الادارة ، والمالية والحرب ، وهو الذى يولى الموظفين ويعزلهم ، ولم يكن الوزراء والكتاب والقضاة سوى أدوات لتنفيذ أوامر الأمير · فلم تجد اللامركزية

الادارية سبيلها فى التبعية للحمدانيين اداريا بل كانت الادارة الحمدانية تقوم على أسلوب المركزية المتشددة ٠

المرابطون فى المغرب

قام الفقيه المالكى عبد الله بن ياسين بالدعوى لمبادئه المتضمنة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد فى سبيل الله ، واحياء السنة القويمة وبعث التقاليد الاسلامية الصحيحة ومحاربة العقائد الضالة والعودة بالعالم الاسلامى الى وحدته ٠

وبدأ الكفاح باخضاع القبائل الخارجة عليه ، وكان ذلك النصر مدعاة لانضمام بقية القبائل اليه ، ثم ولى السلطة العسكرية الى يحيى بن عمر ابن تلاكاكين اللمتونى ، الذى قتل فى خلال المعارك بينه وبين أعدائه من أمراء سجلماسة ، فولى ابن ياسين أخاه أبو بكر ابن عمر سنة ٤٤٨ هـ ـ ١٠٥٦ م الذى استطاع أن يستأصل قبائل برغواطه وإتخذت اغمات له ، كما تمكن من فتح بلاد فازاز ومدائن مكناسه ٠

وفى سنة ٤٥٢ هـ ـ سنة ١٠٦٠ م تولى عبد الله بن ياسين القيادة لابن عمه يوسف بن تاشفين الذى شرع فى اختطاط مراكش لتكون عاصمة له (سنة ٤٥٤ هـ ـ سنة ١٠٦٢ م) ومنها بسط نفوذه على بلاد المغرب الأقصى ٠

فأخذ يوسف ـ بعد ذلك ـ يجوب البلاد محرضا على الجهاد داعيا له مستنفرا القبائل على أن تنخرط فى مسلك المجاهدين ٠

وبعد كفاح مرير تمكن يوسف بن تاشفين من بسط نفوذه سنة ٤٦٧ هـ ـ ١٠٧٤ م على المغرب الأقصى تحت زعامة موحدة ٠

ثم ما لبث أن اتجه يوسف ببصره جهة بلاد الأندلس حينما استنجد به أمراء الطوائف وعلى رأسهم المعتمد بن عباد ، فاستجاب يوسف لهذا الاستنجاد حتى يحمى أرض الاسلام من النصارى ، فضلا عن أن ذلك سيمكنه من ارساء مبادئه فى تلك البلاد ٠

بعد العديد من الانتصارات التى حققها فى بلاد الأندلس حاول يوسف أن يوحد ملوك الطوائف بالأندلس ويصارحهم بما بينهم من فرقة قائلا لهم : أصلحوا نياتكم تكفوا عدوكم » ٠

على أن بنو حماد ترقبوا انشغال يوسف بن تاشفين بالجهاد فى الأندلس ، واستعانوا بحرب بنى هلال وأغاروا على المغرب الأوسط لانتزاعه

من المرابطين مما حمل يوسف على مغادرة الأندلس والعبور الى المغرب لمواجهة هذا الخطر وبعد كفاح متصل استمر عشرين سنة أحرز خلالها المرابطون انتصارات لا تقل أهمية عن نصر الزلاقة . وصارت بلاد الأندلس ــ هى الأخرى ــ تابعة لسلطة المرابطين ، وبذلك أصبح يوسف بن تاشفين يحكم مملكة مترامية الأطراف ٠ الى أن مات سنة ٥٠٠هـ ــ سنة ١١٠٦م ٠

وخلف بن يوسف بن تاشفين ابنه ، الذى سار على تعاليم ابيه والمبادىء التى أقام عليها دولته خاصة احياء مبدأ الجهاد ٠ وما أن فرغ من تسلم مقاليد الحكم فى البلاد حتى شرع فى استكمال الجهود الحربية التى بدأها والده فى ميدان الأندلس ٠ مما دفع الخليفة العباسى المستظهر الى ارسال رسالة ، يجدد فيها رضاه عنه كما فعل مع والده من قبل ٠ واستمر حكم المرابطين للمغرب حتى هزمتهم قوات عبد المؤمن بن على سرعان ما سقطت فى يده بعض أقاليم الدولة ثم مراكش عاصمة المرابطين سنة ١١٤٦ م ، وبسقوط مراكش انتهت دولة المرابطين بثورة الموحدين التى أتت على كل الجهود التى كانت قد بذلت ٠

علاقة المرابطين بالحكومة المركزية فى بغداد :

من الثابت أن علاقات الأمراء المرابطين بالخلافة العباسية انطوت على الود والولاء والتبعية للخلافة العباسية ، والتزام الخلافة العباسية بالحفاظ على استقلال المرابطين ٠

فقد كان يوسف بن تاشفين المؤسس الحقيقى للمرابطين بالمغرب لا يطمع فى ملك أو سلطان بل كان كل همه اعلاء كلمة الحق والفضيلة وارساء قواعد الاصلاح فى مجتمع جديد بعد الانحلال والتفرق ٠

ويمكن القول : أن مقومات الفيدرالية قد توافرت الى حد كبير فى الامارة المرابطة التى ترتبط مع حكومة بغداد بعلاقة تشبه ما اصطلح عليه ــ فى الوقت الحاضر ــ « باللامركزية السياسية » ٠

الأسلوب الادارى الذى اتبعه المرابطون :

روى ابن خلدون أن يوسف بن تاشفين ٠٠ اقتسم المغرب عمالات على بنيه وأمراء قومه وذويه ٠ وقد كانت الامارة المرابطية تتألف من عدة قبائل تتمتع كل منها باستقلال ذاتى فى نطاق الوحدة العامة للامارة ، حتى أنه يبدو للتأمل فى نظام الحكم للمرابطين أنه نظام اقطاعى لامركزى ٠

فقد تمتع ولاة المغرب الأقصى خلال حكم المرابطين بسلطات واسعة اذ كان من حقهم التصرف فى عزل وتعيين من دونهم من الولاة المحليين والقيام بتحركات عسكرية داخل مناطق نفوذهم ظهر ذلك واضحا فى الأندلس والمغرب ، فكانت بلاد الأندلس ولاية شبه مستقلة يحكمها نائب من قبل أمير المسلمين مطلق السلطة ولا يولى فى هذا المنصب الا أقرب المقربين من ولى الأمر من ذوى أقربائه وكان نائب أمير المسلمين ـ فى الغالب ـ يتخذ غرناطة أو قرطبة أو اشبيلية مقرا لحكمه . وكانت سلطة هؤلاء النواب فى الواقع تكاد أن تكون مطلقة فكانوا يولون الولاة ويعزلونهم ويراقبونهم مراقبة دقيقة .

كما كانوا يولون القضـاة وينقلونهم ويعزلونهم ، وكان القضـاة خاضعين لنائب أمير المسلمين .

وكانت تعليمات يوسف لنائبه سير بن أبى بكر تتلخص فيما قال له : « كل بلد أخذت فول عليها أميرا من عساكرها . وكان نائب أمير المسلمين ومعـاونوه من أمراء الأقاليم يتخـذون كتابا يخلع عليهم بعض المؤرخـين لقب وزراء ، يتولون الأعمـال الادارية فيحررون الرسائل ويعرضون على الأمير ما يعن لهم من أمور لأخذ رأيه فيها ـ كأن كل أمير من هؤلاء ملك مستقل له قصره وله حاشيته وله بطانته .

وعلى ذلك كان الأمراء سواء فى المغرب أو فى الأندلس شبه مستقلين فى مقاطعاتهم يتمتعـون بسلطات واسعة ، ولكنهم يدينـون بالولاء لأمير المسلمين وكان هذا راجعا الى طبيعة الدولة نفسها اذ أن المرابطين كما يقول « الدكتور حسن أحمد محمود » درجوا على نوع من الحكم الاقطاعى يولون أميرا من الأمراء على اقليم بعينه ويطلقون يده فيه يتصرف كيف يحلو له على ألا ينازع صاحب السيادة حقه فى الملك ، فقد كان من اختصاصات هؤلاء تدبير أمر الجيش وتقليد القضاة والحكام ، وجباية الخراج وحماية الساحة والدفاع عنها واقامة الحدود ، والمحافظة على شعائر الدين ، وغير ذلك .

وبرغم هذا الاستقلال الممنوح لهؤلاء الأمراء أو الولاة ، الا أنهم كانوا تحت المراقبـة المستمرة من جانب السـلطة المستمرة من جانب السلطة الحاكمة ، فقد كان الأمير أو النائب يشاور أمير المسلمين فى كل أموره ، ويكتب اليه بكل ما يجد فى ولايته ، لا يقطع بأمر جلل الا بموافقته كما كان يكتب اليه بالفتح ويواليه أولا بأول بأخبار الجهاد فى الأندلس .

وهكذا غلب النظام اللامركزى الادارى على النظام المركزى الادارى فى دولة المرابطين فى المغرب الأقصى والأندلس .

الفصل الثالث

الدولة المستقلة استقلالا تاما عن الخلافة العباسية

اذا كانت سياسة الدولة العباسية القائمة على منح الاستقلال لبعض الأقاليم مع استمرار ولائها وخضوعها للخلافة قد نجحت وصلحت تجاه بعض ولاة وأمراء بعض أقاليم الدولة العباسية فان هذه السياسة لم تنجح تجاه بعض الأمراء الآخرين الذين انسلخوا بالأقاليم التابعة لهم ، واستقلوا نهائيا عن الخلافة العباسية . غير أن بعض هؤلاء الأمراء ارتبط مع الخلافة بنوع من التحالف ، حتى تكتسب أحكامه الصفة الشرعية اذ أنه كان يشترط – وقتذاك – اعتراف الخليفة بالأمير حتى تصبح أحكامه موصوفة بالشرعية .

ومن الأمراء الذين انسلخوا بالأقاليم التابعة لهم عن جسم الخلافة العباسية واستقلوا نهائيا ، بنو مدرار ، وبنو رستم ، والأدارسة بالمغرب ، وبنو بوية بفارس ، والموحدان بالمغرب .

أما الأمراء الذين استقلوا بالأقاليم التابعة لهم ، لكنهم ارتبطوا مع الخلافة برباط اسمى فهم : الصفاريون ، وبنو نجاح باليمن ، والأخشيديون بمصر ، وبنو عقيل بالموصل .

بنو مدرار الصفراوية

بعد أن فشل الخوارج في اقامة دولة بالمشرق ، اتجهوا بأبصارهم جهة بلاد المغرب لتحقيق هدفهم في اقامة دولة في تلك الجهات . فكانت دولتهم التي أنشأوها في سجلماسة سنة ١٤٠ هـ (٧٥٧ م) . اذ استطاع الخوارج أن يستفيدوا من اضطراب الأحوال في افريقيا ويقيموا دولتهم ، مستغلين انشغال عمال الخلافة عن الأقاليم الغربية والجنوبية في المغرب الأدنى وافريقيا .

شرع أبو القاسم سمكو بن واسول في اعلان قيام دولته (سنة ١٤٠ هـ) عندما بلغ عدد أنصاره أربعون رجلا ، فعندئذ بايع عيسى ابن الأسود وهو من موالي العرب وحمل قومه مكناسه على طاعته . وفي نفس السنة شرع الخوارج الصفراوية في اختطاط سجلماسه لتكون حاضرة للدولة ومركزا للامارة .

ومما ساعد على قيام تلك الدولة ، موقعها بين فرعي نهر ملويه ، فكان لهذا الموقع أثره في تحويل حياة السكان من الرعي والتنقل حيث الخصب الى الزراعة والاستقرار ، وقد أفاض الجغرافيون والرحالة في وصف غروسها التي غطت مساحة قدرها أربعون ميلا وأصبحت قبلة للخوارج الصفراوية التي قصدوها من كل صوب هربا من انتقام ولاة الخلافة العباسية من آل المهلب ، ثم وجهت تلك الجموع أبصارهم الى حاكمهم عيسى بن يزيد ، وعندما أحسوا بانحرافه عن خط المذهب واسرافه في تطبيقه والشطط في أحكامه ، قتلوه وولوا زعيمهم أبا القاسم سمكو مكانه . فعكف أبو القاسم طيلة امامته (١٥٥ ــ ١٦٨ هـ) (٧٧٢ ــ ٧٨٤ م) ، على ارساء قواعد دولته ، عازفا عن المشاركة في ثورات الصفرية ضد الدولة العباسية كما خطب للمنصور والمهدي من بني العباس .

وكان انتقال الامامة الى أبي القاسم سمكو المكناسي من الأسباب الرئيسية في تفوق عصبية مكناسة على سائر العناصر والقبائل الأخرى ، فلما توفي أبو القاسم (في سنة ١٦٨ هـ ــ ٧٨٤ م) خلفه ابنه الياس ابن القاسم الملقب بأبي الوزير ، الذي خلعه الصفرية بدوره عام (١٧٤ هـ ــ ٧٩٠ م) وولوا مكانه أخاه اليسع بن أبي القاسم الملقب بالمنصور ، وقد تمكن اليسع من القضاء على من خرج عليه من الاباضية ، بعد حروب طويلة ــ خربت فيها سجلماسة ــ لكن أبا المنصور اليسع أعاد تعميرها ، وأعاد تخطيطها بما يكفل له الهيمنة على سائر أجزائها والسيادة على كافة سكانها . كما مد نفوذ دولته حتى درعة ــ مأوى الاباضية ــ وفرض الخمس على ما يستخرج بها من معادن .

وتولى على حكم البلاد من بعده ذريته حتى تولى الأمير محمد بن ميمون ويدعى اليسع بن ميمون بن مدرار بن اليسع بن أبى القاسم الذى لقب بالمنتصر ، وفى عهده تحقق الأمن والهدوء فى سائر ربوع بلاده ، فتطلع الى ضم صفرية مطغرة لدولته ، وعندما شرع فى تعبئة جيوشه داهمه خطر الغزو الشيعى ·

فقد تمكن عبد الله الشيعى من ضرب الحصار على سجلماسة ، والتحم اليسع بن مدرار الشيعى الذى كان النصر حليفه ، فلاذ اليسع بالهرب لكن قبض عليه وأمر بقتله ، فقتل وأتباعه ، كما أمر المهدى باحراق سجلماسه الى رقاده (سنة ٢٩٧ هـ) بعد أن بويع بالخلافة فيها وبعد أن عين واليا من قبله ·

وهكذا سقطت دولة بنى مدرار على يد الفاطميين سنة ٢٩٧ هـ — سنة ٩٠٩ م وهزيمة الخوارج على أيدى الشيعة ·

علاقة الصفرية بالخلافة العباسية ببغداد :

ذهب بعض المؤرخين الى اعتبار أمراء سجلماسة عمالا للعباسيين فيذكر مرسيبه أن بنى مدرار كانوا يعترفون بالتبعية للعباسيين ·

كما يقول فورنل : أن أمراء سجلماسه كانوا يدعون لبنى العباس ·

وكذلك قال ألفريد : وليس غريبا أن يدخل أمراء سجلماسة فى علاقات التبعية رويدا رويدا ·

ويقول بروفنسال : كان المدراريون فى كثير من فترات حكمهم يتبعون بغداد اسميا ·

أما الدكتور محمود اسماعيل عبد الرازق فيقول :

أن قيام دولة بنى مدرار بسجلماسة كان على حساب النفوذ العباسى فى بلاد المغرب ، فاقتطع هذا الجزء نهائيا عن سلطان الخلافة ، واستقل به أمراء بنى مدرار عن ولاية القيروان والعرب · وخلعوا طاعة الخلفاء ولما كانت دولة بنى مدرار بمثابة مجمع للخوارج الصفرية أساسا ، فقد غلب عليها الطابع الدينى المذهبى · وجدير بالذكر أن مذهب الخوارج عموما لا يعترف بامامة بنى العباس باعتبارهم مغتصبين للخلافة وكلهم يجب الخروج عليهم ومقاتلتهم وعزلهم ان أمكن أو قتلهم ان أمكن · واذا لم يكن فى مقدور صفرية المغرب الاقدام على ذلك فلا أقل من مناصبتهم العداء وانكار شرعية امامتهم · وليس من المقبول أن يدين صفرية سجلماسة لبنى

العباس فى الوقت الذى كان اخوانهم فى المذهب يعانون من سطوة الخلافة بالمشرق . ففى السنوات ١٢٦ هـ ، ١٦٩ هـ و ١٦١ هـ ، ١٧٨ هـ (٧٩٩ ، ٧٨٦ ، ٧٨٨ ، ٨٧٥ م) عمد العباسيون الى استئصال شأفة الخوارج الصفرية فى قنسرين وأرض الموصل والجزيرة وأرض السواد فأبادوا جموعهم وقتلوا زعماءهم وبطشوا بجيوشهم واستمرت تلك السياسة طوال القرن الثالث الهجرى حتى ضعفت شوكة الخوارج الصفرية فى المشرق الاسلامى ولا غرابة بعد ذلك اذا أضمر أمراء بنى مدرار بسجلماسة العداء للخلافة العباسية وعمالها فى المغرب .

ونرى ان رأى الأستاذ بروفنسال هو الصواب ، لأن أمر الخلافة كان لا يزال له شأن عند العامة والخاصة ، حتى فى الفترة التى ضعفت فيها وكانت سيادة الخليفة على الأقاليم الاسلامية ماثلة فى الأذهان ، ولم يفقد معنى الخلافة ما كان له من القوة والسلطان . ولعل ذلك هو ما دفع أبا القاسم سمكو بن واسول المكناسى لأن يخطب للمنصور والمهدى من بنى العباس .

موجز القول : أن العلاقة التى كانت تربط المدراريين بالحكومة المركزية ببغداد لم تكن قائمة على اللامركزية السياسية ، بل لعلها علاقة اتخذت طابع الاغفال وعدم الاكتراث من الجانبين وذلك للخلاف المذهبى بينهما على الأقل ، أما الاغفال فكان ناتجا عن انشغال الخلافة (الحكومة المركزية) بمشاكلها واضطراب الأحوال — خاصة فى افريقيا — فلم تستطع تسيير الجيوش لمحاربة المدراريين فكانت مهمتهم الأولى العكوف لارساء قواعد دولتهم الناشئة .

أن البنيان الفيدرالى — كما هو معلوم — يقوم على بعض الأسس ، مثل قاعدة الاستقلال الذاتى التى تتمتع بها الدويلة العضو فيه ، وأن يكون هناك بعض العوامل الداخلية والخارجية التى تحدو بالدول فى الرغبة فى الاتحاد مع البقاء على الاستقلال ، وأن يرتبط المواطنون برابطة ولائية للدولة الأم ولاقليمهم وأن توزع الاختصاصات بين الدولة المركزية والولايات ، كما أن السلطة المركزية هى التى تباشر التمثيل الدبلوماسى ، وابرام المعاهدات الدولية والتصديق عليها ، وأن تختص الحكومة المركزية بالدفاع القومى ضد الاعتداءات الأجنبية فهل توافرت هذه الأسس عند بنى مدرار الصفرية ؟

فمن حيث الاستقلال الذاتى تمتع به بنو مدرار ، أما من حيث توافر بعض العوامل الداخلية والخارجية ، فلم يتوافر منها أى عامل ، أما من حيث الرابطة الولائية للدولة الاتحادية ، فقد كانت رابطة عدائية نحو

الحكومة المركزية فى بغداد التى عمدت الى القضاء على الخوارج فى كل مكان وأبادت جموعهم . ومن حيث توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولاية فلم يوجد اختصاص سوى الخضوع الاسمى للحكومة أو الخلافة فى بغداد وكانت العلاقات الدولية يباشرها بنو مدرار الصفرية مستقلين عن الحكومة المركزية حتى ولو كانت عدائية مثلما كان عليه الحال مع الأغالبة بافريقيا (١٨٤ هـ - ٨٠٠ م) .

وبناء على ما تقدم نستطيع القول : ان العلاقة التى كانت تربط بنى مدرار مع الحكومة المركزية فى بغداد لا تقوم على اللامركزية السياسية ، بل على الاستقلال التام .

بنو رستم الاباضيون

يرجع الفضل فى تكوين دولة للخوارج الأباضية الى عبد الرحمن ابن رستم الفارسى الأباضى ، وفى سنة ١٤٠ هـ - ٧٥٧ م اختار الامام أبو الخطاب المعافرى عبد الرحمن بن رستم قاضيا على طرابلس ، وكان نائب أبى الخطاب فى ولايته للقيروان سنة ١٤١ هـ - سنة ٧٥٨ م وعندما توجه أبو الخطاب لحرب بن الأشعث ، كان عبد الرحمن بن رستم خليفته على افريقيا .

لكن ما لبث أن قتلت جيوش بن الأشعث الامام أبا الخطاب ، وثار أهل القيروان عليه ، فلاذ ابن رستم بالقبائل الأباضية فى المغرب الأوسط ونزل اقليم تاهرت المعامر بالخوارج الأباضية ، واجتمع رؤساء الأباضية ومشايخها على اختيار ومبايعة عبد الرحمن بن رستم بالامامة .

وقبل عبد الرحمن بن رستم الامامة سنة ١٦٢ هـ (٧٧٩ م) على سنة الله ورسوله وأثار الخلفاء الراشدين ، بعد أن عاهده رؤساء المذهب على الطاعة فيما وافق الحق وطابقه ، وأصبح أول أئمة الدولة الرستمية التى اشتقت اسمها من اسمه . ولكى يضمن استمرار الاستقرار لدولته أوصى قبل وفاته بتيعين مجلس شورى يختار أمام الدولة من بين أعضائه .

وهكذا نجح عبد الرحمن بن رستم فى اقامة دولة أباضية فى تاهرت وظلت واستمرت هذه الدولة مستقرة مزدهرة حتى تولى الحكم فيها أبو حاتم يوسف ابن محمد سنة ٢٨١ هـ فظهرت فى عهده أمور خطيرة أهمها مفاسد البلاط الرستمى والتناحر على الحكم وظهور الطوائف المذهبية المخالفة للأباضية وانهيار هيبة الأئمة .

وقتل أبو حاتم يوسف على يد أبناء أخيه (سنة ٢٩٤ هـ ـ سنة ٩٠٦ م) فخلفه اليقظان بن أبى اليقظان الذى اعتبره مؤرخو الأباضية مغتصبها للامامة ، فوضع الغزو الشيعى لتاهرت (سنة ٢٩٧ هـ) نهاية لامامته وللدولة الرستمية أيضا .

علاقة بنو رستم بالخلافة العباسية فى بغداد والأمويين بالأندلس :

وكانت علاقة بنى رستم بالحكومة المركزية فى بغداد ، حيث فشل محمد بن الأشعث فى حصار عبد الرحمن بن رستم ومن معه من الأباضية بجبل سوفج سنة ١٤٥ هـ ـ ٧٦٢ م ، وحاول ابن رستم الانتقام لما حل بالأباضية فخرج على رأس جيش لحصار عمر بن حفص بطنبه سنة ١٥٤ هـ ـ ٧٧١ م ، لكنه عاد مهزوما .

ثم هادن عبد الرحمن بن رستم والى الحكومة المركزية على القيروان روح بن حاتم الذى قبل هذه المهادنة ، واستمرت تلك المهادنة فى عهد عبد الوهاب بن عبد الرحمن .

وقد اختلف المؤرخون فى تحديد أى من الطرفين بادر بطلب المهادنة، مما يدل على أن بنى رستم وقفوا من ممثلى الحكومة المركزية فى القيروان موقف الند للند ، وكان كل من الطرفين يتوجس خيفة من الآخر فنجد عبد الوهاب بن رستم يحجم عن أداء الحج خشية الوقوع فى يد « المسودة » وقد يكون العباسيون قد توجسوا خيفة من اتصال أئمة تاهرت بأباضية الشرق لتدبير المؤامرات وتنظيم الثورات المناوئة لحكمهم ، ولعل ما يؤيد ذلك قبض العباسيين على أبى اليقظان بمكة وايداعه بسجن بغداد .

أما بنى رستم بأمويى الأندلس فقد اتخذت طابعا وديا للغاية ، حتى قال فورنل بوجود تحالف سياسى رسمى بين تاهرت وقرطبة ضد عدوهما المشترك وليس هذا بجديد فقد كانت هناك صلات مبكرة حيث تقلد مغاربة أباضية بعض الوظائف العامة فى بلاد الأندلس فى امارتى عبد الرحمن الأول وابنه هشام . كما أرسل عبد الوهاب الرستمى سفارة من أبنائه الثلاثة ـ عبد الغنى ودحيون وبهرام ـ لتجديد أواصر الود مع عبد الرحمن الحكم سنة ٢٠٦ هـ ـ ٢٣٨ م . واستمرت الصلاة فى عهد أفلح بن رستم، حيث عول عبد الرحمن على وصول البعوث الى دار المغرب ، وتقلد الكثير من البيت الرستمى الوزارة والحجابة ومنصب القـادة . كمـا توطدت ـ أيضا ـ عرى الصداقة بين محمد بن عبد الرحمن الأندلسى .

ونستطيع القول : بأن علاقة الرستميين بالحكومة المركزية بغداد لا تدخل تحت اطار اللامركزية السياسية .

الأسلوب السياسى والادارى الذى اتبعه بنو رستم فى تسيير أمور دولتهم:

كان الشعب الرستمى يتألف من قبائل هوارة ولواته ومكناسه ومزاته ولماية ، وعندما نزل ابن رستم تاهرت رحبت بمقدمه قبائل لماية ، لقديم حلف بينه وبينهم ، أيام كان ابن رستم نائبا لابن الخطاب على افريقيا .

أى أن عنصر السكان للشعب الرستمى كان يتألف من البدو الرحل . والمعروف أن القبائل أو سكان الصحراء يأنفون من مبدأ المركزية فى الحكم ويميلون الى مبدأ الشورى وأخذ رأى مشايخ قبائلهم ورؤسائهم ، خاصة فى تعيين الولاة ، والعمال أى يميلون لمبدأ لامركزية الادارة .

لذلك عمل عبد الرحمن بن رستم على ارساء دعائم دولته فاستعان باباضية المشرق لامداده بالأموال لشد أزره فى اقامة دولة أباضية . فبادر الأباضيون باجابة طلبه عندئذ ، استطاع أن يعبىء الجند ويشترى السلاح ويسترضى الأتباع تحت لواء المذهب الأباضى . كما اهتم بالشئون الداخلية لدولته من النواحى الاقتصادية والعمرانية والزراعية ، وشق الترع واقامة المطاحن عليها وكان الطابع الدينى المذهبى هو الغالب على نظم الادارة . والقضاء والشرطة ؟ والاحتساب وادارة بيت المال وكانت نظم الجباية والصدقات كلها تسير وفقا لتعاليم المذهب الأباضى ، مع مراعاة ظروف السكان باعتبار غالبيتهم من البدو والرحل . وكانت سياسته الخارجية تقوم على مبدأ موادعة عمال بنى العباس فى افريقية ، كما أظهر الى اليسع بن أبى القاسم رغبة فى مسالمة بنى مدرار . وكان على اتصال دائم بأباضية المشرق الذين اعترفوا بامامته .

نخلص الى القول بأن عهد عبد الرحمن بن رستم كان قائما على المركزية السياسية نظرا لحداثة نشأة دولته وما كانت تحتاج اليه من العمل عاملا على توطيد سلطانه . وفى نفس الوقت يميل عهده الى الأسلوب اللامركزى الادارى .

وفى عهد ابنه عبد الوهاب نجده يخرج على تعاليم المذهب الأباضى حيث تحولت الامامة من مبدأ الاختيار الى فكرة التنصيب بالتوريث فنتج عن ذلك ظهور حركات وتوارث اتخذت طابع الانشقاق المذهبى ، بل حابى بعض العناصر والقبائل واختصهم بمناصب الدولة الادارية دون سواهم خاصة نفوسة والعجم .

ولكن فى عهد أفلح بن عبد الوهاب بن رستم نجده قد نجح بذكائه

وحذقه السياسى فى تجنيب الامامة فى عهده شر خطر الانشقاقات المذهبية ·
فكان بارعا فى حكمه وسياسته بجانب ما اتصف به من شجاعة نادرة ·

فكان عهده قائما على المركزية السياسية ·

وفى الناحية الادارية نجده يأخذ برأى مشايخ القبائل ورؤسائها فى تعيين ولاته وعماله ضاربا صفحا باعتراضات آل بيته فى هذا الصدد · وفضلا عن ذلك فقد فرض رقابة ذاتية على هؤلاء العمال والولاة حتى لا يتمادوا فى ارهاق الرعية بالمغارم والجبايات ، وألزمهم مراعاة تعاليم المذهب فى سياستهم المالية · ثم أتاح لهم مزيدا من السلطات داخل عمالاتهم · فمضى بذلك اقرار العدالة مع لامركزية الحكم وهو الأسلوب الأمثل فى دولة يشكل البدو أغلب سكانها · أى أنه أخذ باللامركزية الادارية ·

وفى عهد ابنه أبا بكر بن أفلح بن عبد الوهاب بن رستم نجده يركن الى الدعة والخمول زاهدا فى الادارة والحكم · وهنا نجد محمد بن عرفة قد استبد بتصريف مقاليد الدولة وشئون الامامة من دون الامام ·

أما أبو اليقظان فقد أعاد عهد جده عبد الرحمن بن رستم ، اذ كان حكمه يحظى برضى كافة العناصر ، فلم ينقم عليه أحد ما عدا أولاده فانهم خرجوا عن الواجب من أفعالهم · فقد اتخذوا أبو اليقظان مجلسا للمشورة يضم شيوخ القبائل ووجهاء كافة العناصر المقيمة بتاهرات ، ولم يأنف من مخالطة رعاياه والجلوس اليهم لبحث شكاواهم ، كما تسامح مع أتباع المذاهب والفرق الأخرى وأباح لهم الصلاة فى المساجد فيما عدا المسجد الجامع ، بل ان شيوخ هذه الفرق كانوا يدخلون فى محاورات ومناظرات مع فقهاء الأباضية فى جو مفعم بالحرية · كذلك اختار عماله ممن عرفوا بالورع والتقوى ، وزودهم بنصائحه وتوجيهاته ، واتباع سنة السلف الصالح ·

وبناء على ما تقدم : نستطيع القول بأن الحكم الرستمى كان يغلب عليه الطابع المركزى السياسى ، ويميل الى الأخذ بالنظام اللامركزى الادارى ·

لما امتدت فتوحات قتيبة بن مسلم الى دلتا نهر جيحون عند خوارزم ، وبعد مقتل ملك تلك البلاد ، ولى قتيبة اسجكمول الأخ الثالث للملك المقتول وحفظ له الشاهانية وحده ، دون السلطان « الولاية » كما أعيد جوليان الى حكم سبتة وردت الى أبناء غيطشة أموالهم ·

فكان على الخليفة أن يعطي لولاته ـ خاصة الموجودين منهم على حدود العدو وفي مناطق الثغور ـ من الصلاحيات ما يمكنهم من التعامل مع سكان تلك الجهات المفتوحة بمرونة واستقلال في مباشرة مهام الأمور الموكولة اليهم ·

وفي عهد سليمان بن عبد الملك لجأ يزيد بن المهلب الى الحيل والتمس السبل حتى أسند سليمان اليه أمر خراسان في نفس الوقت احتفظ هذا الوالي بالسلطة المطلقة في العراق · ويؤكد استقلال هذا الوالي أن سليمان جعله مستقلا على رأس ديوان الخراج ·

كذلك سلك الخليفة عمر بن عبد العزيز مع ولاته مبدأ استقلال عامل الاقليم أثناء ممارسته لوظيفته الادارية ، فكان الخليفة يطلق للعامل الحرية في ادارة ولاياته وأقاليمه ، لا يشاور الخليفة الا في أهم المعضلات مما يشكل عليه أمره · كما باشر هؤلاء الولاة عدة صلاحيات ومهام تمكننا من القول باستقلالهم فقـام أيوب بن حبيب اللخمي ينقـل العاصمة من اشبيلية التي اتخذها عبد العزيز بن موسى قصبة للعرب منذ الفتح الى قرطبة · وفيها سك عملة اسلامية صرفة ٩٨ هـ ـ ٧١٦ م) ·

وكان عمر بن عبد العزيز يشجع عماله على الاستقلال ، بل كان ينهر العامل الذي يميل الى الروتين والأخذ بأسلوب التركيز · نستدل على ذلك من موقف عمر بن عبد العزيز من عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن يزيد عامله على الكوفة الذي أكثر من مراجعة الخليفة في كثير من الأمور · فأملى عمر كاتبه بن أبي الزناد يوما كتابا الى عامله عبد الحميد ، قال فيه : « انه يخيل الى أني لو كتبت اليك أن تعطي رجلا شاه ، لكتبت الى : أضأن أم ماعز ؟ فان كتبت اليك بأحدهما ، كتبت الى : أصغيرا أم كبيرا ؟ فان كتبت اليك بأحدهما ، كتبت الى ذكر أم أنثى ؟ فاذا أتاك كتابي هذا في مسألتك ، فاعمل به ولا تراجعني » ·

وهذا مما نستدل به على مدى اهتمام ذلك الخليفة بمبدأ التحرر من العاصمة بتاهرت ، ولم يأنف من مخالطة رعاياه والجلوس اليهم لبحث شكاواهم كما تسامح مع أتباع المذاهب والفرق الأخرى ، وأباح لهم الصلاة في المساجد فيما عدا المسجد الجامع ، بل أن شيوخ هذه الفرق كانوا يدخلون في محاورات ومناظرات مع فقهاء الأباضية في جو مفعم بالحرية كذلك واختار عمـاله ممن عرفوا بالورع والتقوى ، وزودهم بنصـائحه وتوجيهاته ، واتباع سنة السلف الصالح ·

وبناء على ما تقدم : نستطيع القول بأن الحكم الرستمي كان يغلب

عليه الطابع المركزى السياسى ، ويميل الى الأخذ بالنظام اللامركزى الادارى .

الأدارســـة بالمغــرب

ينسب الأدارسة الى الامام ادريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ابن علي بن أبي طالب ، وهو شيخ بنى هاشم ورئيس العلويين ـ وقتذاك ـ الملقب بالكامل .

وبدأت بوادر الثورة الشيعية حينما أمن العلويون ومن انضم اليهم بأن الخلافة قد انحصرت فى أحد اخوة ادريس محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن على الملقب بالنفس الذكية .

وفى سنة ٢٧٢ هـ (٧٨٨ م) انتهى المطـاف بادريس الى مدينة وليلى وتوجه ادريس الى زعيم تلك البلدة (اسحق بن محمد بن عبد الحميد الأوربى) الذى كان له فضل كبير فى استقرار ادريس فى وليلى ، بل أخذ على عاتقه مهمة دعوة القبائل وزعمائها . وأقبلت وفود القبائل لمبايعة ادريس بعد أن عرفت أهدافه ومبادئه عن طريق الداعى اسحق بن عبد الحميد الأوربى ـ وبعد اتمام مراسم البيعة قام فيهم ادريس خطيبا . كما كتب ادريس دعوته فى كتاب وأرسله الى القبائل التى لم تشهد حفل البيعة داعيا لها الى الاستجابة لدعوته والالتفاف حول مبادئه . وقد اتخذ ادريس لقب الامام . ثم ما لبث أن انطلق الامـام ادريس ، بعد تعبئة جيشه ، للقضاء على البدع المتفشية بين قبائل البربر حيث قصد بلاد تامنا وتضم قبائل شتى .

واتسعت الدولة الناشئة بعد الفتوحات التى قام بها الامام ادريس وأخذت تسير بخطى واسعة فى طريق التقدم .

وبعد وفاة الامام ادريس أخذت البيعة لولده المسمى باسمه «ادريس» وبدأ ادريس بن ادريس بصفحة جديدة مشرقة ، فبدأ بسياسة البـذل والعطاء وقد قدمت الوفود العربية من الأندلس قرارا من ظلم الطاغية الحكم ابن هشام الأموى (سنة ١٨٠ هـ ـ ٧٩٦ م) فسر بهم ادريس وأكرم وفادتهم ، بل واتخذ منهم بطانة له وحاشية .

حيث اعتز بهم ادريس لأنه كان وحيدا بين البربر ليس معه عربى ، فدعمت هذه الوفود مركزة ووطدت أركان حكمه ، كما أخرجته تلك الوفود العربية من الحالة النفسية التى لازمته وهى الشعور بالغربة .

ثم بدأ ادريس في اعداد حملاته العسكرية لنشر الاسلام في المناطق التى لم يكن قد دخلها بعد والضرب على يد الخارجين على الدولة من مذاهب أخرى ، ففى سنة ١٩٧ هـ خرج لتهيئة البلاد ومحو آثار دعوة الخوارج من الصفرية ومذهب الواصلية الذى كان سائدا وقتذاك ومنتشرا ٠

وواصل الامام ادريس بن ادريس أعمال والده الحربية ٠

وبعد أن توفى ادريس بن ادريس خلفه ابنه محمد بن ادريس بن ادريس بن عبد الله ، وذلك بناء على عهـد من والده بالحكم قبل وفاته وعندما انتهى من مبايعة البربر له قام محمد بتقسيم البلاد الى ولايات كل ولاية يحكمها أحد اخوته وذلك بمشورة جدته كنزة ٠

وكانت فترة حكمه فترة ازدهار فلم يزل يسير بسيرة أبيه وجـده ويتألف الناس بالعطايا ، ويحكم بينهم بالعدل بكتاب الله وسنة نبيه الى أن توفى بفاس ٠

وتوارث الحكم من بعده ولده ثم لولد ولده ولبعض أهله من الأدارسة حتى هاجمت جيوش مصاله بن حبوس المكناسى قائد جيش عبد الله الشيعى (٣٠٥ هـ) الدولة فاضطر الى توقيع معاهدة بمقتضاها يدفع الامام يحيى حاكم الأدارسة مقدارا من المال ويصبح تابعا لحكم العبيديين ٠

علاقة الأدارسة بالخلافة العباسية فى بغداد :

كانت العلاقة بين الخلافة العباسية والأدارسة علاقة عدائية اذ يعتبر قيام دولة الأدارسة فى فاس ١٧٢ هـ نهاية للنفوذ العباسى فى المغرب الأقصى ٠ وتهديدا مباشرا لافريقيا وما يليها شرقا ٠

فقد اجتمعت قبـائل البربر على اختـلافها حول مؤسسها ادريس ابن عبد الله ـ كما أشرنا ـ وبفضلهم تمكن من التوسع شرقا وغربا على حساب النفوذ العباسى ٠ ويبدو أنه كان يرغب فى توحيـد المغرب كله والمشرق تحت قيادته فى ظل دولة علوية واحدة ٠

ففى أقل من عامين دانت بلاد نلسنا وتادلا لسلطاته ، كما أخضع قبائل مندلاوة ومديونه ويهلوله وغياتة وبلاد فازاز ، واتجه شرقا فاستولى على تلمسان ، وأخضع مغراوة وبنى يفون ويعزى هذا النجاح الى كون ادريس يمثل الحنق والبغض للعباسيين ٠

كل ذلك جعل الخلافة العباسية تفكر جديا فى التخلص من ادريس ابن عبد الله الذى استفحل أثره وازداد خطره يوما بعد يوم خاصـة بعد

فتح ادريس تلمسان وهى « باب افريقيا » . فأصبح لديه من الرجال والموارد ما يمكنه من تحقيق أغراضه ليصبح بحق « الامام الأكبر وصاحب المغرب وكان سلاح الخلافة هو اغتيال ادريس بن عبد الله واختيار سليمان ابن جرير المعروف بالشماخ ليقوم بالمهمة ويفصل ما اشتهر به الشماخ من لياقة وعلم . استحوذ على حب ادريس فاتخذه خليلا وصفيا ، وانتهز الشماخ فرصة اختلى فيها بادريس فدس له السم ، والذى يهمنا فى هذا الصدد أن ادريس كان صاحب السيادة والسلطان بالمغرب مستقلا تماما عن الحكومة المركزية فى بغداد .

والذى يؤكد هذا الاستقلال هو أن البربر ـ أفراد شعب ادريس ـ لم يستكينوا ويسلموا أمورهم لحكومة بغداد ، بل التفوا حول مولى قائدهم وزعيمهم السابق راشد ، ويباشر هذا المولى أمورهم حتى أنجبت كنزة جارية الامام ادريس ابنا له هو ادريس .

وقد بلغ راشد من القوة وعلو الشأن ما جعله يشرع فى غزو افريقيا . واستفحل أمره لما كان له من القوة وكثرة الجنود وان دل هذا على استقلال راشد من ناحية ، ومن الناحية الأخرى دل على العداء المطلق والى الخلافة العباسية بافريقيا عن متابعة ما يدور داخل دولة العلويين واستطاع عن طريق الكيد وبذل الأموال اغتيال راشد .

وتابعت الخلافة العباسية الكيد والعداء للأدارسة عن طريق ابراهيم ابن الأغلب فبعد توليه الامارة أراد ابراهيم استخدام القوة ضد ادريس ابن ادريس فنهاه أصحابه واستجاب لهم لكثرة مشاكل امارته واستحالة الانصراف عنها للقيام بنشاط خارج الحدود . لذلك لجأ ابن الأغلب الى استخدام سلاح الاغــراء والاستمالة ، وذلك عن طريق اغــراء بهلول بن عبد الواحد المدغرى ، وزير ادريس والقائم بأسرة وصاحب سره وكان يعد من خاصته وأركان دولته ، فبذل له الأموال ليحضه على ترك طاعة ادريس الى طاعة هارون الرشيد . بعدها خرج بهلول عن طاعة ادريس وبايع الرشيد ووفد على ابن الأغلب فى القيروان ، كما تمكن ابراهيم بن الأغلب من استمالة اسحاق بن محمد بن عبد الحميد الأوربى ، زعيم قبيلة أوربة ، ولكن عندما أحسن ادريس بن محمد بانحرافه عنه وموالاته لابن الأغلب أمر بقتله رغم ما قدمه من أفضال سابقة لادريس .

وقد وصل الأدارسة فى استقلالهم الى حد الوقوف الند بالند للخلافة العباسية فى بغداد ، لدرجة استغلال الأغالبة لقوتها فى تهديد الحكومة المركزية فى بغداد ، اذا ما حاولت الخلافة (أو الحــكومة المركزية) أن تستشعر نفوذها على القيروان ، وأن تفرض ما يأباه حكامها من الأغالبة .

والدليل على ذلك أيضا أن زيادة الله بن ابراهيم بن الأغلب هـدد المأمون الخليفة العباسى ، ولوح له بالانضمام الى حكم الأدارسة لو حاول المأمون أن يفرض عليه ما يأباه . فعندما أراد المأمون مكافأة عبد الله ابن طاهر ، الذى حقق له الظفر على الأمين أسند اليه ولاية مصر والمغرب ، وكتب الى زيادة الله يأمره بالدعوى لعبد الله بن طاهر على منافر افريقيا (أى أن تفقد أفريقيا استقلالها الذاتى وتتبع امارة مصر) رفض زيادة الله طلب الخلافة .

وقد قسمت الدولة الادريسية بعد ذلك بين أفراد الأسرة العلوية ، وشاعت الخلافات بينهم ، وآثر بعضهم فى ولايته المسالمة والاستكانة ، مثل أخ ادريس الثـانى محمد بن سليمان الذى كان يحوز تلمسان وما جاورها ، وظل كل يباشر أمر دولته حتى سقطت دولة الأدارسة سنة ٣٠٧هـ فى يد القائد الفاطمى مصالة بن حبوس .

مما سبق أن الأدارسة فى المغرب كانوا مستقلين عن الخلافة العباسية فى حكم هذه الأقاليم استقلالا مطلقا ، ولم نعثر على أية اشارة تدل على اعتراف الأدارسة بطاعة الخلافة العباسية ولو اسميا فقـد كونوا دولة مستقلة عن الخلافة العباسية فى بغداد .

الأسلوب الادارى الذى اتبعه الأدارسة :

انشغل الامام ادريس فى توطيد سلطان دولته ، وتثبيت استقلالها وتوحيد سكانها ، ونشر الدين والثقافة بين أهلها ؛ فلم يتح له أن يشرع نظم ادارية ثابتة مستقرة واضحة المعالم ، وكان الطـابع المركزى الادارى غالبا على النظام فى الدولة ، فهو (أى الامام ادريس) الذى يعين الولاة ويقيلهم .

وتميزت تلك المركزية بالحزم والشدة . والدليل على ذلك هو أنه عندما بلغ الامام ادريس وجود عبد أسـود يقطع الطريق على النـاس ، ويسلبهم أموالهم ويختبىء بين الأشجار والحشائش الكثيرة الموجودة هناك ، أسرع باصدار أمر بالقبض عليه وأرسل الجند فى طلبه وأحضروه اليه ، فأمر بقتله وصلبه على شجرة حتى يكون عبرة لغيره .

غير أنه سرعان ما تغير هذا النظام الادارى المركزى المتشدد الى النظام اللامركزى الادارى ، منذ أن قسم محمـد بن ادريس دولته بين اخوته الثمانية ، وان كان هذا العمل ناجحا من حيث الظاهر وذلك لاسناد مناصب

الولاة الى أفراد أسرة واحدة · الا أنه كان مشجعا لبعضهم على تحقيق أطماعه · وكان بمثابة البداية لنهاية دولة الأدارسة ·

يصف بروكلمان هذا الوضع فيقول : « ولكن هذه الدولة ـ يقصد دولة الأدارسة ـ ما لبثت أن أصابها الانحلال بعد أن توزع أبناؤه ارث أبيهم فاستقل كل بجزء من البلاد · حتى اذا كانت سنة ٩٣٠ بدأ خلفاؤه ـ أي ادريس الثانى ـ يفقدون ما فى حوزتهم من البلاد ، شيئا بعد شيء ، ليستولى على بعضه الأمويون فى الأندلس ولينزع الفاطميون بعضه الآخر ·

كما يصف ابن عذارى ذلك بقوله : « وتساءل يحيى بن يحيى بن محمد عما كان يحق عليه من سياسة أمره ، فملك أخوته أنفسهم واستمالوا القبائل وقالوا لهم : انما نحن أبناء أب واحد ·

بنو بويه

بنو بويه من بلاد الديلم أو من بلاد جيلان التى تقع فى الجنوب الغربى من بحر قزوين ، وقد فتح المسلمون هذه البلاد فى عهد عمر بن الخطاب ، وخضع أهلها للحكم الاسلامى مع بقائهم على دياناتهم الوثنية والزاردشتية ، وظلوا على هذه الحالة الى أن دخل بلادهم الحسن بن على الزيدى الملقب بالأشاروش وأقام بينهم ثلاث عشرة سنة يدعوهم الى الاسلام ، فأسلم على يديه عدد كبير على المذهب الزيدى ·

وكان جد هذه الأسرة بويه بن فناخسرو الملقب بأبى شجاع صيادا فقيرا · وينسب بعض المؤرخين بويه الى كسرى فارس بهرام جوزين يزنكر ، ومن أولاد بويه : على والحسن وأحمد وكانوا جنودا مغامرين التحقوا بجيش « ماكان بن كاكى الديلمى » واستطاعوا فى وقت قصير أن يصلوا الى مراكز هامة لحنكتهم العسكرية فسرعان ما أصبحت سيادة على بن بويه على اقليم فارس أمرا واقعيا ، وحتى يكتسب هذا الواقع الصفة الشرعية ، كتب الى الخليفة الراضى بالله ووزيره ابن على بن مقلة يعرفهما أنه على الطاعة ويطلب أن يقاطع على ما بيده من البلاد مقابل ألف درهم ·

فأجاب الخليفة طلب على وأنفذ الوزير اليه اللواء والخلع (٣١٢هـ) وأمر الرسول (وهو عيسى يحيى بن ابراهيم المالكى) أن لا يسلم المال ، ولكن عليا خوف الرسول وهدده حتى سلم اليه الخلع ، فلبسها ودخل بها الى شيراز وبين يديه اللواء ·

ومن الناحية الأخرى تمكن الحسن بن بويه من الاستيلاء على أصبهان وأزال عنها نواب وشمكير · كما تمكن أحمد بن بويه من الاستيلاء على الأهواز من يحكم · وانتهز بنو بويه تناحر الأعداء على امرة الأمراء وحسنوا حالتهم (سنة ٣٣١هـ) مع الخليفة المتقي الذى بعث بخلع أحمد بن بويه · ثم استولى واسط · ونزل باب الشماسية · ووصل بنى بويه الى الخليفة المستكفي بالله · فوقف أحمـــد بين يديه طويلا ، وأخذت عليـــه البيعة للمستكفي ، واستحلف بأغلظ الأيمان ، ثم لبس أحمد خلع الخليفة ، وكنى ولقب بمعز الدولة ، ولقب أخيه أبو على الحسن بن بويه بركن الدولة ، كما لقب أخوهم الثالث أبو الحسن على بن بويه بعماد الدولة وأمر الخليفة أن تضرب ألقابهم ، على الدنانير والدراهم · وانصرف أحمـــد بالخلع الى دار مؤنس ·

وبذلك استولى بنو بويه على بغداد ، وصار أحمد الديلمى أمير الأمراء بها ولم تفلح محاولات زحزحته عن مكانته هذه ·

وأصبح بنو بويه أكبر قوة فى الخلافة العباسية يوجهون سياستها ويتحكمون فى مقدراتها ويصنعون خطبائها · فقد كانت الخطبة على منابر مكة والمدينة باسم خليفة أو أمير هو الاعتراف الحقيقى بصفته ، وقد خطب فى سنة ٣٤٣هـ بمكة والحجاز لركن الدولة ومعز الدولة وبختيار وبعدهم لابن طغج الأخشيد ·

ففى أوائل الحلقة الخامسة من القرن الرابع الهجرى بسط بنو بويه نفوذهم وسلطانهم على اقليم فارس ، الذى كان تحت سيطرة آل ياقوت ــ واستولوا على الجزء الجنوبى من العراق ــ البصرة وواسط ــ الذى كان تحت نفوذ البريديين ، وصار عمر بن شـــاهين ، وصاحب البطيحة أحـــد عمـــالهم · أما فى الشـــمال فقد سيطروا على الجزء الجنـــوبى من بلاد الجبل ، الذى كان تحت سلطان مرداويج بن زيار · ومدوا سلطاتهم شمالا فى هذه الناحية حتى شمل اقليمى جرجان وطبرستان بعد طرد وشمكير ابن زيار ·

هذا بالاضافة الى سيطرتهم المباشرة على المنطقة الوسطى من العراق التى تحت نفوذ الخلفاء العباسيين ·

كما دان لهم الحمدانيون فى شمال العراق ، وقد أقام البويهيون فى بغداد امارة وراثية ، الا أنهم لم يلبثوا أن تنازعوا على الحكم ، فحاول عضد الدولة أكثر من مرة أن ينتزع من اخوته وأبناء عمـــومته جميع ما كان

بحوزتهم من البلدان ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل وذلك بسبب المنازعات العديدة التى نشبت بين أبنائه ، والتى أدت الى اضعافها ٠

وظلت الدولة البويهية قائمة حتى سنة ٤٤٧هـ ـ سنة ١٠٥٥م ، حيث دخل السلاجقة بغداد وقبض طغرليك السلجوقى على الملك الرحيم الذى كان واليا على العراق وأودعه السجن حيث قضى به أخريات أيامه ٠

البويهيون والخلافة العباسية :

ضعف مركز الخلافة على أثر دخول البوهيين بغداد ، ذلك أنهم أساءوا معاملة الخليفة واستأثروا بالنفوذ دونه ٠

ولعل السبب فى ذلك أن البوهيين لا يدينون للخلفاء العباسيين بالولاء ، فقد تأثرت العلاقة بينهم والعنصر بعاملى المذهب ، فهم ديلم يأملون ازالة دولة العرب واعادة دولة العجم ، كما أنهم شيعة والشيعة يعتبرون بنى العباس مغتصبين للخلافة ٠

لذلك انطوت سياسة أمراء بنى بويه مع الخلفاء العباسيين على نية اضعاف نفوذهم والاستئثار بالحكم ، يتجلى ذلك فى أنه حين طلب الأمير البويهى من الخليفة المطيع مالا للجهاد مدعيا أن ذلك واجب على الامام ، فأجابه المطيع ، الغزو يلزمنى اذا كانت الدنيا لى تعود الى فأتدبر الأموال والرجال وأما الآن ليس لى منها الا القوت القاصر عن كفائى ، وهى فى أيديكم وأيدى أصحاب الأطراف فما يلزمنى غزو ولا حجج ولا شىء مما تنظر الأئمة فيه وانما يهم من هذا الاسم الذى تخطبوا به على منابركم تسكنون به رعاياكم ، فأنتم أحببتم أن اعتزلت هذا المقدار وتركت لكم الأمر كله ٠

ولم يكتف البويهيون بالاستبداد بالسلطة دون الخلفاء ، بل ذهبوا الى أبعد من ذلك فشاركوهم فى شارات الخلافة التى كانت تمثل سلطتهم للسياسة فصارت أسماؤهم تذكر مع اسم الخليفة فى الخطبة منذ عهد عضد الدولة ، والخطبة لخليفة معناه اعتراف الخليفة بسيادته فى بغداد ٠

وقد وصل الأمر الى ذكر اسم بعض أمراء الأسرة ، كما حدث فى الصلح الذى تم بين ناصر الدولة الحمدانى ومعز الدولة ، اذ شرط على ناصر الدولة مع أن هذا الأمر كان من الامور التى ينفرد بها الخلفاء دون غيرهم ٠ بل استطاع عضد الطائع عن الخطبة مدة شهرين عندما اختلف معه ٠

أما الرمز الثانى لسيادة الخليفة وهو السكة النقود ، فقد شارك البويهيون فيه الخلفاء العباسيين أيضا ، فنقشوا أسماءهم والقابهم مع اسم الخليفة ، على السكة ، وأحاطوا أسماءهم بالألقاب والكنى في الوقت الذى جردوا فيه اسم الخليفة من كل ما يحيط به ، كما شاركوا الخلفاء العباسيين قرع الطبول أمام دار الأمير البويهى (عضد الدولة) ثلاث مرات يوميا (الصبح والظهر والعشاء) وأجاز الخليفة القادر بالله للأمير جلال الدولة أن تقرع له الطبول خمس مرات يوميا •

وبلغ من علو شأن أمراء بنى بويه أن خلع الخليفة الطائع على عضد الدولة خلع السلطة بتاج وطوقه وسوره وقلده سيفا وعقد له اللواء الأبيض الذى جرت العادة بمنحه الأمراء الجيش واللواء المذهب الخاص بولاية العهود كما وجد لقب « شاهنشاه » - أى ملوك ايران قبل الاسلام - على قطعة نقود بجانب عضد الدولة سنة ٣٧٠هـ •

وبذلك يكون البويهيون قد أخذوا السلطة الفعلية من الخلفاء العباسيين ولم يبق لهم الا المناسب الدينية فانفصلت بذلك السلطة الدينية عن السلطة الزمنية ، وأصبحت مهام الخلافة تقتصر على شكليات الجانب الدينى •

والخلاصة : أن العلاقة بين الحكومة المركزية فى بغداد وبنى بويه لا تخرج عن كونها علاقة تحالف ، احتفظ فيها البويهيون بالسلطة وأبقوا على الخلافة العباسية ، لأن الخلافة ظلت ماثلة فى أذهان العامة والخاصة بالرغم من ضعفها - ولم تفقد معنى الخلافة ما كان لها من القوة السلطان •

مدى انطباق الأسلوب اللامركزى الادارى فى عهد بنى بويه :

احتفظ الخلفاء العباسيون - برغم استيلاء بنى بويه على السلطة الفعلية منهم - احتفظوا ببعض الأمور ، منهم تعيينهم القضاة وأمراء الحج والمظالم ، وتولية أبنائهم • والذى يعنينا هو احتفاظهم ، فى العهد البويهى ، بحقهم فى تفويض أمراء الأقاليم حكم البلاد ، وكان لهذا التفويض أهمية كبيرة لجعل الأمير مقبولا لدى المسلمين من الناحية الشرعية • على أنه قد أدى الى ما كانت تخشاه الدولة العباسية من استقلالهم ، وذلك نتيجة لسياسة الاقطاع التى اتبعها الخلفاء العباسيون لبعض الولاة ، بمعنى اقطاع بعض أقاليم الدولة العباسية لبعض الشخصيات على أن يؤدوا قدرا معينا

من المال للخلافة ، ولم يكن فى استطاعة الخلفاء العباسيين — وقتذاك — مراقبة أصحاب الاقطاع ، فأصبح من اليسير على هؤلاء الاستقلال بأمور البلاد مستغلين ضعف هؤلاء الخلفاء • وهذا ما حدث مع الحمدانيين فقد قلد الخليفة المطيع لله سنة ٣٣٤هـ ناصر الدولة الحمدانى ولاية الموصل والجزيرة فاستقل هو وأخوه سيف الدولة بتلك الولايات وغيرها وأسوأ ما يشبه الى حد كبير ولاية مستقلة داخل الخلافة العباسية ، كما قلد سنة ٣٨٦هـ المقلد بن المسيب العقيلى ولاية الموصل والكوفة والقصر والجامعين وخلع السلطانية ولقب بحسام الدولة ، فاستقل بأمور بلاده ، واتخذ له نوابا على الأقاليم التى يملكها فقد أقر أبا محمد جبريل المقلب بدبوس نائبا عنه فى دقاقا وخانيجاز •

كذلك قراوش بن المقلد العقيلى الذى ولاه الخليفة القادر ولاية الموصل سنة ٣٩٦هـ ولقبه معتمد الدولة ثم انفرد بالامارة وحده واستقل عن حاضرة الخلافة • وكانت بلاد الموصل والكوفة وشقى الفرات تحت حكمه •

كما حاول عمران بن شاهين أمير البطيحة الاستقلال عن الخلافة العباسية سنة ٣٣٩هـ ، فامتنع عن دفع المال المقرر عليه • ما أدى الى أن أرسل الدولة بن بويه جيشا كبيرا لمحاربته ولكنه فشل فى القضاء عليه واضطر الى عقد الصلح معه ، أقره فيه على البطيحة ولما تولى عضد الدولة البويهى امارة العراق أقر هذا الأمير على امارته وكتب له عهدا •

وعلى ذلك لم يتحقق عنصر الرقابة من الخلفاء العباسيين على توابعهم أو أصحاب الدولة فلم تكتمل بالتالى عناصر اللامركزية الادارية بل تجاوز الاستقلال الممنوح لهم مداه للدرجة التى أصبحوا فيها لا يخضعون للسلطة المركزية بشىء سوى أن يدفعوا مبلغا معينا من المال والخطبة ومال العمال الى الاستبداد بالحكم والاستئثار بجباية الأموال فكانوا لا يقدمون مبلغ الضمان الا اذا أخذ منهم قهرا عنهم أو ألجئوا اليه الجاءا • وفى كثير من الأحيان كانت تقوم الحروب بينهم ويعين أمراء السلاطين بنى بويه من أجل المال المطلوب منهم •

الموحدون بالمغرب

بعد أن قضى عبد المؤمن بن على (خليفة الموحدين) على آخر مقاومة لحكم المرابطين فى شمالى أفريقية باستيلائه على مراكش عاصمتهم ، غدا فى ميسورة أن يتقدم لقتال أعدائه الخارجين بعزيمة أشد وأقوى ، ولما كان الموحدون يعتبرون الأندلس جزءا من المرابطين فقد وضعوا الخطط للاستيلاء

على هذا الاقليم حتى لا يترك نهبا للفوضى والاضطراب ، وحتى لا يعطوا الفرصة للنصارى لجنى مكاسبهم مستغلين فرصة خلو البلاد من حـــكومة مركزية ٠ كما ساعدهم على ذلك الثوار من أهل الأندلس ، الذين أعلنوا العصيان ضد المرابطين ٠

وبعد أن دخلت جيوش عبد المؤمن بن على الأندلس واستولت عليها ، قرر العبور الى العدوة يتفقد شئونها ، وعندما وطأت قدماه منطقة جبل طارق ، أراد أن يجعل لهذا العمل دلالة تاريخية فأطلق على هذا الجبل اسم الفتح ، وبعد أن عين الولاة على اقليم الأندلس عاد ثانية الى المغرب ٠

وعلى ذلك انتهى ملك المرابطين فى الأندلس أن ظل قرابة ستين سنة واصبحت دولة الموحدين مترامية الأطراف تمتد من طرابلس الغرب الى المحيط الأطلسى ومن الشرق الأقصى جنوبا الى أبعد جزر الأندلس شمالا ٠

وخلف عبد المؤمن بن على ابنه يوسف فتولى منصب الامارة وبذل جل جهوده لتوطيد دعائم الأمور فى بلاده ، حيث تمكن من اخماد الخارجين عليه (مثل مزروع الصنهاجى من صنهاجة) ، وارسال حملات تلو الأخرى الى بلاد الأندلس حتى قضى نحبه بسهم العدو سنة ٥٨٠هـ ــ سنة ١١٨٤م ، بعد أن ظل فى الحكم اثنين وعشرين سنة ٠

فتولى مقاليد الحكم ابنه يعقوب بن يوسف بن عبـد المؤمن ، ولقب بـ « المنصور » الموحدى ، فبلغ الموحدون فى عهده غاية قوتهم وتمكن من القضاء على الخارجين عليه كما حقق الخليفة « المنصور » الموحدى نصر مؤزر على الفونس الثامن ملك قشتالة فى معركة جوت عند الارك ببلاد الاندلس ٠ ولكنه ما لبث أن توفي أن وطد الحكم الموحدى وانتظمت أموره في امبراطورية الأندلس وافريقية كلها الي تخوم مصر ٠ وهى رقعة واسعة لم تجتمع لأى من الدول الاسلامية من قبل ٠

وفى عهد ولده أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عبد المؤمن الملقب بالناصر « لدين الله » ، واجهته الثورات من كل سبيل ، فاذا ما انتهى من قمع ثورة قبيلة غمارة البربرية فى الأطلس (جبال الدرن) انقلب الى الجزء الشرقى ابتغاء القضاء على ثورة حى بن غايتة فى افريقية وبعد أن أعاد فتح المهدية ، عاصمة الاغالبة عهد بحكم الشرق الى عبد الواحد بن أبى حفص الهنتانى الذى استطاع أعقابه بنو حفص أن يستقلوا بتونس ٠ كما لعبت الأندلس دورا هاما فى ضعف الدولة الموحدية تلك التى دب الانحلال فيها فى ظل التصارع بين أبنائه المستضعفين حتى سقطت سنة ٦٦٨هـ سنة ١٢٦٩م بعد عمر ناهز ١٢٧ عاما ٠

علاقة الخلافة العباسية بالموحدين :

لم يعترف الموحدون بالخلافة العباسية ، بل اعتبروا أنفسهم خلفاء متخذين من مراكش مركزا لهم • وقد اتبعوا السبل التى تؤدى منهم الى النسب العربى واعتز عبد المؤمن ــ المؤسس الحقيقى لدولة الموحدين ــ بذلك •

ومن هنا كانت الألقاب التى اتخذها بن ترمرت ومن جاء بعده تشير الى هـذه الحقيقية وقد عم ذلك الاتجاه ، فاتخذ ابن ترمرت لقب المهدى المعلوم والامام المعصـوم ، وذلك بعد أن هيأ أذهان أصـحابه وأتبـاعه لهذا اللقب • كما أطلق ابن ترمرت لقب أمير المؤمنين على خليفته من بعده عبد المؤمن بن على ، وقال : « أنتم المؤمنون وهـــذا أميركم فاستحق عبد المؤمن من يومئذ اسم امرة المؤمنين وصار لقب أمير المؤمنين خاصـا بعبد المؤمن ومن تولى من بعده أبنائه ، وأمر يوسف بن عبد المؤمن (سنة ٥٦٣ هـ سنة ١١٦٧ م) الصناع أن يكتبوا على سيفه : لأمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين وكذلك المنصور الموحدى تلقب بأمير المؤمنين وذلك بعد أن تمت مبايعته بالاضافة الى لقب أمير المؤمنين فان الخلفاء الموحدين أطلقوا على أنفسهم لقب « خليفة » قد لقب عبد المؤمن نفسه بهذا اللقب وذلك حين توافد عليه الشعراء يمدحونه فى جبل الفتح الذى هو جبل طارق (سنة ٥٥٥هـ ــ سنة ١١٦٠م) •

وحتى يتحقق للموحدين سيادتهم واســتقلالهم المالى عن الخلافة العباسية اتخذ الأمراء الموحدون لهم عملة نقـدية من الدنانير والدراهم فكانت هناك العملة اليوســفية وهى منسوبة الى الخليفة يوســف بن عبد المؤمن والدنانير اليعقوبية ، وهى منسوبة الى يعقوب المنصور » •

وتمتع الموحدون بالاستقلال الخارجى علاوة على استقلالهم الداخلى على الأقاليم التابعة لهم • وكانت علاقتهم بالدولة الاسلامية العباسية علاقة عدائية وانسلخوا بالأقاليم التابعة لهم عن الخلافة العباسية واستقلوا بها مكونين دولة مستقلة •

مدى انطباق اللامركزية الادارية فى دولة الموحدين :

تمتع ولاة المغرب الأقصى بسلطات واسعة اذ كان من حقهم التصرف فى عزل وتعيين من دونهم من الولاة المحليين والقيام بتحركات عسكرية داخل مناطق نفوذهم • فكانت اختصاصات الوالى تدبير أمر الجيش وتقليد

القضاة والحكام وجباية الخراج وحماية الساحة والدفاع عنها واقامة الحدود والمحافظة على شعائر الدين وغير ذلك ٠

ونظير تمتع هؤلاء الولاة بتلك الاختصاصات ، نجد أن الخلفاء الموحدين قد اتبعوا سياسة مراقبة ولاتهم حتى لا يستبدوا بالسلطات الممنوحة لهم ٠ وحتى تتحقق تلك الرقابة اتبع الخلفاء وسائل مختلفة ٠ كان يشرف الخليفة على أعمال مرؤوسيه وينصحهم ويرشدهم ويوجههم ويصدر اليهم التعليمات بكيفية أداء العمل وانجازه ٠

فنجد الخليفة عبد المؤمن بن على يصدر رسالة مطولة موجهة الى ولاة الأقاليم بالأندلس ، تنطوى على تعليمات ونصائح وتوجيهات ، يجب أن لا يحيدوا عنها ، حيث تضمنت تلك الرسالة وجوب التزام الولاة بالأحكام الشرعية وتحريم ما نهى الله عنه كالخمر ، ووجوب الكف عن اقتضاء أية محارم لا تبيحها ، وأنه يجب حماية أموال الدولة وصونها وعدم التصرف فى شىء منها ، فكانت تلك الرسالة الصادرة من الخليفة عبد المؤمن بن على (من تينملل أثناء زيارته لقبر المهدى فى سنة ٥٤٣هـ ــ سنة ١١٤٨م) بمثابة دستور لولاة الأندلس ولغيرهم من ولاة أقاليم الدولة العامة ٠

وقد تكون الرقابة فى صورة اشراف وتفتيش على هؤلاء العمال ، فقد كان الخليفة يوسف بن عبد المؤمن يطوف على بلاده يتفقد الأحوال القريبة منها والبعيدة ، كما فعل ذلك ــ المنصور الموحدى حين توجه الى فاس سنة ٥٨٨هـ ــ سنة ١١٩٢م وبحث شئونها ومحاسبة عمالها ٠

وقد تكون فى صورة تقديم العمال كشف عن حساباتهم عند استدعائهم الى مقر الخلافة من ذلك أن الخليفة يوسف بن عبد المؤمن استدعى ولاة الأندلس وغيرهم من عمال الأقاليم الى حضرة مراكش للتباحث والتشاور فى شئون المسلمين وذلك فى سنة ٥٦٤هـ ــ سنة ١١٦٨م بعد مضى ما يقرب من تسع سنوات أعاد نفس الكرة مرة أخرى سنة ٥٧٣هـ ــ سنة ١١٧٧م ٠

وقد تتخذ الرقابة شكل السؤال والتحرى عن أحوال الرعية ، من ذلك ما فعله المنصور الموحدى مع الوفود القادمة اليه حيث يقول المراكشى: « وكان ــ أى المنصور الموحدى ــ اذا وفد عليه أهل بلد فأول ما يسألهم عن عمالهم وقضائهم وولاتهم فاذا أثنوا خيرا قال : اعلموا أنكم مسئولون عن هذه الشهادة يوم القيامة فلا يقولن امرؤ منكم الا حقا وربما تلا لى بعض المجالس « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين » ٠

وقد تصل تلك الرقابة الى حد توقيع السلطة المركزية الجزاءات التأديبية على هؤلاء الولاة . فقد تتطلب المصلحة العليا للدولة صرف بعض الولاة عن جهات واحلال آخرين محلهم . فعندما عزم الخليفة أبو يعقوب يوسف على الجهـــاد فى بلاد الأندلس ســـــنة ٥٧٩هـ ولى أمير المؤمنين أبو يعقوب بنيه الأربعة قواعد بلاد الأندلس ، صرف أبا اســـحاق الى أشبيلية واليا عليها كما كان أولا ، وولى أبا يحيى خرطبة برغبة أبى الوليد ابن رشد وولى أبو زيد الحرظنى غرناطة وولى أبا عبد الله مدينة مرسية .

وقد تصل تلك السلطات التأديبية الى حد عزل بعض هؤلاء الولاة وان تعددت أسبابه . فقد يكون العزل راجعا لاهمــــال الوالى لشئون الرعية . من ذلك ما قرره المقرى : وذكر السرخسى أيضا فى رحلة السيد أبا الحسن على بن عمر أمير المؤمنين عبد المؤمن وقال فى حقه : أنه كان من أهل الأدب والطرب ، ولى بجاية مدة ثم عزل منها لاهماله واغفـــاله وانهماكه فى ملاذه .

ومن ذلك أيضا ما قاله ابن عذارى وسبب سطوته - أى الناصر الموحدى - فى هذه السنة ٦٠٧هـ أن لقى الناس فى هذه المعركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس ولا علموه فى أسفارهم القاصيات .. ومن هنا اشتد غضب الناصر لاهمال عامل فاس بالقبض عليـــه وعلى كل من يأتمر بأمره .. وكذلك أوقع العقاب بعامل مدينة سبتة لاهماله فى توفير المؤن والطعام .

وقد يكون العزل راجعا الى ظلم الوالى لرعيته مما يضطرها الى رفع شكواها الى الخليفة ، من ذلك أن أهل مرسية شكوا واليهم الرشيد وعندما بلغت أنباء ظلمة للخليفة المنصور الموحدى استدعاه معزولا وسجنه سنة ٥٨٤هـ - سنة ١١٨٨م .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن : عناصر اللامركزية الادارية قد توافرت الى حد كبير فى الدولة الموحدية .

الصـــفاريون

كان الخوارج ، الذين هزموا فى كل مكان تقريبا ، قد ثبتوا فترة طويلة فى منطقة ســـجستان وفارس وكرمان وانتهزوا حالة الفوضى والاضطراب التى سادت تلك المنطقة وانتشروا فيها بل وانحطوا الى درك اللصوصية والنهب فى ذلك الاقليم النائى الذى ترك أمره حتى فى أيام

هارون الرشيد للحكام الوطنيين ، فلم يشد الى الادارة المركزية (ببغداد) شدا محكما .

ومن هنا اضطر أهل البلاد الى مقاتلتهم ، دفاعا عن النفس ، مما أدى الى ظهور جماعات عرفت باسم المطوعة وجهت اهتمامها الى مقاومتهم وحماية أملاك الدولة منهم وكان يعقوب بن الليث الصفار - فى أول أمره - أحد قادة صالح بن النضر الكفانى الذى اشتهر بالتطوع فى قتال الخوارج وقد تغلب على سجستان (سنة ٢٣٧هـ) . وكان يعقوب من المخلصين فى خدمته حتى جعله صالح فى مقام النائب عنه ، وقد استعاد طاهر بن عبد الله أمير خراسان سجستان من صالح بن النضر وأعادها الى طاعته .

وما مات صالح تولى مكانه درهم بن الحسين الذى لم يكن فى كفاءة صالح ورأى الجيش عجزه عن النهوض بأعباء الزعامة فالتف الجيش حول يعقوب ، ولم يقاوم « درهم » فسلم الأمور الى يعقوب واعتزال الجيش فاشتدت شوكة يعقوب .

وكان يعقوب بن الليث الصفار يعترف بامارة الطاهريين فى مبدأ الأمر ويتجنب أى صدام مع الخلافة .

وتمكن يعقوب من فتح مقاطعة « سجستان » برمتها ، وتظاهر أول الأمر بطاعته للخليفة ، وكاتبه وادعى بأنه هو الذى أمره بقتال الخوارج . ولكن ما لبث بعد أن ازدادت قوته أن عمد الى مهاجمة المناطق التى يحكمها آل طاهر ، فغزا بوشنج وهراة سنة ٢٥٣هـ .

وفى نفس الوقت تقرب الى الخلافة بارسال الهدايا السنية . مما كان قد غنمه الى بغداد واستطاع بفضل هذه السياسة المرنة أن يستولى على مناطق واسعة من الأراضى الفارسية سنة ٢٥٧هـ . فكتب الى الحكومة المركزية ببغداد أن توليه « كرامان » .

وكان على بن الحسين - والى فارس - قد كتب الى الحكومة المركزية هو الآخر يطلبها لنفسه ، فكتب الخليفة العباسى الى كل منهما بولاية كرمان لأنه اذا هزم أحدهما الآخر سقطت عنه مئونة مواجهة الهالك منهما ، وأمكنه أن ينفرد بالآخر .

ولقد حاول على هذا أن يسبق يعقوب الى احتلال الولاية ولكن يعقوب هزم جنده وأسر قائده ، ثم شخص الى (شيراز) عاصمة فارس فهزم على نفسه واستولى على عاصمته ، وبعد أن جبى يعقوب خراج فارس رحل الى سجستان ، وبعث المعتز اليها عماله .

ثم أراد يعقوب العودة الى فارس فأرسل اليه الخليفة المعتمد ينكر عليه ذلك ، وكتب له الموفق بولاية « بلخ » و « وطخارستان » و « السند » و « سجستان » ابتغاء تحويل نظره عن الغرب فاتجه الى « كابل » واستولى عليها وأرسل يعقوب الى الخليفة ومعه هـــدايا من « كابل » ثم سار الى بوشنج وقبض على الحسين بن طاهر ، فبعث محمد بن طاهر الى يعقـوب يسأله اطلاق سراحه فلم يجب سؤاله ·

وما لبثت نيسابور أن سقطت فى يده (سنة ٢٥٩هـ) فقبض على محمد بن عبد الله طاهر واستولى على منطقة خراسان ثم زحف بقواته نحو طبرستان وطرد منها الحسن بن زيد العلوى واستولى على مدينتى سارية وأمل ، وجبى منها خراج سنة كاملة ثم انقلب الى مقاطعة فارس من جديد واستولى عليها فى سهولة ويسر ، ثم تقدم غربا عبر خوزستان وقد حاولت الحكومة المركزية أن تغريه بالرجوع من حيث أتى « فاعترفت به واليا على خراسان والمقاطعات المجاورة ، وعلى فارس أيضا · ولـكن أخذت سياسة يعقوب ــ التوسعية تتكشف بجلاء ، فلم يعد يقتنع بما قدمته له حكومة بغداد من أراض واسعة ليحكمها ·

وأخذت الخلافة تتوجس منه خيفة ولم تعد تخدعهـــا مظاهر الولاء الزائف الذى كان يظهره لها فأعلن فى موسم الحج أنه مارق يعمل ضد الخلافة وقد أثار ذلك يعقوب فزحف نحو فارس واستولى عليها ثم تابع سيره على بغداد ، فلما سمع الخليفة المعتمد ذلك أحضر أخاه الموفق لمحاربة يعقوب وتقابل مع يعقوب الذى منى بأول هزيمة جدية فى حياته لمحاربة يعقوب وانتهز صـــاحب الزنج ذلك وعرض على يعقوب عقـد تحالف عسكرى ، فأبى ذلك فى غلظة وجفاء حتى أدركته المنية ، قبل أن ينهى المفاوضات التى بدأها مع الموفق ·

وخلف يعقوب أخوه عمرو ، الذى سار على سياسة التقرب والتودد الى الحكومة المركزية · ففى الحال عقدت معه الحكومة المركزية ببغـــداد (الموفق) معاهدة أقرته واليا على ما تم لأخيه فتحه من البلدان · كما خلعت عليه ولاية الشرطة ببغداد ·

وكانت علاقة الصفاريين بالحكومة المركزية ببغداد هى : طمـوحهم فى تفويض سلطان الخلافة · واذا كانوا قد دأبوا على ارسال الهدايا بانتظام الى الخلفاء العباسيين ، الا أنهم احتفظوا لأنفسهم بما جمعوه من خارج مناطقهم ولم يرسلوا منه شيئا الى بيت المال المركزى ببغداد ·

كما صكوا العملة باسمهم فى مناطق نفوذهم وكلها صلاحيات لم يحصل عليها أحد من الولاة من قبلهم ٠

اذا ما ناقشنا وضع الامراء الصفاريين على ضوء الامارة على البلدان ، لأمكننا القول بأنهم يدخلون ضمن امارة الاستيلاء حيث استولى يعقوب على الأقاليم المشار اليها بالقوة وحفظ الصفاريين للخلفاء العباسيين حقهم فى خلافة النبوة وتدبير كافة أمور المسلمين ، فلم يكن ارسالهم الهدايا الى الخلفاء الا لكى تعترف بهم الحكومة المركزية خاصة عند استيلائهم على منطقة جديدة عقدوا العزم على التدخل فى شئونها ، كما كانت ـ أيضا ـ بمثابة تبرير لهم أمام جمهور المسلمين للظهور كأبطال يدافعون عن كيان الاسلام والمسلمين ٠

ولم يكن الخليفة فى بغداد ليملك الا سلطة اسـمية روحية قبل الصفاريين الذين حرصوا عليها حتى تعترف بهم الحكومة المركزية ، لأن اعتراف الحكومة المركزية كان له شأنه عند العامة والخاصة ٠

بنى نجاح باليمن

فى أواخر أيام بنى زياد ومنذ بداية القرن الرابع الهجرى خاصـة خلال مدة حكم أبى الجيش اسحاق بن ابراهيم الزيادى (٢٩١ ـ ٣٧١هـ) استعان بنو زياد بالجنود الأحباش فى فتح حضرموت والشحر ، وعدن والتهائم ومخلافى جعفر والمعافر ونجران واتخذ الأمير أبو الجيش اسحاق أحد مواليه الأحباش ويدعى رشيد وزيرا له ٠

وعندما توفى الأمير أبو الجيش الزيادى ، تقلد مرجان زمام أمـور الامارة الزيادية وأسند الى نفيش أعمال الوزارة الزيادية بزبيد وهو من مواليه الأحباش ـ كما أسند الأعمال الشمالية فى تهامة الى نجاح ومن ثم دب بين هاتين الشخصين على السلطة فى الامارة الزيادية وبخاصـة حول وزارة الحضرة ٠

وتخلص نفيس بفضل مرجان له ـ من آخر أمير زيادى سنة ٤٠٩ هـ حيث انفرد نفيس بالسلطة ٠ وقد حاجه أمراء الأقاليم والنـواحى فى اليمن وبخاصة بعد أن بسط سيطرته على الحج وعدن والشحر وحضرموت وهى المناطق التى كانت بيد بنى معن حينذاك ٠

غير أن نفيس لم يتم الاستقرار بسبب الصراع الذى قام بينه وبين نجاح على السلطة ، لأن نجاح كان يسعى فعلا للسيطرة على أمور الامارة الزيادية ، وازاحة منافسه نفيس وسيده مرجان من السلطة ٠

وظل يناوش نفيسا ويناجزه بالحرب ، التى انتهت بتغلب نجاح على خصميه وقضائه عليهما وقتل فيها نفيس ٠

وبذلك استأثر نجاح بأمور البلاد وحل محل الأمراء الزياديين فى بلاد اليمن ٠

وكان نجاح قوى الشخصية يدين بالمذهب السنى ، لذلك لم يستطع دعاة المذاهب الأخرى الاجهاز عليه ٠

يصور ذلك بأمخرة بقوله : وكان الصليحى يدعو للمستنصر معد بن الظاهر العبيدى سرا ويخاف نجاحا ٠

كما يصور ذلك صاحب كتاب أنباء الزمان بقوله : « وكان الصليحى يخاف نجاحا صاحب زبيد ، ويسمع لأمره فى الظاهر وفى الباطن يعمل الحيلة حتى قتله بالسم سنة ٤٥٢هـ » ٠

وقد ترك نجاح بعد وفاته ثلاثة أبناء وبنتين كلهم صغارهم هم نجاح وسعيد وجياش ومعارك والذخيرة مما ساعد على بن محمد الصليحى على نشر دعوته الفاطمية واستطاع بعد مرور ثلاث سنوات على وفاة نجاح القضاء على سلطاته واقامة حكم جديد يدين بالولاء للخلافة الفاطمية بمصر بعد قضائه على امارة نجاح ٠

علاقة بنى نجاح بالخلافة العباسية :

أرسل نجاح الى الخليفه العباسى القادر بالله (٣٨١ ــ ٤٢٢ هـ) معلنا له طاعته وتبعيته وولاءه للخلافة العباسية ، كما كان يذكر اسم الخليفة فى الخطبة مع اسم أمراء بنى نجاح أما الخلافة فقد اعترفت من جانبها بسلطان بنى نجاح وذلك عن طريق ارسال تقليد النجاح وتلقيبه بنصير الدين ــ أو ناصر الدين ــ كما نودى بالسلطان ولم تتدخل الخلافة فى شئون امارة بنى نجاح الداخلية بما يمس الاستقلال الذى كان من مظاهره أن ضربت النقود باسمه كما ذكرت أسماء بنى نجاح فى الخطبة بعد اسم الخليفة ٠

هذا وقد زاد الخليفة العباسى القادر بالله من سلطات ونفوذ نجاح الحبشى وذلك بأن فوض اليه تقليد أمر القضاء لمن يراه أهلا لذلك كما أجاز هذا الخليفة العباسى ومن جاء بعده لنجاح النظر العام فى شئون البلاد اليمنية ٠ حتى أصبح نجاح مالكا لتهامة قاهر الأكثر مناطق الجبال ، وخوطب وكوتب بالملك وبمولانا ٠

واذا ما نظرنا الى قيمة الاستقلال الممنوح من الحكومة المركزية لبنى نجاح لوجدناهم يتمتعون باستقلال أكثر من الاستقلال المتعارف عليه الخاص بشئون الولاية الداخلية ·

لم تكن هناك أموال ترسل بانتظام الى ديوان الخراج بحاضرة الخلافة العباسية وذلك على عكس الحال أيام بنى زياد ، الذين حرصوا على ارسال الأموال والهدايا الى الخليفة العباسى كل عام ·

هذا التعبير للتدليل على الانفراد بالسلطة والتمرد على السلطة المركزية التى يتبعها أمراء الأقاليم بالدولة الاسلامية ·

وسك النقود بأسمائهم ، وذكر اسم أمرائهم فى الخطبة بعد اسم الخليفة هذا فضلا عما كان يتمتع به بنو نجاح من حق تولية عمالهم وولائهم على الأقاليم فى المناصب الهامة وعزلهم ·

الأخشيديون بمصر

ينتسب الأخشيديون الى الأخشيد ، وهو اللقب الذى منحه الخليفة العباس الراضى بالله لمحمد بن طغج (سنة ٣٢٦هـ ـ ٩٣٧م) وقدم ولاة الخليفة العباس لمصر سنة ٣٢١هـ ولم يرض هذا التقليد أحمد بن كيغلغ والى مصر ـ وقتذاك ـ وكذا المازرائى الذى يتولى تدبير أمورها ، فنازعاه ولكنه تمكن من دخولها عنوة ·

واقتصر دور الحكومة المركزية فى بغداد على مراقبة جهود ابن طغج الذى واصل جهوده فى القضاء على الخارجين عليه ، فأرسل جيشا بقيادة أخيه عبد الله بن طغج لمحاربة جند المغاربة فى مصر تحت قيادة جيش ابن أحمد ، ولكنهم كانوا قد غادروا الأراضى المصرية الى رمادة بين الاسكندرية وبرقة ، ومرض حبشى وتوفى فى رمادة (فى صفر سنة ٣٣٤هـ) ·

وبذلك تمكن ابن طغج بجهوده الشخصية من تأكيد ولايته على مصر ، فلم يعد تقليد الخليفة يكفى فى ذلك الوقت لتثبيت الوالى ، بل كان لابد للوالى من فرض نفسه والتغلب على العقبات والصعاب التى تواجهه · ثم يأتى دور الحكومة المركزية فى بغداد بالاعتراف أو بالاقرار بالوالى ·

وفى ولاية التقى بالله وصل كتابه باقرار الأخشيد على مصر سنة ٣٢٩هـ ولكن كان الأمر ـ وقتذاك ـ لأمير الأمراء بحكم فلم يكن للخليفة

ولا لوزير الخليفة شيء من الأمر ، وعندما ساءت علاقة الخليفة المتقى بأمير الأمراء توزون استنجد الخليفة بابن طغج فكان خير مطيع بل بالغ الأخشيد فى اظهار أمارات الخضوع والاجلال للخليفة كما قدم اليه والى وزيره وحاشيته الهدايا النفيسة من المال والجواهر والمنسوجات النفيسة والطيب والدواب ، فكان مقابل ذلك أن قال له الخليفة :

« قد وليتك أعمالك ثلاثين سنة فاستخلف لك أونوجور » .

ولم يضف هذا التقليد جديدا ، اذ أن الأخشيد كان قد أخذ البيعة لابنه من كبار القواد قبل لقاء الخليفة ، وذلك أنه عمل فى سنة ٣٣١هـ على أن يعترف ذو الرأى فى مصر من أهل البلاد والقواد والجند بابنه أونوجور خليفة له .

وفى خلافة المستكفى أقر الأخشيد على ولاية مصر والشام وقام الأخشيد بالدعوة له على المنابر فى أنحاء ولايته .

أما تقليد الأخشيد لأمور الحجاز واليمن فتشير اليه بعض المصادر التاريخية حيث أشار الأخشيد الى أنه حاكم تلك البلاد فى كتابه الى امبراطور الدولة البيزنطية سنة ٣٢٥هـ . وذكر أبو المحاسن أن الخليفة جمع لعلى بن الأخشيد ما كان لأبيه وأخيه من أعمال الديار المصرية والممالك الشامية والثغور والحرمين الشريفين ، كما ذكر الكندى عن ملك كافور مصر والحرمين .

وتقول الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف بأن تقليد الأخشيد الحجاز أو مكة والمدينة وتقليده اليمن هو تقليد صورى ورمزى . اذ لا تعتقد أن سلطان الأخشيد استقر فى تلك الأقاليم فقد كان حكمها فى يد أسرات محلية ربما خضع أمراؤها خضوعا اسميا للخلفاء العباسيين أو لمن يقلدهم الخلفاء حكم تلك البلاد ، ولكن تصريف الأمور فيها ظل بيد الأمراء أنفسهم . وقد ظلت العلاقة بين مصر والحجاز غير واضحة المعالم مما حمل شهاب الدين بن العمرى على أن يكتب عند الكلام على الأعمال فى الدولة المملوكة الآتى :

« وبهذا تم ذكر النطاق بمصر والشام وما معها من جميع الممالك الاسلامية الا الحجاز وهو قطعة من جزيرة العرب وليس أمره بضبوط ولا بحفظ الثقة منوط » .

ولما توفى محمد بن طغج الأخشيد سنة ٣٣٤هـ (٨٤٦م) ، وكان أونوجور الوارث الطبيعى لحكم مصر بعد أبيه ، ولا سيما قد عقد له أبوه

بالبيعة قبل وفاته وما أصدر الخليفة المتقى أيضا سنة ٣٣٣هـ من تصريح بعقد أعمال الولاية (مصر) للأخشيد ثلاثين سنة والسماح باستخلاف أونوجور . وكان الوصى على أونوجور وأخيه على لغلام الأخشيد كافور . واحتفل بتولية أونوجور وورد كتاب من الخليفة المطيع لله الى الأمير أبى القاسم أنوجور يقره فيه على ولاية مصر والشام ، وما كان لأبيه من الولاية وقرأ هذا الكتاب يوم الجمعة على منبر الجامع العتيق . وكان كافور الحاكم الحقيقى للبلاد طوال حكم أنوجور .

وكانت علاقة أنوجور بالسلطة المركزية فى بغداد هى السعى الى من يتولى مقاليد الأمور الفعلية فى البلاد ، وهم بنو بويه . لذا نجد أن أونوجور يرسل الهدايا الى معز الدولة البويهى سائلا أن يشاركه أخوه فى آمرة مصر وأن يخلفه بعد وفاته فأجابه معز الدولة الى ذلك . وظل سلطانه على بلاد الحجاز — كما كان أبيه — اسميا يقف عند ذكر الأمير الأخشيدى فى الخطبة .

وتولى على بن الأخشيد امرة مصر بعد وفاة أخيه أونوجور سنة ٣٤٩هـ (ديسمبر سنة ٩٦٠م) وبعد وفاته سنة ٣٥٥هـ ظلت البلاد بغير أمير لمدة أسبوعين ، فلم يكن للحكومة أى رأى فى حكم مصر — وباقى ممتلكاتها — الا اقرار الأمر الواقع ، ولم يكن من المألوف أن يرد كتاب الخليفة المطيع بتقليد كافور ولاية مصر والدعاء له على المنابر بالرغم من أنه من خارج أسرة الأخشيد ، لذا آثر الاحتفاظ بلقب « الأستاذ » حتى لا يصدم أهل الرأى فى البلاد باغتصابه الألقاب الى جانب اغتصابه السلطان . وبعد وفاة كافور سنة ٣٥٧ هـ عقدت الولاية لأحمد بن على الأخشيد ، ودعى له على منابر مصر والشام والحرمين ثم من بعده للحسن بن عبد الله بن عبيد الله ابن طغج ، حتى دخل جوهر الصقلى مصر سنة ٣٥٨هـ فقضى على سلطان الأخشيديين على مصر .

وهكذا كانت العلاقات بين الأخشيديين والخلافة العباسية منطوية على الود والولاء والتبعية للخلافة العباسية ، والاستقلال الداخلى للأخشيديين . فالخلافة من جانبها دأبت على الاعتراف بالأمراء الأخشيديين عن طريق ارسال تقليد الامارة وما يرتبط به من رسوم ، ولم تتدخل فى أمور الأخشيديين الداخلية بما يمس الاستقلال المتعارف عليه وقتذاك وكذلك درج الأمراء الأخشيديين على الاعتراف بالتبعية والمبالغة فى اظهار الطاعة والاجلال للخلافة حتى فى أحلك الظروف حتى أصبح الخليفة لا يملك من الأمر شيئا . وتشهد السكة المضروبة على عهد الأخشيد بصحة ذلك فقد كانت الدنانير المضروبة من سنة ٣٢٣هـ الى سنة ٣٢٨هـ تحمل اسم الخليفة الراضى ، فضلا عن ارسال الهدايا النفيسة ، كما دعى له على المنابر .

وعلى ذلك نستطيع القول ـ بأن الرابطة التى كانت تربط الأخشيديين بالخلافة العباسية (الحكومة المركزية ببغداد) تشـــبه الى حد كبير تلك الرابطة التى تربط الدولة الاتحادية بولاياتها وهى ما نسميها باللامركزية السياسية ٠

ولا يقلل من تلك الحقيقة ما أصاب الخلافة العباسية من ضعف أدى بها الى أن تقف موقف المتفرج على ما يحدث فى الولايات فلم نستطع التدخل فى أى أمر من الأمور بمعنى لم يكن لها أى ضلع فى توجيــــه السياسة ـ الخاصة بالأقاليم ـ بل كانت مرغمة على السياسة التى يرسيها الأقوياء من الولاة ٠

لكن بالرغم من ضعف الخلافة الا أن اعترافها بالولاة كان له شأن عند العامة والخاصة بالاضافة الى أن سيادة الخليفة ظلت ماثلة فى الأذهان كقوة معنوية كبرى ولهذا لم يفقـد معنى الخـلافة ما كان له من القـوة والسلطان ٠

ولكننا نلمس ضعف سلطان الحكومة المركزية منذ عام ٣٢٩هـ حيث أن الأخشيد كان ينقش اسمه مع اسم الخليفة على السكة ، كما يظهر من دنانير ضربت سنة ٣٢٩ ، سنة ٣٣١ ، سنة ٣٣٢ ، سنة ٣٣٣ ٠

ونستطيع القول بأنه لم يعد للخليفة سوى سلطان اسمى فقط من قبل الأخشيديين حتى أصـــبحت تلك الرابطة لا تقـــوم على اللامركزية السياسية ، بل تقوم على الاستقلال الكامل مع الاعتراف بالسيادة الاسمية والروحية للخلافة ٠

بنو عقيل فى الموصل

يعد الأمير أبو الدرداء محمد بن المسيب بن رافع بن المقلد بن جعفر ابن مهند العقيلى المؤسس الأول لدولة بنى عقيل فى الموصل ، وكان بنو عقل من رعايا الحمـــدانيين يؤدون اليهم الأتاوة ويخرجون معهم فى الحروب ، لكنهم تطلعوا الى السيطرة على الأقاليم التابعة للحمدانيين بعد أن تطرق الضعف اليهم ٠ ذلك أنه لما حاول باز الكردى الاستيلاء على الموصل اضطر ولدا ناصر الدولة الحمدانى ، اللذين كانا قد وليا الموصل من قبل البويهى ، الى طلب النجدة من أبى الدرداء العقيلى ضد باذ الكردى ، فأجاب العقيلى طلبها مقابل حصوله على بعض المدن المجاورة للموصل ، ليقيم له حكما فيها مستقلا فأجاباه الى طلبه ٠

والتقى الجمعان وحلت الهزيمة بباذ الكردى وقتل فحصل أبو الدرداء على جزيرة ابن عمرو نصيبين وباد ، مكافأة له على مساعدته للحمدانيين ، واستقرت سلطة بنى عقيل منذ ذلك الوقت (سنة ٣٧٩هـ) فى نصيبين وما والاها من أعمال ٠

وفى سنة ٣٨٠هـ هزم أبو طاهر الحمدانيين من الأكراد ولجأ الى نصيبين طالبا الحماية من أبى الدرداء محمد بن المسيب ، فأمره أبو الدرداء بقتله وسار على الموصل واستولى عليها ٠

ونصب البويهيون أبا الدرداء محمد بن المسيب العقيلى واليا على الموصل ولكنهم ما لبثوا أن عزلوه بعد أن هزم أمام جيشهم بقيادة أبى جعفر الحجاج بن هرمز (سنة ٣٨٢ هـ) ٠ وصار البويهيون يتولون حكم الموصل حتى سنة ٣٨٦هـ حيث تمكن المقلد بن المنيب أخو أبى الدرداء من استعادتها وأسر بها دولة العقيليين حتى سنة ٤٨٩ هـ ٠

واستطاع أن يثبت أركان امارته وأعمالها فى الموصل ويتولى امارة بنى عقيل فى الموصل والكوفة والقصر والجامعين ، ثم امتد سلطانه بعد ذلك فشمل الأنبار والمدائن ، فأقام بذلك الامارة الأغلبية التى أرسى أساسها أخوه من قبل ، ومازال يتولى الامارة حتى توفى (سنة ٣٩١هـ) فخلفه ابنه قراوش على الامارة ٠

وفى سنة ٤٧٨هـ قتل الأمير مسلم بن قريش العقيلى وكانت بداية النهاية لامارة بنى عقيل فى الموصل والعراق والشام ٠

فقد افترقت كلمة بنى عقيل وتنافس ابراهيم بن قريش وعلى ومحمد ولدى مسلم بن قريش على الامارة ، ولما توفى الأمير ابراهيم ابن قريش سنة ٤٨٦هـ استمر قائما بين على ومحمد ولدى مسلم الى أن استولى السلاجقة على الموصل وأعمالها وجميع ما كان لبنى عقيل ٠

فعاد العقيليين الى موطنهم الأصلى ببلاد البحرين ٠

علاقة العقيليين بالخلافة العباسية فى بغداد :

تميزت العلاقات العباسية العقلية بالاضراب وعدم الاستقرار فقد كانت شمس الخلافة العباسية قد غربت ووقع الخلفاء العباسيون بين مخالب العناصر العسكرية من الأجانب الذين ما لبثوا أن استأثروا بالسلطة ٠

لذا نجد أن الخلفاء العباسيون يميلون الى أمراء بنى عقيل ، فنجد الخليفة العباسى القادر بالله يخلع على الأمير المقلد العقيلى لقب « حسام الدولة » ويقطعه القصر والكوفة والجامعين بالاضافة الى الموصل فى سنة ٣٨٦هـ ٠

ومن ناحية أخرى نجد الأمير قرواش بن المقلد العقيلى يسلك السياسة النفعية فيظهر طاعة للحاكم بأمر الله الفاطمى معطيا ظهره للخليفة العباسى، فيخطب الحاكم بأمر الله فى الموصل (سنة ٤٠١هـ) وكذا فى الأنبار والمدائن ٠

ونجد أن الأمير قريش بن بدران العقيلى هو أبو الحارث أرسلان والبساسيرى التركى ـ وقد استبد بالسلطة فى بغداد ، ثم خرج على طاعة الخليفة العباسى وانحاز الى الفاطميين نجدهما قد دعا للخليفة الفاطمى المستنصر بالله فى جامع المنصور ، وزيد فى الآذان « حى على خير العمل » ثم أقيمت الخطبة له فى جميع المساجد ببغداد ٠

بناء على ما تقدم نستطيع القول :

بأن بنى عقيل تمكنوا من اقامة اقليم مستقل لا يربطه بالخلافة سوى الرباط الروحى ورباط المنفعة ٠ فلا يمكن القول بأن العلاقة بينهما كانت قائمة على اللامركزية السياسية ، بل على الاستقلال ، وان كان هذا الاستقلال معلق على اعتراف الخلافة بهم من الناحية الشكلية بسبب ما لذلك الاعتراف من شأن عند العامة والخاصة ٠

الخلافات الأخرى

أفلح عبد الرحمن بن معاوية بن هشام فى النجاة بنفسه من التعذيب والاضطهاد اللذين حلا بأفراد أسرته الأموية على يد العباسيين حين آلت اليهم مقاليد الحكم ويمم عبد الرحمن شطر مصر ثم افريقية ، ثم المغرب ، واتجه بأنظاره الى الأندلس لينجح فى اتخاذها مسرحا لنشاطه السياسى ٠

وبعد أن نصبوه أميرا على الأندلس أسس امارة قرطبة ثم انفصلت الأندلس عن العباسية التى لم تفلح حكومتها فى أن تعيد الأندلس الى حظيرة سلطانها ، فكان هذا أول تمزق فى الدولة الاسلامية ٠

ولم يكتف حكام الأندلس بلقب الامارة ، بل أقام عبد الرحمن الناصر ومن جاء بعده لقب الخلافة (فى سنة ٣١٧ هـ) وأصبحت هناك خلافة أخرى هى الخلافة الأموية بجوار الخلافة العباسية ٠

ولم نلبث أفريقية أن نسجت على منـــوال الأندلس ، فقد أحرز الشيعة النجاح الأعظم فى بلاد المغرب فى القرن الثالث الهجرى وانتهى الأمر بهم الى الاستقلال التام وقيام الدولة الفاطميـــة للمغرب على يد عبد الله الهدى ٠

ولم يكتف الفاطميون بعد أن تم لهم الأمر بالسلطان الدنيوى ، بل اتخذوا لأنفسهم لقب الخلافة بعد فتح القيروان سنة ٢٩٧هـ ـ ٩٠٩م ٠

وبذلك أصبحت هناك خلافات ، العباسية فى بغـــداد والأموية بالأندلس والفاطمية بمصر والشام ٠

الخلافة الأموية فى الأندلس

قام موسى بن نصير بمعونة مولاه طارق بن زياد بفتح بلاد الأندلس وأسس بها ولاية تابعة للخلافة الأموية (١٣٨هـ ـ ٧٥٥م) تحكم بواسطة ولاة يعينهم أحيانا أمراء افريقا بالقيروان ٠ ويعينهم أحيانا أمراء المؤمنين بدمشق ٠

ولنذكر أنه عندما جاء العباسيون تمكن عبد الرحمن الأموى من الهرب من مذابحهم التى نصبوها لأفراد الأسرة الأموية وتوجه الى افريقيـــا ، وأرسل خطابا الى أتباع بنى أمية بها ، أوضح فيه عن رغبة فى التوجه الى الأندلس وسألهم المساعدة ، فلما وجد منهم المعاونة أبحر الى الأندلس بثغر المنكب (عام ١٣٨هـ ٧٥٥م) ٠ واســتغل بدهائه اليمـانيين وأخذ فى استثارة عداونهم للمصريين ، وبمعاونة بنى أميـة بالأندلس دارت معركة حاسمة عند المسارة بينه وبين حاكم الجزيرة « يوسف بن عبد الرحمن الفهرى » وظفر فيها عبد الرحمن بالنصر ٠ الا أن ذلك النزاع لم تنته صفحاته الا باغتيال يوسف ٠

واستقر لعبد الرحمن ملك الأندلس وتسمى بعبد الرحمن الداخل وتمكن من القضاء على الثورات الداخلية ٠ وتولى الحكم ابنـــه ثم ولده « عبد الرحمن الثانى » وتوارث الحكم من بعدهما ذريته وأحفاده ٠

وأخيرا دب الضعف فى سلطة دولة الأندلس المركزية وقســمت ، فاختص كل زعيم من زعماء العرب أو البربر أو الأســبان بقسم من الدولة ٠

ولما مات الجد عبد الله أقعد على سريره عبد الرحمن الناصر (الثالث) ، دون والده واخوته ، وتهيأ له ذلك بدون منازع لاقامة الأخير بقصر الجد

عبد الله فقبض عبد الرحمن على صولجان الحكم بيد قوية حازمة ، وبدأ حكمه بتخفيف المغارم عن رعاياه ، وألغى كثيرا من الضرائب غير الشرعية التى كانت قد فرضها الحاكم السابق ، وقضى على الثورات الداخلية ووطد سلطته بالأندلس ، وأنقذها من الخطرين الخارجين ·

وبعد وفاة «الناصر» تولى ولده المستنصر ، فسار على سياسة ولده فى ادارة شئون الدولة وقام بأعباء الملك أحسن قيام ، فكانت الخلافة فى عهده قوية وفرضت احترامها على جيرانها المسيحيين كما فرضت سلطاتها على بلاد المغرب ·

وعهد الخليفة المستنصر بالخلافة لابنه هشام الذى اتخذ لقب المؤيد ، فضعفت الخلافة فى عهده اذ استبد الحاجب « محمد بن أبى عامر » بجميع سلطات الخليفة وحجز عليه ·

علاقة الأمويين بالأندلس بالخلافة العباسية

عندما دانت الأندلس لعبد الرحمن الداخل فى عام ١٣٨هـ ــ ٧٥٦م أمر بالدعاء للخليفة العباس أبى جعفر المنصور ، وبعد أقل من عام واحد منع اسم الخليفة من الخطبة وأفرد نفسه بالدعاء · وكان يسمى هو وخلفاؤه باسم الأمير ، فلم يكن ليجرؤ على منافسة بنى العباس فى شعار الخـــلافة التى كانت تعتبر ميرانها كأبناء البيت النبوى ·

ولكن مجريات الأمور قد تحولت أثناء حكم الناصر ، فقد أهمل الخليفة العباس المقتدر (سنة ٢٢٥ ــ ٣٢٠هـ) أحوال الخلافة واستبد به وبأمور الخلافة الموالى الترك وأصبح الخليفة ألعوبة فى أيديهم يوجهـــونه كيفما شاءوا ·

كما خرج الفاطميون بالمغرب على القاعدة التى ظلت ماثلة بالأذهان ، فلم يكتفوا بأن يكونوا أمراء ذوى سلطان دنيوى فقط ، بل أرادوا أن يكونوا الخلفاء الحقيقيين للنبى « عليه الصلاة والسلام » ، فاتخذوا لأنفسهم لقب الخلافة بعد فتح القيروان فى سنة ٢٩٧هـ ــ ٩٠٩م ، مؤســـسين بذلك خلافتهم الشيعية ·

لذلك فكر الناصر فى اقامة خلافة سنية بقرطبة تجنى الكثير من المزايا الأدبية والروحية من وراء هذا اللقب خاصة أنه توقع بأن لن تتصاعد من رعاياه أية معارضة ·

كما وجد فى تلقبه بألقاب الخلافة وسيلة لاشـــهار عداوته علنـــا للفاطميين الذين كانوا يهددون سلطانه ٠ فأمر فى عام ٣١٦هـ ـ ٩٢٩م بأن تكون الدعوة له باسم أمير المؤمنين ، وخطب أحمـد بن بقى صاحب الصلاة بقرطبة فى يوم الجمعة من ذلك العـام دعا للناصر أمير المؤمنين الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد ، وأصدر كتابا وزعه على ولاة الأقاليم والكور وخطباء المساجد ٠

وبذلك أصبحت ألقـــاب الخلافة ولقب أمير المؤمنين يذكر مع اسم عبد الرحمن الثالث فى الكتب الصادرة عنه والواردة اليه ، ويدعى له بها على منابر الأندلس ، ثم أمر عبد الرحمن الناصر بنقش اسمه وألقابه فى أعلامه ومطارده وطرزه ودنانيره ودراهمه ونفذ الأمر بذلك ، وجرى العمل عليه الى آخر مدته ، وسلك خلفه سبيله فى ذلك الى أن زالت دولتهم ، فتسمى ابنه الحكم الثانى « بالمستنصر » وخليفته هشام الثانى « بالمؤيد » وهكذا ٠٠٠

كان الخليفة الأموى فى الأندلس هو القائد الأعلى للجيش حيث كان يقود بنفسه قواته المسلحة ، وهذا ما فعله الخليفة عبد الرحمن الناصر حتى منتصف حكمه تقريبا ، فاذا لم تيسر له قيادتها بنفسه كان يختار أحد قواده لقيادة الجيش أو الأسطول ، فكان يجتمع مع القائد ويحـــدد له حدودا ويوصيه بأمور ويأمره الالتزام بها ٠ كما كان الخليفة ـ أيضا ـ هو الذى يأمر كبار المسئولين باستفسار الجند وتجميعهم وتجهيزهم وتوزيع السلاح عليهم ودفع الأعطيات لهم ، فهو الذى يعلن الحرب والسلم ، وباسمه ترد كتب الفتوح وبأمره يحمل الأمناء الأموال للجند والأعطيات للمستأمنين وباسمه يعقد الأمان للخصوم ٠

وكان الخليفة الأموى يشرف بنفسه على السياسة الخارجية للمملـكة فهو الذى يعقد المحالفات مع الدول الأخرى ، وباســـمه تبرم العهـــود والمواثيق ، ويختار بنفسه مبعوثيه الى الدول الأجنبيـــة ،ويستقبل بكل مظاهر الأبهة وفود الدول الأخرى ، واليه فقط وباسمه ترد الرســائل والهدايا التى يحملها المبعثون اليه من قبل ملوكهم ورؤسائهم ، ففى عام ٢٢٥هـ ـ ٨٤٠م وفد على البلاط القرطبى سفير من قبل قيصر القسطنطينية الامبراطور توغلى ومعه هدية مرسلة الى عبد الرحمن طالبا انشاء علاقات وديعة معه « ويرغبه فى ملك سلفه بالمشرق » فرد عليه عبد الرحمن بسفارة أخرى على رأسها الشاعر يحيى الغزال ، كما أهدى قسطنطين الى الناصر قبلة المسجد الجامع بقرطبة ٠ كما أوفد اليه راهبا يسمى نيقولا ليتولى الاغريقية الى اللاتينية ، كما استقبل وفود الممالك النصرانية ووفود أهل المغرب أيضا ٠

واكتسب الخليفة الأموى ـ خاصة عبد الرحمن الناصر ـ مركزا دوليا بين حكام وأمراء وملوك أوروبا، الذين نظروا اليه على اعتبار أنه وحده الخليفة الاسلامى القائم بشئون الاسلام والمسلمين • حتى أن امبراطور ألمانيا أوتو العظيم ، لما أراد ايقاف غارات بعض القراصنة العرب ، لم يجدوا ملجأ للتوسط فى هذا الأمر سوى خليفة الأندلس عبد الرحمن الناصر •

وبناء على ما تقدم يتبين أن الخليفة كان يمارس بنفسه جميع السلطات الدينية والسياسية والعسكرية ، فكان الخليفة الأموى بالأندلس أمام الرعية والساهر على أمنها والمكلف بتطبيق كتاب الله وسنة رسوله فى جميع أنحاء دولته ، وهو الذى يؤم صلاة الجمعة وهو القاضى الأعلى ، وهو المسئول الأول عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهو الذى يقوم بحماية الفىء والصدقات ويشرف على بيت المال •

فمثلا كان عبد الرحمن الناصر يعد رئيس الدولة الأعلى ، فهو زعيم أمراء الأسرة الأموية المالكة والمتصرف فى شئونهم الخاصة والعامة ، وقائد ضباط جيشه ، وصاحب الحق فى تدريبهم فى المراتب العسكرية المختلفة ، وكان يتولى تعيين كبار موظفى الدولة ، مثل الحاجب والوزير والمحتسب ، كما كان له حق عزلهم عن أعمالهم ، كما كان يدير بشخصه القضاء ، ويتولى قيادة الكثير من الحملات الحربية المختلفة • فكان بذلك مهيمنا على السلطتين الزمنية والروحية • ويقول عنه دوزى أنه كان أقرب الى حكام العصر الحديث منه الى خلفاء العصور الوسطى •

وعلى ذلك نستطيع القول بأن اقليم الأندلس انفصل وقام حكمه على أسلوبى المركزية السياسية والمركزية الادارية •

مدى انطباق اللامركزية الادارية فى الأندلس :

كان الخليفة الرئيس الأعلى للدولة يختار بنفسه كبار الموظفين ممن عرفوا بالكفاءة والنزاهة وكان أحيانا يسند بعض المناصب الى الذين يهدون اليه جزءا من أموالهم الخاصة •

وكانت وظائف الادارة المركزية لعبد الرحمن الثالث تسند عادة الى العائلات التى سبق لها خدمة الحكومة القرطبية فى خلال القرن السابق ، فاثبتوا فى مناسبات عديدة باخلاصهم الكلى للأمويين •

وكانت كل ولاية أندلسية لها قصبة يقيم بها حاكم أو والى الولاية ، مهمته العمل على استتباب الأمن والنظام وبث الطمأنينة فى النفوس

والمحافظة على أموال الناس ، وأرواحهم ، وتنفيذ ما يصدر اليه الخليفة وأعوانه من التعليمات • وكان يساعد الوالى عدد معين من الموظفين يقترح على الخليفة تعيينهم • أما هو فكان يعين مباشرة بوساطة الخليفة وكذلك قاضى الكورة الذى كان يتولى أمور العدالة الدينية تاركا للحاكم أو لمثليه ـ صاحب المدينة مراقبة الجرائم المدنية وتطبيق العقوبات •

وكان الخليفة يعهد ببعض سلطاته الى هؤلاء الموظفين ليقوموا بالنيابة عنه بتنفيذ سياسته . وكانوا مسئولين أمامه شخصيا ، ويمكنه عزلهم وتجريدهم من سلطاتهم وقتما يشاء •

لقد شهد النظام الادارى فى الأندلس أسلوبا مركزيا اداريا قويا تضمن سير الأمور المدنية والادارية والمالية فى الدولة على أحسن وجه وكانت جميع الخدمات المركزية للادارة مجمعة داخل حرم قصر الخليفة وكان يدير هذا النظام فى البداية موظفان يحملان لقب كاتب ، كاتب الرسائل وكاتب الزمام •.

كما أن الأندلس قسمت الى أقسام ادارية ، وكان كل قسم منها ينقسم الى أقاليم فكورة الجزيرة « لها أقاليم عدة ، وكورة بلنسية لها أقاليم متسعة وهكذا ـ والمدن التى تقع فى مناطق الثغور كانت تنقسم أيضا الى أقاليم ، فمدينة طرطوشة « لها حصون كثيرة وأقاليم واسعة » ؟؟ وهكذا •

وكانت مسئولية حكم الكورة والمدن تسند الى أحد الأشخاص الذين يعينهم الخليفة بنفسه ، ليقوموا نيابة عنه بتمثيله فى جميع المناسبات وبادارة كل ما يتعلق بالكورة أو المدينة من شئون عسكرية ومالية وغيرها ، وكان يطلق على من يلى شئون الكورة اسم عامل ، بينما كان يلى المدن الواقعة فى مناطق الثغور قواد عسكريون وكان الأمير عبد الرحمن ابن الحكم يعين أولاده ولاة على الكور ، وكذلك الحال كان الحاكم واليا على طلبطلة فى عهد والده الأمير هشام • وكان ولاة الكورة وقواد المدن يقيمون فى عاصمة الكورة أو المدينة ، وهذه العاصمة تعرف باسم القاعدة أو الحاضرة أو القصبة •

وبطبيعة الحال كان موجودا فى هذه الحاضرة نماذج مصغرة من مختلف مكاتب الادارة الموجودة فى العاصمة قرطبة ، فكان يوجد قسم خاص للمكتبات الرسمية مع باب السدة بقرطبة ، اذ أن قواد المدن وولاة الكور كانوا يراسلون الخليفة لاخباره بكل ما يتعلق بشئون مدنهم وكورهم •

ومن أهم مكاتب الادارة الموجودة فى الحاضرة المكاتب المالية لتقدير الضرائب وجبايتها وارسالها الى قرطبة • وكان يطلق على متولى شئون

المال فى الكورة اسم الأمين فهو الذى يقوم بجباية الضرائب المختلفة يساعده المحصلون أو المحاسبون ومثمنو المحصول • ومن هذه الأموال كانت تخصم رواتب الموظفين ونفقات الجنود ، ويرسل الباقى الذى يسمى الفائض أو المستفاض الى الادارة العامة بقرطبة •

وعزل الوالى كان يتم بواسطة الخليفة شخصيا ، وتكفى شكوى واحدة من أهالى الكورة ضد الوالى ليتهمه الخليفة باساءة استعمال السلطة، مما يؤدى الى عزله وانزال العقاب الذى يوقعه عليه الخليفة ، فقد عزل المنصور القائد عبد الرحمن بن مطرف عن سرقسطة ، بسبب شكوى أهل الثغور منه ، ثم قبض عليه وأمر بحسابه وقتله •

مما تقدم نستطيع القول بأن الأسلوب المركزى الادارى المتشدد هو الذى كان قائما فى الأندلس • وكل ما كان يستطيع أفراد الهيئة القضائية تقديمه هو مداومة النصح للخليفة ليكون أكثر اعتدالا فى بذخه وأكثر حرصا على أمور المسلمين ، فهذا ما كان يفعله قاضى الجماعة منذر بن سعيد البلوطى مع الخليفة الناصر ، وما فعله أبو أيوب القرش مع عبد الملك المظفر •

الخلافة الفاطمية

منذ حل العلويون ببلاد المغرب أخذوا يبسطون نفوذهم الروحى قبل نفوذهم السياسى • وبفضل أبى عبد الله الشيعى أولا وجوهر الصقلى ثانيا أصبح الشيعيون أصحاب السلطان المطلق فى جميع بلاد المغرب • وكانت منذ الفتح الاسلامى تتبوأ بين الأقاليم الاسلامية مركزا ممتازا وذلك لبعدها عن مركز (حاضرة) الخلافة واتساعها وثروتها • ولم تخف على الفاطميون هذه الحقيقة منذ استطاعوا أن ينفذوا بدعوتهم الى افريقيا ويشيدوا بها دولتهم الأولى على أنقاض ملك الأغالبة ، فاتجهوا بأنظارهم الى مصر •

وفى عهد الخليفة الفاطمى الرابع المعز لدين الله انتهز تمرد فريق من الجند على بنى الأخشيد فى مصر لانقاص أعطياتهم ودعوة الفاطميون الى غزو مصر • فأعد جيشا تحت قيادة جوهر الصقلى واتجه الى مصر وتمكن من هزيمة جيش كافور الأخشيد وفتحها (سنة ٣٥٨ – وسنة ٩٦٩ م) •

وهكذا امتدت الدولة الفاطمية من المحيط الأطلسى غربا الى البحر الأحمر شرقا • ونافست القـاهرة (حاضرة الدولة الفاطميـة الشيعية الفتية) بغداد حاضرة الدولة العباسية السنية المتداعية •

وكان لتلك المنافسة أبعد الأثر فى الحاضرة ، فقد كان اسـتيلاء الفاطميين على مصر الخطوة الأولى لمد نفوذهم الى بلاد الشام والحجاز التى كانت جزءا من أملاك الدولة الأخشيدية وما أن استقرت « لجوهر » أمور مصر ، وأقيمت الخطبة للخليفة الفـاطمى على منابرهـا بدلا من الخليفة العباسى ، حتى أصبحت القاهرة ـ بعد أن اتخذها المعز لدين الله حاضرة الخلافة (سنة ٣٦٢ هـ) ـ مركزا للدعوة الشيعية التى ظل العباسيون يقاومونها زهاء قرنين •

ولما استولى الفاطميون على دمشق أقام جعفر الخطبـة للمعز الخليفة الفاطمى (سنة ٣٥٩هـ) قطعت من دمشق الخطبة للعباسيين (الخليفة المطيع العباسى) • كما أقيمت الخطبة للمعز لدين الله الفاطمى بعد أن قطع خطبة بنى العباس •

العملة الفاطمية :

حتى يتحقق للسيادة الفاطمية استقلالها المالى عن الدولة العباسية أمر أبو عبد الله الشيعى فور دخوله مدينة وقادة ـ بعد انتصـاره على الأغالبة ـ بضرب عملة ذهبية خاصة بالدولة الفاطمية سميت السيدية • ونقش عليها عبارة :

« الحمـد لله رب العـالمين »

كما أن الخليفة عبيد الله المهدى أكد هذه السيادة فور توليه الخلافة فى مدينة وقادة بضرب العملة باسمه •

وقد استمر الخليفة المنصور فى ضرب العملة باسم أبيه الخليفة القائم حتى بعد وفاته بعامين حتى لا يؤثر هذا النبأ فى حماسة جيوشه التى كانت فى هذا الوقت تحارب الثائر أبا زيد مخلد بن كيداد • وبعد انتصاره على هذا الثائر سنة ٣٣٦هـ قام بضرب دنانير جديدة ، فاعتبرت أجمل ما ضرب فى الاسلام وكانت تحمل تاريخ السنة والشهر الذى ضربت فيه •

وبعد رحيل الخليفة المعز الى مصر ، استمر أمراء بنو زيرى فى ضرب نقودهم بأسماء الخلفاء الفاطميين الى أن تولى المعز بن بادريس الامارة ، وكان

مواليا لأهل السنة فقطع دعوتهم من على المنابر وأزال أسماءهم من على الرايات والبنود ، كما أمر بتبديل السكة ٠

علاقة الفاطميين بالدول الأخرى

(أ) علاقة الفاطميين بالمغرب :

عندما غادر المعز شمال افريقية الى مصر (سنة ٣٦١هـ) ، استعمل يوسف بن بلكين بن زيرى بن باديس على ملكه فى هذه الجهات وأوصاه بأمور كثيرة وأكد عليه بأن لا ينسى ثلاثة أشياء أوردها سرهنك بقوله : « اياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية والسيف عن البربر وأن تولى أحدا من اخوتك وبنى عمك فأنهم يرون أنهم أحق منك وافعل مع أهل الحاضرة خيرا » فأحسن يوسف النظر فى أحوال الرعية ، وتمكن من تبديل أمراء بنى أمية فى الأطراف ، وتملك فاس وسجلماسة وغيرها ٠

وبذلك ظل المغرب يخطب للخليفة الفاطمى حتى عهد المعز بن باديس الذى كان يميل الى أهل السنة ، فما لبث أن خطب للقائم العباسى فوردت عليه الخلع والتقليد من الخليفة العباسى وتوليته جميع المغرب وما افتتحه ٠

وبذلك تحقق قول ستانلى من أنه بنقل المعز مقر خلافته من المهدية الى القاهرة أفقد الفاطميون ملكهم فى شمال افريقيا ٠

(ب) علاقة الفاطميين بالأندلس :

كانت العلاقة سيئة للغاية بين الخلافتين الفاطمية والأندلسية فقد ولى الناصر وجهه شطر أفريقيا لأنه أصبح يعتقد اعتقادا جازما بأن العبيديين متى أتموا فتح بلاد المغرب واخضاعها لسلطانهم سيعملون حتما على غزو الأندلس ٠ وهذا يفسر مساعداته المتكررة لزعماء البربر الذين حالفهم وشجعهم فى حروبهم ضد الفاطميين ٠

وقد عزم المعز الفاطمى على غزو الأندلس ولكنه لم يتمكن من أن يفعل أكثر من تدبير عدد من المراكب ، فقابل الناصر الأندلسى هذا الاعتداء بتجهيز حملة سارت بجميع الأسطول الأندلسى الى شمال افريقيا أسفرت عن انتصار عظيم ولعن الفاطميين على جميع منابر الأندلس ٠

وظلت العلاقات عدائية بين الخلافتين حتى انتقل الفاطميون الى مصر وزال خطرهم ، فأهملت قوى الدفاع بالأندلس ٠ وأدى ذلك الى اضمحلال نفوذهم السياسى داخل الأندلس وخارجه ٠

(جـ) علاقة الفاطميين ببني بويه :

لما كان بنو بويه من الشيعيين المتحمسين لمذهب الشيعة · كما كان الفاطميون أنفسهم · كانت مسألة تحول الخلافة من العباسيين الى العلويين من المسـائل التى فكر فيهـا بنو بويه فى بـداية انتقـال السلطان اليهم ولكن الميول فى اتحاد المذاهب قل ان يكون لها أثر اذا تنازعت مع المصالح السياسية · لذلك عندما فكر معز الدولة من بنى بويه فى تحويل الخلافة للعلويين أشار عليه بعض خواصه وأنصاره بالعدول عنها بقوله : « بأنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمه ولو أجلست بعض العلويين خليفة كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته فلو أمرهم بقتلك لفعلوه » ·

وانتصح بنو بويه بهذا النصح فعدلوا عن مسألة تحويل الخـلافة للعلويين ·

(د) علاقة الفاطميين بصقلية :

عندما سقط ملك الأغالبة وحل محله الفاطميـون ولى المهدى على صقلية الحسن بن أحمد بن أبى خنزير ، ثم استعمل بعد ذلك ولاة دهاة منهم أبو سعيد بن موسى بن أحمد ثم سالم بن راشد · وقد تمكن هؤلاء الولاة من القضاء على الفتنة والثورات بالشدة والقوة ·

كما استعمل المنصور على الجزيرة الحسـن بن على الكلبى فتمكن بما له من قوة وبطش أن يجعل الجزيرة تدفع ما كان عليها من مال الجزية المتأخرة ، ثم ولى المعز مكانه أحمد بن الحسن بن على الذى تمكن من فتح قلعة طبرمين وأسكنها نفرا من المسلمين وسميت المعزية نسبة الى المعز صاحب أفريقيا ·

واستمرت الامارة بالجزيرة فى بيت أبى الحسن حتى خرجت الجزيرة من ملك الفاطميين باستيلاء رونجور ملك مالطة على جميع الجزيرة ، الذى أحسن معاملة المسلمين حتى امتنعوا عن الهجرة منها بعد أن كان قد فارقها خلق كثير من أهلها ·

(هـ) علاقة الفاطميين بالحجاز :

كان التنازع أشد ما يكون بين الخلافتين (العباسية والفـاطمية) فيما يتعلق بمكة والمدينة لأن السيطرة عليهما أصبحت ذات شأن أكبر من

ذى قبل • فقد ظهرت من ثنايا النزاع حول الخلافة فكرة جديدة هى أن أمير المؤمنين الحقيقى هو من كان ملكا للحرمين •

وقد حاول أبو القاسم بن المهدى اجتذاب ولاة مكة للدخول فى طاعة العلويين فبذل لهم المال وحسن المعاملة ، لكن كان جواب الولاة (أن لهذا البيت ربا يدافع عنه ولن تؤثر على سلطاننا غيره) •

ولقد انتشرت الدعوة الفاطميه بمكة والمدينـــة فاعترف بسلطانهم الروحى وخطبت لهم على المنابر فى فترات متقطعة فحدث (سنة ٣٥٩هـ) أن خطب المعز بالمدينة وللمطيع بمكة والمدينة (سنة ٣٦٣هـ) فى موسم الحج •

(و) علاقة الفاطميين باليمن :

لما استولى ســـليمان بن عبد الله الرواحى الحبرى على اليمن خطب للحاكم الظاهر والمستنصر،ولما مات جاء بعده على بن القاضى محمد المصيلحى (فى سنة ٤٢٩هـ) ، وكان يدعو للمستنصر العلوى وأرسل هدية الى المستنصر فقبلها الخليفـة وأرسل اليـــه الرايات والألوية وأذن له بنشر الدعوة الفاطمية ، واستمرت الدولة المصيلحية باليمن تخطب للفاطميين حتى مات آخر رجالها وهو مهدى بن على بن مهدى (سنة ٥٦٣هـ) • وفى هذه الأثناء دخلت الدولة الفاطمية فى حوزةملك الدولة الأيوبية (سنة ٥٦٧هـ) كما دخلت اليمن كذلك (سنة ٥٦٩هـ) •

(ز) علاقة الفاطميين بأمراء الدول المستقلة :

كان الخلفاء العباسيون يحرصون على القـــاعدة التى أفشى الأئمة وقتذاك وهى : « أن من أقام نفسه سلطانا قهرا بالسيف من غير مبايعة من الخليفة يكون خارجا ولا يجوز توليته القضاء والنواب ، وان فعل شيئا من ذلك كان جميع حكمه باطلا وعقود الأنكحة باطلة : « لأنها تنطوى على بقاء القليل من سلطانهم » •

غير أن الخلافة الفاطمية حاولت اجتذاب أكبر عدد من أمراء الدويلات المستقلة بالبذل والتسامح والدعاية ، ونجح الدعاة الفاطميون حتى آن كثيرا من الأمراء قد دخلوا فى طاعتهم •

وهكذا نافست الخلافة الفاطمية العباسية فى جميع الأنظمة والعلاقات المختلفة •

مدى انطباق اللامركزية الادارية عند الفاطميين :

يبدو من سير الأمور أن النظـــام اللامركزى الادارى كان متبعا فى أقاليم الخلافة الفاطمية • فقد قام المعز باجراء بعض التعديلات الادارية قبل رحيله الى مصر . فاختار نائبا عنه لحكم افريقيا والمغرب هو بلكين بن زيرى • ولكن ظلت بعض الأقاليم والمدن مثـــل طرابلس وسرت واجدابية تحت اشراف الحكومة المركزية بالقاهرة •

وقد حرص ابن زيرى على الأخذ بنصيحة الخليفة المعز بعدم توليه أحد من أقاربه ولاية الأقاليم ، ولكى يؤكد سلطاته فى نواحى الأقاليم التابعة له بادر بارسال العمال والولاة الى جميع البلاد ونفذت أوامره فى افريقية والمغرب •

وكانت أهم السلطات التى يتمتع بها الأمير الزيدى هى : تعيين نوابه وسائر الموظفين التابعين له اداريا • وكان يصدر سجل بهذه التولية يقول بصياغته كاتب الأمير • فقد ولى المنصور سعيد بن خزرون مدينة طنبه وأصهر اليه ، وظل واليا عليها حتى توفى (سنة ٣٨١هـ ــ ٩٩١) ثم خلفه ابنه فلغل بن سعيد عليها •

ورغم اعتراض البعض من بنى زيرى على ذلك فان المنصور انفرد برأيه وأفصح لهم عن سياسته بقوله : كان أبى وجدى يســتتبعانهم أى كانوا من عمالهما بالسيف وأما أنا فمن رمانى برمح رميته بكيس حتى تكون مودتهم طوعا واختيارا •

وعندما تولى المنصور الامارة عقد لعمه ابن البهار على تاهرت ، ولأخيه يطوفت على أشير وبصفة عامة فقد اســـتعان بنو زيرى فى حكم الولايات برجالات الدولة المخلصين وزعماء القبائل الموالية لهم •

وكما كان لهؤلاء النواب الحق فى تعيين عمالهم ونوابهم على الأقاليم التابعة لهم ، كان لهم الحق كذلك فى مراقبتهم والعلم بأخبارهم ومحاسبتهم. فعندما فطن تميم بن المعز الى الخطأ الذى وقع فيه المنصور وباديس وأدى الى استقلال حماد بالمغرب الأوسط • قام بخلع أخيه عمرو من ولاية قابس خوفا من استقلاله بها •

ومن ثم فقد كانت بلاد المغرب عبارة عن كيان سياسى واحد يخضع للحكومة المركزية الفاطمية ويتبع لها تبعية مباشرة قائمـــة على المركزية السياسية ، وكان فى داخل هذا الكيان السياسى الضخم نواب عن الخليفة الفاطمى يتمتعون باســـتقلال ادارى داخلى على الأقاليم والأقسام الادارية التابعة لهم ٠

خاتمـــة

وفى ختام هذه الدراسة التى عقدناها على « أقاليم الدولة الاسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية » ، نرى أنه قد تأتى لنا قدر كبير من المعلومات والوقائع الأساسية التى قادتنا بدورها الى مجموعة من الخطوط الرئيسية التى سار فيها بحثنا ٠

وبشىء من التنظيـم للمادة العلمية المتحصلة ولما استنبطنـاه من الوقائع التاريخية المتاحة نجد أن خلاصة هذا كله مجملا فى خطوط عامة على النحو الآتى :

اولا : الوصف العام للأوضاع المركزية واللامركزية فى السياسة والادارة فى الدولة الاسلامية ٠

مما سبق تحصلت لنا خريطة وصفية عامة عما ما كانت عليه الأوضاع السياسية والادارية فى الدولة الاسلامية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر العباسى الثانى ، بحيث يجوز للناظر فى هذه الخريطـــة ان يحكم بأن الأوضاع السياسية والادارية خلال هذه الفترة قد شهدت تنوعا عظيما فى النظم المعمول بها فى هذه المجالات على نحو يبدو معه الأخذ بالأسلوب المركزى تارة وبالأسلوب اللامركزى تارة أخرى ٠

ففى بداية نشأة الدولة الاســلامية يمـــكن القول بأن الدولة قد اتسمت بسمات الدولة البسيطة (أو الموحدة) اذ أنها قامت ـ فى مجال السياسة ــ على المركزية ، فقد وجدت بها سلطة سياسية واحدة ، كانت تقبض على زمام الأمر كله وقد تمثلت هذه النقطة فى شخص الرســـول الذى اتخذ من يثرب أو المدينـــة عاصمة للدولة ومركزا للحـكم يعاونه فى مجال التنفيذ نفر من الشخصيات يتم اختياره لهم على نحو مباشر ، بحيث يعملون تحت اشرافه ورقابته على تنفيذ ما وكله لهم من مهام ٠

وقد أشرنا الى أن ماكان يحدث فى هذه المرحلة يمكن وصفه بالمصطلح الحديث بأنه مركزية سياسية ، وهذه المركزية لم يكن المسلمون ينظرون اليها على أنها نظام حكم بقدر ماكانوا ينظرون اليها على أنها تفويض الرسول فى الأمر كله عملا بالتوجيه الربانى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول) أى أن الأمر كان مرتبطا بالحكم الشرعى ، هذا بالاضافة الى حداثة الدولة ، وما كان يستلزمه الأمر فيها من قبض على أزمة الأمور فى يد واحدة ٠

فلما قضى عهد الرسول وانتقلت الدولة الاسلامية الى عصر الخلفاء الراشدين اقتضت طبيعة الظروف الانتقالية فى عهد أبى بكر الصديق الى مواصلة النظام المركزى فى السياسة والادارة على حد سواء ، وذلك من أجل مواجهة الأزمات التى مرت بها الدولة ، وهى الأزمات التى استهدفت الرجوع الى الوراء فى صورة ردة عن الاسلام مما دفع بأبى بكر الى تشديد القبضة واتخاذ موقف الحزم والحسم ٠

فلما جاء عمر بن الخطاب ، الذى كان معروفا بشخصيته القانونية الصارمة والذى كان من المتوقع فى عهده أن يميل كل الميل الى السياسة والادارة وجدنا أن الأمر بالنسبة له أصبح موضوع خلاف بين الباحثين ، فالدكتور صبحى الصالح ذهب الى القول بأن عمر بن الخطاب يميل فى التنظيم الادارى الى المركزية بصفة عامة ، بينما يقول المرحوم محمد كرد على بأن ادارة الحكم التى عمت العصر الراشدى عموما بل والأموى من بعده ، هى طريقة الأخذ بأسلوب اللامركزية الادارية غير أن هناك ثمة ما يشبه الاجماع بين الدارسين على القول بأنه فى مجال السياسة خلال العصر الراشدى كان النظام متجها الى المركزية ٠

وبدخول الدولة الاسلامية الى العصر الأموى ، بدأ التفريق بين مركزية على الصعيد السياسى ، ولا مركزية تسمح بها الظروف فى بعض الأحيان على الصعيد الادارى ٠

فمع الأمويين اتسعت أملاك الدولة ، حيث ضمت العديد من الأقاليم ، الا أن هذا الاتساع لم يجبر الأمويين ــ فى مجال السياسة ــ على التخلص من الأخذ بالنظام المركزى ، خصوصا وأنهم أحالوا الخلافة الى ملكية وراثية ، كما أنهم أحالوا الجهاز السياسى الى شبكة من العلاقات العائلية ، بحيث تتولى الأمر كله أسرة واحدة تربطها مصلحة واحدة وتعمها فى سلوكها مبادىء واحدة ٠

أما فى مجـــال الادارة فقــد مالوا الى الأخذ باللامركزية وكانت تحكمهم فى هذا المجال عوامل ومتغيرات كثيرة نذكر منها :

١ ــ ظروف الاقليم ذاته :

اذ كانت بعض الأقاليم ، خاصــة الواقعــة بعيدا عن العاصــمة ، أو التى تواجه حدود الأعداء (ثغور) ، توجب ظروفها هذه على الوالى سرعة التصرف وحرية الحركة لمواجهة العاجل والطارىء من الأمور قبل الرجوع الى الحكومة المركزية ، الا أن هذا لم يلغ اعتبار الحكومة المركزية وعرض الأمور عليها بعد أن يكون الوالى قد سلك فيه بتفويض شخصى ٠

٢ ــ سلطات حكام الأقاليم :

كانت بعض الأقاليم يتمتع الحكام فيها ببعض الصلاحيات التى لم يكن يتمتع بها حكام أقاليم أخرى فى نفس الدولة ٠

فقد شهد العصر الأموى عددا من حكام أقاليم مختلفة فى العراق ومصر قد تمتعوا بسلطات أوسع من سلطات بقية حكام الأقاليم ، وذلك لاعتبارات تتعلق بشخصية الحاكم نفسه ورجاحة عقله خبرته السياسية والادارية ، وأهمية الأقاليم بالنسبة للدولة ، والهدف المراد لهذا الاقليم أن يحققه للدولة ٠

وفى العصر العباسى كانت الدولة الاسلامية قد بلغت أوج اتساعها واقتض الأمر فيها الى جرعات أكبر من التفويض فى الصلاحيات السياسية والادارية على حد سواء ٠

ففى العصر العباسى الأول نظر الخليفة الى أمر الدولة نظرة تأسيس لملك جديد فاقتضاه الأمر أن يحكم سيطرته على الأمور خصوصــــا فى المجالات السياسية والعسكرية واقتصاديات الدولة ٠

غير أنه فى الأمور الادارية ، مرت على الدولة فى العصر العباسى الأول أطوار مال فيهــا الخلفــاء الى أحكام الرقابة على ســلوك الــولاة فى صلاحياتهم الادارية داخل ولايتهم ، وفى أطوار أخرى مال الخلفاء فى ذلك العصر الى التخفيف من بعض الصلاحيـــات الادارية فحولوها للولاة فى الأقاليم التابعة لهم اداريا ، مما يجوز معه القول أنه على الصعيد الادارى فى العصر العباسى الأول تم الأخذ بنظام ينطبق الوصف عليه بأنه بدأ بمركزية وتحول الى لامركزية ٠

فلما دخلت الدولة الاسلامية فى طور العصر العباسى الثانى كانت الدولة قد انقسمت الى أقسام كثيرة مترامية الأطراف مع ضعف قبضة الخلفاء فى ذلك الحين فى مقابل نمو الحركات الشعوبية وتنوع المذاهب والتيارات السياسية وشدتها فاتجه بعض الولاة الى التوسع فى الصلاحيات المحولة لهم ، وازدادت حريتهم فى العمل وأخذ القرار ، وقد ساعدهم على ذلك بعد الأقاليم التابعة لهم اداريا عن عاصمة الخلافة وأهمية المواقع الاستراتيجية لتلك الأقاليم ، وما كانت تتمتع به هذه الأقاليم من مكانة اقتصادية ، وقد بلغ الأمر ببعض حكام الأقاليم الى أن يتصرفوا كما لو كانوا مطلقى الحرية فى تصرفهم داخل الأقاليم التابعة لهم ، حتى أن علاقة هذه الأقاليم بالخلافة المركزية قد أصبحت علاقة شكلية ، وقد ترتب على هذا الأمر أن تحولت الطبيعة العامة للنظام السياسى والادارى الى شكل لا مركزى ، وكان هذا بمثابة المقدمة التى سبقت ظهور الحركات الانفصالية التى تقطعت بسببها أوصال الدولة الاسلامية فيما بعد ٠

فقد جاء على الدولة وقت انقسمت فيه الى قسمين كبيرين ، يتولى كل قسم منها أمير من الأمراء ، ايذانا بتوزيع الدولة وانقسامها وكان هذا نتيجة لاتساع استقلال بعض الأمراء ، وخشية الخليفة من بأسهم ٠

ثانيا : استقلال العمال :

فيما يتعلق بدرجات استقلال عمال الأقاليم فى داخل الدولة الاسلامية ، فانه يمكن القول بأن درجة استقلال العامل فى الاقليم (أو الأقاليم) التابعة له انما كانت تتوقف على عوامل من بينها خطة الحاكم المركزى أو نهجه فى التعامل مع الأمور فى الدولة ، بالاضافة الى شخصية العامل ومكانته فى قومه وظروف اقليمه ٠

ففى عصر الراشيدين ومعظم العصر الأموى والعباسى الأول لم يكن الولاة (أو عمال الأقاليم) مطلقى التصرف فى الأقاليم التابعة لهم اداريا ، بل كانوا يخضعون لسلطة الدولة المركزية ، يوم أن كانت هذه السلطة قوية محكمة ٠

وقد ارتكز استقلال الولاة واتساع صلاحيتهم فى الأقاليم التابعة لهم اداريا على أمور وظروف عدة كما ذكرنا من قبل ، فلقد وجدنا أن المناطق المجاورة لبلاد الأعداء (مناطق الثغور) ، اقتضى فيها الأمر الى اطلاق سلطة الولاة عليها ، وذلك من أجل مواجهة الظروف الطارئة مواجهة

شورية ، فكان الخلفاء يفوضون الى متوليها ـ احيانا ـ التصرف فى الغنائم وعقود الصلح وتوجيه الجيوش بما يلائم المصلحة العامة ٠

ونتيجة للتفاوت بين عمال الأقاليم فى حجم الصلاحيات المخولة لهم من الخليفة ، فقد ظهرت ثلاثة أنواع من الامارات بحسب ما تقتضيه طبيعة الامارة فى الأقاليم ، فقد تكون تلك الامارة خاصة أو امارة عامة أو امارة جهاد ، وكان صاحب الامارة الخاصة هو أضعفهم نفوذا لأن الخليفة كان يقيد تصرفاته الى حد كبير فى حين أن صاحب الامارة العامة كان مطلقا فى تصرفاته الى حد كبير ، بحيث يشرف على أهل الاقليم وينظر فى جميع أعماله ، وأما امارة الجهاد فانه بموجب موقعها الاستراتيجى والظروف الطارئة التى عليها مواجهتها ، كان الأمير عليها يتمتع بالمزيد من حرية التصرف خصوصا فى الجانبين العسكرى والاقتصادى ٠

وعلى الجملة فانه لم يكن أسلوب الحكم مركزا فى مناطق الأطراف والثغور ٠

وعلى كل فانه بينما كانت الولاية فى عصر الراشدين تختلط بالقيادة اختلاطا شديدا ـ فالقواد هم الذين يتولون الادارة بصورتيها المدنية والعسكرية ولهؤلاء القواد الحق فى تولية عمال من قبلهم فى الأرض التى فتحوها فنجد مثلا أن ولاة العراق كانوا مطلقى الحرية على نحو لم يكن فيه نظام الحكم مركزيا فى أقاليمهم ، اذ أنهم كانوا يتصرفون بقدر من الحرية وما شأنه أن يحقق المصلحة ، وكان هذا الأمر فى بداية عصر الأمويين والعصر العباسى الأول يتم تحت الاشراف الفعلى للخليفة ، ثم تحول الأمر فى العصر العباسى الثانى الى تصرف العمال تصرفا مطلقا بحيث أصبحت حرية التصرف هذه سببا فى جعل اشراف الخليفة صوريا فى بعض الأقاليم ، مما شجع بعض الولاة (أو عمال الأقاليم) على الانفراد ثم الانسلاخ بأمر الأقاليم التابعة لهم ٠

وهذا يعنى ان سلطات العمال فى أقاليمهم كانت مؤشرا دالا فى كل عصور الدولة الاسلامية على طبيعة نظام الحكم فى الدولة ، بحيث يمكن القول بأن قلة سلطات العمال كانت تعني زيادة المركزية نظام الحكم ، وأن اتساع سلطات وصلاحيات العمال كانت تعنى لامركزية نظام الحكم ٠

وكان نفوذ حكام الأقاليم فى ضيقه أو اتساعه يرتبط بمجموعة من المظاهر الخارجية والشكلية ، الى حد أن اللقب الذى كان يتخذه ، الوالى كان يتناسب مع حجم الصلاحيات المخولة له ، فهو « عامل » طالما هو خاضع للحكومة المركزية مؤتمرا بأمرها لكنه « أمير على اقليمه دلالة

على ازدياد نفوذه في هذا الاقليم بل لقد حدث في العصر العباسى (الثانى) أن شارك الأمراء الخلفاء في الألقاب ، حتى وصل الأمر ببعضهم الى اتخاذ لقب الخليفة ٠

ثالثا : الرقابة الادارية :

تستمد مسألة الرقابة الادارية أهميتها حين يكون البحث منصبا على اللامركزية اذ أنه فى ظل النظام المركزى يكون تدخل الحكومة المركزية ومراقبتها للأمور واشرافها على أنشطة الأقاليم أمرا مؤكدا لانقاش فيه ٠

أما فى اللامركزية الادارية فان الدولة تسمح باستقلال الولاة اداريا على الجهات التى يولون عليها الا أن هذا الاستقلال يجب الا يكون تاما مطلقا ، بل يجب أن يظل الولاة مرتبطين برباط يصل بينهم وبين الحكومة المركزية ، ولايتأتى ذلك الا عن طريق حق الحكومة المركزية فى مباشرة أشخاص وأعمال الادارة اللامركزية ، وذلك حتى لا يؤدى الاستقلال الادارى للولاة الى تفكك الدولة وزعزعة أركانها مما يجلب عليها الانقسام والانهيار والتحول الى وحدات لامركزية اقليمية أو الى دويلات ذات كيانات مستقلة داخل الدولة الواحدة ٠

وقد شهد أسلوب الرقابة الادارية فى الدولة الاسلامية أشكالا متعددة فى التطبيق، ففى عهد الخلفاء الراشدين منذ خلافة عمر بن الخطاب قد اختطت سنة تمثلت فى تعين العامل على الاقليم برضاء أهله وتزكيتهم، فكان من شأن هذا الاسلوب أن يضمن للحكومة المركزية مباشرة مصالح هذا الاقليم من خلال التوجيهات التى تبلغها لعاملها على هذا الاقليم ٠

وعند الأمويين نجد أن الخليفة يختار العامل على الاقليم متى رأى أن فى ذلك ما يؤلف قلوب أهل ذلك البلد ٠

وقد ظلت الدولة الاسلامية طوال عهد الخلفاء الراشدين والعهد الأموى حتى نهايته تشكل جسما واحدا متماسكا ، فقد بقيت الدولة أثناء تلك الفترة قوية متماسكة ، حيث استطاع الخلفاء أن يحافظوا عليها كدولة كاملة ، اذ كانت الخلافة يومئذ فى غاية القوة والعزة ورفعة السلطان ، الى الحد الذى انكمشت الى جانبه سلطة ولاة الأقاليم ، فكانت الأقاليم لاتزيد عن كونها أقساما ادارية ــ بالمصطلح المعاصر ــ لاتؤثر بالسلب فى وحدة الدولة السياسية ٠

وعندما تغيرت الأحوال عقب الفتوحات الاسلاميــة وكثرت بالتالى الأعمال والمسئوليات الملقاة على عاتق الادارة ، وكثر عدد موظفى الدولة من الكتبة والحساب والكتــاب الذين استعان بهم الخلفاء فى ادارة دفة الأمور فى الدولة ، وحتى يتسنى للخلفاء المحافظة على وحدة دولتهم ، وفى نفس الوقت يسايرون الأوضاع الجديدة ويواجهون المشاكل التى تطرأ على الدولة نتيجة العوامل السابقة • قاموا بوضـــع ما يسمى بالديوان ، ليحفظ حقوق الدولة من الأعمال والأموال ومن يقوم بهـــا من الجيوش والعمـــال •

ففى العهد الراشدى : تجمع المصادر على أن أول من وضع الديوان فى الاســلام هو عمر بن الخطاب يستشير الفرس الذين كانــوا يقطنون المدينة ، ويكثر الخلوة معهم فيحدثونه عن ســياسات الملوك ولا سيما الملوك الفضلاء •

وان المتفحص لوظيفة كل ديوان من الدواوين التى تم انشاؤها فى الدولة ، سيدرك أثر هذه الدواوين فى أعمال الرقابة الادارية فى الدولة الاسلامية ، وكيف أنها كانت بمثابة أجهزة للمتابعة والتنظيم •

فديوان الجند ــ مثـــلا ــ كان فى المدينــة ، حيث تودع الأموال الواردة من الغنائم والجزية والخراج والصدقات ، وكان كتابه من العرب•

أما فروع ديوان الجند المنشأة فى الأقاليم المفتوحة ــ فى العراق والشام ومصر ــ فقد كانت على نمطين :

(أ) الدواوين القديمـــة ، وكانت تستعمل فيها اللغات الأجنبية المحليــة حتى تم تعريبهـــا • وكان اختصاصها يتمثل فى أمور الخراج والنفقـــات •

(ب) الدواوين الجديدة ، وكانت على غرار ديوان المدينة ، حيث كانت تستعمل فيها اللغة العربية •

أما ديوان البريد فقد كان الغرض منه سرعة الأخبار بين الخليفة وعماله ، ثم تطور فأصبح أداة للرقابة على عمال الخليفة وموافاته بجميع الأمور فى الأقاليم التابعة للدولة •

وقد اعتمد الخلفــاء الأمويين فى ادارة دولتهم على الدواوين التى كانت تستخدم اللغة المحلية من يونانية فى الشام وفارسية أو فهلوية فى العراق وقبطية فى مصر الى أن عربت فى عهد عبد الملك بن مروان •

أما ديوان الخاتم (التوقيع) فقد أنشاه معاوية بن أبى سفيان ، وكان يختص بتسجيل كل أمر يصدره الخليفة ، ثم يختم الأصل ويرسل بالنسخ أو صور تلك الأوامر كما كان يختص بكل المكاتبات الصادرة من مقر الحكم والوارد اليه ٠

وأما ديوان الخراج (الجباية) فقد وضع لضبط الوارد والمنصرف من مالية الدولة كلها ، وكان أمر تنظيم الصدقات وجباتها وتوزيعها على مستحقيها من أهم الأمور التى باشرها هذا الديوان ، كما كان هذا الديوان فعالا فى تحقيق رقابة الخليفة على ممتلكات الولاة ، واخضاعهم لقانون من أين لك هذا ، ولكى يتمكن هذا الديوان من تقديم صورة صحيحة عن الموارد والنفقات وحركة الهيكل الاقتصـــادى فى الدولة ، كان يستعين بمهارات عدد من السعاة والمساحين والقسام ، وكان يفضل فى موظفى هذا الديوان الأشخاص الذين تتوفر لديهم معلومات عن القوم وأحوالهم حتى يتمكنوا من متابعة ممتلكات الغير واخضاعها لاشراف ورقابة الدولة ٠

أما عن ديوان الرسائل (الانشاء) فكان اختصاصه اصدار نشرات ورسائل تشتمل على تعليمات لعمال الأقاليم ، كما كانت خدماته تمتد الى الرعـايا بشـكل عام هذا الى جـانب تنسيقه للعمـل بين جميع الدواوين الأخرى ٠

فلما جاء العصر العباسى ـ خصوصا الثانى ـ برز ولاة تمتعوا بقسط من الاستقرار بلغ لدى البعض منهـم الحد الذى يمكنه من نقل ادارته المحلية الى مشاركة الحكومة المركزية فى التمتع بقسط من السيادة الداخلية على النحو الذى نجده قائما فى ولايات الدولة الفيدرالية وقد توسع البعض فى حجم صلاحياته داخل الأقاليم التابعة له ٠ اداريا حتى أدى ذلك الى الانفصال عن الدولة الاسلامية وتشكيل دول جديدة تتمتع كل منها بكامل السيادة الداخلية والخارجية ، حيث أصبحت الأقاليم تشكل أقساما سياسية أو دستورية بل ودول مستقلة بمفهوم الفقهـاء المعاصرين ٠

غير أن دراستنا للدواوين ، ودورها فى الجهاز الادارى فى الدولة الاسلامية وتقييم الوضع الادارى فى ظلها بين المركزية واللامركزية ، قد جرنا الى مواجهة مظاهر عدم التركيز الادارى حتى فى الدواوين ، فعلى الرغم من أنه يعد صورة من صور المركزية الادارية ـ المحدثة ـ الا أننا اعتبرناه « لامركزية ادارية » ، خاصة فى العصور الاسلامية الأولى وذلك لعدة أسباب منها :

١ ـ أن عدم التركيز الادارى ذو طبيعة مزدوجة ، فهو مركزى فى خضـوعه للعلاقة الرئاسية ، وهو لا مركزى حيث يتمتع الموظفين الذين تبعث بهم السلطة المركزية الى مختلف الجهات فى الدولة ، بسلطة البت النهائى فى بعض المسائل ، فعولنا على الشق اللامركزى منه ٠

٢ ـ ان معظم الباحثين المسلمين المحدثين الذين كتبوا عن نظـام الحكم والادارة فى الدولة الاسلامية ، ووصفوا الأسلوب الادارى المتبع فى بعض عهودها باللامركزية الادارية ، لم يخطر ببالهم فقط اللامركزية الادارية بالمفهوم المعاصر وبأركانها الثلاثة وانمـا أرادوا بهذا الوصف ما سميناه فيما تقدم « بعـدم التركيز الادارى » وهو صـورة مخففة للمركزية ويحمل سماتها وعناصرها وله نفس خصائصـها وأحكامها ، فسايرناهم الى حد قليل ، وعذرنا فى ذلك يرجع الى أن ظروف الزمان والبيئة فى الدولة الاسلامية ـ خاصة فى عهودها الأولى ـ تدعونا لاعتبار مظاهر عدم التركيز الادارى « لامركزية ادارية » ٠

وقد اقتضانا أمر دراسة الرقابة الادارية بابراز الأسلوب اللامركزى الادارى مبررين أركانه الثلاث التى هى عبارة عن :

(أ) وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح القومية ، وهو ركن يعتبر مقدمة للركن الثانى من أركان اللامركزية الادارية وهو استقلال الوالى فى الانفاق على هذه المصالح من موارد كل اقليم على حدة ٠

فكان كل اقليم ينفق ايراداته على مرافقه المتمثلة فى دفع أعطية الجند وأرزاق الموظفين وانشاء الطرق وحفر الآبار وبناء الأنفاق العـامة كالجوامع ، ثم ارسال ما يتبقى من الأموال الى الخزينة «بيت مال المسلمين» ومما هو جدير بالملاحظـة أن تلك المصالح تختلف الظروف المحيطة بها باختلاف كل اقليم ، وكان الأساس المعتمد فى الانفاق أيام عمر بن الخطاب هو ألا يوجه مال الى بيت مال المسلمين الا بعد سـد حاجة الجهـة التى جبى المال منها ٠

(ب) وجود هيئات تستقل بادارة هذه المصـالح ، أى أن تلك الهيئـات كانت تستقل أثنـاء ممارستها لاختصـاصاتها ، على أن هذا الاستقلال يجب أن يفهم فى اطار زمانه ومكانه وما يتمشى مع الأعراف الاقليمية وقتذاك ، وأيضا فى حدود ما جاء به الدين الاسلامى اذ كان مفهوم الاسـتقلال فى الدولة الاسـلامية يختلف كثيرا فى مدلوله عن مدلوله فى المفهوم الحاضر للاستقلال الذى يعنى عدم التدخل فى شئون الدولة الداخلية والخارجية ولا يكون على الدولة الا سلطة أبنائهـا ،

وهو الاستقلال التام الذى لا يشوبه انتقاص فى حين أن الاستقلال فى العصور الوسطى كان يعنى وحدة العالم الاسلامى الروحية والسياسية تحت أمراء الخليفة أمام المسلمين ، ولذلك كان أمر انحلال الامامة مساويا لأمر انحلال المجتمع ، وكان الناس لا يؤخذون بحكم لم يحفظ بموافقة الخليفة ، بحيث يكون الآخذ بحكم لا يرضى عنه الخليفة يعتبر خارجا عن الجماعة والخليفة معا ٠

وقد أورد ابن مسكويه « فى تجارب الأمم » وصفا عاما لعمال الدولية الأسلامية خصوصا وفى عصر الدولة العباسية ، أوضح فيه أن الدولة ظلت قوية متماسكة طالما كانت قبضة الحكام فيها قوية متسلطة . فلما ركبتهم الشهوات ضعفت قبضتهم وساء تدبيرهم على نحو اعيا اصلاحيه الحيل ، مما أدى الى خروج الأمر من أيديهم ، وتهيئة الجو لظهور حركات استقلالية بعدت ببعض الأقاليم عن جسم الدولة الأم مما أدى الى عجز قدرة الدولة على متابعة الرقابة الادارية التى تعد ركنا مميزا من أركان الأسلوب اللامركزى وهكذا كان للرقابة الادارية التى كانت تجربها الحكومة المركزية على وحدات الادارة الاسلامية تختلف عن الرقابة التى تقررها القوانين الوضعية ٠ فقد اتخذت الرقابة الادارية فىالدولة الاسلامية صورة الرقابة الذاتية أو الولائية التى تتمثل فى مراقبة الحاكم لنفسه بنفسه ، ثم تحولت الى رقابة تتم تحت اشراف الرئيس على أعمال ولاته عن طريق توجيه النصح والارشاد لهم واصدار التعليمات المتعلقة بكيفية الاداء والانجاز ثم اتخذت صورة متابعة الرئيس لعماله ومحاسبتهم بعد الانتهاء من العمل ، وهى الرقابة اللاحقة . الا أن ضعف الخلفاء وانحرافهم عن الجادة قد غيب الرقابة الادارية فى صورتها الايجابية بحيث انتهى الأمر الى اطلاق حرية حاكم الاقليم فى التصرف فى اقليمه بدعوى تفويض الخليفة ورضاه ، وبحيث لم يكن لهذا التفويض أو الرضا من معنى الا الابقاء على ظل باهت من علاقة الارتباط بين الدولة الأم والأقاليم الداخلية فيها ٠

رابعا : نتائج عامة :

وهكذا نخلص من دراستنا السابقة للامركزية السياسية فى الدولة الاسلامية الى الدروس الآتية :

١ ــ ان اللامركزية السياسية فى تاريخ نظام الحكم الاسلامى كانت الخطوة التى سبقت التفكك الكامل الذى ضرب بجذوره أوصال

الأمة الاسلامية التى كانت وحدة واحدة قائمة على مركزية سياسية واحدة ابان قوتها وسيطرة الحكام فيها ٠

٢ ـ انه اذا جاز للحضارات الغربية الحديثة أن تفخر بفيدراليتها فان الوعى العربى والاسلامى عليه أن يتحفظ أمام فيدرالية مر بها تاريخه السياسى وكانت خطوة خطاها نحو التفكك وضياع الوحدة ٠

٣ ـ ان على الأمة العربية الاسلامية أن تحدد لنفسها طبيعة النظام الفيدرالى على نحو يجب أن تختلف فيه عن تحديد الفكر السياسى الغربى له ، فعلى ضوء منحنى التاريخ السياسى يجب أن يكون تحقيق الفيدرالية وسيلة وليس غاية ، فهو وسيلة من شأنها العمل على تهيئة الممارسة السياسية للعودة الى الوحدة التى كانت الفدرالية الاسلامية ايذانا بتفككها ٠

٤ ـ وفى العودة الى الوحدة القائمة على المركزية السياسية ما يتلاءم مع معطيات الدين الاسلامى الذى يدعو الى التسامح وانكار الذات وتحقيق المصلحة العليا للجماعة ، وكل هذه التعاليم من شأنها حل معادلة الوحدة « مع » الاحتفاظ بالاستقلال الذاتى « فالعروش زائلة والعمل الصالح باق هو خدمة الجماهير ورقيها ٠

قيمة الدراسة اذن تكمن من امرين :

الأول : أمر تاريخى الغرض منه تبصير الوعى العربى بأن تاريخه يرسم منحنى من التطور أرقى مما يحتفظ به الغرب لنفسه من تطور ٠

الثانى : أمر قانونى أو فقهى ، يتمثل فى بيان خصوبة الممارسة السياسية فى الاسلام ، وثرائها على نحو أدى الى اطلاع الفكر السياسى الأول على شتى أساليب وأنماط الخبرة السياسية فى الادارة والحكم ٠

وكذلك وجدنا ـ من الناحية الادارية ـ أن الممارسة الاسلامية لها قامت على قاعدة مزدوجة الصورة :

فالوجه الأول لهذه القاعدة يقرر مركزية الممارسة الادارية ، وتجميع كافة أوجه مظاهر الوظيفة الادارية بيد الحكومة المركزية ، فكان رئيس الدولة ـ من العصر النبوى الى عصر الراشدين ـ هو الذى يتولى تعيين حكام الأقاليم ومن اللوائح الخاصة بها وحد حدود الممارسة الواجبة عليها ٠

اما الوجه الثاني

فانه يقرر لا مركزية الممارســة الادارية ، وقد قاد الى الأخذ بهذه اللامركزية الادارية مرونة العقليــة التشريعيــة للحكام المسلمين الذين وجدوا أن اتساع حدود الدولة فى عصرهم وكثرة الأقاليم الداخلية فى رقعة مساحتها قد أدى الى زيادة أعبــاء الحكومة المركزية بامور الأقاليم الداخلية مع الأخذ فى الاعتبار عامل تنوع هذه الأمور وعدم تجانسها ، فعالج الحكام هذا التغير الجديد بتفويض حــكام الأقاليــم فى بعض الصلاحيــات التى تيسر قيامها المباشر بتصريف بعض الأمور المحليـــة الخاصة بالأقاليم التابعة لهم اداريا ، على أن يتم ذلك تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية ·

فلما ضعفت رقابة الحكومة المركزية ـ من جهة ـ ومال بعض حكام الأقاليم الى توسع دائرة الصلاحيات ـ من جهة أخرى ـ ولقى ذلك كله قبولا من حكام الحكومة المركزية على انه أمر تحتمه ضرورات الواقع وأنه سبيل لدرء خطر العزلة الكاملة بالأقاليم عن جسم الدولة الأم ، تحققت اللامركزية الادارية والسياسية كأمر فرضته الظروف وقبله الحكام ·

وقد تبين لنــــا ـ من البحث ـ أن اللامركزية الادارية فى الدولة الاسلامية كان لها فى كل طور من أطوار ظهورها دلالة على المسار السياسى فى الدولة :

ففى طورها الأول ، يوم ان كانت الدولة قوية وشخصية الحاكم مسيطرة ، دلت اللامركزية ـ الادارية على مرونة فى حركة دولاب الادارة ، وكانت صحية فى بابها ·

وفى الطور الثانى ، يوم أصبحت الدولة تعانى ضعفها وشخصية الحاكم قد هانت على حكام الأقاليم ـ خاصة البعيد منها عن مركز الخلافة الواقع منها على خطوط المواجهة مع الأعداء ـ دلت اللامركز الادارية على اغتنام لضعف الحكومة المركزية ، فكانت هذه دلالة سلبية فى بابها ·

فهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ۹۲٤۹/۱۹۸۹

ISBN — ۹۷۷ — ۰۱ — ۲۳۲۰ — ×